

الفقه الميسر



كتاب
الفقه الميسر
في ضوء الكتاب والسنة

إعداد
نخبة من العلماء

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٢١
مقدمة بقلم الشيخ / صالح بن عبد العزيز آل الشيخ	٢٥
مقدمة الأمانة العامة للمجمع	٢٩
خطة العمل	٣٣
منهج العمل في الكتاب	٤١
التمهيد	٤٣
أولاً: كتاب الطهارة	٤٧
الباب الأول	٤٩
في أحكام الطهارة والمياه	٥١
المسألة الأولى: في التعريف بالطهارة، وبيان أهميتها، وأقسامها	٥١
المسألة الثانية: الماء الذي تحصل به الطهارة	٥٣
المسألة الثالثة: الماء إذا خالطته نجاسة	٥٥
المسألة الرابعة: الماء إذا خالطه طاهر	٥٧
المسألة الخامسة: حكم الماء المستعمل في الطهارة	٥٨
المسألة السادسة: أسرار الآدميين وبهيمة الأنعام	٦٠
الباب الثاني	٦٣
في الآنية	٦٥

- المسألة الأولى: استعمال آنية الذهب والفضة وغيرهما في الطهارة ٦٦
- المسألة الثانية: حكم استعمال الإناء المُنْصَبَّب بالذهب والفضة ٦٧
- المسألة الثالثة: آنية الكفار ٦٨
- المسألة الرابعة: الطهارة في الآنية المتخذة من جلود الميتة ٦٩
- الباب الثالث** ٧١
- في قضاء الحاجة وآدابها ٧٣
- المسألة الأولى: الاستنجاء والاستجمار وقيام أحدهما مقام الآخر ٧٣
- المسألة الثانية: استقبال القبلة واستدبارها حال قضاء الحاجة ٧٥
- المسألة الثالثة: ما يسنُّ فعله لداخل الخلاء ٧٧
- المسألة الرابعة: ما يحرم فعله على من أراد قضاء الحاجة ٧٨
- المسألة الخامسة: ما يكره فعله للمُتَحَلِّي ٨٠
- الباب الرابع** ٨١
- في السَّوَاكِ وسُنَنِ الفطرة ٨٣
- السواك ٨٣
- المسألة الأولى: حكمه ٨٤
- المسألة الثانية: متى يتأكد؟ ٨٥
- المسألة الثالثة: بم يكون؟ ٨٦
- المسألة الرابعة: فوائد السواك ٨٧
- المسألة الخامسة: سنن الفطرة ٨٨
- الباب الخامس** ٩١
- في الوضوء ٩٣
- المسألة الأولى: تعريفه، وحكمه ٩٣

المسألة الثانية: الدليل على وجوبه، وعلى من يجب، ومتى يجب؟	٩٤
المسألة الثالثة: في شروطه	٩٥
المسألة الرابعة: فروضه -أي: أعضاؤه-	٩٦
المسألة الخامسة: سننه	٩٩
المسألة السادسة: في نواقضه	١٠١
المسألة السابعة: ما يجب له الوضوء	١٠٥
المسألة الثامنة: ما يستحب له الوضوء	١٠٦
الباب السادس	١٠٧
في المسح على الخُفَّين والعمامة والجَبيرة	١٠٩
الخُفُّ	١٠٩
المسألة الأولى: حكم المسح على الخفين ودليله	١١٠
المسألة الثانية: شروط المسح على الخفين، وما يقوم مقامهما	١١٢
المسألة الثالثة: كيفية المسح وصفته	١١٣
المسألة الرابعة: مدته	١١٤
المسألة الخامسة: مبطلاته	١١٥
المسألة السادسة: ابتداء مدة المسح	١١٦
المسألة السابعة: المسح على الجبيرة والعمامة وخمر النساء	١١٧
الباب السابع	١١٩
في الغُسل	١٢١
المسألة الأولى: معنى الغسل، وحكمه، ودليله	١٢١
المسألة الثانية: في صفة الغسل وكيفيته	١٢٤
المسألة الثالثة: الأغسال المستحبة	١٢٦

المسألة الرابعة: الأحكام المترتبة على من وجب عليه الغسل	١٢٧
الباب الثامن	١٢٩
في التيمم	١٣١
التيمم	١٣١
المسألة الأولى: حكم التيمم ودليل مشروعيته	١٣٢
المسألة الثانية: شروط التيمم، والأسباب المبيحة له	١٣٣
المسألة الثالثة: مطلات التيمم	١٣٥
المسألة الرابعة: صفة التيمم	١٣٦
الباب التاسع	١٣٧
في النجاسات وكيفية تطهيرها	١٣٩
المسألة الأولى: تعريف النجاسة، ونوعاها	١٣٩
المسألة الثانية: الأشياء التي قام الدليل على نجاستها	١٤٠
المسألة الثالثة: كيفية تطهير النجاسة	١٤٢
الباب العاشر	١٤٥
في الحيض والنفاس	١٤٧
المسألة الأولى: بداية وقت الحيض ونهايته	١٤٨
المسألة الثانية: أقل مدة الحيض وأكثرها	١٤٩
المسألة الثالثة: غالب الحيض	١٥٠
المسألة الرابعة: ما يحرم بالحيض والنفاس	١٥١
المسألة الخامسة: ما يوجب الحيض	١٥٣
المسألة السادسة: أقل النفاس وأكثره	١٥٤
المسألة السابعة: في دم المستحاضة	١٥٥

اختبار على كتاب الطهارة	١٥٧
ثانيًا: كتاب الصلاة	١٥٩
الباب الأول	١٦١
في تعريف الصلاة، وفضلها، ووجوب الصلوات الخمس	١٦٣
الباب الثاني	١٦٧
الأذان، والإقامة	١٦٩
المسألة الأولى: تعريف الأذان والإقامة، وحكمهما	١٦٩
المسألة الثانية: شروط صحتها	١٧٠
المسألة الثالثة: في الصفات المستحبة في المؤذن	١٧١
المسألة الرابعة: في صفة الأذان والإقامة	١٧٢
المسألة الخامسة: ما يقوله سامع الأذان، وما يدعو به بعده	١٧٤
الباب الثالث	١٧٥
في مواقيت الصلاة	١٧٧
الباب الرابع	١٨١
في شروط الصلاة، وأركانها، وأدلة ذلك، وحكم تاركها	١٨٣
المسألة الأولى: في عدد الصلوات المكتوبة	١٨٣
المسألة الثانية: على من تجب؟	١٨٤
المسألة الثالثة: في شروطها	١٨٥
المسألة الرابعة: في أركانها	١٨٨
المسألة الخامسة: في واجباتها	١٩٢
المسألة السادسة: في سننها	١٩٥
المسألة السابعة: مبطلاتها	١٩٦

المسألة الثامنة: ما يكره في الصلاة	١٩٨
المسألة التاسعة: حكم تارك الصلاة	٢٠١
الباب الخامس	٢٠٣
في صلاة التطوع	٢٠٥
المسألة الأولى: فضلها، والحكمة من مشروعيتها	٢٠٦
المسألة الثانية: في أقسامها	٢٠٧
المسألة الثالثة: ما تُسنُّ له الجماعة من صلاة التطوع	٢٠٨
المسألة الرابعة: في عدد الرواتب	٢٠٩
المسألة الخامسة: حكم الوتر وفضله ووقته	٢١١
المسألة السادسة: صفة الوتر وعدد ركعاته	٢١٣
المسألة السابعة: الأوقات المنهي عن النافلة فيها	٢١٥
الباب السادس	٢١٩
في سجود السهو والتلاوة والشكر	٢٢١
المسألة الأولى: في مشروعية سجود السهو وأسبابه	٢٢١
المسألة الثانية: متى يجب؟	٢٢٢
المسألة الثالثة: متى يُسنُّ؟	٢٢٤
المسألة الرابعة: موضعه وصفته	٢٢٥
المسألة الخامسة: سجود التلاوة	٢٢٦
المسألة السادسة: سجود الشكر	٢٢٩
الباب السابع	٢٣١
في صلاة الجماعة	٢٣٣

- المسألة الأولى: فضل صلاة الجماعة وحكمها ٢٣٣
- المسألة الثانية: إذا دخل الرجل المسجد وقد صلى: هل يجب عليه أن يصلي مع الجماعة الصلاة التي قد صلاها أولاً؟ ٢٣٦
- المسألة الثالثة: أقل ما تنعقد به الجماعة ٢٣٧
- المسألة الرابعة: بم تُدرك الجماعة؟ ٢٣٨
- المسألة الخامسة: من يُعذر بترك الجماعة ٢٣٩
- المسألة السادسة: إعادة الجماعة في المسجد الواحد ٢٤١
- المسألة السابعة: حكم الصلاة إذا أقيمت الصلاة المكتوبة ٢٤٢
- الباب الثامن** ٢٤٣
- في الإمامة في الصلاة ٢٤٥
- المسألة الأولى: من أحق بالإمامة؟ ٢٤٦
- المسألة الثانية: من تحرم إمامته ٢٤٨
- المسألة الثالثة: من تكره إمامته ٢٥٠
- المسألة الرابعة: موضع الإمام من المأمومين ٢٥١
- المسألة الخامسة: ما يتحمله الإمام عن المأموم ٢٥٢
- المسألة السادسة: مسابقة الإمام ٢٥٣
- المسألة السابعة: أحكام متفرقة في الإمامة والجماعة ٢٥٤
- الباب التاسع** ٢٥٧
- في صلاة أهل الأعذار ٢٥٩
- أولاً: قصر الصلاة الرباعية ٢٦٠
- المسألة الأولى: في حكم القصر ٢٦١
- المسألة الثانية: في تحديد الصلاة التي يجوز فيها القصر ٢٦٢

- المسألة الثالثة: في حد السفر الذي تقصر فيه الصلاة ونوعه ٢٦٣
- المسألة الرابعة: هل يقصر من نوى الإقامة؟ ٢٦٤
- المسألة الخامسة: الحالات التي يجب على المسافر فيها إتمام الصلاة ٢٦٥
- ثانيًا: الجمع بين الصلاتين ٢٦٦
- المسألة الأولى: في مشروعية الجمع بين الصلاتين، ومن يباح له ذلك ٢٦٧
- المسألة الثانية: في حد الجمع المشروع ٢٦٩
- الباب العاشر** ٢٧١
- في صلاة الجمعة ٢٧٣
- المسألة الأولى: حكمها ودليل ذلك ٢٧٣
- المسألة الثانية: على من تجب؟ ٢٧٤
- المسألة الثالثة: وقتها ٢٧٥
- المسألة الرابعة: الخطبة ٢٧٦
- المسألة الخامسة: في سنن الخطبة ٢٧٧
- المسألة السادسة: ما يحرم فعله في الجمعة ٢٧٩
- المسألة السابعة: بم تدرك الجمعة؟ ٢٨٠
- المسألة الثامنة: في نافلة الجمعة ٢٨١
- المسألة التاسعة: كيفية صلاة الجمعة ٢٨٢
- المسألة العاشرة: في سنن الجمعة ٢٨٣
- الباب الحادي عشر** ٢٨٧
- في صلاة الخوف ٢٨٩
- المسألة الأولى: حكمها، ودليل مشروعيتها، وشروطها ٢٩٠
- المسألة الثانية: كيفية صلاة الخوف ٢٩٢

الباب الثاني عشر	٢٩٣
في صلاة العيدين	٢٩٥
المسألة الأولى: حكمها، ودليل ذلك	٢٩٦
المسألة الثانية: شروطها	٢٩٧
المسألة الثالثة: المواضع التي تصلى فيها	٢٩٨
المسألة الرابعة: وقتها	٢٩٩
المسألة الخامسة: صفتها وما يقرأ فيها	٣٠٠
المسألة السادسة: موضع الخطبة	٣٠٢
المسألة السابعة: قضاء العيد	٣٠٣
المسألة الثامنة: سننها	٣٠٤
الباب الثالث عشر	٣٠٧
في صلاة الاستسقاء	٣٠٩
المسألة الأولى: تعريفها، وحكمها ودليل ذلك	٣٠٩
المسألة الثانية: سببها	٣١٠
المسألة الثالثة: وقتها وكيفيتها	٣١١
المسألة الرابعة: الخروج إليها	٣١٢
المسألة الخامسة: الخطبة فيها	٣١٣
المسألة السادسة: السنن التي ينبغي فعلها فيها	٣١٥
الباب الرابع عشر	٣١٧
في صلاة الكسوف	٣١٩
المسألة الأولى: تعريف الكسوف، والحكمة منه	٣١٩
المسألة الثانية: حكم صلاة الكسوف ودليلها	٣٢٠

المسألة الثالثة : وقتها	٣٢١
المسألة الرابعة : كيفيتها وما يقرأ فيها	٣٢٢
اختبار على كتاب الصلاة	٣٢٤
الباب الخامس عشر	٣٢٧
في صلاة الجنازة وأحكام الجنائز	٣٢٩
المسألة الأولى : حكم غسل الميت وكيفيته	٣٣٠
المسألة الثانية : من يتولَّى الغسل	٣٣٣
المسألة الثالثة : حكم تكفينه وكيفيته	٣٣٥
المسألة الرابعة : الصلاة على الميت ، حكمها ودليل ذلك	٣٣٧
المسألة الخامسة : شروط الصلاة على الميت وأركانها وسننها	٣٣٨
المسألة السادسة : وقت الصلاة على الميت وفضلها وكيفيتها	٣٤٠
المسألة السابعة : حمل الجنازة والسير بها	٣٤٢
المسألة الثامنة : دفن الميت وصفة القبر وما يسن فيه	٣٤٤
المسألة التاسعة : التعزية ، حكمها ، وكيفيتها	٣٤٦
اختبار على أحكام الجنائز	٣٤٨
ثالثًا: كتاب الزكاة	٣٥١
الباب الأول	٣٥٣
في مقدمات الزكاة	٣٥٥
المسألة الأولى : في تعريف الزكاة	٣٥٥
المسألة الثانية : حكم الزكاة ودليل ذلك	٣٥٦
المسألة الثالثة : حكم من أنكرها	٣٥٧
المسألة الرابعة : حكم مانعها بخلاً	٣٥٨

المسألة الخامسة: في الأموال التي تجب فيها الزكاة	٣٥٩
المسألة السادسة: في الحكمة من إيجاب الزكاة وعلى مَنْ تجب «شروط وجوبها»	٣٦١
المسألة السابعة: في أقسامها	٣٦٤
المسألة الثامنة: زكاة الدَّيْن	٣٦٥
الباب الثاني	٣٦٧
في زكاة الذهب والفضة	٣٦٩
المسألة الأولى: حكم الزكاة فيهما، وأدلة ذلك	٣٦٩
المسألة الثانية: مقدارها	٣٧٠
المسألة الثالثة: شروطها	٣٧١
المسألة الرابعة: في ضم أحدهما -الذهب والفضة- إلى الآخر	٣٧٢
المسألة الخامسة: في زكاة الحُلِيِّ	٣٧٣
المسألة السادسة: في زكاة عُرُوض التجارة	٣٧٥
الباب الثالث	٣٧٩
في زكاة الخارج من الأرض	٣٨١
المسألة الأولى: متى تجب؟ ودليل ذلك	٣٨١
المسألة الثانية: شروطها	٣٨٣
المسألة الثالثة: في مقدار الواجب	٣٨٤
المسألة الرابعة: في زكاة العسل	٣٨٥
المسألة الخامسة: في الرِّكَّاز	٣٨٦
الباب الرابع	٣٨٩
في زكاة بهيمة الأنعام	٣٩١

المسألة الأولى: شروط وجوبها	٣٩٢
المسألة الثانية: في قدر الواجب	٣٩٤
المسألة الثالثة: في صفة الواجب	٣٩٨
المسألة الرابعة: في الخلطة في بهيمة الأنعام	٣٩٩
الباب الخامس	٤٠١
في زكاة الفطر، ويقال لها: صدقة الفطر	٤٠٣
المسألة الأولى: في حكمها ودليل ذلك	٤٠٤
المسألة الثانية: شروطها وعلى من تجب	٤٠٥
المسألة الثالثة: في حكمة وجوبها	٤٠٦
المسألة الرابعة: مقدار الواجب، ومِمَّ يخرج؟	٤٠٧
المسألة الخامسة: في وقت وجوبها وإخراجها	٤٠٨
الباب السادس	٤١١
في أهل الزكاة	٤١٣
المسألة الأولى: من هم أهل الزكاة؟ ودليل ذلك	٤١٣
المسألة الثانية: في حد الذين لا تدفع لهم الزكاة	٤١٦
المسألة الثالثة: هل يشترط استيعاب الأصناف الثمانية المذكورة عند تفريق الزكاة؟	٤١٨
المسألة الرابعة: في نقل الزكاة من بلدها إلى بلد آخر	٤١٩
اختبار على كتاب الزكاة	٤٢٠
رابعاً: كتاب الصيام	٤٢٣
الباب الأول	٤٢٥
في مقدمات الصيام	٤٢٧

المسألة الأولى: تعريف الصيام، وبيان أركانه	٤٢٧
المسألة الثانية: حكم صيام رمضان ودليل ذلك	٤٢٨
المسألة الثالثة: أقسام الصيام	٤٢٩
المسألة الرابعة: فضل صيام شهر رمضان، والحكمة من مشروعية صومه	٤٣٠
المسألة الخامسة: شروط وجوب صيام رمضان	٤٣١
المسألة السادسة: ثبوت دخول شهر رمضان وانقضائه	٤٣٣
المسألة السابعة: وقت النية في الصوم وحكمها	٤٣٥
الباب الثاني	٤٣٧
في الأعذار المبيحة للفطر ومفطرات الصائم	٤٣٩
المسألة الأولى: الأعذار المبيحة للفطر في رمضان	٤٣٩
المسألة الثانية: مفطرات الصائم	٤٤٣
الباب الثالث	٤٤٧
مستحبات الصيام ومكروهاته	٤٤٩
المسألة الأولى: مستحبات الصيام	٤٤٩
المسألة الثانية: مكروهات الصيام	٤٥١
الباب الرابع	٤٥٣
في القضاء، والصيام المستحب، وما يكره ويحرم من الصيام	٤٥٥
المسألة الأولى: قضاء الصيام	٤٥٥
المسألة الثانية: الصيام المستحب	٤٥٧
المسألة الثالثة: ما يكره ويحرم من الصيام	٤٦٠
الباب الخامس	٤٦٣
في الاعتكاف	٤٦٥

المسألة الأولى: تعريف الاعتكاف وحكمه	٤٦٥
المسألة الثانية: شروط الاعتكاف	٤٦٧
المسألة الثالثة: زمان الاعتكاف ومستحباته وما يباح للمعتكف	٤٦٩
المسألة الرابعة: مبطلات الاعتكاف	٤٧١
اختبار على كتاب الصيام	٤٧٢
خامساً: كتاب الحج	٤٧٥
الباب الأول	٤٧٧
في مقدمات الحج	٤٧٩
المسألة الأولى: في تعريف الحج	٤٧٩
المسألة الثانية: حكم الحج وفضله	٤٨٠
المسألة الثالثة: هل يجب الحج في العمر أكثر من مرة؟	٤٨١
المسألة الرابعة: شروط الحج	٤٨٢
المسألة الخامسة: حكم العمرة وأدلة ذلك	٤٨٥
المسألة السادسة: مواقيت الحج والعمرة	٤٨٦
الباب الثاني	٤٨٩
في أركان، الحج وواجباته	٤٩١
المسألة الأولى: في أركان الحج	٤٩١
المسألة الثانية: واجبات الحج	٤٩٣
الباب الثالث	٤٩٧
في المحظورات والفدية والهدي	٤٩٩
المسألة الأولى: في محظورات الإحرام	٤٩٩
المسألة الثانية: فدية المحظورات	٥٠٢

المسألة الثالثة: في الهدى وأحكامه	٥٠٤
الباب الرابع	٥٠٧
في صفة الحج والعمرة	٥٠٩
الباب الخامس	٥١٥
في الأماكن التي تشرع زيارتها في المدينة	٥١٧
المسألة الأولى: زيارة مسجد النبي ﷺ	٥١٧
المسألة الثانية: زيارة قبره ﷺ	٥١٩
المسألة الثالثة: الأماكن الأخرى التي تشرع زيارتها في المدينة النبوية	٥٢١
الباب السادس	٥٢٣
في الأضحية	٥٢٥
المسألة الأولى: في تعريف الأضحية وحكمها وأدلة مشروعيتها وشروطها ..	٥٢٥
المسألة الثانية: ما تجوز الأضحية به	٥٢٧
المسألة الثالثة: الشروط المعتبرة في الأضحية	٥٢٩
المسألة الرابعة: وقت ذبح الأضحية	٥٣١
المسألة الخامسة: ما يصنع بالأضحية، وما يلزم المضحى إذا دخلت العشر ..	٥٣٢
الباب السابع	٥٣٥
في العقيقة	٥٣٧
المسألة الأولى: تعريف العقيقة وحكمها ووقتها	٥٣٩
المسألة الثانية: مقدار ما يذبح في العقيقة	٥٣٩
المسألة الثالثة: تسمية المولود، وحلق رأسه، وتحنيكه، والأذان في أذنه	٥٤٠
اختبار على كتاب الحج	٥٤٢

سادسًا: كتاب الجهاد	٥٤٥
الباب الأول	٥٤٧
تعريف الجهاد وفضله وحكمه وشروطه ومسقطاته	٥٤٩
المسألة الأولى: تعريفه، وفضله، والحكمة منه، وحكمه، ومتى يتعين؟	٥٤٩
المسألة الثانية: شروط الجهاد	٥٥٢
المسألة الثالثة: مسقطات الجهاد	٥٥٤
الباب الثاني	٥٥٧
في الأسرى والغنائم	٥٥٩
المسألة الأولى: حكم أسرى الكفار	٥٥٩
المسألة الثانية: تقسيم الغنيمة بين الغانمين	٥٦١
المسألة الثالثة: مصرف الفبيء	٥٦٥
الباب الثالث	٥٦٧
في الهدنة والذمة والأمان	٥٦٩
المسألة الأولى: عقد الهدنة مع الكفار	٥٦٩
المسألة الثانية: عقد الذمة، ودفع الجزية	٥٧١
المسألة الثالثة: عقد الأمان	٥٧٢
اختبار على كتاب الجهاد	٥٧٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فإن الشريعة الإسلامية هي المنهاج القويم الذي شرعه رب العالمين سبحانه وتعالى للناس ليسيروا على هديها، ويتمسكوا بأدابها، ويقفوا عند حدودها، ففيها صلاح أحوالهم في الدنيا ونجاتهم في الآخرة.

وقد بين لنا رسول الله ﷺ أحكام الله وحدوده في كل شيء، كما قال أبو ذر رضي الله عنه: «تركنا رسول الله ﷺ، وما طائر يطير بجناحيه إلا عندنا منه علم»^(١).

ولما قيل لسلمان رضي الله عنه: «قد علمكم نبيكم ﷺ كل شيء حتى الخراءة؟»، قال: فقال: أجل لقد نهانا أن نستقبل القبلة لغائط، أو بول، أو أن نستنجي باليمين، أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، أو أن نستنجي برجيع، أو بعظم»^(٢).

وإن التفقه في هذه الأحكام من أفضل الأعمال، ومن دلائل حب الله للعبد، فقد جاء عن النبي ﷺ أنه قال: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»^(٣).

وكتاب «الفقه الميسر» من الكتب المهمة التي كُتب لها القبول، فانتشر الكتاب في الأقطار، وصار منهجاً يدرس، ومرجعاً للنظر، لسهولة عبارته، ودقة ألفاظه، واختصاره مع جمعه لمهمات مسائل الفقه، لكن الكتاب كان يحتاج في نظرنا إلى

(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٦٥) بإسناد صحيح.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (٢٦٢) ترقيم عبد الباقي).

(٣) أخرجه البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧).

أمرين، ليتم النفع به، الأول: هو الإشارة إلى مسائل الإجماع والخلاف، وذلك أن الكتاب قد اقتصر على مذهب واحد، هو في الغالب مذهب الحنابلة، والثاني: أن يشتمل الكتاب على بعض الأمور التي يحتاجها الطالب في هذه الأيام مثل الإشارة إلى مسائل النوازل، ووضع اختبارات وأجوبة عليها للتمرين والمدارسة.

لهذا أردت أن يتحول الكتاب إلى مرجع للعامة ليعرفوا من خلاله -بعبارة مختصرة- مواضع إجماع واختلاف الفقهاء، وإلى دليل لدارسي الفقه المقارن، خطوة أولى للمبتدئين قبل الانتقال للدراسة المتخصصة، وملخصاً جامعاً للمتقدمين للنظر والمراجعة.

وعليه فقد كان منهج العمل في الكتاب يتلخص فيما يلي:

١- قام مؤلفو الكتاب بتخريج أحاديث الكتاب، واعتمدوا في الغالب على أحكام العلامة الألباني، فقامت بالتنبيه على بعض الأحاديث التي ضعفها غيره من العلماء، مع الإشارة إلى سبب الضعف أحياناً.

٢- ذكر مؤلفو الكتاب القول الراجح حسب اختيارهم، فقامت بالإشارة إلى الخلاف الحاصل في المسائل المذكورة على المذاهب الأربعة، مع الإشارة إلى دليل المخالف أحياناً، وعزو ذلك إلى المصادر المعتمدة في كل مذهب.

٣- قمت بالإشارة إلى بعض المسائل المشهورة التي لم يتعرض لها الكتاب، وبينت الخلاف الحاصل فيها.

٤- أشرت إلى مواضع الإجماع، وكذلك بعض الأقوال الشاذة في المذاهب.

٥- أشرت إلى اختيارات بعض الأئمة، مثل ابن حزم وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم والصنعاني والشوكاني، وخاصة فيما خالفوا فيه المذاهب الأربعة.

٦- أشرت إلى مذهبي الإباضية والإمامية فقط فيما خالفوا فيه المذاهب الأربعة، وقد استفدت غالبه من تحقيق الدكتور محمد كمال إمام لبداية المجتهد لابن رشد الذي نشرته وزارة الأوقاف العمانية.

٧- قمت بالإشارة إلى بعض مسائل النوازل المعاصرة، وفتوى المجامع الفقهية والعلماء المعاصرين فيها.

٨- وضعت قائمة لمصادر التحقيق، وقد اعتمدت في العزو على طبعات المكتبة الشاملة لتيسير الرجوع إليها.

٩- قمت بتصحيح بعض الأخطاء الواردة في الكتاب، واستفدت مما كتبه الدكتور سليمان العمير في هذا الجانب.

١٠- وضعت في نهاية كل كتاب من الكتب الفقهية اختباراً شاملاً، وفي نهاية الكتاب وضعت خمسة اختبارات شاملة على الفقه، مع وضع الإجابات النموذجية لكل ذلك في نهاية الكتاب، وهذه الاختبارات وأجوبتها من صنع الأخ الشيخ محمد العبادي -جزاه الله خيراً-.

وسبب الاهتمام بإضافة مسائل الإجماع والخلاف على هذا الكتاب ألا تختلط الأمور على عوام المسلمين أو المبتدئين في هذا العلم، فينسب الإجماع إلى مسألة خلافية، أو ينسب الخلاف إلى مسألة إجماعية، وحفظ الاختلاف كحفظ الإجماع ضروري مهم، ففي الاختلاف المعتبر سعة للمسلمين.

أما القارئ الناظر في مسائل الخلاف وأقوال الفقهاء، ما هو موقفه؟ وهل يأخذ بالأشد أم بالأسير؟

بداية هذا البحث إنما هو في الخلاف المعتبر بين الفقهاء أما الخلاف الشاذ الذي قاله فيه فقيه بقول مخالف للنص القطعي أو الإجماع القديم = فهذا لا يجوز اتباعه وإن كان المقلد قد يعذر لو اتبعه لكنه اتباع محرم من حيث النوع، وهذا غير الاختلاف المعتبر وهذا الخلاف المعتبر هو الذي اقتصرنا على حكايته في هذا الكتاب.

وفي هذه المسألة خلاف معتبر حاصله أن الفقهاء يتفقون على أنه يحرم على العامي أن يأخذ بالأسير لمجرد الهوى رغم ظهور بطلان القول الآخر له ظهوراً بيناً أو للتحايل للتخلص من التكاليف الشرعية رغم اطمئنانه لثبوتها في حقه، وهذا في العامي الذي له درجة من فهم الأدلة (كطلبة العلم في أوائل الطلب ونحوهم)، وإلا فالعامي المحض لا عبرة بما يظهر له، وكذلك يتفق الفقهاء على حرمة الأخذ بالأحوط إن كان فيه تهلكة للنفس.

ولا خلاف أيضاً في جواز الأخذ بالقول الأسير إن اطمئن لصوابه، أو كان الأسير من رخص مذهبه الذي يقلده ما دام سيأخذ به في عمل نفسه لا في الفتيا المنسوبة للمذهب. أما إذا كان الدافع والمقصود من الأخذ بالأسير من أقوال الفقهاء هو رفع حرج أو دفع مشقة أو تحقيق مصلحة معتبرة، من غير أن يصحب ذلك شعور بالاطمئنان

للسواب ومن غير أن يكون هذا من تيسيرات مذهبه الذي يقلده دائماً، فقد تباينت فيه آراء الفقهاء، فمنهم من منع ذلك مطلقاً، ومنهم من أجاز ذلك مطلقاً، ومنهم من قيد ذلك بقيود وضوابط، والتقييد بضوابط هذا هو السواب عندي، وأهم هذه الضوابط ألا يكون الأخذ بالأسر حالاً دائماً للمكلف، بل يختار الأسر حيث وجد حرجاً أو مشقة، ويأخذ نفسه بالعزيمة أحياناً فيحتاط بالقول الأشد تبرئة للدين رغم وجود الحرج، والمراوحة هكذا بين الطريقتين من أمارات نزاهة المقلد وعدم تتبعه للرخص، لذلك قال الهيثمي في التحفة: «من عمل بالعزائم والرخص = لا يقال له: أنه متبع للرخص». وبعد:

فهذا عملي في الكتاب، وهو وإن كان قليلاً لكنه استلزم جهداً ووقتاً ليس بالقليل، والله المسؤول أن يجعله في موازين الحسنات خالصاً لوجهه الكريم، والمرجو من الناظر فيه إن وجد صواباً أن يدعو لكاتبه بالتوفيق والسداد والإثابة، وإن وجد خطأ أن يدعو بالمغفرة، ويطلعني عليه لعلني أتداركه.

وأول القول وختامه شكر المنعم جل سبحانه وعز، فهو وحده صاحب الفضل والمنة، ولولا عطائه سبحانه ما كنا شيئاً!

ومن شكره سبحانه أشكر أهل الفضل، وعلى رأسهم صاحب العطاء الفياض، والدي الكريم الذي قدم حياته وكافة إمكانياته لأبنائه، وصاحبة الحنان الدافئ والفترة السليمة والدتي الكريمة.

كذلك إخوتي الذين منحوني الوقت والجهد والمعاونة منذ طفولتي ولا يزالون! وأشكر مشايخي الكرام، وكل من أهدى إليّ معروفاً أو أخذ بيدي، ولو بكلمة. والله أسأل أن يجعل هذا العمل في موازين الحسنات، وأن يجعله مفتاحاً للفقهِ في دين الله، وأستغفر الله من كل خطأ أو سهو، والله المستعان وعليه التكلان.

والحمد لله رب العالمين

وكتبه

محمد محمود عبد الهادي

تفتيش كفر سعد - دمياط



مقدمة

بقلم معالي الشيخ: صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ

وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

المشرف العام على المجمع

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد خاتم المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فالفقه في الدين، والبصر بأحكام الشرع؛ من أجل المقاصد وأمثل الغايات، وما دعوة الشارع في كثرة كاثرة من نصوصه الثابتة إلى تطلب الفقه والتّمهّر به دراية وتدبراً، إلا خير عنوان على ما لهذا المطلب من شأن في دين الله . . وكفئك من هذا أنّه جعل من إرادة الخير بالعبد تفقّهه في دين ربه، فقال ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ»^(١).

إنّه ليس يستوي عبدٌ أعشاه الجهل وأضله الهوى عن أن يبلغ غايته، فهو يتخطى في طريقه، لا يكاد يتهدى؛ مع عبد قد استنارت بصيرته، فهو يعبد ربه على هدى منه ونور، ومن هنا كان قوله سبحانه: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

(١) أخرجه «البخاري»، برقم: (٧١)، و«مسلم»، برقم: (١٠٣٧).

لقد حملت دعوة الناس إلى عبادة الله على نورٍ منه وبِهْذِي من وحيه حكومة هذه البلاد المباركة -ولا غرو فهي بلاد الحرمين الشريفين- على أن توافرت على نشر علوم الكتاب والسُّنة، ما استطاعت وبما وسَّعها من قدرة، فرفعت بما قامت به عن الناس جهلاً كثيراً، ودفعت به ما الكتاب والسُّنة منه براء، ومن ذلك جهود استوت على سُوقها بتوجيهات كريمة من لدن ولي أمر هذه البلاد خادم الحرمين الشريفين -وفَّقَه الله لكل خير- كان من أظهرها مشروع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ممثلةً في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف؛ لنشر الكتب الميسرة لعلوم الشريعة، وبذلها للناس أين وُجدوا؛ ليتعلموا دينهم بأسلوب سهل ميسر في ضوء الكتاب والسُّنة، وما فقهه منهما السلف الصالح من هذه الأمة، فنشر المجمع من هذه الكتب - على خطة اختطها-:

* كتاب:

«أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسُّنة».

* وكتاب:

«الذكر والدعاء في ضوء الكتاب والسُّنة».

* وهما اليوم ينهض بنشر كتاب جديد هو:

«الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسُّنة».

وهو يشتمل على الأحكام الفقهية في العبادات والمعاملات مقرونةً بأدلتها الشرعية من الكتاب الكريم والصحيح من السُّنة النبوية، وكل ذلك في بيان قريب المأخذ، داني المنال، ينأى عن تعقيد وتطويل، لا طاقة لكثير من المسلمين على حلِّه والإفادة منه، ووجازة تيسر للناس فهم أحكام الدين، دونما إخلال أو إضرار بالمادة العلمية المنتقاة.

ثم إنَّ المجمع - طلبًا للإتقان كما هو شأنه في كل ما ينشره - وَكَلَّ أمر إعداد هذا الكتاب إلى نخبة مباركة من الأساتذة أهل الاختصاص في العلم الشرعي، ولا سيما الفقه، ثم عرضه بعد إنجازه على لجنة استشارية متخصصة لمراجعته حتى تستدرك ما عساه قد ندَّ أو غمض؛ فجاء - بحمد الله - بمحاسن جمَّة منها:

(١) التحرِّي البالغ في صحة ما تُبنى عليه الأحكام الفقهية من أحاديث وآثار في كل مسألة.

(٢) شموله واستيعابه لجميع أبواب الفقه ومسائله التي ليس للمسلم غنى عنها.

(٣) وضوح عبارته، ويسر أسلوبه؛ لينتفع به طلبة العلم فمَن دونهم من عامة المسلمين.

(٤) دقة تقسيماته، وسهولة الاستفادة من موضوعاته؛ وذلك بجعلها تحت عناوانات تدل عليها، وتعين على فهمها.

(٥) تضمنه التنبيه على جملة من المخالفات الشرعية التي ربما وقع فيها كثيرٌ من المسلمين، إمَّا جهلاً أو تقليدًا.

هذا، وأسأل الله سبحانه أن يجعله عملاً خالصًا لوجهه الكريم، وأن يبلغ بنفعه، حتى يكون مُعينًا لعباده على التفقُّه في دينهم.

ويطيب لي في خاتمة الكلام أن أشكر للأساتذة الأفاضل جهدهم الذي عانوه في إعداد هذا الكتاب، سائلًا المولى أن يجعل ما تكبَّدوه رفدًا لهم يوم يلقونه.

والشكر مكرورٌ للأمانة العامة لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وللإخوة العاملين في الشؤون العلمية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مقدمة الأمانة العامة للمجمع

الحمد لله الذي أكمل لنا الدين، وأتمّ علينا النعمة، وجعل أمة الإسلام خير أمة، وبعث فيها رسولاً أميناً يتلو عليها آيات ربه، ويزكيها، ويعلمها الكتاب والحكمة، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد:

فإنَّ معرفة رب العالمين وعبادته على نور وهدى وبصيرة هو أساس الحياة، والمطلب الأعلى للنجاة، ولا يتأتَّى ذلك للعبد إلا بالفقه في الدين؛ لذا حثَّ عليه الشرع المطهر ورغب فيه، فقال ﷺ: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»^(١)، فقد رتب ﷺ في هذا الحديث الخير كله على معرفة أحكام الدين، وفهمها الفهم الصحيح الذي يحصل به العلم النافع، المؤدي إلى العمل الصالح. لذا؛ كان لزماً على كل مسلم أن يتفقه في دينه؛ كي يعبد ربه على علم وبصيرة، معتصماً في ذلك بكتاب الله الكريم، وبسنة سيد المرسلين ﷺ حتى يصلح عمله، ويستقيم أمره، لقوله ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ»^(٢).

ومجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الذي يعتني بكتاب الله الكريم، تفسيراً له، وشرحاً، وترجمةً لمعانيه إلى لغات العالم المختلفة، وطباعته بالصورة التي تليق بمكانته - لأنه أساس السعادة الحقيقية في الدنيا والآخرة، لمن تمسك به، وعمل بما جاء فيه - يسعى أيضاً إلى إيصال سائر علوم الشريعة المطهرة إلى كل مسلم في أنحاء المعمورة، وذلك بإعداد الكتب العلمية النافعة التي يستفيد منها المسلم في

(١) أخرجه «البخاري»، برقم: (٧١)، و«مسلم»، برقم: (١٠٣٧).

(٢) أخرجه «البخاري»، برقم: (٢٦٩٧)، و«مسلم»، برقم: (١٧١٨) - ١٨، واللفظ لمسلم.

عقيدته، وعبادته، ومعاملاته، بأسلوب سهل، يكون فيها تبصرة للمتعلم، وهداية للمسلم، وتذكرة للعالم، لاحتوائها -مع اختصارها- على جُلِّ ما يحتاج إليه المسلم من أحكام الدين وآداب الشرع المطهر، مع ذكر الدليل من الكتاب والسنة؛ لأنها كتب موجهة لعموم المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها وشمالها وجنوبها، وجميعهم حريصون على العمل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

وسبق للمجمع إخراج كتاب «أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسنة»، وفي هذا الإطار نفسه، وضمن هذه السلسلة المباركة يسرُّ أمانة المجمع أن تقدم هذا الكتاب المختصر في الفقه، المشتمل على أنواع العبادات والمعاملات التي يحتاج المسلم إلى معرفة أحكامها؛ والتي لا غنى له عنها في سيره إلى الله والدار الآخرة.

وهذا المختصر في «الفقه الميسر» الذي نقدمه لإخواننا المسلمين في كل مكان، بأسلوبه السهل، استُمدت مسائله من كتاب الله الكريم، وسنة رسوله الأمين ﷺ، ولما كان القصد منه -في المقام الأول- إفادة عامة الناس من غير المتخصصين في العلوم الشرعية والدارسين لها، حرصنا على أن يكون بعيداً عن التطويل والتفريع وذكر الخلاف؛ إذ إنَّ ذلك محلّه الدراسات الأكاديمية في الجامعات وكتب الفقه المطولة، ومن هنا حرص في إعداده على أن يكون واضح العبارة، سهل التناول، يستفيد منه العامة والخاصة في عباداتهم ومعاملاتهم.

وبهذه المناسبة نتقدم بالشكر الجزيل للذين أسهموا في إعداد هذا الكتاب من الأساتذة المتخصصين في الفقه، وهم: الأستاذ الدكتور عبد العزيز مبروك الأحمدي، والأستاذ الدكتور فيحان بن شالي المطيري، والأستاذ الدكتور عبد الكريم بن صنيان العمري، والأستاذ الدكتور عبد الله بن فهد الشريف الهجاري، على ما بذلوه من جهد في الإعداد. كما أنَّ للدكتور عبد العزيز مبروك جهداً طيباً في توثيق النصوص، وتخريج الأحاديث الواردة في الكتاب كله.

كما نشكر اللذين قاما بمراجعته وصياغته من الشؤون العلمية، وهما: الأستاذ الدكتور علي بن محمد ناصر فقيهي، والدكتور جمال بن محمد السيد.

وإنَّا لَنرجو الله سبحانه أن يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به جميع المسلمين، وأن يجعله في موازين الحسنات، في يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون، إلاَّ مَنْ أتى الله بقلب سليم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الأمانة العامة

لمجمع الملك فهد

لطباعة المصحف الشريف



★ وقد جعل هذا الكتاب على تمهيدٍ، وأربعة عشر كتابًا، وفهارس.

* أما التمهيد فيتضمن التعريف بالفقه، وموضوعه، وثمرته، وفضله.

* وأما الكتب فهي على النحو التالي:

* أولاً: كتاب الطهارة، ويشتمل على عشرة أبواب:

- الباب الأول: في أحكام الطهارة، والمياه.

- الباب الثاني: في الآنية.

- الباب الثالث: في قضاء الحاجة، وآدابها.

- الباب الرابع: في السواك، وسنن الفطرة.

- الباب الخامس: في الوضوء.

- الباب السادس: في المسح على الخفين، والعمامة، والجبيرة.

- الباب السابع: في أحكام الغسل.

- الباب الثامن: في أحكام التيمم.

- الباب التاسع: في أحكام النجاسات، وكيفية تطهيرها.

- الباب العاشر: في الحيض والنفاس.

* ثانيًا: كتاب الصلاة، ويشتمل على خمسة عشر بابًا:

- الباب الأول: في تعريف الصلاة، وفضلها، ووجوب الصلوات الخمس.

- الباب الثاني: في أحكام الأذان، والإقامة.

- الباب الثالث: في مواقيت الصلاة.
- الباب الرابع: في شروطها، وأركانها، ومبطلاتها، وسننها، ومكروهاتها، وحكم تاركها.

- الباب الخامس: في صلاة التطوع.
- الباب السادس: في سجود السهو، والتلاوة، والشكر.
- الباب السابع: في صلاة الجماعة.
- الباب الثامن: في أحكام الإمامة.
- الباب التاسع: في صلاة أهل الأعذار.
- الباب العاشر: في صلاة الجمعة.
- الباب الحادي عشر: في صلاة الخوف.
- الباب الثاني عشر: في صلاة العيدين.
- الباب الثالث عشر: في صلاة الاستسقاء.
- الباب الرابع عشر: في صلاة الكسوف.
- الباب الخامس عشر: في صلاة الجنازة، وأحكام الجنائز.

* ثالثاً: كتاب الزكاة، ويشتمل على ستة أبواب:

- الباب الأول: في مقدمات الزكاة.
- الباب الثاني: زكاة الذهب، والفضة.
- الباب الثالث: زكاة الخارج من الأرض.
- الباب الرابع: زكاة بهيمة الأنعام.
- الباب الخامس: زكاة الفطر.
- الباب السادس: أهل الزكاة.
- * رابعاً: كتاب الصيام، ويشتمل على خمسة أبواب:
- الباب الأول: في مقدمات الصيام.

- الباب الثاني: في الأعذار المبيحة للفطر والمفطرات.
- الباب الثالث: مستحبات الصيام ومكروهاته.
- الباب الرابع: في القضاء، والصيام المستحب، وما يكره ويحرم من الصيام.
- الباب الخامس: في الاعتكاف.
- * خامسًا: كتاب الحج، ويشتمل على سبعة أبواب:
- الباب الأول: في مقدمات الحج.
- الباب الثاني: في الأركان والواجبات.
- الباب الثالث: في المحظورات، والفدية، والهدي.
- الباب الرابع: في صفة الحج والعمرة.
- الباب الخامس: في الأماكن المشروع زيارتها في المدينة.
- الباب السادس: في الأضحية.
- الباب السابع: في العقيقة.
- * سادسًا: كتاب الجهاد، ويشتمل على ثلاثة أبواب:
- الباب الأول: حكم الجهاد، وشروطه، ومسقطاته.
- الباب الثاني: أحكام الأسرى، والغنائم.
- الباب الثالث: أحكام الهدنة، والذمة، والأمان، ودفع الجزية.
- * سابعًا: كتاب المعاملات، ويشتمل على ثلاثة وعشرين بابًا:
- الباب الأول: في البيوع.
- الباب الثاني: في الربا.
- الباب الثالث: في القرض.
- الباب الرابع: الرهن.
- الباب الخامس: السَّكَم.
- الباب السادس: الحوالة.

- الباب السابع : الوكالة .
- الباب الثامن : الكفالة ، والضمان .
- الباب التاسع : الحجر .
- الباب العاشر : الشركة .
- الباب الحادي عشر : الإجارة .
- الباب الثاني عشر : المزارعة والمساقاة .
- الباب الثالث عشر : الشفعة والجوار .
- الباب الرابع عشر : الوديعة ، والإتلافات .
- الباب الخامس عشر : الغصب .
- الباب السادس عشر : الصلح .
- الباب السابع عشر : المسابقة .
- الباب الثامن عشر : العارية .
- الباب التاسع عشر : إحياء الموات .
- الباب العشرون : الجعالة .
- الباب الحادي والعشرون : اللقطة ، واللقيط .
- الباب الثاني والعشرون : الوقف .
- الباب الثالث والعشرون : الهبة ، والعطية .
- * ثامناً : كتاب المواريث ، والوصايا ، والعتق ، ويشتمل على أربعة أبواب :
- الباب الأول : في تصرفات المريض .
- الباب الثاني : في الوصية .
- الباب الثالث : في العتق ، والكتابة ، والتدبير .
- الباب الرابع : في الفرائض ، والمواريث .

* تاسعًا: كتاب النكاح والطلاق، ويشتمل على أحد عشر بابًا:

- الباب الأول: في النكاح.
- الباب الثاني: في الصداق، والعشرة، ووليمة العرس.
- الباب الثالث: في الخلع.
- الباب الرابع: في الطلاق.
- الباب الخامس: في الإيلاء.
- الباب السادس: في الظهار.
- الباب السابع: في اللعان.
- الباب الثامن: في العدة، والإحداد.
- الباب التاسع: في الرضاع.
- الباب العاشر: في الحضانة، وأحكامها.
- الباب الحادي عشر: في النفقات.

* عاشرًا: كتاب الجنائيات، ويشتمل على ثلاثة أبواب:

- الباب الأول: في الجنائيات.
- الباب الثاني: في الديات.
- الباب الثالث: في القسامة.

* حادي عشر: كتاب الحدود، ويشتمل على ثمانية أبواب:

- الباب الأول: تعريف الحدود، ومشروعيتها، والحكمة منها.
- الباب الثاني: في حد الزنى.
- الباب الثالث: في حد القذف.
- الباب الرابع: في حد الخمر.
- الباب الخامس: في حد السرقة.

- الباب السادس: في التعزير.
- الباب السابع: في حد الحراية.
- الباب الثامن: في الردة.
- * ثاني عشر: كتاب الأيمان، والنذور، ويشتمل على بابين:
- الباب الأول: الأيمان.
- الباب الثاني: النذور.
- * ثالث عشر: كتاب الأطعمة، والذبائح، والصيد، ويشتمل على ثلاثة أبواب:
- الباب الأول: في الأطعمة.
- الباب الثاني: في الذبائح.
- الباب الثالث: في الصيد.
- * رابع عشر: كتاب القضاء والشهادات، وفيه بابان:
- الباب الأول: في القضاء.
- الباب الثاني: في الشهادات^(١).

(١) مما تجدر الإشارة إليه أن ترتيب الأبواب الفقهية مختلف بين المذاهب، ولكل منهم فكرته، ويلاحظ في الترتيب ما يلي:

أولاً: جميع المذاهب الفقهية - باستثناء الظاهرية - قد بدأت بقسم العبادات وقدمت الطهارة على الصلاة، أما الظاهرية فكانت بداية الفقه عندهم بكتاب التوحيد مما يدل على اتساع المدلول الفقهي عندهم ليشمل أمور العقيدة، كما كان المتبع من بداية التصنيف في الفقه.

ثانياً: مفهوم العبادة عند بعض المذاهب أوسع من غيرها؛ إذ جاء الجهاد وما يلحق به عقب قسم العبادات، فوجدنا المالكية والحنابلة والظاهرية يذكرون الجهاد عقب العبادات، لكن المدلول أوسع عند المالكية؛ إذ ذكروا قبله الأضحية والعقيقة واليمين والنذر وأعقبوه بأحكام المسابقة باعتبارها وسيلة من وسائل الجهاد.

ثالثاً: قسم المعاملات قد يراد به في بعض المذاهب الفقهية - كالمالكية والشافعية والحنابلة - عقود البيع وما شابهها، في حين أنه أعم وأوسع من ذلك عند بعضها الآخر، كما نرى عند الحنفية، لكنه أكثر ضيقاً عند الظاهرية.

* وأما الفهارس؛ فقد اشتملت على فهرسة تفصيلية لأبواب الكتاب، ومسائله.

= رابعاً: رأينا أنَّ باب النكاح قد تقدّم على البيوع عند الحنفية والمالكية، وجاء باب النكاح عند الشافعية متأخراً عن البيوع وكذلك عند الحنابلة والظاهرية؛ بل جاء بعد كتاب الشهادات والأفضية والإمامة عند الظاهرية.

خامساً: ترتيب الحنابلة في قسم المعاملات يتفق -إجمالاً- مع ترتيب الشافعية؛ فقد جاء في نهاية المعاملات عند الشافعية الهبة واللقطة واللقيط والوصايا والوديعة وقسم الفیء وقسم الصدقات، لكن الوديعة تقدمت على الفرائض والوصايا عند الحنابلة، وتأخر عند الشافعية العتق والتدبير فجاء في نهاية الموضوعات الفقهية، لكنه عند الحنابلة مذكور عقب الوصية والفرائض.

منهج العمل في الكتاب

★ يتلخص **منهج العمل** في هذا الكتاب فيما يلي:

- أولاً: تقسيم الموضوعات إلى كتب رئيسة، وكل كتاب ينقسم إلى أبواب، وكل باب تحته مسائل؛ وذلك تقريباً وتسهيلاً على المطالع فيه.
- ثانياً: الاختصار على المسائل المهمة التي تدعو إليها الحاجة في كل باب، وعدم ذكر التفريعات والمسائل التي تقل الحاجة إليها.
- ثالثاً: الاختصار واختيار الألفاظ والعبارات السهلة الواضحة قدر الإمكان.
- رابعاً: الاختصار على الأدلة المعتمدة في كل مسألة.
- خامساً: الاختصار على القول الراجح الذي يدعمه الدليل في المسائل المختلف فيها، دون اللجوء إلى ذكر الآراء والأقوال والخلاف في المسألة.
- سادساً: عزو الآيات القرآنية وتوثيقها، وذلك بذكر اسم السورة، ورقم الآية، بجوار كل آية وردت في الكتاب.
- سابعاً: تخريج الأحاديث النبوية، بعزوها إلى مصادر السنة المعتمدة؛ فإن كان الحديث في «الصحيحين» أو أحدهما اكتفينا بذلك، وإن لم يكن في واحد منهما خَرَّجناه من دواوين السنة المشهورة، مُقَدِّمين السنن الأربعة على غيرها، مع الحكم على غير أحاديث «الصحيحين» وبيان درجتها، وذلك من كلام أئمة الشأن في ذلك، المتقدمين منهم والمعاصرين.
- ثامناً: شرح الكلمات والمصطلحات الغريبة التي تحتاج إلى بيان وإيضاح، والتي ترد أثناء التفصيل والشرح وذلك في الحاشية، أما مصطلحات البحث الرئيسة فتشرح في صلب الكتاب في بداية كل باب ومسألة.

- تاسعاً: الاستفادة من بعض الكتب المعاصرة في الفقه، وأهمها: «الشرح الممتع» لفضيلة الشيخ محمد بن عثيمين رحمته الله، و«الملخص الفقهي» لفضيلة الشيخ صالح الفوزان حفظه الله، وذلك بالإضافة إلى المصادر الأمهات في المذاهب الأربعة وغيرها.

- عاشراً: التنبيه على بعض الأمور التي يقع فيها كثير من الناس مما يخالف الكتاب والسنة الصحيحة، وبيان الصواب والحق في ذلك، وذلك في المواطن التي رأينا أن الحاجة تدعو فيها إلى ذلك.

- حادي عشر: وضعنا فهارس تفصيلية لموضوعات الكتاب ومسائله في نهاية الكتاب؛ وذلك تسهيلاً على المراجع والمطالع فيه.



* ويشتمل على النقاط التالية:

- تعريف الفقه لغةً واصطلاحًا.
- مصادره.
- موضوعه.
- ثمرته.
- فضله.

* معنى الفقه لغةً واصطلاحًا:

- الفقه في اللغة: الفهم، ومنه قول الله تعالى عن قوم شعيب: ﴿مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ﴾ [هود: ٩١]. وقوله ﷺ: ﴿وَلَكِنْ لَا نَفَقَهُونَ نَسِيحَهُمْ﴾ [الإسراء: ٤٤].
- والفقه في الاصطلاح: العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية، وقد يطلق الفقه على الأحكام نفسها.

* مصادر الفقه «الأساسية»:

- (١) القرآن الكريم.
- (٢) السنة المطهرة.
- (٣) الإجماع.
- (٤) القياس.

* موضوع الفقه:

موضوع الفقه أفعال المكلفين من العباد على نحوٍ عام وشامل؛ فهو يتناول علاقات الإنسان مع ربه، ومع نفسه، ومع مجتمعه.

ويتناول الأحكام العملية، وما يصدر عن المكلف من أقوال، وأفعال، وعقود وتصرفات. وهي على نوعين:

الأول: أحكام العبادات: من صلاة، وصيام، وحج، ونحوها.

الثاني: أحكام المعاملات: من عقود، وتصرفات، وعقوبات، وجنایات، وضمانات وغيرها مما يقصد به تنظيم علاقات الناس بعضهم مع بعض.

- وهذه الأحكام يمكن حصرها فيما يلي:

(١) أحكام الأسرة من بدء تكوينها إلى نهايتها. وتشمل: أحكام الزواج، والطلاق، والنسب، والنفقة، والميراث ونحوها.

(٢) أحكام المعاملات المالية (المدينة): وهي المتعلقة بمعاملات الأفراد، ومبادلاتهم من: بيع، وإجارة، وشركة ونحوها.

(٣) الأحكام الجنائية: وهي التي تتعلق بما يصدر عن المكلف من جرائم وتعديات، وما يستحقه عليها من عقوبات.

(٤) أحكام المرافعات والقضاء: وهي المتعلقة بالقضاء في الخصومات، والدعوى، وطرق الإثبات ونحوها.

(٥) الأحكام الدولية: وهي التي تتعلق بتنظيم علاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الدول في السلم والحرب، وعلاقة غير المسلمين المواطنين بالدولة.

وتشمل الجهاد والمعاهدات.

* ثمرة علم الفقه:

معرفة الفقه، والعمل به، ثمر صلاح المكلف، وصحة عبادته، واستقامة سلوكه.

وإذا صلح العبد صلح المجتمع، وصارت النتيجة في الدنيا السعادة والعيش الرغد، وفي الآخرة رضوان الله وجنته.

* فضل الفقه في الدين والحث على طلبه وتحصيله:

إنَّ التفقه في الدين من أفضل الأعمال، ومن أطيب الخصال. وقد دلت النصوص من الكتاب والسنة على فضله، والحث عليه. منها: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانُ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

وقوله ﷺ: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»^(١)، فقد رتب النبي ﷺ الخير كله على الفقه في الدين، وهذا ممّا يدل على أهميته، وعظم شأنه وعلو منزلته، وقوله ﷺ: «الناس معادن خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا»^(٢).

فالفقه في الدين منزلته في الإسلام عظيمة، ودرجته في الثواب كبيرة؛ لأنّ المسلم إذا تفقه في أمور دينه، وعرف ما له، وما عليه من حقوق وواجبات، يعبد ربه على علم وبصيرة، ويوفّق للخير والسعادة في الدنيا والآخرة.

(١) رواه «البخاري»، برقم: (٧١)، و«مسلم»، برقم: (١٠٣٧).

(٢) رواه «البخاري»، برقم: (٣٣٨٣)، واللفظ له، و«مسلم»، برقم: (٢٦٣٨).

أَوَّلًا

كِتَابُ الطَّهَارَةِ

وَيَشْتَمِلُ عَلَى عَشْرَةِ أَبْوَابٍ

البَابُ الْأَوَّلُ



فِي أَحْكَامِ الطَّهَارَةِ وَالْمِيَاهِ

وَفِيهِ عِدَّةُ مَسَائِلَ

المسألة الأولى

في التعريف بالطهارة، وبيان أهميتها، وأقسامها

(١) أهمية الطهارة وأقسامها: الطهارة هي مفتاح الصلاة، وأكد شروطها، والشرط لا بد أن يتقدم على المشروط.

- والطهارة على قسمين:

القسم الأول: طهارة معنوية وهي طهارة القلب من الشرك والمعاصي وكل ما ران عليه، وهي أهم من طهارة البدن، ولا يمكن أن تتحقق طهارة البدن مع وجود نجس الشرك كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ [التوبة: ٢٨].

القسم الثاني: الطهارة الحسية، وسيأتي تفصيل القول فيها في الأسطر التالية.

(٢) تعريفها:

- وهي في اللغة: النظافة، والنزاهة من الأقدار.

- وفي الاصطلاح: رفع الحدث، وزوال الحبث^(١).

(١) الحدث: هو وصف قائم بالبدن يمنع من الصلاة ونحوها مما يشترط له الطهارة. وهو نوعان:

حدث أصغر: وهو الذي يقوم بأعضاء الوضوء كالخارج من السبيلين من بول وغائط، ويرتفع هذا بالوضوء؛ وحدث أكبر: وهو الذي يقوم بالبدن كله، كالجنابة، وهذا يرتفع بالغسل. وعلى هذا فطهارة الحدث: كبرى: وهي الغسل؛ وصغرى: وهي الوضوء؛ وبدل منهما عند تعذرهما: وهو =

والمراد بارتفاع الحدث: إزالة الوصف المانع من الصلاة باستعمال الماء في جميع البدن، إن كان الحدث أكبر، وإن كان حدثاً أصغر يكفي مروره على أعضاء الوضوء بنية، وإن فقد الماء أو عجز عنه استعمل ما ينوب عنه، وهو التراب، على الصفة المأمور بها شرعاً. وسيأتي ذكرها إن شاء الله في باب التيمم.

والمراد بزوال الخَبَث، أي: زوال النجاسة من البدن والثوب والمكان. فالطهارة الحسيّة على نوعين: طهارة حدث وتختص بالبدن، وطهارة خبث، وتكون في البدن، والثوب، والمكان.

والحدث على نوعين: حدث أصغر، وهو ما يجب به الوضوء، وحدث أكبر، وهو ما يجب به الغسل.

والخَبَثُ على ثلاثة أنواع: خبث يجب غسله، وخبث يجب نضجه، وخبث يجب مسحه.

= التيمم. [انظر: «الشرح الممتع»: (١٩/١)، و«الفقه الإسلامي وأدلته»: (٢٣٨/١). والخبث: النجاسة، وسيأتي بيانها].

المسألة الثانية

الماء الذي تحصل به الطهارة

الطهارة تحتاج إلى شيء يُطهر به، يزال به النجس ويرفع به الحدث وهو الماء، والماء الذي تحصل به الطهارة هو الماء الطَّهُّور، وهو: الطاهر في ذاته المطَّهَّر لغيره، وهو الباقي على أصل خلقته، أي: على صفته التي خلق عليها، سواء كان نازلاً من السماء: كالمطر وذوب الثلج والبرَد، أو جارياً في الأرض: كماء الأنهار والعيون والآبار والبحار.

لقوله تعالى: ﴿يُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ﴾ [الأنفال: ١١]، ولقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨]، ولقول النبي ﷺ: «اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنْ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ»^(١)، ولقوله ﷺ عن ماء البحر: «هُوَ الطَّهُّورُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مِيتَتُهُ»^(٢).

ولا تحصل الطهارة بسائل غير الماء كالخل والبنزين والعصير والليمون، وما شابه ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦]، فلو كانت الطهارة تحصل بمائع غير الماء لنقل عادم الماء إليه، ولم ينقل إلى التراب^(٣).

(١) أخرجه «البخاري»، برقم: (٧٤٤)، و«مسلم»، برقم: (٥٩٨).

(٢) أخرجه «أبو داود»، برقم: (٨٣)، و«الترمذي»، برقم: (٦٩)، و«النسائي»، برقم: (٥٩)، و«ابن ماجه»، برقم: (٣٢٤٦)، قال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، وصححه الألباني في «صحيح سنن النسائي»، برقم: (٥٨).

(٣) القول بأن الطهارة من الحدث لا تحصل بمائع غير الماء، هو قول الجماهير من العلماء، وقد قال ابن تيمية عنه: «هو كالإجماع»، وقول ابن تيمية أدق من نقل الإجماع؛ إذ الحنفية ممن خالف في المسألة.

= انظر: شرح العمدة، لابن تيمية: (١/ ٦١)، والمبسوط: (١/ ٨٨)، وحاشية ابن عابدين: (١/ ١٨٥)، والمجموع: (١/ ١٣٩)، والمغني: (١/ ٢٤).

أما إزالة النجاسة؛ فقد ذهب مالك والشافعي في الجديد وزفر من الحنفية ورواية عن أحمد بل حكي أنه قول الجمهور وانتصر له الشوكاني وغيره = أن النجاسة لا تزول إلا بالماء دون غيره من المائعات أو المغيرات.

انظر: مواهب الجليل: (١/ ٤٥)، حاشية الدسوقي: (١/ ٣٤)، (الأم: (١/ ٤٩)، المجموع: (١/ ١٤٢)، الإنصاف: (١/ ٤٢)، المغني: (١/ ٢٤)، فتح الباري: (١/ ٣٩٥).

وذهب مالك في أحد قولي، وهو رواية عن أحمد، وداود وجماعة ونسبه ابن تيمية إلى أبي حنيفة إلى جواز تطهير النجاسة بكل ما يزيل عنها، وعللوا ذلك بأن النجاسة ليست من باب فعل المأمور، بل هي من باب اجتناب المحذور، فإذا حصل بأي سبب؛ ثبَّت الحكم، ولذا فإن النية ليست شرطاً في إزالتها.

انظر: بدائع الصنائع: (١/ ٨٣)، وحاشية ابن عابدين: (١/ ٣٠٩)، والمحلى: (١/ ٩٢ - ٩٣)، ومجموع الفتاوى: (٢١/ ٤٧٥).

المسألة الثالثة

الماء إذا خالطته نجاسة

الماء إذا خالطته نجاسة فغيّرت أحد أوصافه الثلاثة -ريحه، أو طعمه، أو لونه- فهو نجس بالإجماع لا يجوز استعماله^(١)، فلا يرفع الحدث، ولا يزيل الخبث -سواء كان كثيراً أو قليلاً- أما إن خالطته النجاسة ولم تغير أحد أوصافه: فإن كان كثيراً لم ينجس وتحصل الطهارة به، وأما إن كان قليلاً فينجس، ولا تحصل الطهارة به. وحدّ الماء الكثير ما بلغ قُلْتين^(٢) فأكثر، والقليل ما دون ذلك^(٣).

(١) انظر في نقل الإجماع: الإجماع، لابن المنذر: (٣٥)، والتمهيد: (١٩ / ١٦)، والمجموع: (١ / ٢١٢)، ومجموع الفتاوى: (٢١ / ٣٠).

كما يَنْبَغُ إلى أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا أَنَّ الماء الكثير المستبحر، إذا وقعت فيه النجاسة، ولم يظهر أثرها فيه؛ فَإِنَّهُ يَظَلُّ طَهُورًا. الإجماع، لابن المنذر: (٣٥).

(٢) القلة هي الجرة، جمعها قُلٌّ وقلال. وهي تساوي ما يقارب ٩٣,٠٧٥ صاعًا = ١٦٠,٥ لترًا من الماء، والقُلْتان خمس قرب تقريبًا.

(٣) تقسيم الماء إلى ما فوق القلتين، وإلى القلتين فما دونهما، هو فعل كثير من الفقهاء، وهو مذهب أبي حنيفة، ورواية ضعيفة عن مالك، ومذهب الشافعي، ومعتمد مذهب الحنابلة، واختاره ابن تيمية في شرح العمدة ثم رجع عنه، والمشهور عند الحنفية أَنَّهُ إن كان بحال يخلص بعضه إلى بعض فهو قليل، وإن كان لا يخلص فهو كثير.

انظر: (بدائع الصنائع: (١ / ٧١)، وحاشية ابن عابدين (١ / ١٩٢)، والمجموع: (١ / ١١٢)، ونهاية المحتاج: (١ / ٧٨)، والإنصاف (١ / ٣٦)، والمغني: (١ / ٣١)، وكشاف القناع: (١ / ٣٨). وذهب جماعة منهم مالك في رواية معتمدة، وقول للشافعي، ورواية عن أحمد، واختاره ابن تيمية آخرًا، وابن القيم، وجماعة من المعاصرين، وحكوه عن كثير من الصحابة وجماعة من التابعين = إلى أَنَّ العبرة بالتغير، ولا فرق بين ما كان قُلْتين، أو أكثر، أو أقل.

انظر: (مواهب الجليل: (١ / ٧٠)، وحاشية الدسوقي (١ / ٤٨)، والتمهيد: (١ / ٣٢٧)، والمحلى: (١ / ١٣٥)، ومجموع الفتاوى: (٢١ / ٣٢)، وتهذيب السنن: (١ / ٦٥)، وتمام المنة: (٤٦)،

=

وفتاوى اللجنة الدائمة: (٥ / ٧٢-٧٨).

والدليل على ذلك حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ الماء طهور لا ينجسه شيء»^(١)، وحديث ابن عمر رضي الله عنهما أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث»^(٢) (٣).

= فالحاصل: أن النجاسة لو غيرت لون الماء أو طعمه أو ريحه فإن الماء يكون نجسًا سواء كان قليلاً أو كثيراً.

وأما في حالة وقوع النجاسة في الماء لكن بدون أن تغيره، فإذا كان كثيراً فبالتفاهة لا يتضرر الماء بوقوع النجاسة، ولكن اختلفوا في ضابط الكثير.

أما إن كان قليلاً وقعت فيه النجاسة ولم تغيره فذهب بعضهم لتضرره وإن لم يتغير وذبح بعضهم إلى عدم تضرره ما دام لم يتغير.

(١) أخرجه أحمد في «مسنده»: (١٥/٣)، و«أبو داود» في كتاب الطهارة، باب ما جاء في بثر بضاعة، برقم: (٦١)، و«النسائي» في كتاب المياه برقم: (٢٧٧)، و«الترمذي» في كتاب الطهارة، باب أنَّ الماء لا ينجسه شيء برقم: (٦٦) وقال: «حديث حسن». وصححه الألباني في «الإرواء»: (٤٥/١)، وطرق هذا الحديث لا تخلو من مقال؛ لكن صححه العلماء كالإمام أحمد وعلي بن المديني.

(٢) أخرجه «أحمد»، برقم: (٢٧/٢)، و«أبو داود» في كتاب الطهارة، باب ما ينجس الماء برقم: (٦٣)، و«الترمذي» في كتاب الطهارة، باب أنَّ الماء لا ينجسه شيء برقم: (٦٧)، و«النسائي» كتاب الطهارة برقم: (٥٢)، و«ابن ماجه» كتاب الطهارة، باب مقدار الماء الذي لا ينجس برقم: (٥١٧)، ولفظه: إذا كان الماء قلتين لم ينجسه شيء، وصححه الألباني في «الإرواء»: (٤٥/١)، وأصل هذا الحديث مضطرب سندًا ومتنًا، كما ذكر ابن أبي حاتم والدارقطني في العلل.

(٣) من النوازل: تنقية المياه الصحية، أما بالنسبة إلى التنقية الثنائية فاستخدامه في الشرب والطهارة محرم؛ لأنه لم يطهر، وأما استخدامه في سقي الزروع والأشجار ففيه خلاف ومذهب جمهور العلماء أنه جائز، وأما استخدامه في ري المنتزهات والحدائق ففيه خلاف أيضًا، والراجح عدم الجواز للمنع من قضاء الحاجة في أماكن جلوس الناس، أما استخدامه في تغذية المياه الجوفية، يعني: لو حقن هذا الماء في الأرض وغذيت به المياه الجوفية فجائز، وأما ما يتعلق بمياه الصرف الصحي بعد مرحلة المعالجة الثالثة فالماء يعود لحالته الطبيعية الأولى ولا بأس باستخدامه، وهذه فتوى هيئة كبار العلماء ومجمع الفقه في رابطة العالم الإسلامي، وتوقف فيها الشيخ الفوزان وخالف فيها الشيخ بكر أبو زيد.

المسألة الرابعة

الماء إذا خالطه طاهر

الماء إذا خالطته مادة طاهرة، كأوراق الأشجار أو الصابون أو الأُشْنَان^(١) أو السدر أو غير ذلك من المواد الطاهرة، ولم يغلب ذلك المخالط عليه؛ فالصحيح أنه طهور يجوز التطهر به من الحدث والنجاسة؛ لأنَّ الله ﷻ قال: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرَضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ [النساء: ٤٣]، فلفظ الماء في الآية نكرة في سياق النفي، فيعم كل ماء. لا فرق بين الماء الخالص والمخلوط.

ولقوله ﷺ للنسوة اللاتي قمن بتجهيز ابنته: «اغسلنها ثلاثاً، أو خمساً، أو أكثر من ذلك إن رأيتهن، بماء وسدر، واجعلن في الآخرة كافوراً، أو شيئاً من كافور»^(٢) ^(٣).

(١) معرَّب، وهو حمض تغسل به الأيدي، ويقال له بالعربية: الحُرْضُ، ويقال بكسر الهمزة أيضاً.

(٢) متفق عليه، أخرجه «البخاري»، برقم: (١٢٥٣، ١٢٥٨، ١٢٥٩، وغيرها)، و«مسلم»، برقم: (٩٣٩).

(٣) من النوازل: الماء المتغير بالصدأ أو بالمنظفات المستجدة، أما المتغير بالصدأ فهو من الماء الذي تغير بشيء لا ينفك عنه، وهو **طهور باتفاق الأئمة**، أما إن تغير بالصابون ولم يسلْبْه اسم الماء المطلق؛ فهو طهور يرفع الحدث، وإن سلْبْه اسم الماء المطلق وغلب على أجزائه؛ فلا يرفع الحدث ولكن يزيل الخبث، أما الماء المسخَّن بالطاقة الشمسية ففيه خلاف: هل هو مكروه أم لا؟، والصحيح أنه ليس بمكروه ما لم يضر الصحة.

المسألة الخامسة

حكم الماء المستعمل في الطهارة

الماء المستعمل في الطهارة - كالماء المنفصل عن أعضاء المتوضئ والمغتسل - طاهر مطهر لغيره على الصحيح، يرفع الحدث ويزيل النجس، ما دام أنه لم يتغير منه أحد الأوصاف الثلاثة: الرائحة والطعم واللون^(١).

ودليل طهارته: «أنَّ النبي ﷺ كان إذا توضأ كادوا يقتتلون على وضوئه»^(٢)، و«لأنَّه ﷺ صبَّ على جابر من وضوئه إذ كان مريضاً»^(٣). ولو كان نجساً لم يجز فعل ذلك، ولأنَّ النبي ﷺ وأصحابه ونسائه كانوا يتوضؤون في الأقداح والأثوار^(٤)، ويغتسلون في الجفان^(٥)، ومثل هذا لا يسلم من رشاش يقع في الماء من المُستعمل،

(١) اختلف أهل العلم في هذه المسألة، فذهب بعض العلماء، ونُسب إلى الجمهور، أنَّ الماء المستعمل في رفع حدث يبقى طاهراً، لكنه لا يكون مطهراً لغيره، وهو مشهورٌ مذهب الحنفية، ومذهب الشافعية والحنابلة.

انظر: حاشية ابن عابدين: (١٩٨/١)، وروضة الطالبين: (٧/١)، ونهاية المحتاج (٦٣/١)، والمجموع: (١٥٠/١)، والإنصاف: (٣٥/١)، وشرح منتهى الإرادات: (١٤/١). وذهب غيرهم، وحُكي عن عدد من التابعين، وهو قول مالك، واختاره ابن المنذر، وابن حزم أنَّه طاهر مطهر.

انظر: حاشية الدسوقي (٤١/١)، وبداية المجتهد: (٢٧٣/١)، والمجموع: (١٥٠/١ - ١٥٣)، والإنصاف: (٣٦/١)، والمحلى: (١٨٢/١).

(٢) رواه «البخاري»، برقم: (١٨٩).

(٣) أخرجه «البخاري»، برقم: (٥٦٥١)، و«مسلم»، برقم: (١٦١٦).

(٤) جمع ثَوْر، وهو: إناء يُشْرَبُ فيه.

(٥) واحدها: جَفْنَة، وهي كالقصة.

ولقوله ﷺ لأبي هريرة وقد كان جنباً: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجَسُ»^(١)، وإذا كان كذلك فإنَّ الماء لا يفقد طهوريته بمجرد مماسه له.

(١) رواه «مسلم»، برقم: (٣٧١).

المسألة السادسة

أَشَارَ الْآدَمِيِّينَ وَبَهِيمَةَ الْأَنْعَامِ

السُّور: هو ما بقي في الإناء بعد شرب الشارب منه، فالآدمي طاهر، وسوره طاهر، سواء كان مسلمًا أو كافرًا، وكذلك الجنب والحائض، وقد ثبت أنَّ رسول الله ﷺ قال: «المؤمن لا ينجس»^(١). وعن عائشة: أنها كانت تشرب من الإناء وهي حائض، فبأخذه رسول الله ﷺ، فيضع فاه على موضعِ فيها^(٢).

وقد أجمع العلماء على طهارة سور ما يؤكل لحمه من بهيمة الأنعام وغيرها^(٣).

أما ما لا يؤكل لحمه كالسباع والحرر وغيرها فالصحيح: أنَّ سورها طاهر، ولا يؤثر في الماء، وبخاصة إذا كان الماء كثيرًا.

أما إذا كان الماء قليلًا وتغيَّر بسبب شربها منه؛ فإنَّه ينجس.

ودليل ذلك: الحديث السابق، وفيه: أنَّه ﷺ سئل عن الماء، وما ينوبه من الدواب والسباع، فقال: «إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث»، وقوله ﷺ في الهرة وقد شربت من الإناء: «إنها ليست بنجس، إنما هي من الطوافين عليكم والطوافات»^(٤)، ولأنَّه يشق التحرز منها في الغالب. فلو قلنا بنجاسة سورها، ووجوب غسل الأشياء، لكان في ذلك مشقة، وهي مرفوعة عن هذه الأمة.

(١) رواه «مسلم»، برقم: (٣٧١).

(٢) رواه «مسلم»، برقم: (٣٠٠).

(٣) انظر: الإجماع لابن المنذر (٣٥).

(٤) أخرجه «أحمد»، برقم: (٢٩٦/٥)، و«أبو داود» في كتاب الطهارة، باب سور الهرة برقم: (٧٥)،

و«الترمذي» في كتاب الطهارة، باب ما جاء في سور الهرة برقم: (٩٢) وقال: «حديث حسن

صحيح»، وصححه الألباني في «الإرواء»، رقم: (٢٣)، وقد اختلف في رفعه ووقفه، وله شواهد

يصح بمجموعها.

أما سؤر الكلب فإنه نجس، وكذلك الخنزير.

أما الكلب: فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «طهور إناء أحدكم إذا وَلَغ^(١) فيه الكلب، أن يغسله سبع مرات، أولاهن بالتراب»^(٢).

وأما الخنزير: فلنجاسته، وخبثه، وقذارته، قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

(١) وَلَغَ: شرب منه بلسانه.

(٢) رواه «البخاري»: (١٧٢)، و«مسلم»، برقم: (٢٧٩). ٩١، واللفظ لمسلم.

البَابُ الثَّانِي



فِي الْآنِيَةِ وَفِيهِ عِدَّةُ مَسَائِلَ

الآنية: هي الأوعية التي يحفظ فيها الماء وغيره، سواء كانت من الحديد أو من غيره. والأصل فيها الإباحة؛ لقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩].

المسألة الأولى

استعمال آنية الذهب والفضة وغيرهما في الطهارة

يجوز استعمال جميع الأواني في الأكل والشرب وسائر الاستعمال، إذا كانت طاهرة مباحة، ولو كانت ثمينة؛ لبقائها على الأصل وهو الإباحة، ما عدا آنية الذهب والفضة، فإنه يحرم الأكل والشرب فيهما خاصة، دون سائر الاستعمال؛ لقوله ﷺ: «لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فإنها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة»^(١)، وقوله ﷺ: «الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجر جر في بطنه نار جهنم»^(٢)، فهذا نص على تحريم الأكل والشرب دون سائر الاستعمال؛ فدل على جواز استعمالها في الطهارة^(٣). والنهي عام يتناول الإناء الخالص، أو المُمَوَّه^(٤) بالذهب أو الفضة، أو الذي فيه شيء من الذهب والفضة^(٥).

(١) رواه «البخاري»، برقم: (٥٤٢٦)، و«مسلم»، برقم: (٢٠٦٧).

(٢) رواه «البخاري»، برقم: (٥٦٣٤)، و«مسلم»، برقم: (٢٠٦٥).

(٣) هذا المذهب رواية ضعيفة في مذهب أحمد، وبه قال الصنعاني والشوكاني، بينما ذهب الجمهور إلى تحريم جميع الاستعمالات التي هي أولى بالمنع من الأكل والشرب كالطهارة، ونحو ذلك؛ مراعاة للمعنى من تضييق التقدين، وكسر قلوب الفقراء، مع الخيلاء والفخر، وقالوا: إنما نص على الأكل لأنه الغالب لا لأن الحكم مختص به.

انظر: التاج والإكليل: (١٨٤/١)، والمجموع: (٣٠٥/١)، والمغني: (٥٨/١)، والإنصاف: (٧٩/١ - ٨٠)، والمحلى: (٢١٨/١)، ونيل الأوطار: (٩١/١).

(٤) المُمَوَّه: المطلي.

(٥) وهذا هو الصحيح من مذهب الحنابلة، من أن المُمَوَّه بالذهب والفضة كالخالص منهما، وذهب الحنفية والمالكية - في أحد القولين - إلى جواز استعمال الآنية المموهة والمطلية بهما، وقبده الحنفية بما إذا كان التمويه لا يمكن تخليصه، ومعنى ذلك: إذا كان المموه ينفصل كقطع صغيرة من الذهب والفضة عند التسخين ونحوه من طرق المعالجة فيحرم المموه من هذا النوع. وعند الشافعية: يجوز التمويه إذا كان يسيرًا، وأما ابن حزم فذهب إلى أن المموه ليس بإناء ذهب؛ فيباح للنساء دون الرجال.

انظر: بدائع الصنائع: (١٣٣/٥)، ومواهب الجليل: (١٢٨/١)، ومغني المحتاج: (١٣٦/١)، والإنصاف: (٨١/١)، والمحلى: (٢٢٤/٢).

المسألة الثانية

حكم استعمال الإناء المُضَبَّب^(١) بالذهب والفضة

إن كانت الضبة من الذهب حرم استعمال الإناء مطلقاً؛ لدخوله تحت عموم النص، أما إن كانت الضبة من الفضة وهي يسيرة فإنه يجوز استعمال الإناء^(٢)؛ لحديث أنس رضي الله عنه قال: «انكسر قدح رسول الله ﷺ فاتخذ مكان الشُّعْبِ سلسلة من فضة»^(٣).

(١) التضييب: هو وصل الإناء المكسور بالحديد ونحوه.

(٢) من العلماء من ذهب إلى جواز تضييب الإناء بضبة الفضة اليسيرة وزاد بعضهم الحاجة، وهو مذهب الحنفية، والشافعية، والحنابلة.

ومنهم من قال: لا يجوز التضييب بالفضة مطلقاً، يسيرة كانت أم لا، لحاجة أو لغيرها، وهو الأصح من مذهب مالك، ورواية عن أحمد.

ومما سبق يتبين عدم جواز التضييب بالذهب مطلقاً، وعدم جواز التضييب لغير حاجة، وأما الضبة الكبيرة عرفاً فالأصح عدم جوازها، وقيل: تجوز للحاجة.

كما جوزوا ضبة الذهب اليسيرة للضرورة حيث لا يقوم غيرها مكانها.

انظر: حاشية ابن عابدين: (٣٤٤/٦)، والتمهيد: (١٠٨/١٦-١١١)، ومواهب الجليل: (١٢٩/١)،

وروضة الطالبين: (٥٤/١)، والإنصاف: (٨١/١ - ٨٣).

(٣) رواه «البخاري»، برقم: (٣١٠٩).

المسألة الثالثة

آنية الكفار

الأصل في آنية الكفار الحل، إلا إذا علّمت نجاستها، فإنه لا يجوز استعمالها إلا بعد غسلها؛ لحديث أبي ثعلبة الخشني قال: قلت يا رسول الله إننا بأرض قوم أهل كتاب، أفنأكل في آنيّتهم؟ قال: «لا تأكلوا فيها إلا أن لا تجدوا غيرها فاعسلوها، ثم كلوا فيها»^(١).

وأما إذا لم تُعلم نجاستها بأن يكون أهلها غير معروفين بمباشرة النجاسة، فإنه يجوز استعمالها؛ لأنه ثبت أن النبي ﷺ وأصحابه أخذوا الماء للوضوء من مَزَادَة امرأة مشركة^(٢)، ولأن الله سبحانه قد أباح لنا طعام أهل الكتاب، وقد يقَدِّمونه إلينا في أوانيهم، كما دعا غلام يهودي النبي ﷺ على خبز شعير وإهالة سِنَخَة فأكل منها^(٣).

(١) رواه «البخاري»، برقم: (٥٤٧٨)، و«مسلم»، برقم: (١٩٣٠).

(٢) رواه «البخاري» في كتاب التيمم، باب الصعيد الطيب رقم: (٣٤٤)، و«مسلم» في كتاب المساجد، باب قضاء الصلاة الفائتة برقم: (٦٨٢)، والمزادة: قرينة كبيرة يزداد فيها جلد من غيرها.

(٣) أخرجه «أحمد»: (٣/ ٢١٠، ٢١١)، وصححه الألباني في «الإرواء»: (١/ ٧١)، والإهالة: الشحم والزيت. والسنخة: المتغيرة الريح.

المسألة الرابعة

الطهارة في الآنية المتخذة من جلود الميتة

جلد الميتة إذا دبغ طهر وجاز استعماله لقوله ﷺ: «أَيُّمَا إِهَابٍ»^(١) دبغ فقد طهر»^(٢). ولأنه ﷺ مرَّ على شاة ميتة فقال ﷺ: «هَلَّا أَخَذُوا إِهَابَهَا فِدْبَغُوهُ فَانْتَفَعُوا بِهِ؟» فقالوا: إنها ميتة. قال: «فَإِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا»^(٣). وهذا فيما إذا كانت الميتة مما تحلها الزكاة وإلا فلا.

أَمَّا شعرها فهو طاهر^(٤) -أي: شعر الميتة المباحة الأكل في حال الحياة-، وأما اللحم فإنه نجس، ومحرم أكله؛ لقوله تعالى: ﴿لَا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

ويحصل الدبغ بتنظيف الأذى والقذر الذي كان في الجلد، بواسطة مواد تضاف إلى الماء كالمِلح وغيره، أو بالنبات المعروف كالقَرْظ أو العرعر ونحوهما.

(١) الإهاب: الجلد قبل أن يدبغ.

(٢) رواه «الترمذي»، برقم: (١٦٥٠)، و«مسلم»، برقم: (٣٦٦) بلفظ: «إذا دبغ الإهاب فقد طهر»، من حديث ابن عباس.

(٣) رواه «مسلم»، برقم: (٣٦٣)، و«ابن ماجه»، برقم: (٣٦١٠).

(٤) ذهب الحنابلة، وهو قول أبي حنيفة ومالك، إلى أن كل حيوان حكم شعره كحكم بقية أجزائه، فما كان طاهراً فشعره طاهر حياً كان أو ميتاً، وما كان نجساً فشعره نجس حياً كان أو ميتاً. وذهب الشافعي -وهو رواية عن أحمد- إلى أنه نجس، ولا يطهر بالدباغ؛ وعلة ذلك عندهم أنه ينمو من الحيوان فينجس بموته كأعضائه.

انظر: تبين الحقائق: (٢٦/١)، والمجموع: (٢٩١/١)، والمغني: (٦٠/١).

واختار شيخ الإسلام الطاهرة سواء جز حال الحياة أو أخذ بعد الموت؛ لأنَّ الحياة لا تحله، فهو باق على أصله. راجع: فتاوى ابن تيمية: (٩٨/٢١).

وأما ما لا تحله الذكاة فإنه لا يطهر، وعلى هذا فجلد الهرة وما دونها في الخلقة لا يطهر بالدبغ، ولو كان في حال الحياة طاهرًا.

وجلد ما يحرم أكله ولو كان طاهرًا في الحياة، فإنه لا يطهر بالدبغ.
والخلاصة: أن كل حيوان مات، وهو من مأكول اللحم، فإن جلدَه يطهر بالدبغ، وكل حيوان مات، وليس من مأكول اللحم، فإن جلدَه لا يطهر بالدبغ^(١).

(١) اختلف أهل العلم في جلد الميتة على أقوال:

- ١- أن جلد الميتة نجس، ولا يطهر بالدبغ.
وهو مروي عن مالك، وروي عن أحمد وهذه الرواية هي معتمد المذهب، وحكي رجوعه عنها.
 - ٢- أن جلد مأكول اللحم يطهر دون غيره؛ فتطهر جلود بهيمة الأنعام، دون جلود السباع وغيرها من غير مأكول اللحم.
 - وهو مذهب الأوزاعي، وإسحاق، واختاره ابن تيمية وابن القيم.
 - ٣- أنه تطهر جميع الجلود ظاهرًا وباطنًا.
وهو قول أهل الظاهر، ورواية عن مالك.
 - ويستثنى الكلب والخنزير على مذهب الشافعي، والخنزير على مذهب أبي حنيفة.
- انظر: البدائع: (٨٦/١)، والتمهيد: (١٧٦/٤ - ١٧٧)، والإقناع للشربيني: (٢٩/١)، والمغني: (٨٩/١)، ومجموع الفتاوى: (٩١-٩٠/٢١)، وفتح الباري: (٦٥٩/٩)، والمحلى: (١٢٨/١)، ونيل الأوطار: (٧٣/١).

البَابُ الثَّالِثُ

فِي قَضَاءِ الْحَاجَةِ وَآدَابِهَا

وَفِيهِ عِدَّةُ مَسَائِلَ

المسألة الأولى

الاستنجاء والاستجمار وقيام أحدهما مقام الآخر

الاستنجاء: إزالة الخارج من السيلين بالماء. والاستجمار: مسحه بطاهر مباح مُنَقٍّ كالحجر ونحوه. ويجزئ أحدهما عن الآخر؛ لثبوت ذلك عن النبي ﷺ: فعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ، فَأَحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِدَاوَةَ مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَةً، فَيَسْتَنْجِي بِالماء»^(١). وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ، فَلْيَسْتَبْثِلْ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَإِنَّهَا تُجْزِي عَنْهُ»^(٢).

والجمع بينهما أفضل.

والاستجمار يحصل بالحجارة أو ما يقوم مقامها من كل طاهر مُنَقٍّ مباح، كمناديل الورق والخشب ونحو ذلك؛ لأنَّ النبي ﷺ كان يستجمر بالحجارة فيلحق بها ما يماثلها في الإنقاء^(٣). ولا يجزئ في الاستجمار أقل من ثلاث

(١) رواه «مسلم»، برقم: (٢٧١)، والإداوة: إناء صغير من جلد.

(٢) أخرجه «أحمد»: (١٠٨/٦)، و«الدارقطني»، برقم: (١٤٤) وقال: إسناده صحيح، وقال بعض العلماء: إسناده ضعيف.

(٣) وهذا مذهب الجمهور من أهل العلم؛ إلا أنَّ ابن حزم، وبعض الحنابلة، ذهب إلى عدم الإجزاء بغير الماء، أو الأحجار.

مسحات^(١)؛ لحديث سلمان رضي الله عنه : «نهانا -يعني النبي صلى الله عليه وسلم- أن نستنجي باليمين، وأن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار، وأن نستنجي برجيع أو عظم»^(٢).

= انظر: حاشية ابن عابدين: (٥٤٧/١)، ومواهب الجليل: (٤١٥/١)، المجموع: (١١٣/٢)،
والمغني: (٢١٣/١)، والمحلى: (١٠٨/١).

(١) وهو مذهب الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، وابن حزم.
وذهب أبو حنيفة، ومالك، إلى أن العدد ليس بشرط؛ لأن المقصود إزالة النجاسة.

انظر: بدائع الصنائع: (١٠٣/١)، والتمهيد: (٣١٣/٢٢)، المجموع: (١٠٣/٢)، والمغني:
(٢١٦/١)، والإنصاف: (١١٢/١)، والمحلى: (١٠٨/١).

(٢) رواه «مسلم»، برقم: (٢٦٢)، والرجيع: العذرة والروث.

المسألة الثانية

استقبال القبلة واستدبارها حال قضاء الحاجة

لا يجوز استقبال القبلة ولا استدبارها حال قضاء الحاجة في الصحراء بلا حائل؛ لحديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة، ولا تستدبروها، ولكن شرفوا أو غربوا» قال أبو أيوب: فقدمنا الشام، فوجدنا مراحيض قد بُنيت نحو الكعبة، فنحنرف عنها، ونستغفر الله^(١).

أما إن كان في بنیان، أو كان بينه وبين القبلة شيء يستره، فلا بأس بذلك^(٢)؛ لحديث ابن عمر رضي الله عنهما: «أنه رأى رسول الله ﷺ يبول في بيته مستقبل الشام مستدبر الكعبة»^(٣)، ولحديث مروان الأصغر قال: «أننا ابن عمر بغيره مستقبل القبلة، ثم جلس يبول إليه، فقلت: أبا عبد الرحمن، أليس قد نُهي عن هذا؟ قال: بلى إنما نُهي عن هذا في الفضاء، أما إذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس»^(٤).

(١) رواه «البخاري» في كتاب الوضوء برقم: (١٤٤)، و«مسلم»، برقم: (٢٦٤).

(٢) وهذا مذهب مالك، والشافعي، وأحد الأقوال في مذهب أحمد وهو المعتمد عند الحنابلة، ونسبه الحافظ إلى الجمهور، وقال: هو أعدل الأقوال.

وذهب الحنفية إلى الحرمة مطلقاً، وهو قول عند الحنابلة، وقال به ابن حزم، ورجحه ابن تيمية، وابن القيم، والشوكاني.

وذهب داود الظاهري، وغيره إلى الإباحة في البنیان والصحراء.

انظر: بدائع الصنائع: (١٢٦/٥)، والمدونة: (١١٧/١)، والمجموع: (٩٥-٩٧)، والإنصاف: (١٠٠/١)، والمحلى: (١٩٤/١)، والاختيارات الفقهية: (٨)، وفتح الباري: (٢٤٦/١)، ونيل الأوطار: (١٠٣-١٠٤).

(٣) رواه «البخاري»، برقم: (١٤٨)، و«مسلم»، برقم: (٢٦٦).

(٤) رواه «أبو داود»، برقم: (١١)، و«الدارقطني»، برقم: (١٥٨)، و«الحاكم»: (١٥٤/١). وصححه =

والأفضل ترك ذلك حتى في البنيان، والله أعلم.

= «الدارقطني»، والحاكم ووافقه «الذهبي»، وحسنه الحافظ ابن حجر، والحازمي، والألباني، وضعفه بعض العلماء؛ لأنَّ في إسناده الحسن بن ذكوان وهو ضعيف. [انظر «الإرواء»، برقم: (٦١)].

المسألة الثالثة

ما يسُنُّ فعله لداخل الخلاء

يسُنُّ لداخل الخلاء قول: «بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث». وعند الانتهاء والخروج: «غفرانك». وتقديم رجله اليسرى عند الدخول واليمنى عند الخروج، وأن لا يكشف عورته حتى يدنو من الأرض. وإذا كان في الفضاء يستحب له الإبعاد والاستتار حتى لا يُرى. وأدلة ذلك كله: حديث جابر رضي الله عنه قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر وكان رسول الله ﷺ لا يأتي البراز حتى يتغيب فلا يُرى»^(١). وحديث علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ستر ما بين الجن وعورات بني آدم إذا دخل الخلاء، أن يقول: بسم الله»^(٢).

وحديث أنس رضي الله عنه: كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء قال: «اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث»^(٣).

وحديث عائشة رضي الله عنها: «كان ﷺ إذا خرج من الخلاء قال: غفرانك»^(٤).

وحديث ابن عمر رضي الله عنهما: «أنَّ النبي ﷺ كان إذا أراد الحاجة لا يرفع ثوبه حتى يدنو من الأرض»^(٥).

(١) رواه «أبو داود»، برقم: (٢)، و«ابن ماجه»، برقم: (٣٣٥)، واللفظ له، وإسناده صحيح.

[انظر «صحيح ابن ماجه»: (٦٠/١)].

(٢) رواه «ابن ماجه»، برقم: (٢٩٧)، و«الترمذي»، برقم: (٦٠٦)، وحسنه أحمد شاكر في «حاشية الترمذي»، وصححه الألباني، «صحيح الجامع الصغير»، برقم: (٣٦١١).

(٣) رواه «البخاري»، برقم: (١٤٢)، و«مسلم»، برقم: (٣٧٥).

(٤) رواه «أبو داود»، برقم: (١٧)، و«الترمذي»، برقم: (٧)، وقال: «حسن غريب»، وحسنه الألباني «صحيح الجامع الصغير»: (٤٧٠٧).

(٥) رواه «أبو داود»، برقم: (١٤)، و«الترمذي»، برقم: (١٤) وصححه الألباني، انظر «صحيح الجامع الصغير»، برقم: (٤٦٥٢).

المسألة الرابعة

ما يحرم فعله على من أراد قضاء الحاجة

يحرم البول في الماء الراكد؛ لحديث جابر عن النبي ﷺ: «أنه نهى عن البول في الماء الراكد»^(١).

ولا يمسك ذكره بيمينه وهو يبول، ولا يستنجي بها^(٢)؛ لقوله ﷺ: «إذا بال أحدكم فلا يأخذن ذكره بيمينه، ولا يستنجي بيمينه»^(٣).

ويحرم عليه البول أو الغائط في الطريق أو في الظل أو في الحقائق العامة أو تحت شجرة مثمرة أو موارد المياه؛ لما روى معاذ، قال: قال رسول الله ﷺ: «اتقوا الملاعن الثلاث: البراز في الموارد، وقارعة الطريق، والظل»^(٤)، ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «اتقوا اللاعنين»، قالوا: وما اللاعنان يا رسول الله؟ قال: «الذي يتخلى في طريق الناس أو في ظلهم»^(٥). كما يحرم عليه قراءة القرآن،

(١) رواه «مسلم»، برقم: (٢٨١)، ونحوه عند «البخاري» برقم: (٢٣٩). والراكد: هو الساكن الذي لا يجري.

(٢) ومسه في غير حال البول، يختلف فيه، وظاهر كلام أحمد، واختاره ابن تيمية، أنه منهي عنه في كل حال، وكثير من العلماء على جوازه.

وأما في حال البول؛ فالجمهور على كراهته كراهة تنزيهية، وذهب ابن حزم إلى التحريم. انظر: حاشية ابن عابدين: (١/٥٥٢ - ٥٥٣)، وبدائع الصنائع: (١/١٠٣ - ١٠٤)، والمجموع: (٢/١٢٥)، والمغني: (١/٢١٢)، والفروع: (١/٩٣)، وشرح العمدة: (١/١٥٢)، والمحلى: (١/٣١٨).

(٣) رواه «البخاري»، برقم: (١٥٤) واللفظ له، و«مسلم»، برقم: (٢٦٧).
(٤) رواه «أبو داود»، برقم: (٢٦)، و«ابن ماجه»، برقم: (٣٢٨). وإسناده حسن، انظر «إرواء الغليل»: (١/١٠٠).

(٥) رواه «مسلم»، برقم: (٢٦٩).

ويحرم عليه الاستجمار بالروث أو العظم أو بالطعام المحترم^(١)؛ لحديث جابر رضي الله عنه: «نهى النبي ﷺ أن يتمسح بعظم أو ببعر»^(٢). ويحرم قضاء الحاجة بين قبور المسلمين، قال النبي ﷺ: «لا أبالي أوسط القبور قضيت حاجتي، أو وسط السوق؟»^(٣).

(١) من النوازل: استخدام الصحف والمجلات في الاستجمار، فإن كان فيها اسم معظم أو علم كحديث وفقه ونحوه **فلا يجوز باتفاق العلماء**، فإن كتب فيها غير محترم باللغة العربية فالجمهور على عدم الجواز؛ لأنَّ الحروف العربية لها حرمة، وعند الشافعية الجواز؛ لأنَّ الحروف ليست محرمة لذواتها، وإن كتب فيها غير محترم بغير اللغة العربية فيجوز الاستجمار بها لعدم الحرمة.

(٢) رواه «مسلم»، برقم: (٢٦٣).

(٣) رواه «ابن ماجه»، برقم: (١٥٦٧) وصححه الألباني في «إرواء الغليل»: (١/١٠٢).

المسألة الخامسة

ما يكره فعله للمتخلى

يكره حال قضاء الحاجة استقبال مهب الريح بلا حائل؛ لئلا يرتد البول إليه، ويكره الكلام؛ فقد مرَّ رجل والنبي ﷺ يبول، فسلم عليه، فلم يردّ عليه^(١).

ويكره أن يبول في شقّ ونحوه؛ لحديث قتادة عن عبد الله بن سرجس: «أنَّ النبي ﷺ نهى أن يبال في الجحر، قيل لقتادة: فما بال الجحر؟ قال: يقال: إنها مساكن الجن»^(٢). ولأنَّه لا يأمن أن يكون فيه حيوان فيؤذيه، أو يكون مسكنًا للجن فيؤذيهم. ويكره أن يدخل الخلاء بشيء فيه ذكرُ الله إلا لحاجة؛ لأنَّ النبي ﷺ: «كان إذا دخل الخلاء وضع خاتمه»^(٣).

أما عند الحاجة والضرورة فلا بأس، كالحاجة إلى الدخول بالأوراق النقدية التي فيها اسم الله؛ فإنَّه إن تركها خارجًا كانت عرضة للسرقة أو النسيان. أما المصحف فإنَّه يحرم الدخول به سواء كان ظاهرًا أو خفيًا؛ لأنَّه كلام الله وهو أشرف الكلام، ودخول الخلاء به فيه نوع من الإهانة.

(١) رواه «مسلم»، برقم: (٣٧٠).

(٢) رواه «أبو داود»، برقم: (٢٩)، و«النسائي» برقم: (٣٤). ونقل الحافظ ابن حجر في التلخيص (١٠٦/١) تصحيحه عن ابن خزيمة وابن السكن. وقال الشيخ ابن عثيمين: «أقل أحواله أن يكون حسنًا». «الشرح الممتع»: (١/٩٥، ٩٦).

(٣) رواه «أبو داود»، برقم: (١٩)، و«الترمذي» برقم: (١٧٤٦)، و«النسائي»، برقم: (٥٢٢٨)، و«ابن ماجه» برقم: (٣٠٣)، وقال أبو داود بعد إخراجِه: هذا حديث منكر. وقال «الترمذي»: «هذا حديث حسن غريب». وضعفه الألباني. وعلى القول بضعف هذا الحديث وعدم صلاحيته للاحتجاج في هذه المسألة، فإنَّ الأولى والأفضل ألا يدخل الخلاء بشيء فيه اسم الله بلا ضرورة؛ إكرامًا لاسمه تعالى وإجلالًا.

البَابُ الرَّابِعُ



فِي السَّوَاكِ وَسُنَنِ الْفِطْرِ

وَفِيهِ عِدَّةُ مَسَائِلَ

السَّوَاكِ

هو استعمال عود أو نحوه في الأسنان أو اللثة؛ لإزالة ما يعلق بهما من الأطعمة والروائح.

المسألة الأولى

حكمه

السواك مسنون في جميع الأوقات^(١)، حتى الصائم لو تَسَوَّكَ في حال صيامه فلا بأس بذلك سواء كان أول النهار أو آخره^(٢)؛ لأنَّ النبي ﷺ رَغِبَ فيه ترغيبًا مطلقًا، ولم يقيده بوقت دون آخر، حيث قال ﷺ: «السواك مطهرة للفم مرضاة للرب»^(٣). وقال ﷺ: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»^(٤).

(١) **حكاه البعض إجماعًا**، انظر: مراتب الإجماع: (١٦٥)، وطرح الشريب: (٦٣/٢).

(٢) وهو مذهب أبي حنيفة، ومالك، ورواية عن أحمد، وحكي عن كثير من الصحابة والتابعين. وذهب الشافعي، ووجه عند الحنابلة وهو المذهب، وهو مروي عن عطاء، ومجاهد، وإسحاق، وأبي ثور = أنه لا يستحب السواك للصائم بعد الزوال.

انظر: الأم: (١١١/٢)، بدائع الصنائع: (١٩/١)، والقوانين الفقهية: (٨٠)، والمجموع: (٣٣٣-٣٣٢/١)، والمغني: (٧٠/١)، والإنصاف: (١١٧/١)، ومجموع الفتاوى: (٢٦٦/٢٥).

(٣) أخرجه «البخاري» في كتاب الصوم: (٤٠/٢) معلقًا بصيغة الجزم، ورواه «أحمد»: (٤٧/٦)، و«النسائي»: (١٠/١). وصححه الألباني في «الإرواء»: (١٠٥/١).

(٤) متفق عليه، «البخاري»، برقم: (٨٨٧)، و«مسلم» في كتاب الطهارة، برقم: (٢٥٢).

المسألة الثانية

متى يتأكد؟

ويتأكد عند الوضوء، وعند الانتباه من النوم، وعند تغير رائحة الفم، وعند قراءة القرآن، وعند الصلاة. وكذا عند دخول المسجد والمنزل؛ لحديث القدام بن شريح، عن أبيه قال: سألت عائشة، قلت: بأي شيء كان يبدأ النبي ﷺ إذا دخل بيته؟ قالت: بالسواك^(١). ويتأكد كذلك عند طول السكوت، وصفرة الأسنان، للأحاديث السابقة. وكان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل يشوص^(٢) فاه بالسواك^(٣)، والمسلم مأمور عند العبادة والتقرب إلى الله، أن يكون على أحسن حال من النظافة والطهارة.

(١) أخرجه «مسلم»، برقم: (٢٥٣).

(٢) الشوص: الدلك.

(٣) رواه «البخاري» في كتاب الوضوء، باب السواك برقم: (٢٤٥)، و«مسلم» في كتاب الطهارة، باب السواك برقم: (٢٥٥).

المسألة الثالثة

بم يكون؟

يسن أن يكون التسوك بعودٍ رطب لا يتفتت، ولا يجرح الفم؛ فإنَّ النبي ﷺ كان يستاك بعود أراك^(١). وله أن يتسوك بيده اليمنى أو اليسرى؛ فالأمر في هذا واسع^(٢). فإن لم يكن عنده عود يستاك به حال الوضوء، أجزأه التسوك بإصبعه، كما روى ذلك عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه في صفة وضوء النبي ﷺ^(٣).

(١) الأَرَاك: شجر من الحمض يستاك بقضبانته، واسمه الكَبَاث.

(٢) وإن كان قد اختار جماعة من الفقهاء، ونصَّ عليه أحمد = أن يكون الاستياك باليسرى؛ بل ذكر شيخ

الإسلام أنه لا يعلم إمامًا خالف في أفضلية الاستياك باليسرى!، لأنه من باب إمطة الأذى.

وأما جده المجَّد فقد مال إلى الاستياك باليمنى، وذكر المرداوي من الحنابلة أنه ظاهر كلام أصحابه؛ لأنه عبادة مشروعة، والأصل مباشرتها باليمن.

انظر: الاختيارات، لابن تيمية: (١٨)، والإنصاف: (١٢٨/١)، وطرح الشريب: (٧١/٢)، وتحفة المحتاج: (٢٢١/١).

(٣) أخرجه أحمد في «المسند»: (١٥٨/١)، وصححه ابن حجر في «التلخيص الحبير»: (٧٠/١).

المسألة الرابعة

فوائد السواك

ومن أهمها ما ورد في الحديث السابق: أنَّه مطهرة للفم في الدنيا مرضاة للرب في الآخرة. فينبغي للمسلم أن يتعاهد هذه السنة، ولا يتركها؛ لما فيها من فوائد عظيمة. وقد يمر على بعض المسلمين مدة من الوقت كالشهر والشهرين وهم لم يتسوكوا إما تكاسلاً وإما جهلاً، وهؤلاء قد فاتهم الأجر العظيم والفوائد الكثيرة؛ بسبب تركهم هذه السنة التي كان يحافظ عليها النبي ﷺ، وكاد يأمر بها أمته أمر إيجاب، لولا خوف المشقة.

وقد ذكروا فوائد أخرى للسواك، منها: أنه يقوي الأسنان، ويشد اللثة، وينقي الصوت، وينشط العبد.

المسألة الخامسة

سنن الفطرة

وتسمى أيضًا: خصال الفطرة؛ وذلك لأنَّ فاعلها يتصف بالفطرة التي فطر الله الناس عليها واستحبها لهم؛ ليكونوا على أحسن هيئة وأكمل صورة.
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خمس من الفطرة: الاستحداد والختان وقص الشارب ونتف الإبط وتقليم الأظافر»^(١).

(١) الاستحداد: وهو حلقُ العانة، وهي الشعر النابت حول الفرج، سمي بذلك لاستعمال الحديد فيه وهي المُوَسَّى. وفي إزالته جمال ونظافة، ويمكن إزالته بغير الحلق كالمزيلات المصنعة.

(٢) الختان: وهو إزالة الجلد التي تغطي الحشفة^(٢) حتى تبرز الحشفة، وهذا في حق الذكر. أما الأنثى: فقطع لحمة زائدة فوق محل الإيلاج. قيل: إنها تشبه عُرف الديك. والصحيح: أنه واجب في حق الرجال، سنّة في حق النساء^(٣).
والحكمة في ختان الرجل: تطهير الذكر من النجاسة المحتقنة في القلفة^(٤).

(١) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (٥٨٨٩)، و«مسلم»، برقم: (٢٥٧).

(٢) الحشفة: هي رأس الذكر.

(٣) ووجوبه على الرجال: هو مذهب مالك في رواية، والشافعي، ومشهور مذهب الحنابلة.

وذهب أبو حنيفة، ورواية عن مالك، إلى سنيته.

أما المرأة: فذهب الشافعي، إلى وجوبه على المرأة كالرجل، وهو رواية عن أحمد.

وعند المالكية مستحب.

وعند الحنفية وقول عند الحنابلة، أنه مكرمة.

انظر: حاشية ابن عابدين: (٣٧١/٦)، ومواهب الجليل: (٢٥٨/٣)، والمجموع: (٣٤٩/١)،

والمغني: (٦٣/١ - ٦٤)، والإنصاف: (١٢٥/١).

(٤) وهي الجلد التي تغطي الحشفة، والتي تقطع في الختان.

وفوائده كثيرة.

أما المرأة: فإنه يُقَلَّل من عُلْمَتِهَا أي: شدة شهوتها.
ويستحب أن يكون في اليوم السابع للمولود؛ لأنه أسرع للبرء، ولينشأ الصغير على أكمل حال.

(٣) قص الشارب وإحفاؤه: وهو المبالغة في قصه؛ لما في ذلك من التجميل، والنظافة، ومخالفة الكفار^(١).

وقد وردت الأحاديث الصحيحة في الحث على قصه، وإعفاء اللحية، وإرسالها وإكرامها^(٢)؛ لما في بقاء اللحية من الجمال ومظهر الرجولة، وقد عكس كثير من الناس الأمر، فصاروا يوفرون شواربهم، ويحلقون لحاهم، أو يقصرونها.

وفي كل هذا مخالفة للسنة والأوامر الواردة في وجوب إعفائها؛ منها: حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «جُزُّوا الشوارب، وأرخوا اللحى، وخالفوا المجوس»^(٣). وحديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «خالفوا المشركين، وقرؤا اللحى، وأحفوا الشوارب»^(٤).

(١) وقد اتفقوا على استحباب الأخذ من الشارب، واختلفوا في صفة ذلك؛ فذهب أبو حنيفة وصاحبه، إلى أن الحلق أولى من القص، وهو قول عند الشافعية، والصحيح عند متأخري الحنفية أن القص أولى، ومذهب مالك، ومعتد الشافعية، أن يأخذ حتى يبدو طرف الشفة، ولا يجزه، ونص أحمد على الحف، وهو المبالغة في القص.

انظر: بدائع الصنائع: (١٩٣/٢)، وحاشية ابن عابدين: (٤٠٧/٦)، ومواهب الجليل: (٢١٦/١)، والمجموع: (٣٤٠/١)، وكشاف القناع: (٧٥/١)، زاد المعاد: (١٧٩/١)، وفتح الباري: (٣٤٦/١٠ - ٣٤٧).

(٢) وحلقها محرّم على الصحيح، وحكي إجماعاً، وفي الأخذ منها خلاف.
انظر: مراتب الإجماع: (١٥٧)، وحاشية ابن عابدين: (٤١٨/٢)، ومواهب الجليل: (٢١٦/١)، والمجموع: (٣٤٣/١)، والإنصاف: (١٢٢/١)، والتمهيد: (١٤٥/٢٤).

(٣) أخرجه «مسلم»، برقم: (٢٦٠)، والجَزّ: القص. وإرخاء اللحية: تركها وعدم التعرض لها.

(٤) رواه «البخاري»، برقم: (٥٨٩٢)، و«مسلم»، برقم: (٢٥٨)، واللفظ للبخاري.

فعلى المسلم أن يلتزم بهذا الهدي النبوي، ويخالف الأعداء، ويتميز عن التشبه بالنساء.

(٤) **تقليم الأظافر:** وهو قَصُّها بحيث لا تترك حتى تطول. والتقليم يَجْمَلُها، ويزيل الأوساخ المتراكمة تحتها، وقد خالف هذه الفطرة النبوية بعض المسلمين فصاروا يطيلون أظافرهم، أو أظافر إصبع معين من أيديهم. كل ذلك من تزين الشيطان والتقليد لأعداء الله.

(٥) **نف الإبط:** أي: إزالة الشعر النابت فيه، فيسن إزالة هذا الشعر بالتنف أو الحلق أو غيرهما؛ لما في إزالته من النظافة وقطع الروائح الكريهة التي تتجمع مع وجود هذا الشعر، فهذا هو ديننا الحنيف، أمرنا بهذه الخصال؛ لما فيها من التجميل والتطهر والنظافة، وليكون المسلم على أحسن حال، مبتعدًا عن تقليد الكفار والجهال، مفتخرًا بدينه، مطيعًا لربه، متبعًا لسنة نبيه ﷺ.

ويضاف إلى هذه الخصال الخمس: السواك، واستنشاق الماء، والمضمضة، وغسل البراجم -وهي العقد التي في ظهور الأصابع، يجتمع فيها الوسخ-، والاستنجاء؛ وذلك لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «عشر من الفطرة: قص الشارب، وإعفاء اللحية، والسواك، واستنشاق الماء، وقص الأظفار، وغسل البراجم، ونف الإبط، وحلق العانة، وانتقاص الماء» يعني: الاستنجاء. قال مصعب بن شيبة -أحد رواة الحديث-: «ونسيت العاشرة، إلا أن تكون المضمضة»^(١).

(١) رواه «مسلم»، برقم: (٢٦١).

البَابُ الْخَامِسُ



فِي الْوُضُوءِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ

المسألة الأولى

تعريفه، وحكمه

الْوُضُوءُ لغة: مشتق من الوضأة، وهي الحسن والنظافة.
وشرعاً: استعمال الماء في الأعضاء الأربعة -وهي الوجه واليدين والرأس والرجلان- على صفة مخصوصة في الشرع، على وجه التعبد لله تعالى.
وحكمه: أنه واجب على الْمُحْدِثِ إذا أراد الصلاة وما في حكمها، كالطواف ومسّ المصحف.

المسألة الثانية

الدليل على وجوبه، وعلى من يجب، ومتى يجب؟

أما الدليل على وجوبه: فقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِّنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦].

وقوله ﷺ: «لا يقبل الله صلاةً بغير طهور، ولا صدقة من غُلُول»^(١). وقوله ﷺ: «لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ»^(٢).

ولم يُنقل عن أحد من المسلمين في ذلك خلاف؛ فثبت بذلك مشروعية الوضوء: بالكتاب، والسنة، والإجماع.

وأما على من يجب: فيجب على المسلم البالغ العاقل إذا أراد الصلاة وما في حكمها.

وأما متى يجب؟ فإذا دخل وقت الصلاة أو أراد الإنسان الفعل الذي يشترط له الوضوء، وإن لم يكن ذلك متعلقًا بوقت، كالطواف ومسّ المصحف.

(١) رواه «مسلم»، برقم: (٢٢٤). والغلول: السرقة من أموال الغنيمة وغيرها.

(٢) رواه «مسلم»، برقم: (٢٢٣).

المسألة الثالثة

في شروطه

ويشترط لصحة الوضوء ما يأتي:

(أ) الإسلام، والعقل، والتمييز، فلا يصح من الكافر، ولا المجنون، ولا يكون معتبراً من الصغير الذي دون سن التمييز.

(ب) النية: لحديث: «إنما الأعمال بالنيات»^(١). ولا يشرع التلفظ بها؛ لعدم ثبوته عن النبي ﷺ^(٢).

(ج) الماء الطهور: لما تقدم في المياه، أما الماء النجس فلا يصح الوضوء به.

(د) إزالة ما يمنع وصول الماء إلى البشرة، من شمع أو عجين ونحوهما: كطلاء الأظافر الذي يعرف بين النساء اليوم.

(هـ) الاستجمار أو الاستنجاء عند وجود سببهما لما تقدم.

(و) الموالاة.

(ز) الترتيب، وسيأتي الكلام عليهما بعد قليل.

(ح) غسل جميع الأعضاء الواجب غسلها.

(١) رواه «البخاري»، برقم: (١)، و«مسلم»، برقم: (١٩٠٧).

(٢) واشترط النية لصحة الوضوء = هو مذهب الجمهور: مالك، والشافعي وأحمد، وغيرهم، وذهب أبو حنيفة والثوري وغيرهما: إلى عدم اشتراطها؛ وعلة ذلك أن طهارة الحدث عندهم ليست عبادة، كطهارة النجس.

انظر: بدائع الصنائع: (١٧/١-٢٠)، ومواهب الجليل: (١/٢٣٠)، والمجموع: (١/٣٥٨-٣٥٩)، والمغني: (١/٧٨ - ٧٩).

المسألة الرابعة

فروضه - أي: أعضاؤه-

- وهي ستة:

- (١) غسل الوجه بكامله؛ لقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، ومنه المضمضة والاستنشاق؛ لأنَّ الفم والأنف من الوجه^(١) ^(٢).
- (٢) غسل اليدين إلى المرفقين؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]^(٣).
- (٣) مسح الرأس كله^(٤) مع الأذنين؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

(١) والقول بوجوب المضمضة والاستنشاق في الوضوء والغسل، مشهور مذهب أحمد، وهو مذهب ابن المبارك، وإسحاق.

وذهب مالك، والشافعي، والأوزاعي، والليث، إلى استحبابهما في الوضوء والغسل. وذهب أبو حنيفة، والثوري، إلى وجوبهما في الغسل، واستحبابهما في الوضوء. انظر: بدائع الصنائع: (٢١/١)، والأوسط: (٣٧٩/١)، التمهيد: (٣٤/٤)، والمجموع: (٣٦٢/١)، ونهاية المحتاج: (١٨٦/١)، والمغني: (٨٣/١)، والإنصاف: (١٥٢/١).

(٢) من النوازل: تركيبة الأسنان الصناعية، هل يجب عليه إذا أراد الوضوء أو الغسل أن يزيل هذه الأسنان أم لا؟ الصحيح أنه لا يجب عليه أن يزيلها وإنما يغسلها مع الوجه.

(٣) من النوازل: طلاء الأظافر بالمواد الكيميائية (المنكير) ومثل هذه الأشياء التي تمنع من وصول الماء إلى الظفر في وقت الوضوء أو الغسل، فإنه محرّم ولا يجوز ولا يصح معه الوضوء والغسل، وكذلك أصباغ الشعر فإن كانت مجرد لون وهو الغالب ولا تكون جرمًا على الشعر ولا طبقة عازلة، فاستخدامها جائز، أما إن كان لها جرم وطبقة تمنع وصول الماء إلى الشعر فهذا لا يجوز، وهذه قاعدة عامة في كل ما يستخدم كالكحل وغيره.

(٤) وهو مذهب مالك، وأحمد في المشهور عنهما، واختاره المزني من الشافعية، وابن تيمية، وابن القيم.

وقوله ﷺ: «الأذنان من الرأس»^(١) ^(٢). فلا يُجزئ مسح بعض الرأس دون بعضه.

(٤) غسل الرجلين إلى الكعبين؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦].

(٥) الترتيب: لأن الله تعالى ذكره مرتباً؛ وتوضاً رسول الله ﷺ مرتباً على حسب

ما ذكر الله سبحانه: الوجه، فاليدين، فالرأس، فالرجلين، كما ورد ذلك في صفة وضوئه ﷺ في حديث عبد الله بن زيد^(٣) وغيره^(٤).

(٦) الموالاة: بأن يكون غسل العضو عقب الذي قبله مباشرة بدون تأخير^(٥)، فقد

= والقول الثاني: يجزئ مسح معظم الرأس وغالبه، وهو قول عند الحنابلة.

والقول الثالث: يجزئ مسح جزء منه، وهو مذهب الحنفية، والشافعي، ورواية عن مالك، ورواية عن أحمد، وابن حزم، واختاره الشوكاني، وغيرهم، واختلف هؤلاء في المقدار الذي يجزئ الاقتصار عليه؛ فمن بعض شعرة، إلى شعرات معدودة، إلى قدر الناصية، إلى ربع الرأس، إلخ. انظر: بدائع الصنائع: (٤/١)، والمجموع: (٤٣١/١ - ٤٣٢)، والتمهيد: (١٢٨/٢٠)، والفروع: (١٧٨/١)، والمحلى: (٥٥/٢)، ونيل الأوطار: (١٩٧/١ - ١٩٨).

(١) رواه «الترمذي»، برقم: (٣٧) و«ابن ماجه»، برقم: (٤٤٣) وصححه الألباني «صحيح سنن ابن ماجه»، برقم: (٣٥٧)، و«السلسلة الصحيحة»، برقم: (٣٦) وأفاض الشيخ رحمه الله في جمع طرقه والكلام عليه.

(٢) وهذا مذهب الجمهور، وذهب الزهري إلى أنهما من الوجه فتغسلان معه، وذهب الشعبي إلى أن ما أقبل من الأذنين من الوجه فيجب غسله، وأما ظاهرهما فمن الرأس فيمسح معه، وقيل: ليستا من الوجه ولا من الرأس؛ بل عضوان مستقلان يسن مسحهما على الانفراد، ونسب إلى الشافعي. انظر: بدائع الصنائع: (٢٣/١)، ومواهب الجليل: (٢٤٨/١)، والمجموع: (٤٤٤-٤٤٥)، والمغني: (٧٥/١ - ٨١)، والأوسط: (٤٠٠/١)، المحلى: (٥٥/٢).

(٣) أخرجه «مسلم»، برقم: (٢٣٥).

(٤) وهذا مذهب مالك، والشافعي، وظاهر مذهب الحنابلة، وإسحاق.

وذهب أبو حنيفة، والثوري، والمزني، ورواية في مذهب أحمد، إلى أنه لا يجب الترتيب. انظر: بدائع الصنائع: (٢٢/١)، المدونة: (١٤/١)، ومواهب الجليل: (٢٥٠/١)، والمجموع: (٤٧٠/١)، والمغني: (٨٤/١ - ٩٢)، ونيل الأوطار: (١٨٣/١).

(٥) وهذا رواية عن مالك، ومذهب الشافعي في القديم، وظاهر مذهب الحنابلة، وذهب ابن تيمية أنها واجبة إلا لعذر، وقال: إنه الأشبه بأصول الشريعة!

كان النبي ﷺ يتوضأ متوالياً، ولحديث خالد بن معدان: «أنَّ النبي ﷺ رأى رجلاً يصلي وفي ظهر قدمه لُمعةٌ قدر الدرهم لم يصبها الماء، فأمره أن يعيد الوضوء»^(١)، فلو لم تكن الموالاة شرطاً لأمره بغسل ما فاتته، ولم يأمره بإعادة الوضوء كله. واللُّمعة: الموضع الذي لم يصبه الماء في الوضوء أو الغسل.

= وأما أبو حنيفة، والشافعي، ورواية عن أحمد، وابن حزم، فذهبوا إلى الاستحباب. انظر: بدائع الصنائع: (٢٢/١)، ومواهب الجليل: (٢٢٣/١)، والمجموع: (٤٧٨/١ - ٤٨١)، ومغني المحتاج: (١٩٢/١)، والمغني: (٩٣/١ - ٩٤)، والإنصاف: (١٣٩/١)، ومجموع الفتاوى: (١٣٥/٢١ - ١٣٧).

(١) رواه «أحمد»: (٤٢٤/٣)، و«أبو داود»، برقم (١٧٥)، وصححه الألباني.

[انظر «إرواء الغليل»: (١٢٧/١)].

المسألة الخامسة

سُنَنه

هناك أفعال يستحب فعلها عند الوضوء ويؤجر عليها مَنْ فعلها، وَمَنْ تركها فلا حرج عليه، وتسمى هذه الأفعال بسُنن الوضوء، وهي:

- (١) التسمية في أوله^(١): لقوله ﷺ: «لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه»^(٢).
- (٢) السواك: لقوله ﷺ: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء»^(٣).

(٣) غسل الكفين ثلاثاً في أول الوضوء: لفعله ﷺ ذلك، إذ كان يغسل كفيه ثلاثاً كما ورد في صفة وضوئه.

- (٤) المبالغة في المضمضة والاستنشاق لغير الصائم: فقد ورد في صفة وضوئه ﷺ: «فمضمض واستنثر»، ولقوله ﷺ: «وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً»^(٤).

(١) وهذا قول الجمهور: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، ورواية عن أحمد، وذهب أهل الظاهر، وإسحاق، ورواية عن أحمد اختارها أكثر الحنابلة إلى الوجوب.

انظر: بدائع الصنائع: (٢٠/١)، ومواهب الجليل: (٢٦٦/١)، والمجموع: (٣٨٥/١)، والمغني: (٧٣/١)، والإنصاف: (١٢٨/١ - ١٢٩)، والمحلى: (٤٩/٢).

(٢) أخرجه «أحمد»: (٤١٨/٢)، و«أبو داود»، برقم: (١٠١)، و«الحاكم»: (١٤٧/١)، وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وحسنه: ابن الصلاح، وابن كثير، والعراقي، وقَوَّاه المنذري وابن حجر، وقال الألباني: «حسن»، «إرواء الغليل»: (١٢٢/١).

(٣) أخرجه «البخاري» معلقاً بصيغة جزم، كتاب الصيام، باب سواك الرطب واليابس للصائم، ووصله النسائي. [انظر «فتح الباري»: (١٥٩/٤)].

(٤) أخرجه «أبو داود»، برقم: (١٤٢)، و«النسائي»: (٦٦/١)، رقم: (٨٧)، وصححه الألباني، «صحيح النسائي»، رقم: (٨٥).

(٥) الدلك، وتخليل اللحية الكثيفة بالماء حتى يدخل الماء في داخلها^(١):
لفعله ﷺ، فإنه «كان إذا توضأ يدلك ذراعيه»^(٢)، وكذلك: «كان يدخل الماء تحت
حنكه ويخلل به لحيته»^(٣).

(٦) تقديم اليمنى على اليسرى في اليدين والرجلين: لفعله ﷺ، فإنه «كان يحب
التيامن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله»^(٤).

(٧) تثليث الغسل في الوجه واليدين والرجلين: فالواجب مرة واحدة، ويستحب
ثلاثاً؛ لفعله ﷺ فقد ثبت عنه: «أنه توضأ مرة مرة ومرتين مرتين وثلاثاً ثلاثاً»^(٥).

(٨) الذكر الوارد بعد الوضوء؛ لقوله ﷺ: «ما منكم أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم
يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله،
إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية، يدخل من أيها شاء»^(٦).

(١) وقد اختلف في تخليل اللحية، على أقوال:

١- أنه واجب في الوضوء والغسل، وهو وجه في مذهب الشافعية، ورواية عن أحمد، ونقل عن
عمر وابن عمر، وإليه ذهب إسحاق.

٢- وذهب مالك، وربيعة، إلى أنه ليس بمستحب في الوضوء، واختلفت الرواية عن مالك في
تخليلها في الجنابة، وذهب ابن حزم إلى أنه لا يشرع التخليل في الوضوء والجنابة.

٣- وذهب أبو حنيفة والشافعي، وأحمد، ونُسب إلى الأكثر = إلى أن التخليل واجب في الجنابة،
دون الوضوء.

انظر: بدائع الصنائع: (٤-٣/١)، ومواهب الجليل: (١٨٨-١٨٩)، والمجموع: (٤٠٨/١-
٤٠٩)، والمغني: (٧٥/١)، والإنصاف: (١٥٦/١)، والمحلى: (٣٣/٢).

(٢) رواه ابن حبان في «صحيحه»: (٣٦٣/٣)، برقم: (١٠٨٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى»:
(١٩٦/١)، والحاكم في «المستدرک»: (٢٤٣/١)، وصححه، وابن خزيمة في «صحيحه»:
(٦٢/١)، والإمام أحمد في «مسنده»: (٣٩/٤).

(٣) رواه «أبو داود»، برقم: (١٤٥)، وصححه الألباني، «الإرواء»، برقم: (٩٢).

(٤) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (١٦٨)، و«مسلم»، برقم: (٢٢٦).

(٥) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (١٥٧، ١٥٨، ١٥٩) و«مسلم»، برقم: (٢٢٦) وعنده ذكر
الثلاث فقط.

(٦) أخرجه «مسلم»، برقم: (٢٣٤) وزاد «الترمذي»: «اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من
المطهرين» برقم: (٥٥)، وصححه بهذه الزيادة الألباني في «الإرواء»، برقم: (٩٦)، وضعف هذه
الزيادة بعض العلماء لضعف إسنادها.

المسألة السادسة

في نواقضه

والنواقض: هي الأشياء التي تبطل الوضوء وتفسده.

وهي ستة:

(١) الخارج من السبيلين^(١): أي: من مخرج البول والغائط، والخارج: إما أن

(١) وقد أجمع العلماء على أن خروج البول، أو الغائط، أو الريح من الدبر، والمذي، والودي ناقض للوضوء.

- وذهب عامة الحنفية والمالكية، وابن حزم، وهو قول عند الحنابلة، إلى أن خروج الريح من قبل المرأة لا ينقض الوضوء، وذهب الشافعي، ومحمد بن الحسن، وهو الراجح عند الحنابلة، إلى أنه ناقض للوضوء.

انظر: البدائع: (٢٥/١)، والمجموع: (٣/٢)، والمغني: (١١١/١)، والمحلى: (٢٣٢/١).
- وأما الخارج النادر - كالدود، والشعر -، فمذهب الجمهور أنه ينقض الوضوء خلافاً لمالك؛ وسبب الخلاف في متعلق الحكم، هل هو الأعيان فقط؟ أو أنها أنجاس خارجة من البدن، أم إنَّ الحكم متعلق بها من جهة كونها خارجة؟ والأول: قول مالك، والثاني: مذهب أبي حنيفة، والأخير: قول الشافعي وأحمد.

انظر: بدائع الصنائع: (٢٤/١)، والمجموع: (٤/٢)، والإنصاف: (١٩٥/١)، والمحلى: (٢٣٢/١).

- وأما دم الاستحاضة؛ فإنه ناقض في قول أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد، وغيرهم، ويوجبون الوضوء لكل فريضة وتصلي بها ما شاءت من النوافل، وعند أبي حنيفة تصلي بها ما شاءت من النوافل والفرائض المقضية.

وعند مالك يستحب لها الوضوء لكل صلاة، ولا يجب.

انظر: بدائع الصنائع: (٢٨/١)، وحاشية ابن عابدين: (٥٠٤/١)، ومواهب الجليل: (٢٩١/١)، والمجموع: (٥٤٣/١)، والمغني: (٢٠٦ - ٢٠٧)، والإنصاف: (١٤٤/١).

يكون بولاً أو غائطاً أو منياً أو مذيّاً أو دم استحاضة أو ريحاً قليلاً كان أو كثيراً؛ لقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنَ الْغَائِطِ﴾ [النساء: ٤٣]. وقوله ﷺ: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ» وقد تقدّم، وقوله ﷺ: «ولكن من غائط أو بول ونوم»^(١). وقوله ﷺ: «فيمن شك هل خرج منه ريح أو لا: «فلا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً»^(٢) (٣).

(٢) خروج النجاسة من بقية البدن: فإن كان بولاً أو غائطاً نقض مطلقاً لدخوله في النصوص السابقة، وإن كان غيرهما كالدم^(٤) والقيء^(٥): فإن فحش وكثُر فالأولى أن يتوضأ منه؛ عملاً بالأحوط، وإن كان يسيراً فلا يتوضأ منه بالاتفاق.

(٣) زوال العقل أو تغطيته بإغماء أو نوم: لقوله ﷺ: «ولكن من غائط وبول ونوم». وقوله: «العين وكاء»^(٦)

(١) رواه «أحمد»: (٢٣٩/٤)، و«النسائي»، برقم: (٨٣/١)، و«الترمذي»، برقم: (٩٦) وصححه، وحسنه الألباني في «الإرواء»: (١٤١/١).

(٢) متفق عليه، «البخاري»، برقم: (١٣٧)، و«مسلم»، برقم: (٣٦١).

(٣) من النوازل: الغسيل الكلوي، وهو نوعان: الغسيل الدموي أو التنقية الدموية، وهذا يأخذ حكم خروج الدم، أما الغسيل البروتيني فهذا فيه خلاف والأقرب أنه ينقض الوضوء؛ لأنّ هذا الخارج لا يأخذ حكم الدم وإنما يأخذ حكم البول، أما صاحب القسطة فهذا حكمه حكم صاحب سلس البول.

(٤) والتفريق بين اليسير منه والكثير معتمد مذهب الحنابلة، وهو مذهب الحنفية أيضاً، ومذهب الجمهور، كما لك، والشافعي، وأهل الحجاز، واختاره ابن تيمية، أنه لا ينقض الوضوء؛ لعدم الدليل، مع أدلة أخرى.

انظر: الأم: (١٨/١)، وبدائع الصنائع: (٢٤/١)، والخرشي: (١٥٣/١)، والمجموع:

(٦٣/٢)، والمغني: (١١٩/١)، والإنصاف: (١٩٧/١)، ومجموع الفتاوى: (٢٢٨/٢١).

(٥) عدّ القبي من النجاسات -في الجملة- جماهير العلماء من الأئمة الأربعة، لكن قيده المالكية في مشهور مذهبهم، والشافعية في قول، بما إذا تعيّر عن حالة الطعام، وعند الحنابلة أنّ النجس قيء ما لا يؤكل لحمه، ومنه الإنسان.

انظر: بدائع الصنائع: (٢٦/١)، ومواهب الجليل: (٩٤/١)، والمجموع: (٥٧٠/٢)، ومطالب أولي النهى: (٢٣٤/١)، والمحلى: (١٨٣/١-١٩١).

(٦) الخيط الذي يربط به الخريطة والقربة.

السَّه^(١)، فمن نام فليتوضأ^(٢). وأما الجنون والإغماء والسكر ونحوه فينقض إجماعًا، والنوم الناقض هو المستغرق الذي لا يبقى معه إدراك على أي هيئة كان النوم، أما النوم اليسير فإنه لا ينقض الوضوء^(٣)؛ لأنَّ الصحابة رضي الله عنهم كان يصيبهم النعاس وهم في انتظار الصلاة، ويقومون، يُصلُّون، ولا يتوضؤون^(٤).

(٤) مس فرج الآدمي بلا حائل^(٥): لحديث بسرة بنت صفوان رضي الله عنها أَنَّ النبي ﷺ

(١) الدبر. والمعنى: أنَّ العينين في يقظتهما بمنزلة الحبل الذي يربط به، فزوال اليقظة كزوال هذا الرباط.

(٢) رواه «أبو داود»، برقم: (٢٠٣)، و«ابن ماجه»، برقم: (٤٧٧)، وحسنه الألباني في «الإرواء»: (١٤٨/١).

(٣) اختلفت الأقوال في حكم نقض الوضوء بالنوم، اختلافًا كبيرًا، حتى وصلت إلى ثمانية أقوال، والقول المرجح هنا، هو مذهب المالكية.

أما أبو حنيفة فقيده بالاضطجاع والاستلقاء، وأما الشافعي فقيده بما لم يكن ممكنًا مقعده من الأرض، وأما أحمد في المشهور فقيده بالكثرة مع الاضطجاع.

انظر: حاشية ابن عابدين: (١٤٢/١)، التمهيد: (٢٤١/١٨)، والمجموع: (٢٠/٢)، والإنصاف: (١٩٩/١)، والمحلى: (٢٢٢-٢٣١).

(٤) «صحيح مسلم»، برقم: (٣٧٦).

(٥) فأما المس فقد قيده الشافعية بباطن الكف، وأطلقه الحنابلة سواء حصل بباطن الكف أم بظاهره؛ إلا أنهم اختلفوا في مسَّ القبل: فذهب الحنفية، ومالك في رواية، وحكي عن جماعة من الصحابة والتابعين، إلى أنه غير ناقض، وذهب الشافعي، وأحمد في المشهور، وأبي ثور، وهو ثابت عن جمع من الصحابة والتابعين، إلى أنَّ مسَّ القبل ناقض مطلقًا.

وذهب مالك وأحمد في رواية عنهما، وطائفة من أصحاب أبي حنيفة، ومال إليه ابن عثيمين، إلى أنَّ المسَّ ناقض إذا كان بشهوة.

وذهب أحمد في رواية، واختاره ابن تيمية، أنَّ الوضوء من مسَّ الفرج على الاستحباب لا على الوجوب.

انظر: الأم: (٢٠/١)، وبدائع الصنائع: (٣٠/١)، ومواهب الجليل: (٢٩٩/١)، والمجموع:

(٤٠/٢)، والمغني: (١١٦/١)، والإنصاف: (٢٠٢/١)، والمحلى: (٢٣٥/١)، ومجموع

الفتاوى: (٥٢٦/٢٠)، (٢٤١/٢١ - ٢٦١)، والشرح الممتع: (٢٣٣/١).

قال: «من مس ذكره فليتوضأ»^(١). وفي حديث أبي أيوب وأم حبيبة: «من مس فرجه فليتوضأ»^(٢).

(٥) أكل لحم الإبل^(٣): لحديث جابر بن سمرة أن رجلاً سأل النبي ﷺ: أنتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: «إن شئت توضأ وإن شئت لا تتوضأ»، قال: أنتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: «نعم توضأ من لحوم الإبل»^(٤).

(٦) الردة عن الإسلام: لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ﴾ [المائدة: ٥]. وكل ما أوجب الغسل أوجب الوضوء غير الموت.

= أما مس المرأة ففيه خلاف، فمذهب الحنفية أنه لا ينقض مطلقاً، ومذهب الجمهور أنه ينقض على خلاف بينهم، فالمالكية قالوا بالنقض إن كان المس بشهوة، ومذهب الشافعية أنه ينقض إن كان بغير حائل سواء بشهوة أو بغير شهوة، وقال الحنابلة أنه ينقض إن كان بشهوة وبغير حائل.

(١) أخرجه «أبو داود»، برقم: (١٨١) واللفظ له، و«النسائي»، برقم: (١٦٣)، و«الترمذي»، برقم: (٨٢)، وقال: «حديث حسن صحيح»، و«ابن ماجه»، برقم: (٤٤٧٩)، وصححه الألباني في «الإرواء»: (١/١٥٠).

(٢) رواية أم حبيبة أخرجه: «ابن ماجه»، برقم: (٤٨١)، وصححه الألباني في «الإرواء»: (١/١٥١)، أما حديث أبي أيوب فقال الألباني: «لم أقف على إسناده». «الإرواء»: (١/١٥١).

(٣) وهذا هو المشهور من مذهب الحنابلة، وهو القول القديم للشافعي، ومذهب إسحاق، واختاره ابن حزم والنووي.

وخالف أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، ورواية عن أحمد؛ فقالوا بعدم وجوب الوضوء من لحم الإبل، وذكروا أن الأمر بالوضوء منسوخ.

انظر: بدائع الصنائع: (١/٣٢)، ومواهب الجليل: (١/٣٠٢)، والمجموع: (٢/٦٦)، والمغني: (١/١٢١)، والإنصاف: (١/٢١٦)، والمحلى: (١/٢٤١).

(٤) رواه «مسلم»، برقم: (٣٦٠).

المسألة السابعة

ما يجب له الوضوء

ويجب على المكلف فعل الوضوء للأمور الآتية:

(١) الصلاة: لحديث ابن عمر مرفوعاً: «لا يقبل الله صلاة بغير طُهور، ولا صدقة من غلول»^(١).

(٢) الطواف بالبيت الحرام فرضاً كان أو نفلاً: لفعله ﷺ «فإنه تَوْضُأٌ ثم طاف بالبيت»^(٢)، ولقوله ﷺ: «الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام»^(٣)، ولمنعه الحائض من الطواف حتى تطهر^(٤).

(٣) مس المصحف ببشرته بلا حائل: لقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩]. ولقوله ﷺ: «لا يمس القرآن إلا طاهر»^(٥) ^(٦).

(١) رواه «مسلم»، برقم: (٢٢٤)، و«الترمذي»، برقم: (١).

(٢) رواه «البخاري»، برقم: (١٦١٤)، و«مسلم»، برقم: (١٢٣٥).

(٣) رواه «ابن حبان»، برقم: (٣٨٣٦)، و«الحاكم»: (٤٥٩/١)، وصححه إسناده، ووافقه «الذهبي»، و«البيهقي»: (٨٧/٥) وغيرهم، وصححه الألباني في «الإرواء»، برقم: (١٢١).

(٤) رواه «البخاري»، برقم: (٣٠٥)، و«مسلم»، برقم: (١٢١١).

(٥) أخرجه «مالك»: (١٩٩/١)، و«الدارقطني»: (١٢١/١)، و«البيهقي»: (٨٧/١)، و«الحاكم»:

(٨٩٥/١) وصححه، وصححه الألباني في «الإرواء»، برقم: (١٢٢)، ورجح بعض العلماء ضعفه بالإرسال.

(٦) من النوازل: مس الجوال الذي خزن فيه القرآن، وهذا لا يأخذ حكم المصحف؛ لأنه ذبذبات تتكون منها الحروف بصورتها عند طلبها، فتظهر الشاشة وتزول بالانتقال إلى غيرها وليست حروفاً ثابتة، ويحتمل أن تأخذ حكم القرآن إذا كانت آيات القرآن ظاهرة على شاشة الجوال، وعلى هذا فلا حوط أن لا يمس الشاشة وإنما يمس أطراف الجهاز.

المسألة الثامنة

ما يستحب له الوضوء

يستحب الوضوء ويندب في الأحوال التالية:

(١) عند ذكر الله تعالى وقراءة القرآن.

(٢) عند كل صلاة: لمواظبته ﷺ على ذلك، كما في حديث أنس رضي الله عنه قال: «كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة»^(١).

(٣) يستحب الوضوء للجنب إذا أراد أن يعود للجماع، أو أراد النوم أو الأكل أو الشرب: لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أتى أحدكم أهله، ثم أراد أن يعود، فليتوضأ»^(٢). ولحديث عائشة رضي الله عنها: «أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن ينام وهو جنب، توضأ وضوءه للصلاة، قبل أن ينام»^(٣). وفي رواية لها: «فأراد أن يأكل أو ينام»^(٤).

(٤) الوضوء قبل الغسل: لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل من الجنابة يبدأ، فيغسل يديه، ثم يفرغ يمينه على شماله، فيغسل فرجه، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة...» الحديث^(٥).

(٥) عند النوم: لحديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة، ثم اضطجع على شقك الأيمن...» الحديث^(٦).

(١) أخرجه «البخاري»، برقم: (٢١٤).

(٢) أخرجه «مسلم»، برقم: (٣٠٨).

(٣) أخرجه «مسلم»، برقم: (٣٠٥)، وله أصل في البخاري (٢٨٨).

(٤) انظر المصدر السابق، الحديث الذي يليه.

(٥) أخرجه «مسلم»، برقم: (٣١٦).

(٦) أخرجه «البخاري»، برقم: (٢٤٧).

البَابُ السَّادِسُ



فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفِّينِ وَالْعِمَامَةِ وَالْجَبِيرَةِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ

الْخُفُّ

هو ما يلبس على الرَّجُلِ من جلدٍ ونحوه، وجمعه: خِفاف. ويلحق بالخفين كل ما يلبس على الرجلين من صوف ونحوه.

المسألة الأولى

حكم المسح على الخفين ودليله

المسح على الخفين جائز باتفاق أهل السنة والجماعة. وهو رخصة من الله ﷻ تخفيفاً منه على عباده ودفعاً للحرَج والمشقة عنهم . وقد دلَّ على جوازه السنَّة والإجماع . أما السنَّة : فقد تواترت الأحاديث الصحيحة على ثبوته عن النبي ﷺ من فعله وأمره بذلك وترخيصه فيه .

قال الإمام أحمد رحمه الله : « ليس في قلبي من المسح شيء ، فيه أربعون حديثاً عن النبي ﷺ » . والمراد بقوله : « ليس في قلبي أدنى شك في جوازه » .

وقال الحسن البصري : حدثني سبعون من أصحاب رسول الله ﷺ أنه مسح على الخفين . ومن هذه الأحاديث : حديث جرير بن عبد الله قال : « رأيت رسول الله ﷺ يمسح على الخفين ، ثم توضأ ومسح على خفيه »^(١) . قال الأعمش عن إبراهيم : كان يعجبهم هذا الحديث ؛ لأنَّ إسلام جرير كان بعد نزول المائدة يعني : آية الوضوء .

وقد أجمع العلماء من أهل السنَّة والجماعة على مشروعيتها في السفر والحضر لحاجة أو غيرها .

وكذلك يجوز المسح على الجوارب ، وهي ما يلبس على الرجل من غير الجلد كالخِرْق ونحوها ، وهو ما يسمى الآن بالشُّرَّاب ؛ لأنهما كالخفَّ في حاجة الرجل إليهما ، والعلَّة فيهما واحدة ، وقد انتشر لبسها أكثر من الخفِّ ، فيجوز المسح عليها إذا كانت ساترة^(٢) .

(١) رواه «مسلم» ، برقم : (٢٧٢) ، وروى نحوه البخاري عن المغيرة في باب المسح على الخفين برقم : (٢٠٣) .

(٢) وقد اشترط الشافعية في أصح القولين ، والحنابلة كون الجوربين صفيقين لا يشفان ، وذهب مالك =

.....

= ونصّ عليه الشافعي أن يكونا مجلدين أو منعلين.
وذهب صاحبان من الحنفية، وإسحاق، واختاره أبو العباس ابن تيمية، جواز المسح وإن كانا رقيقين!، كما أنهم اشترطوا شروطًا أخرى.
انظر: بدائع الصنائع: (١٠/١)، وحاشية الخرشي: (١٧٧/١)، والمجموع: (٥٢٧/١)،
والمغني: (١٨١/١)، والإنصاف: (١٨٢/١).

المسألة الثانية

شروط المسح على الخفين، وما يقوم مقامهما

وهذه الشروط هي:

- (١) لبسهما على طهارة: لما روى المغيرة، قال: كنت مع النبي ﷺ في سفر فأهويت لأنزع خفيه، فقال: «دعهما فإنني أدخلتهما طاهرتين، فمسح عليهما»^(١).
 - (٢) سترهما لمحل الفرض، أي: المفروض غسله من الرجل، فلو ظهر من محل الفرض شيء، لم يصح المسح.
 - (٣) إباحتهما: فلا يجوز المسح على المغصوب، والمسروق، ولا الحرير لرجل؛ لأن لبسه معصية، فلا تستباح به الرخصة.
 - (٤) طهارة عينهما: فلا يصح المسح على النجس، كالم اتخذ من جلد حمار.
 - (٥) أن يكون المسح في المدة المحددة شرعاً: وهي للمقيم يوم وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام بلياليهن.
- هذه شروط خمسة استنبطها أهل العلم لصحة المسح على الخفين من النصوص النبوية والقواعد العامة، لا بدّ من مراعاتها عند إرادة المسح.

(١) متفق عليه، أخرجه «البخاري»، برقم: (٢٠٦)، و«مسلم»، برقم: (٢٧٤).

المسألة الثالثة

كيفية المسح وصفته

المحل المشروع مسحه ظاهر الخف، والواجب في ذلك ما يطلق عليه اسم المسح. وكيفية المسح: أن يمسح أكثر أعلى الخف^(١)؛ لحديث المغيرة بن شعبة الذي يبين فيه وصف مسح رسول الله ﷺ على خفيه في الوضوء، فقال: «رأيت النبي ﷺ يمسح على الخفين: على ظاهرهما»^(٢).

ولا يجزئ مسح أسفله وعقبه ولا يسن؛ لقول عليّ رضي الله عنه: «لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت النبي ﷺ يمسح على ظاهر خفيه»^(٣). ولو جمع بين الأعلى والأسفل صحَّ مع الكراهة.

(١) وهو مذهب أبي حنيفة، وأحمد، وابن حزم.

وذهب مالك، والشافعي إلى مسح ظاهر الخف وباطنه، وإن كان الشافعي قد قال بالإجزاء ما لو مسح الظاهر فقط، وعند مالك: يعيد الصلاة ما دام في الوقت، فإن خرج أجزاءه. انظر: الأم: (١٠٣/٨)، حاشية ابن عابدين: (٤٤٨/١)، الخريزي: (١٨٣/١)، والمجموع: (٥٥٠/١)، والمغني: (١٨٤/١)، والإنصاف: (١٨٤/١)، والمحلى: (١١١/٢).

(٢) أخرجه «الترمذي»، برقم: (٩٨)، وقال: «حسن»، وقال الألباني: «حسن صحيح»، «صحيح الترمذي»، برقم: (٨٥).

(٣) رواه «أبو داود»، برقم: (١٦٢)، و«البيهقي»: (٢٩٢/١)، وصححه الحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير»: (١٦٠/١).

المسألة الرابعة

مدته

ومدة المسح على الخفين بالنسبة للمقيم ومَن سفره لا يبيح له القصر: يوم وليلة، وبالنسبة للمسافر سفرًا يبيح له القصر: ثلاثة أيام بلياليها^(١)، لحديث علي رضي الله عنه قال: «جعل رسول الله ﷺ ثلاثة أيام وليالهن للمسافر، ويومًا وليلة للمقيم»^(٢).

(١) وهذا مذهب أكثر أهل العلم، وقد ذهب مالك في رواية، والليث، والشافعي في القديم، وحكي عن عمر وابنه، إلى جواز المسح بلا مدة مالم ينزع الخفين، أوتصبه جنابة. وهناك قول ثالث في مذهب الحنفية، وبعض أصحاب أحمد، ورجحه ابن تيمية، إلى التوقيت بيوم وليلة للمقيم، وثلاثة أيام للمسافر، إلا لحاجة شديدة أو ضرورة، فيسقط التوقيت حينئذ. انظر: حاشية ابن عابدين: (١/٢٧١-٢٧٥)، التمهيد: (١١/١٥٢)، المجموع: (١/٥٠٥-٥٠٨)، والمغني: (١/١٧٧)، والإنصاف: (١/١٧٦)، ومجموع الفتاوى: (٢١٥/٢١).

(٢) رواه «مسلم»، برقم: (٨٥).

المسألة الخامسة

مبطلاته

ويبطل المسح بما يأتي:

- (١) إذا حصل ما يوجب الغسل بطل المسح؛ لحديث صفوان بن عسال قال: «كان النبي ﷺ يأمرنا إذا كنّا سفراً ألا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهنّ إلا من جناية»^(١).
- (٢) إذا ظهر بعض محل الفرض، أي: ظهور بعض القدم، بطل المسح.
- (٣) نزع الخفين يبطل المسح، ونزع أحد الخفين كنزعهما في قول أكثر أهل العلم.

(٤) انقضاء مدة المسح مبطل له؛ لأنّ المسح مؤقت بزمان معيّن من قبْلِ الشارع، فلا تجوز الزيادة على المدة المقررة لمفهوم أحاديث التوقيت^(٢).

(١) رواه «أحمد»: (٢٣٩/٤)، و«النسائي»: (٨٤/١)، و«الترمذي»، برقم: (٩٦) وصححه، وحسنه

الألباني في «الإرواء»، برقم: (١٠٤).

(٢) واختلفوا هل يصلي بوضوئه السابق أم لا؟

فذهب الشافعي في القديم، ومشهور مذهب الحنابلة، إلى أنّه لا يصلي به، وذهب غيرهم إلى أنّه لا يجب عليه إعادة الوضوء.

انظر: المجموع: (٥٥٣/١)، والمغني: (١٧٧/١)، والاختيارات الفقهية: (١٥).

المسألة السادسة

ابتداء مدة المسح

وتبتدئ مدة المسح من الحدث بعد اللبس، كمن توضأ لصلاة الفجر، ولبس الخفين، وبعد طلوع الشمس أحدث، ولم يتوضأ، ثم توضأ قبل صلاة الظهر، فابتداء المدة من طلوع الشمس وقت الحدث^(١). وقال بعض العلماء: ابتداؤها من حيث توضأ قبل صلاة الظهر، أي: من المسح بعد الحدث^(٢).

(١) وهو المشهور من مذهب الحنابلة، ومذهب الجمهور من الشافعية والحنفية.

(٢) وهو معتمد مذهب الحنابلة، ومذهب الأوزاعي، واختاره ابن المنذر، والنووي.

انظر: بدائع الصنائع: (٨/١)، والمجموع: (٥١١/١ - ٥١٢)، والإنصاف: (١٧٧/١).

المسألة السابعة

المسح على الجبيرة والعمامة وخمر النساء

الجبيرة: هي أعواد ونحوها كالجبس مما يربط على الكسر ليَجبر ويلتئم، ويمسح عليها. وكذلك يمسح على اللصوق واللفائف التي توضع على الجروح، فكل هذه الأشياء يمسح عليها بشرط أن تكون على قدر الحاجة، فإن تجاوزت قدر الحاجة لزمه نَزْعُ ما زاد على الحاجة.

ويجوز المسح عليها في الحدث الأكبر والأصغر، وليس للمسح عليها وقت محدد؛ بل يمسح عليها إلى نزعها أو شفاء ما تحتها. والدليل على ذلك: أَنَّ المسح على الجبيرة ضرورة والضرورة تقدر بقدرها ولا فرق فيها بين الحديثين.

وكذلك يجوز المسح على العمامة، وهي ما يعمم به الرأس، ويكور عليه^(١)، والدليل على ذلك: حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مسح على عمامته وعلى الناصية والخفين»^(٢).

وحديث: «أَنَّ ﷺ مسح على الخفين والخمار»^(٣).

(١) وهذا مذهب الحنابلة بلا خلاف عندهم في الجملة.

وذهب جمهور الأئمة المتبوعين إلى منع المسح على العمامة، وقالوا: إِنَّ بعض الرواة حذف ذكر الناصية؛ لأنَّ مسحها كان معلومًا؛ لأنَّ مسح الرأس كان مقررًا معلومًا لهم، فكان توجههم لبيان مسح العمامة.

انظر: حاشية ابن عابدين: (٢٧٢/١)، ومواهب الجليل: (٢٠٧/١)، والمجموع: (٤٣٩/١)، والمغني: (١٨٤/١)، والإنصاف: (١٨٥/١)، والمحلى: (٦١/٢)، ومجموع الفتاوى: (١٨٤/٢١).

(٢) رواه «مسلم»، برقم: (٢٧٤).

(٣) رواه «مسلم»، برقم: (٢٧٥).

يعني : العمامة .

والمسح عليها ليس له وقت محدد، ولكن لو سلك سبيل الاحتياط فلم يمسحها إلا إذا لبسها على طهارة وفي المدة المحددة للمسح على الخفين، لكان حسنًا .
أما خمار المرأة وهو ما تغطي به رأسها، فالأولى ألا تمسح عليه، إلا إذا كان هناك مشقة في نزعها، أو لمرض في الرأس أو نحو ذلك . ولو كان الرأس ملبدًا بحتاء أو غيره فيجوز المسح عليه؛ لفعل النبي ﷺ، وعمومًا طهارة الرأس فيها شيء من التسهيل والتيسير على هذه الأمة .

البَابُ السَّابِعُ



فِي الْغُسْلِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ

المسألة الأولى

معنى الغسل، وحكمه، ودليله

(١) معناه :

- الغُسل لغة : مصدر من غسل الشيء يَغسله غَسْلًا وَغُسْلًا ، وهو تمام غسل الجسد كله .

- ومعناه شرعًا : تعميم البدن بالماء . أو : استعمال ماء طهور في جميع البدن ، على صفة مخصوصة ، على وجه التعبد لله سبحانه .

(٢) حكمه : والغسل واجب إذا وجد سبب لوجوبه ؛ لقوله تعالى : ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة : ٦] ، والأحاديث التي ورد فيها كيفية الغسل عن عدد من الصحابة نقلًا عن رسول الله ﷺ دالة على وجوبه .
وسياتي طرف منها قريبًا إن شاء الله .

(٣) موجباته : ويجب الغسل للأسباب الآتية :

(١) خروج المني من مخرجه : ويشترط أن يكون دفعًا بلذة من ذكر أو أنثى^(١) ،

(١) وهذا هو المشهور من مذهب الحنابلة ، ومذهب أبي حنيفة ، ومالك ، واحتجوا بأن الله وصف المني

بأنه دافق !

لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُبَّاءَ فَأَطَّهَرُوا﴾ [المائدة: ٦]، ولقوله ﷺ لعلي: «إذا فَضَخْتَ^(١) الماء فاغتسل»^(٢). ما لم يكن نائماً ونحوه فلا تشترط اللذة؛ لأنَّ النائم قد لا يحس به، ولقوله ﷺ لما سئل: هل على المرأة غسل إذا احتلمت؟ قال: «نعم إذا رأت الماء»^(٣). وهذا كله مجمع عليه.

(٢) تغيب حشفة الذكر كلها أو قدرها في الفرج^(٤)، وإن لم يحصل إنزال بلا حائل: لقوله ﷺ: «إذا جلس بين شعبها الأربع، ومس الختان الختان، وجب الغسل»^(٥). لكن لا يجب الغسل في هذه الحالة إلا على ابن عشر أو بنت تسع فما فوق.

(٣) إسلام الكافر ولو مرتدًا^(٦): «لأنَّ النبي ﷺ أمر قيس بن عاصم حين أسلم

= وذهب الشافعي، ورواية عن أحمد، وداود، وابن حزم، إلى أنَّ المني يوجب الغسل على أية صفة خرج؛ ومن أدلتهم: عموم حديث إنما الماء من الماء، والقياس على خروج المني حال النوم. انظر: بدائع الصنائع: (٣٦/١)، ومواهب الجليل: (٣٠٥/١)، والمجموع: (١٥٨/٢)، والمغني: (١٢٨/١)، الإنصاف: (٢٢٧/١)، والمحلى: (٢٦٠/١).

(١) فَضَخُ الماء: أي دَفَقُهُ، والمراد المَنِيّ.

(٢) رواه «أبو داود»، برقم: (٢٠٦)، وصححه الألباني، «الإرواء»، برقم: (١٢٥)، وقال بعض العلماء: لا يصح بهذا اللفظ.

(٣) رواه «مسلم»، برقم: (٣١٣).

(٤) وقد قال بعض الشافعية، وأبو يعلى الصغير من الحنابلة بوجوب الغسل لو غيب جزءاً من الحشفة. انظر: بدائع الصنائع: (٣٦/١)، ومواهب الجليل: (٣٠٨/١)، والمجموع: (١٤٨/١)، والمغني: (١٣١/١)، والإنصاف: (٢٣٢/١).

(٥) رواه «مسلم»، برقم: (٣٤٩).

(٦) وهو المنصوص في مذهب الحنابلة، وهو مذهب مالك، وابن المنذر، أنَّه يجب عليه الغسل، سواء أكان كافراً أصلياً، أم مرتدًا، وسواء أجنب في الإسلام أم لم يجنب، وسواء اغتسل قبل إسلامه أم لا. وذهب أبو حنيفة، وهو قولٌ عند الحنابلة، إلى أنَّه لا غسل عليه مطلقاً.

ومذهب الحنفية، والشافعية، أنَّه إن أجنب في حال كفره، وجب عليه إذا أسلم أن يغتسل، وهذا الأصح عند الحنفية، والمشهور عند المالكية، ولا يجزئه إن كان اغتسل في الجاهلية، وهو الأصح عند الشافعية، وعند الحنفية يجزئه.

انظر: بدائع الصنائع: (٣٥/١)، ومواهب الجليل: (٣١١/١)، والمجموع: (١٧٢/٢)، والإقناع للشرييني: (٧١/١)، والمغني: (١٣٢ - ١٣٣)، والإنصاف: (٢٣٦/١).

أن يغتسل»^(١).

(٤) انقطاع دم الحيض والنفاس: لحديث عائشة أَنَّ النبي ﷺ قال لفاطمة بنت أبي حبيش: «إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغتسلي وصلّي»^(٢).
والنفاس كالحيض بالإجماع.

(٥) الموت: لقوله ﷺ في حديث غسل ابنته زينب حين توفيت: «اغسلنها»^(٣).
وقال في المحرم: «اغسلوه بماء وسدر»^(٤). وذلك تعبدًا؛ لأنَّه لو كان عن حدث لم يرتفع مع بقاء سببه.

(١) رواه «أبو داود»، برقم: (٣٥٥)، و«النسائي»: (١٠٩/١)، و«الترمذي»، برقم: (٦٠٥) وحسنه، وصححه الألباني في «الإرواء»: (١٦٣/١ - ١٦٤).

(٢) رواه «البخاري»، برقم: (٣٢٠)، و«مسلم»، برقم: (٣٣٣).

(٣) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (١٢٥٣)، و«مسلم»، برقم: (٩٣٩).

(٤) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (١٢٦٦) كتاب الجنائز، و«مسلم»، برقم: (١٢٠٦).

المسألة الثانية

في صفة الغسل وكيفية

للغسل من الجنابة كفتان، كيفية استحباب، وكيفية إجراء^(١).

أما كيفية الاستحباب: فهي أن يغسل يديه، ثم يغسل فرجه، وما أصابه من الأذى، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة، ثم يأخذ بيده ماءً فيخلل به شعر رأسه، مدخلاً أصابعه في أصول الشعر حتى يروي بشرته، ثم يحثو على رأسه ثلاث حثيات، ثم يفيض الماء على سائر بدنه؛ لحديث عائشة المتفق عليه.

وأما كيفية الإجزاء: فإن يعم بدنه بالماء ابتداءً مع النية لحديث ميمونة: «وضع رسول الله ﷺ وضوء الجنابة، فأفرغ على يديه فغسلهما مرتين أو ثلاثاً، ثم تمضمض، واستنشق، وغسل وجهه وذراعيه، ثم أفاض الماء على رأسه، ثم غسل جسده، فأتيته بالمنديل فلم يردها، وجعل ينفذ الماء بيديه»^(٢).

ومثله حديث عائشة، وفيه: «ثم يخلل شعره بيده، حتى إذا ظن أنه قد روى بشرته، أفاض عليه الماء ثلاث مرات، ثم غسل سائر جسده»^(٣). ولا يجب على المرأة نقض شعرها في الغسل من الجنابة، ويلزمها ذلك في الغسل من الحيض^(٤)؛ لحديث أم

(١) وكيفية الإجزاء: هي التي تشمل على ما يجب فقط. وكيفية الاستحباب والكمال: هي التي تشمل على الواجب والمسنون.

(٢) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (٢٤٩)، و«مسلم»، برقم: (٣١٧).

(٣) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (٢٤٨)، و«مسلم»، برقم: (٣١٦).

(٤) وخلاصة الأقوال في نقض الشعر في الغسل ثلاثة أقوال:

١- أنه لا يجب النقض مطلقاً، لا لجنابة ولا لحيض، وهذا مذهب عائشة وأم سلمة، ومذهب الجمهور: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي.

٢- أنها لا تنقضه للجنابة، ولكن تنقضه للحيض، وهو قول طاوس، والحسن، ووكيع، وهو =

سلمة قالت: قلت: يا رسول الله إني امرأة أشدُّ ضفر رأسي، أفأنقضه لغسل الجنابة؟ قال: «لا، إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات، ثم تفيضين عليك الماء، فتطهرين»^(١).

= المشهور من مذهب الحنابلة، ورجحه ابن حزم.

٣- أنها تنقضه مطلقاً لغسل الجنابة والحيض، وهو مروي عن عمرو بن العاص، وإبراهيم النخعي، وقول لبعض أصحاب الإمام أحمد.

انظر: الأم: (١/٤٠)، بدائع الصنائع: (١/٣٤)، وحاشية ابن عابدين: (١/١٥٣)، ومواهب الجليل: (١/٢١٢)، والمجموع: (١/٢١٥)، والمغني: (١/١٤٢-١٤٣)، والإنصاف: (١/٢٥٦)، والمحلى: (٢/٣٧-٤٠).

(١) رواه «مسلم»، برقم: (٣٣٠).

المسألة الثالثة

الأغسال المستحبة

- تقدّم بيان الأغسال الواجبة، وأما الأغسال المسنونة والمستحبة، فهي:
- (١) الاغتسال عند كل جماع: لحديث أبي رافع أنّ النبي ﷺ كان ذات ليلة يغتسل عند هذه وعند هذه، قال: فقلت يا رسول الله ألا تجعله واحدًا؟ قال: «هذا أزكى وأطيب وأطهر»^(١).
- (٢) الغسل للجمعة: لقوله ﷺ: «إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل»^(٢). وهو أكد الأغسال المستحبة.
- (٣) الاغتسال للعידين.
- (٤) الاغتسال عند الإحرام بالعمرة والحج: فإنّه ﷺ اغتسل لإحرامه.
- (٥) الغسل من غسل الميت: لقوله ﷺ: «من غَسَلَ ميتًا فليغتسل»^(٣).

(١) رواه «أبو داود»، برقم: (٢١٦)، و«ابن ماجه»، برقم: (٥٩٠)، وحسنه الألباني في «صحيح ابن ماجه»، برقم: (٤٨٦).

(٢) أخرجه «البخاري»، برقم: (٨٧٧).

(٣) رواه «ابن ماجه»، برقم: (١٤٦٣)، وصححه الألباني في «الإرواء»، برقم: (١٤٤)، وضعّفه عدد كبير من أهل العلم.

المسألة الرابعة

الأحكام المترتبة على من وجب عليه الغسل

الأحكام المترتبة على ذلك يمكن إجمالها في ما يأتي:

(١) لا يجوز له المكث في المسجد إلا عابر سبيل؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ [النساء: ٤٣]، فإذا توضأ جاز له المكث في المسجد، لثبوت ذلك عن جماعة من الصحابة على عهد النبي ﷺ، ولأنَّ الوضوء يخفف الحدث، والوضوء أحد الطهورين.

(٢) لا يجوز له مس المصحف^(١)؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩]، وقوله ﷺ: «لا يمس المصحف إلا طاهر»^(٢).

(٣) لا يجوز له قراءة القرآن؛ فلا يقرأ الجنب شيئاً من القرآن حتى يغتسل؛ لحديث علي قال: «كان عليه الصلاة والسلام لا يمنعه من قراءة القرآن شيء إلا الجنابة»^(٣)، ولأنَّ في منعه من القراءة حثاً له على المبادرة إلى الاغتسال، وإزالة المانع له من القراءة^(٤).

(١) وهو مذهب الجمهور، وخالف فيه ابن حزم.

انظر: بدائع الصنائع: (٣٣/١ - ٣٧)، ومواهب الجليل: (٣١٧/١)، والمجموع: (١٧٨/٢)، والمغني: (٩٨/١)، والمحلى: (٧٧/١ - ٨١).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ»: (٤٦٨)، والحاكم في «المستدرک»: (٤٨٥/٣)، وصححه الألباني في «الإرواء»، برقم: (١٢٢)، وضعفه بعض العلماء.

(٣) رواه الإمام «أحمد»، برقم: (١٠١٤)، و«ابن ماجه»، برقم: (٥٩٤)، و«الترمذي»، برقم: (١٤٦)، قال «الترمذي»: «حسن صحيح». وصححه الحاكم «المستدرک»: (١٠٧/٤). ونقل الحافظ ابن حجر تصحيحه عن: ابن السكن، وعبد الحق، والبعوي، وأنَّ شعبة حسَّنه. «التلخيص الحبير»: (١٣٩/١).

(٤) وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال:

ويحرم عليه أيضًا :

(٤) الصلاة.

(٥) والطواف بالبيت.

كما سبق بيان ذلك عند الكلام على مسألة: «ما يجب له الوضوء». من الباب الخامس.

-
- = ١- أنه يحرم على الحائض والجنب قراءة القرآن، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه، والمشهور عن أحمد، وأكثر أصحابه، ورواية عن مالك، ومذهب الشافعي، وحكي عن أكثر الصحابة والتابعين.
- ٢- أن ذلك يجوز لهما مطلقًا، وهو قول داود، وابن حزم، ونقل عن الطبري.
- ٣- أن ذلك يحرم على الجنب، ولا يحرم على الحائض، وهو المشهور في مذهب مالك، ورواية عن أحمد، وذكر النووي أنه القول القديم للشافعي، واختاره أبو العباس ابن تيمية.
- انظر: بدائع الصنائع: (٣٧/١)، ومواهب الجليل: (٣٧١/١ - ٣٧٥)، والمجموع: (١٨٢/٢)، والمغني: (٩٦/١)، والإنصاف: (٣٤٣/١)، والمحلى: (٧٨/١)، ومجموع الفتاوى: (٤٦١/٢١)، والاختيارات، لابن تيمية: (٤٥).

البَابُ الثَّامِنُ



فِي التَّيَمِّمِ

وَفِيهِ مَسَائِلٌ

التَّيَمُّمُ

التيمم لغة: القصد.

وشرعاً: هو مسح الوجه واليدين بالصعيد الطيب، على وجه مخصوص؛ تعبدًا لله تعالى.

المسألة الأولى

حكم التيمم ودليل مشروعيته

التيمم مشروع، وهو رخصة من الله ﷻ لعباده، وهو من محاسن هذه الشريعة، ومن خصائص هذه الأمة.

لقله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُتُّم إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَايِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦].

ولقله ﷺ: «الصعيد الطيب كافيك وإن لم تجد الماء عشر حجج، فإذا وجدت الماء فأَمِسْهُ بِشْرَتِكَ»^(١). ولقله ﷺ: «جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»^(٢).

وقد أجمع أهل العلم على مشروعية التيمم إذا توافرت شرائطه، وأنه قائم مقام الطهارة بالماء، فيباح به ما يباح بالتطهر بالماء من الصلاة والطواف وقراءة القرآن وغير ذلك.

وبذلك تثبت مشروعية التيمم بالكتاب والسنة والإجماع.

(١) رواه «أبو داود»، برقم: (٣٢٩)، و«الترمذي»، برقم: (١٢٤)، وصححه الألباني «الإرواء»، برقم:

(١٥٣)، وضعفه بعض العلماء بالاضطراب.

(٢) رواه «البخاري»، برقم: (٣٣٥).

المسألة الثانية

شروط التيمم، والأسباب المبيحة له

يباح التيمم عند العجز عن استعمال الماء: إما لفقده، أو لخوف الضرر من استعماله لمرض في الجسم أو شدة برد؛ لحديث عمران بن حصين: «عليك بالصعيد الطيب فإنه يكفيك»^(١) وسيأتي مزيد بسط لذلك بعد قليل. ويصح التيمم بالشروط الآتية:

(١) النية: وهي نية استحابة الصلاة، والنية شرط في جميع العبادات، والتيمم عبادة.

(٢) الإسلام: فلا يصح من الكافر؛ لأنه عبادة.

(٣) العقل: فلا يصح من غير العاقل، كالمجنون والمغمى عليه.

(٤) التمييز: فلا يصح من غير المميز، وهو من كان دون السابعة.

(٥) تعذر استعمال الماء: إما لعدمه؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [المائدة: ٦]، وقوله ﷺ: «إن الصعيد الطيب طهور المسلم وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجد الماء فليمسه بشرته، فإن ذلك خير»^(٢). أو لخوفه الضرر باستعماله، إما لمرض يخشى زيادته أو تأخر شفاؤه باستعمال الماء؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ﴾، ولحديث صاحب السجّة، وفيه قوله ﷺ: «قتلوه قتلهم الله، هلاًّ سألوا إذا لم يعلموا إنما شفاء العي السؤال»^(٣). أو لشدة برد يخشى معه الضرر،

(١) رواه «البخاري»، برقم: (٣٤٤)، و«مسلم»، برقم: (٦٨٢).

(٢) رواه «الترمذي»، وصححه برقم: (١٢٤)، وتقدم في الصفحة السابقة.

(٣) أخرجه «أبو داود»، برقم: (٣٣٧)، و«ابن ماجه»، برقم: (٥٧٢)، وصححه الشيخ أحمد شاكر

«حواشي المسند»: (٢٢/٥، ٢٣)، وحسنه الألباني «صحيح ابن ماجه»، رقم: (٤٦٤)، وأعله

بعض العلماء بالإرسال والانتقاع.

أو الهلاك، باستعمال الماء؛ لحديث عمرو بن العاص أنه لما بعث في غزوة ذات السلاسل قال: «احتلمت في ليلة باردة شديدة البرد، فأشفقت إن اغتسلت أن أهلك، فتيمنت، وصلّيت بأصحابي صلاة الصبح»^(١).

(٦) أن يكون التيمم بتراب طهور غير نجس - كالتراب الذي أصابه بول ولم يظهر منه - له غبار يعلق باليد إن وجد له لقوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦]. قال ابن عباس: «الصعيد: تراب الحرث، والطيب: الطاهر»، فإن لم يجد ترابًا تيمم بما يقدر عليه من رمل أو حجر، لقوله تعالى: ﴿فَأَنْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. قال الأوزاعي: الرمل من الصعيد^(٢).

(١) رواه «أحمد»: (٢٠٣/٤)، و«أبو داود»، برقم: (٣٣٤)، والدارقطني، وصححه الألباني «الإرواء»، برقم: (١٥٤)، وتكلم بعض العلماء في إسناده.

(٢) ذهب الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وجماعة إلى أنه لا يجزئ التيمم إلا بالتراب؛ وذهب الجمهور، وهو مذهب أبي حنيفة، وأبي يوسف، واختيار مالك، وكثير من الشافعية، والحنابلة، والطبري، وغيرهم: أن كل ما على وجه الأرض يسمى صعيدًا. انظر: بدائع الصنائع: (٥٣/١)، ومواهب الجليل: (٣٥٠/١)، والمجموع: (٢٤٦/٢)، والمغني: (١٥٥/١)، والإنصاف: (٢٨٤/١)، وتفسير الطبري: (١٩٦/١٥)، والمحلى: (١٥٨/٢).

المسألة الثالثة

مبطلات التيمم

وهي الأشياء التي تفسده، ومبطلاته ثلاثة:

(١) يبطل التيمم عن حدث أصغر بمبطلات الوضوء، وعن حدث أكبر بموجبات الغسل من جنابة وحيض ونفاس، فإذا تيمم عن حدث أصغر، ثم بال أو تَغَوَّطَ، بطل تيممه؛ لأنَّ التيمم بدل عن الوضوء، والبدل له حكم المبدل، وكذا التيمم عن الحدث الأكبر.

(٢) وجود الماء. إن كان التيمم لعدمه؛ لقوله ﷺ: «فإذا وجدت الماء فأمسه بشرتك» وقد تقدّم.

(٣) زوال العذر الذي من أجله شرع التيمم من مرض ونحوه.

المسألة الرابعة

صفة التيمم

وكيفيته: أن ينوي، ثم يُسمِّي، ويضرب الأرض بيديه ضربة واحدة^(١)، ثم ينفخهما - أو ينفضهما - ثم يمسح بهما وجهه ويديه إلى الرسغين؛ لحديث عمار وفيه: «التيمم ضربة للوجه والكفين»^(٢)، وحديث عمار أن النبي ﷺ قال له: «إنما كان يكفك أن تصنع هكذا»، فضرب بكفه ضربة على الأرض، ثم نفضها، ثم مسح بهما ظهر كفه بشماله، أو ظهر شماله بكفه، ثم مسح بهما وجهه^(٣).

(١) وهو منصوص مذهب الحنابلة، بل من مفردات مذهبهم، واختاره جماعة منهم ابن حزم وابن تيمية، وذهب الجمهور: أبو حنيفة، ومالك - في رواية -، والشافعي إلى أنه تجب ضربتان: ضربة يمسح بها وجهه، وأخرى يمسح بها يديه إلى المرفقين.

انظر: بدائع الصنائع: (٤٥/١)، وحاشية ابن عابدين: (٢٣٠/١)، والمجموع: (٢٤٣/٢)، والمغني: (١٥٤/١)، والإنصاف: (٣٠١/١)، والمحلى: (١٤٦/٢)، ومجموع الفتاوى: (٢٢/٢١).

(٢) رواه «أحمد»: (٢٦٣/٤)، و«أبو داود»، برقم: (٣٢٧)، وصححه الألباني «الإرواء»، برقم: (١٦١).

(٣) رواه «البخاري»، برقم: (٣٤٧)، و«مسلم»، برقم: (٣٦٨)، واللفظ للبخاري.

البَابُ الثَّاسِعُ

فِي النَّجَاسَاتِ وَكَيْفِيَّةِ تَطْهِيرِهَا

وَفِيهِ مَسَائِلُ

المسألة الأولى

تعريف النجاسة، ونوعاها

النجاسة: هي كل عين مستفدرة أمر الشارع باجتنابها.

وهي نوعان:

(١) نجاسة عينية أو حقيقية: وهي التي لا تطهر بحال؛ لأنَّ عينها نجسة، كروث الحمار، والدم، والبول.

(٢) نجاسة حكمية: وهي أمر اعتباري يقوم بالأعضاء، ويمنع من صحة الصلاة، ويشمل الحدث الأصغر الذي يزول بالوضوء كالغائط، والحدث الأكبر الذي يزول بالغسل كالجنابة.

والأصل الذي تزال به النجاسة هو الماء؛ فهو الأصل في التطهير، لقوله تعالى: ﴿وَيُنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ﴾ [الأنفال: ١١].

وهي على ثلاثة أقسام:

نجاسة مغلظة: وهي نجاسة الكلب، وما تولد منه.

نجاسة مخففة: وهي نجاسة بول الغلام الذي لم يأكل الطعام.

نجاسة متوسطة: وهي بقية النجاسات. كالبول، والغائط، والميتة.

المسألة الثانية

الأشياء التي قام الدليل على نجاستها

(١) بول الآدمي وعذرتة وقيئه: إلا بول الصبي الذي لم يأكل الطعام، فيكتفى برشه؛ لحديث أم قيس بنت محصن: «أنها أتت بابت لها صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله ﷺ، فأجلسه في حجره، فبال على ثوبه، فدعا بماء فنضحه ولم يغسله»^(١). أما بول الغلام الذي يأكل الطعام، وكذا بول الجارية؛ فإنه يغسل كبول الكبير.

(٢) الدم المسفوح من الحيوان المأكول، أما الدم الذي يبقى في اللحم والعروق، فإنه طاهر، لقوله تعالى: ﴿أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا﴾ [الأنعام: ١٤٥]، وهو الذي يهراق وينصب.

(٣) بول وروث كل حيوان غير مأكول اللحم، كالهر والفأر.

(٤) الميتة: وهي ما مات حتف أنفه من غير ذكاة شرعية لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً﴾ [الأنعام: ١٤٥].. ويستثنى من ذلك ميتة السمك، والجراد، وما لا نفس له سائلة، فإنها طاهرة.

(٥) المذي: وهو ماء أبيض رقيق لزج، يخرج عند الملاعبة أو تذكر الجماع، لا بشهوة ولا دفع، ولا يعقبه فتور، وربما لا يحس بخروجه، وهو نجس؛ لقوله ﷺ في حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «توضأ، واغسل ذكرك»^(٢). يعني: من المذي، ولم يؤمر فيه بالغسل تخفيفاً ورفعاً للحرَج؛ لأنه مما يشق الاحتراز منه.

(١) أخرجه «البخاري»، برقم: (٢٢٣). وَنَضَحَهُ: رشّه بالماء وصَبَّه عليه.

(٢) أخرجه «البخاري»، برقم: (٢٦٩).

(٦) الوَدْي: وهو ماء أبيض ثخين يخرج بعد البول، وَمَنْ أَصَابَهُ فَإِنَّهُ يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ، وَلَا يَغْتَسِلُ.

(٧) دم الحيض: كما في حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت: جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: إحدانا يصيب ثوبها من دم الحيض كيف تصنع؟ فقال: «تَحْتُهُ، ثُمَّ تَقْرُصُهُ»^(١) بالماء، ثُمَّ تَنْضَحُهُ، ثُمَّ تَصْلِي فِيهِ»^(٢).

(١) تَحْتُهُ: تحكه بطرف حجر أو عود، وتقرصه: تدلكه بأطراف الأصابع والأظفار دلكاً شديداً وتصب عليه الماء حتى يزول عينه وأثره.

(٢) رواه «البخاري»، برقم: (٢٢٧)، و«مسلم»، برقم: (٢٩١)، واللفظ لمسلم.

المسألة الثالثة

كيفية تطهير النجاسة

(١) إذا كانت النجاسة في الأرض والمكان: فهذه يكفي في تطهيرها غسلة واحدة، تذهب بعين النجاسة، فيصب عليها الماء مرة واحدة؛ لأمره ﷺ بصّب الماء على بول الأعرابي الذي بال في المسجد^(١).

(٢) إذا كانت النجاسة على غير الأرض: كأن تكون في الثوب أو في الإناء. فإن كانت من كلب ولغ في الإناء، فلا بدّ من غسله سبع غسلات إحداهن بالتراب^(٢)؛ لقوله ﷺ: «إذا ولغ الكلب في إناء أحكم فليغسله سبعاً، أولاهن بالتراب»^(٣). وهذا الحكم عام في الإناء وغيره، كالثياب، والفرش. أما نجاسة الخنزير: فالصحيح أنها كسائر النجاسات يكفي غسلها مرة واحدة، تذهب بعين النجاسة، ولا يشترط غسلها سبع مرات^(٤).

(١) أخرجه «البخاري»، برقم: (٢٢٠)، و«مسلم»، برقم: (٢٨٤).
(٢) وقد قال بوجوب التسبيع: الشافعي، وأحمد، وابن حزم، وغيرهم. وذهب مالك إلى استحباب التسبيع، وذهب أبو حنيفة إلى عدم اشتراط العدد.
وكذلك قال الجماهير بنجاسة الماء الذي ولغ الكلب فيه، خلافاً لمالك في الرواية المعتمدة، وقال الشافعي وأحمد بوجوب التتريب خلافاً لأبي حنيفة ومالك.
انظر: بدائع الصنائع: (٨٧/١)، والتمهيد: (٢٦٧/١٨)، ونهاية المحتاج: (٢٣٥/١)، والإنصاف: (٣١٠/١).
(٣) رواه «مسلم»، برقم: (٢٧٩)، ولفظه: «طهور إناء أحكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاهن بتراب».

(٤) لكن ذهب الشافعي في الجديد، والصحيح من مذهب الحنابلة، إلى أنّه كالكلب.
انظر: المجموع: (٥٨٦/٢)، والمغني: (٧٣/١)، والإنصاف: (٣١٠/١).

وإن كانت النجاسة من البول والغائط والدم ونحوها: فإنها تغسل بالماء مع الفرك والعصر حتى تذهب وتزول، ولا يبقى لها أثر، ويكفي في غسلها مرة واحدة.

ويكفي في تطهير بول الغلام الذي لم يأكل الطعام النضج، وهو رشه بالماء؛ لقوله ﷺ: «يغسل من بول الجارية، وينضح من بول الغلام»^(١)، ولحديث أم قيس بنت محصن المتقدم.


أما جلد الميتة مأكولة اللحم: فإنه يطهر بالدباغ لقوله ﷺ: «أَيُّمَا إِهَابٍ دَبِغَ فَقَدْ طَهَرَ»^(٢).

ودم الحيض تغسله المرأة من ثوبها بالماء، ثم تنضجه، ثم تصلي فيه. فعلى المسلم أن يهتم بالطهارة من النجاسات في بدنه ومكانه وثوبه الذي يصلي فيه؛ لأنها شرط لصحة الصلاة.

(١) أخرجه «أبو داود»، برقم: (٣٧٦)، و«النسائي»، برقم: (٣٠٣)، و«ابن ماجه»، برقم: (٥٢٦)، وصححه الألباني «صحيح النسائي»، برقم: (٢٩٣)، وصححه بعض العلماء موقوفاً عن علي.

(٢) رواه «النسائي»، برقم: (٤٢٥٢)، و«الترمذي»، برقم: (١٧٢٨)، و«ابن ماجه»، برقم: (٣٦٠٩)، وصححه الألباني في «إرواء الغليل»: (٧٩/١)، وأخرجه مسلم في «صحيحه»، برقم: (٣٦٦) بلفظ: «إذا دبغ الإهاب فقد طهر».

البَابُ الْعَاشِرُ



فِي الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ

- الحيض لغة: السيلان.
- وشرعاً: دم طبيعة وَجِبَلَّةٌ، يخرج من قعر الرحم في أوقات معلومة، حال صحة المرأة، من غير سبب ولادة.
- والنفاس: دم يخرج من المرأة عند الولادة.

المسألة الأولى

بداية وقت الحيض ونهايته

لا حيض قبل تمام تسع سنين^(١)؛ لأنَّه لم يثبت في الوجود لامرأة حيض قبل ذلك .
وقد روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة»^(٢).
ولا حيض بعد خمسين سنة في الغالب على الصحيح^(٣). وقد روي عن عائشة رضي الله عنها
أنها قالت: «إذا بلغت المرأة خمسين سنة خرجت من حد الحيض»^(٤).

(١) هذا مذهب جمهور الفقهاء، لكنهم اختلفوا هل العبرة بأول التاسعة أو وسطها أو آخرها؛ فذهب الشافعية إلى أنَّ المعبر في التسع التقريب لا التحديد، ومذهب الحنابلة أنَّ العبرة بتمام تسع سنين، وهناك أقوال أخرى؛ قيل: ست سنين، وقيل: سبع، وقيل: اثنا عشرة.
انظر: حاشية ابن عابدين (٢٨٣/١)، حاشية الدسوقي (١٦٨/١)، نهاية المحتاج (٣٢٤/١)، الإنصاف (٣٥٥/١).

(٢) ذكره «الترمذي»: (٤١٨/٣)، والبيهقي في «السنن الكبرى»: (٣٢٠/١) من دون إسناد.
(٣) هذا مذهب الحنابلة والمعتمد عند الحنفية، وعند المالكية أقوال؛ قيل: سبعين، وقيل: خمسين، أما الشافعية وقول عند الحنفية: فإنَّه لا يُحد بمدة، بل هو أن تبلغ من السن ما لا تحيض مثلها فيه، وهناك أقوال أخرى.

انظر: حاشية ابن عابدين (٣٠٤/١)، حاشية الدسوقي (١٦٨/١)، تحفة المحتاج (٣٨٤/١)، الإنصاف (٣٥٦/١).

(٤) «المغني»: (٤٠٦/١).

المسألة الثانية

أقل مدة الحيض وأكثرها

الصحيح: أنه لا حدّ لأقله ولا لأكثره، وإنما يُرجع فيه إلى العادة والعرف^(١).

(١) وذهب بعض العلماء، وهو أصح الأقوال عند الشافعية ومشهور الحنابلة، إلى أن أقله يوم وليلة. وذهب الجمهور إلى أن أكثره خمسة عشر يومًا، وهو مذهب مالك، والشافعي، وأحمد في المشهور، وعند أبي حنيفة عشرة أيام.

انظر: بدائع الصنائع: (٤٠/١)، والتمهيد: (١٦/٧٧-٨٢)، والخرشي: (٢٠٥/١)، والمجموع: (٤٠٣/٢)، والمغني: (١٨٩/١)، والإنصاف: (٣٥٨/١)، والمحلى: (١٩١/٢).

المسألة الثالثة

غالب الحيض

وغالبه ست أو سبع؛ لقوله ﷺ لحمئة بنت جحش: «تَحِيضِي فِي عِلْمِ اللَّهِ سِتَّةَ أَيَّامٍ، أَوْ سَبْعَةٍ، ثُمَّ اغْتَسَلِي وَصَلِّي أَرْبَعَةَ وَعَشْرِينَ يَوْمًا، أَوْ ثَلَاثَةَ وَعَشْرِينَ يَوْمًا، كَمَا يَحِيضُ النِّسَاءُ وَيَطْهَرْنَ لِمَقَاتِ حَيْضِهِنَّ وَطَهْرَهُنَّ»^(١) ^(٢).

(١) رواه «أبو داود»، برقم: (٢٨٧)، و«الترمذي»، برقم: (١٢٨) وقال: «حسن صحيح». وحسنه الألباني «صحيح الترمذي»، برقم: (١١٠)، وضعفه بعض العلماء؛ لأنَّ في سنده عبد الله بن محمد بن عقيل والراجح عندهم ضعفه.

(٢) من النوازل: رفع الحيض بالدواء، وقد جَوَّز العلماء ذلك بشرطين: أمن الضرر وإذن الزوج إذا كان له به تعلق، كأن تكون المرأة معتدة ورفع الحيض يطول العدة، ومثله أن تشرب المرأة دواءً مباحًا ينزل دم الدورة.

المسألة الرابعة

ما يحرم بالحيض والنفاس

يحرم بسبب الحيض والنفاس أمور:

(١) الوطء في الفرج: لقوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢]. فقال النبي ﷺ حين نزلت: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح»^(١).

(٢) الطلاق: لقوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]. وقوله ﷺ لعمر لما طلق ابنه عبد الله امرأته في الحيض: «مره فليراجعها» الحديث^(٢).

(٣) الصلاة: لقوله ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش: «إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة»^(٣).

(٤) الصوم: لقوله ﷺ: «أليس إحدانك إذا حاضت لم تصم، ولم تصل؟» قلن: بلى^(٤).

(٥) الطواف: لقوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها لما حاضت: «افعلي ما يفعل الحاج غير ألا تطوفي بالبيت حتى تطهري»^(٥).

(٦) قراءة القرآن: وهو قول كثير من أهل العلم من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم. لكن إذا احتاجت إلى القراءة -كأن تحتاج إلى مراجعة محفوظها حتى لا ينسى، أو تعليم البنات في المدارس، أو قراءة وردها- جاز لها ذلك، وإن لم تحتج

(١) أخرجه «مسلم»، برقم: (٣٠٢).

(٢) رواه «البخاري»، برقم: (٥٢٥١)، و«مسلم»، برقم: (١٤٧١).

(٣) رواه «البخاري»، برقم: (٣٢٠)، و«مسلم»، برقم: (٣٣٣).

(٤) رواه «البخاري»، برقم: (٣٠٤).

(٥) متفق عليه، «البخاري»، برقم: (٣٠٥)، و«مسلم»، برقم: (١٢١١)، (١١٩).

فلا تقرأ، كما قال به بعض أهل العلم^(١).

(٧) مس المصحف: لقوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٩].

(٨) دخول المسجد واللبث فيه^(٢): لقوله ﷺ: «لَا أُحِلُّ المسجدَ لجنب، ولا حائض»^(٣)، ولأنه ﷺ كان يذني رأسه لعائشة، وهي في حُجرتها، فترجله وهي حائض، وهو حينئذ مجاور في المسجد^(٤). وكذا يحرم عليها المرور في المسجد إن خافت تلويثه، فإن أمنت تلويثه لم يحرم.

(١) انظر «الشرح الممتع»: (١/٢٩١، ٢٩٢).

(٢) وهو مذهب الأئمة الأربعة، وذهب الظاهرية والمزني إلى الجواز.

(٣) رواه «أبو داود»، برقم: (٢٣٢)، وصححه ابن خزيمة، وحسنه ابن القطان وابن سيد الناس.

[انظر «نيل الأوطار»: (١/٢٨٨)، ح رقم: (٣٠٥)]، وضعفه بعض العلماء.

(٤) أخرجه «البخاري»، برقم: (٢٩٦). قال الحافظ ابن حجر: «في الحديث دلالة على... أن

الحائض لا تدخل المسجد». «فتح الباري»: (١/٤٠١).

المسألة الخامسة

ما يوجبه الحيض

(١) يوجب الغسل: لقوله ﷺ: «دعي الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها، ثم اغتسلي وصلي»^(١).

(٢) البلوغ: لقوله ﷺ: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار»^(٢). فقد أوجب عليها السترة بحصول الحيض، فدلَّ على أنَّ التكليف حصل به، وإنما يحصل ذلك بالبلوغ.

(٣) الاعتداد به: فتتقضي العدة في حق المطلقة ونحوها بالحيض لمن كانت تحيض، لقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨].
يعني: ثلاث حيض.

(٤) الحكم ببراءة الرحم في الاعتداد بالحيض.

تنبيه: إذا طهرت الحائض أو النفساء قبل غروب الشمس؛ لزمها أن تصلي الظهر والعصر من هذا اليوم، ومن طهرت منهما قبل طلوع الفجر لزمها أن تصلي المغرب والعشاء من هذه الليلة؛ لأنَّ وقت الصلاة الثانية وقت للصلاة الأولى في حال العذر. وبه قال الجمهور: مالك والشافعي وأحمد^(٣).

(١) رواه «البخاري»، برقم: (٣٠٦)، و«مسلم»، برقم: (٣٣٤).

(٢) رواه «أبو داود»، برقم: (٦٤١)، و«الترمذي»، برقم: (٣٧٧) وحسنه، و«ابن ماجه»، برقم: (٦٥٥)، وصححه الألباني في «الإرواء»: (٢١٥/١)، وأعلَّ بعض العلماء إسناده كما ذكر الدارقطني في العلل.

(٣) انظر «الملخص الفقهي»: (١/٥٩، ٦٠).

المسألة السادسة

أقل النفاس وأكثره

لا حدّ لأقل النفاس؛ لأنّه لم يرد فيه تحديد، فرجع فيه إلى الوجود، وقد وجد قليلاً وكثيراً. وأكثره أربعون يوماً. قال الترمذي: **أجمع أهل العلم** من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم على أنّ النفساء تدع الصلاة أربعين يوماً إلا أن ترى الطهر قبل ذلك، فتغتسل وتصلّي، ولحديث أم سلمة: «كانت النفساء على عهد النبي ﷺ تجلس أربعين يوماً»^(١).

(١) رواه «أبو داود»، برقم: (٣١٢)، و«الترمذي»، برقم: (١٣٩)، و«ابن ماجه»، برقم: (٦٤٨)، وقال الألباني: «موقوف ضعيف»، «الإرواء»: (١/٢٢٦).

المسألة السابعة

في دم المستحاضة

الاستحاضة: سيلان الدم في غير وقته على سبيل النزيف، من عرق يسمى العاذل. ودم الاستحاضة يخالف دم الحيض في أحكامه وفي صفته، وهو عرق ينفجر في الرحم، سواء كان في أوقات الحيض أو غيرها، وهو لا يمنع الصلاة ولا الصيام ولا الوطء؛ لأنها في حكم الطاهرات. ودليله حديث فاطمة بنت أبي حبيش: قالت: يا رسول الله إني أُسْتَحَاضُ، فلا أطهر، أفأدع الصلاة؟ فقال: «لا، إن ذلك عِرْق وليس بالحيضة، فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، فإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي»^(١)، فيجب عليها أن تغتسل عند نهاية حيضتها المعتبرة، وعند الاستحاضة تغسل فرجها، وتجعل في المخرج قطعاً ونحوه يمنع الخارج، وتشد عليه ما يمسكه عن السقوط. ويغني عن ذلك الحفاظ الصحية في هذا الوقت، ثم تتوضأ عند دخول وقت كل صلاة.

والمستحاضة لها ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن تكون لها عادة معروفة، بأن تكون مدة الحيض معلومة لديها قبل الاستحاضة، فهذه تجلس قدر عاداتها، وتدع الصلاة والصيام، وتُعدُّ حائضاً، فإذا انتهت عاداتها اغتسلت وصلّت وعدّت الدم الخارج دم استحاضة؛ لقوله ﷺ: «لأم حبيبة: «امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك، ثم اغتسلي، وصلي»^(٢).

الحالة الثانية: إذا لم تكن لها عادة معروفة، لكن دمها متميز بعضه يحمل صفة الحيض: بأن يكون أسود أو ثخيناً أو له رائحة، والباقي يحمل صفة الاستحاضة، دم

(١) رواه «البخاري»، برقم: (٣٠٦)، و«مسلم»، برقم: (٣٣٤).

(٢) رواه «مسلم»، برقم: (٣٣٤)، (٦٥).

أحمر ليس له رائحة. ففي هذه الحالة ترد إلى العمل بالتمييز؛ لقوله ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش: «إذا كان دم الحيض فإنه أسود يعرف، فأمسكي عن الصلاة، فإذا كان الآخر فتوضّئي، وصلي فإنما هو عرق»^(١).

الحالة الثالثة: إذا لم تكن لها عادة ولا صفة تميز بها الحيض من غيره، فهذه تجلس غالب الحيض ستاً أو سبعمائة؛ لأنّ هذه عادة غالب النساء، وما بعد هذه الأيام من الدم يكون دم استحاضة تغسله، ثم تصلي، وتصوم؛ لقوله ﷺ لحملة بنت جحش: «إنما هي ركضة من الشيطان، فتحيضي ستة أيام أو سبعة أيام ثم اغتسلي، فإذا استنقأت فصلي وصومي فإن ذلك يجرئك»^(٢).

ومعنى «ركضة من الشيطان» يعني: دفعة، أي: إنّ الشيطان هو الذي حرّك هذا الدم.

(١) رواه «أبو داود»، برقم: (٢٨٦)، وصححه ابن حبان «الإحسان»: (٤٥٨/٢)، و«الحاكم»:

(١/١٧٤)، وصححه الألباني «إرواء الغليل»، برقم: (٢٠٤)، وأعلّه بعض العلماء بالإرسال.

(٢) رواه «أبو داود»، برقم: (٢٨٧)، و«الترمذي»، برقم: (١٢٨) وقال: «حسن صحيح»، وحسنه

الألباني «الإرواء»، برقم: (٢٠٥)، وضعفه بعض العلماء.

اختبار على كتاب الطهارة

أكمل:

- ١- ينتقض الوضوء بالخارج النجس من غير السيلين إن كان
- ٢- غالب حيض النساء والحد الأقصى لفترة النفاس
- ٣- واجب على الرجال، سنة في حق النساء.
- ٤- يطهر جلد الميتة بالدباغ إن كانت
- ٥- يشترط فيما يُستجمر به أن يكون ، ،

ضع علامة صح أمام العبارة الصحيحة وعلامة خطأ أمام العبارة الخطأ:

- ١- يُكره دخول الخلاء بالمصحف ()
- ٢- من لم يجد ترابًا للتميم أجزاءه التيمم برمل أو حجر ()
- ٣- لا ينجس الماء إن لقيته نجاسة إلا بالتغير ()
- ٤- لا يجب الغسل بخروج المني مطلقًا إلا إن كان بلذة ()
- ٥- يجوز للحائض المرور بالمسجد إن أمنت تلويثه ()

اختر مما بين القوسين:

- ١- تطهر نجاسة الخنزير بغسلها (سبعًا - ثلاثًا - مرة).
- ٢- مستحاضة معتادة ودمها متميز فإنها تعمل ب (العادة - التمييز - غالب حيض النساء).
- ٣- من غسل ميتًا أن يغتسل (وجب - استحَب - أبيع).
- ٤- مدة المسح على العمامة (يوم وليلة - ثلاثة أيام - غير محددة).
- ٥ - سور ما يؤكل لحمه (نجس بالإجماع - طاهر بالإجماع - فيه خلاف).

أجب عن السؤالين الآتيين مع تفصيل الحالات المختلفة إن وجدت:

أ- لبس الخف يوم الاثنين الساعة الخامسة فجراً، وأحدث في هذا اليوم الساعة الواحدة ظهراً، ثم توضأ ومسح على الخفين الساعة الثانية ظهراً، فمتى تنتهي مدة المسح؟

ب- اذكر حالات المستحاضة.

ثَانِيَا

كِتَابُ الصَّلَاةِ

وَيَشْتَمِلُ عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ بَابًا

البَابُ الْأَوَّلُ

فِي تَعْرِيفِ الصَّلَاةِ، وَفَضْلِهَا، وَوُجُوبِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ

(١) تعريفها: الصلاة لغة: الدعاء.

وشرعاً: عبادة ذات أقوال وأفعال مخصوصة، مفتتحة بالتكبير، مختتمة بالتسليم.

ويأتي تفصيلها في الأبواب التالية إن شاء الله.

(٢) فضلها: الصلاة من أكد أركان الإسلام بعد الشهادتين، بل هي عمود الإسلام، وقد فرضها الله على نبيه محمد ﷺ ليلة المعراج فوق سبع سموات. وذلك دليل على أهميتها في حياة المسلم، وقد كان ﷺ إذا حَزَبَهُ ^(١) أمرٌ فزع إلى الصلاة. وقد جاء في فضلها والحث عليها أحاديث كثيرة منها:

قوله ﷺ: «الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان، مكفرات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر» ^(٢).

وقوله ﷺ: «أرأيتم لو أن نهراً بباب أحدكم يغتسل منه كل يوم خمس مرات، هل يبقى من درنه شيء؟»، قالوا: لا يبقى من درنه شيء.

قال: «فذلك مثل الصلوات الخمس، يمحو الله بهن الخطايا» ^(٣)، والدَّرَنُ: الوسخ.

(٣) وجوبها: وفرضيتها معلومة بالكتاب، والسنة، والإجماع المعلوم من الدين بالضرورة، قال تعالى: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] في آيات كثيرة من كتاب الله،

(١) أي: أصابه.

(٢) رواه «مسلم»، برقم: (٢٣٣)، (١٦).

(٣) رواه «البخاري»، برقم: (٥٢٨)، و«مسلم»، برقم: (٦٦٧).

وقال تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١].

ومن السنة: حديث المعراج وفيه: «هي خمس وهي خمسون»^(١). وفي «الصحيحين» قوله ﷺ لمن سأل عن شرائع الإسلام: «خمس صلوات في اليوم والليلة» قال السائل: هل عليّ غيرهن؟ قال: «لا، إلا أن تطوّع»^(٢).

وتجب الصلاة على المسلم البالغ العاقل، فلا تجب على الكافر^(٣)، ولا الصغير، ولا المجنون، لقوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفيق، وعن الصغير حتى يبلغ»^(٤)، ولكن يؤمر بها الأولاد لتمام سبع سنين، ويضربون على تركها لعشر. فمن جحدها أو تركها فقد كفر، وارتدّ عن دين الإسلام لقوله ﷺ: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر»^(٥) (٦).

(١) رواه «البخاري»، برقم: (٣٤٩). والمعنى: هي خمس في العدد باعتبار الفعل، وهي خمسون في الأجر والثواب.

(٢) رواه «البخاري»، برقم: (٤٦)، و«مسلم»، برقم: (١١).

(٣) ويحاسب الكافر على تركها، لكنها لا تصح منه حتى يعترف بالإسلام؛ لأنّ الكفار مخاطبون بفروع الشريعة على الصحيح في الأصول؛ ولهذا قال الله تعالى عن المجرمين: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ قَالُوا لَوْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ، انظر: البرهان للجويني (٩٢/١)، المنحول للغزالي (ص/٣١)، البحر المحيط (١٢٤/٢).

(٤) أخرجه أبو داود (٤٣٩٨)، والنسائي (١٥٦/٦)، وابن ماجه (٢٠٤١)، وأحمد (١٠٠/٦، ١٠١)، والحديث في إسناده ضعف لكن له شواهد يصح بها، قال الترمذي: «والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم».

(٥) رواه «مسلم»، برقم: (١٣٤).

(٦) هذه المسألة فيها خلاف مشهور، والمذكور هو الصحيح من مذهب أحمد، ورواية عن مالك وهو أحد الوجهين في مذهب الشافعي، ونسبه ابن حزم إلى جماعة من الصحابة منهم عمر وأبو هريرة ومعاذ بن جبل وعبد الرحمن بن عوف، وهو مذهب ابن المبارك.

انظر: الإنصاف (٤٠٢/١)، مجموع الفتاوى (٤٨/٢٢)، المحلى (١٥/٢).

ومذهب الجمهور -أبو حنيفة ومالك والشافعي ورواية عن أحمد- إلى أنه لا يكفر ولكنه مرتكب إثماً عظيماً، وذكر النووي أنه مذهب الأكثرين من السلف والخلف.

انظر: حاشية ابن عابدين (٢٣٥/١)، حاشية الدسوقي (١٨٩/١)، مواهب الجليل (٤٢٠/١)، =

= مغني المحتاج (٣٢٧/١)، المجموع (١٦/٣)، مسائل أحمد برواية صالح (١١٩/٢).
وهناك أقوال أخرى منها: أنَّ من كان يصلي ويترك فإنه لا يحكم بكفره، كالذي يصلي الجمعة ورمضان؛ لأنه يعد من المصلين في الجملة، وبعضهم قال: يكفر بترك الصلاة وما يجمع إليها، وقيل: بترك صلاة يوم وليلة، انظر: كتاب الصلاة لابن القيم.
ثم اختلفوا هل يقتل أم لا؟ فذهب الشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه إلى أنَّه يستتاب ثلاثاً فإن تاب وإلا قُتل، وفي الاستتابة عن مالك قولان.
انظر: حاشية الدسوقي (١٨٩/١)، منح الجليل (١٩٤/١)، الأم (٢٩١/١)، المجموع (١٧/٣)، الإنصاف (٤٠١/١).
وذهب الزهري وابن المسيب وأبو حنيفة والمزني من الشافعية إلى أنَّه لا يقتل، بل يحبس حتى يصلي أو يموت.
انظر: فتح القدير (٤٩٧/١)، حاشية ابن عابدين (٣٥٢/١).

البَابُ الثَّانِي



المسألة الأولى

تعريف الأذان والإقامة، وحكمهما

(أ) تعريف الأذان والإقامة :

الأذان لغة: الإعلام. قال تعالى: ﴿وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٣]. أي: إعلام.

وشرعاً: الإعلام بدخول وقت الصلاة بذكر مخصوص.

والإقامة لغة هي: مصدر أقام، وحقيقته إقامة القاعد.

وشرعاً: الإعلام بالقيام إلى الصلاة بذكر مخصوص ورد به الشارع.

(ب) حكمهما: الأذان والإقامة مشروعان في حق الرجال للصلوات الخمس دون

غيرها، وهما من فروض الكفايات إذا قام بهما من يكفي سقط الإثم عن الباقيين؛ لأنهما من شعائر الإسلام الظاهرة، فلا يجوز تعطيلهما^(١).

(١) هذا هو الصحيح عند الحنابلة، وهو أحد الأقوال في مذهب مالك، ومذهب بعض الشافعية، واختيار ابن تيمية، ومذهب الأئمة الثلاثة -أبو حنيفة ومالك والشافعي- إلى أنه سنة.

انظر: حاشية ابن عابدين (٣٨٥/١)، مواهب الجليل (٤٢١/١)، حاشية الدسوقي (١٩١/١)،

المجموع (٨٨/٣)، تحفة المحتاج (٤٦٠/١)، الإنصاف (٤٠٧/١)، مجموع الفتاوى (٦٤/٢٢).

المسألة الثانية

شروط صحتهما

- (١) الإسلام: فلا يصحان من الكافر.
- (٢) العقل: فلا يصحان من المجنون والسكران وغير المميز، كسائر العبادات.
- (٣) الذكورية: فلا يصحان من المرأة للفتنة بصوتها، ولا من الخشئ لعدم العلم بكونه ذكرًا^(١).
- (٤) أن يكون الأذان في وقت الصلاة: فلا يصح قبل دخول وقتها، غير الأذان الأول للفجر والجمعة، فيجوز قبل الوقت، وأن تكون الإقامة عند إرادة القيام للصلاة.
- (٥) أن يكون الأذان مرتبًا متواليًا: كما وردت بذلك السنة، وكذا الإقامة، وسيأتي بيانه في الكلام على صفة الأذان والإقامة.
- (٦) أن يكون الأذان، وكذا الإقامة، باللغة العربية وبالألفاظ التي وردت بها السنة.

(١) من النوازل في هذا الباب: الأذان عن طريق آلة التسجيل، وقد صدر قرار من المجمع الفقهي الإسلامي بمكة أنه ليس مشروعًا ويخشى أن يكون بدعة؛ لأنَّ العبادات توقيفية والأذان عبادة يحتاج إلى نية.

المسألة الثالثة

في الصفات المستحبة في المؤذن

- (١) أن يكون عدلاً أميناً؛ لأنه مؤتمن يُرجع إليه في الصلاة والصيام، فلا يؤمن أن يغرهم بأذانه إذا لم يكن كذلك.
- (٢) أن يكون بالغاً عاقلاً، ويصح أذان الصبي المميز^(١).
- (٣) أن يكون عالمًا بالأوقات ليتحراها فيؤذن في أولها؛ لأنه إن لم يكن عالمًا ربما غلط أو أخطأ.
- (٤) أن يكون صَيِّتًا^(٢) لِيُسْمَعَ الناس.
- (٥) أن يكون متطهرًا من الحدث الأصغر والكبير.
- (٦) أن يؤذن قائمًا مستقبل القبلة.
- (٧) أن يجعل إصبعيه في أذنيه، وأن يدير وجهه على يمينه إذا قال: حَيَّ على الصلاة، وعلى يساره إذا قال: حَيَّ على الفلاح^(٣).
- (٨) أن يترسل في الأذان -أي: يتمهل- ويحذر الإقامة، أي: يسرع فيها.

(١) مما خالف فيه الإمامية في هذا الباب: أنه ينبغي أن يؤذن واحد ويقيم آخر، وقد ادعى عليه

الإجماع، انظر: «تذكرة الفقهاء» (٧٣/٣).

(٢) أي: قوي الصوت.

(٣) من النوازل: هل يشرع هذا الالتفات مع وجود مكبرات الصوت؟ وهذا فيه خلاف بين المتأخرين؛ فذهب بعضهم إلى أنه لا يشرع؛ لأنَّ الحكمة منه انتهت وهي انتشار الصوت في سائر الجهات، وقيل: يشرع بقاء على أصل السنية، والظاهر أنَّ الأمر في ذلك واسع ويلتفت فيه للمصلحة، والله أعلم.

المسألة الرابعة

في صفة الأذان والإقامة

كيفية الأذان والإقامة: ولهما كيفيات وردت بها النصوص النبوية، ومنها ما جاء في حديث أبي محذورة، أن النبي ﷺ عَلَّمَهُ الأذان بنفسه، فقال: «تقول: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، حيّ على الصلاة، حيّ على الصلاة، حيّ على الفلاح، حيّ على الفلاح، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله»^(١).

وأما صفة الإقامة فهي: «الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حيّ على الصلاة، حيّ على الفلاح، قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله»؛ لحديث أنس رضي الله عنه.

قال: «أمر بلال أن يشفع الأذان، وأن يوتر الإقامة إلا الإقامة»^(٢). فتكون كلمات الأذان مرتين مرتين، وكلمات الإقامة مرة مرة، إلا في قوله: «قد قامت الصلاة»، فتكون مرتين؛ للحديث الماضي. فهذه صفة الأذان والإقامة المستحبة^(٣)؛ لأنّ بلالاً

(١) أخرجه «أبو داود»، برقم: (٥٠٣)، و«ابن ماجه»، برقم: (٧٠٨)، وصححه الألباني «صحيح سنن ابن ماجه»، برقم: (٥٨١).

(٢) أخرجه «البخاري»، برقم: (٦٠٥)، و«مسلم»، برقم: (٣٧٨) واللفظ للبخاري.

(٣) المشهور عند الإمامية أنّ فصول الأذان ثمانية عشر فصلاً، وصورته: التكبير أربعاً، ثم الشهادة بالتوحيد، ثم الشهادة بالرسالة، ثم حيّ على الصلاة، ثم حيّ على الفلاح، ثم حيّ على خير العمل، ثم التكبير ثم التهليل كل منها مرتين، أما الإقامة فهي سبعة عشر فصلاً، وصورته: الله أكبر مرتين، ويزيد بعد حي على خير العمل: قد قامت الصلاة مرتين، وجعل التهليل في آخرها مرة واحدة، انظر: تذكرة الفقهاء (٤١/٣)، جواهر الكلام (٨١، ٨٢/٩).

كان يؤذن به حضراً وسفراً مع رسول الله ﷺ إلى أن مات. وإن رَجَعَ^(١) في الأذان^(٢)، أو ثنَّى الإقامة، فلا بأس؛ لأنَّه من الاختلاف المباح. ويستحب أن يقول في أذان الصبح بعد حيَّ على الفلاح: الصلاة خير من النوم^(٣) مرتين^(٤)؛ لما روى أبو محذورة أنَّ رسول الله ﷺ قال له: «إن كان في أذان الصبح قلت: الصلاة خير من النوم»^(٥) (٦).

(١) الترجيع: التردد، بمعنى أنَّه يخفض صوته في الشهادتين، ثم يعيدهما برفع الصوت، كما أخرجه «أبو داود»، برقم: (٥٠٣).

(٢) الترجيع في الأذان مباح عند الحنابلة وبعض الحنفية، والراجح عند الحنفية أنَّه مكروه تنزيهاً، وهو سنة عند المالكية والصحيح عند الشافعية، وقال القاضي حسين من الشافعية أنَّه ركن في الأذان. انظر: حاشية ابن عابدين (٣٨٦/١)، حاشية الدسوقي (١٩٣/١)، المجموع (٩١/٣)، تحفة المحتاج (٤٦٨/١)، الإنصاف (٤١٢/١).

(٣) وهو التثويب، من ثاب يثوب: إذا رجع، فالمؤذن حين يقول هذه الجملة في صلاة الصبح، فهو رجوع منه إلى كلام فيه الحث على المبادرة إلى الصلاة.

(٤) الظاهر عند الإمامية تحريم قول الصلاة خير من النوم، وأنَّه غير مشروع في أذان ولا إقامة؛ لضعف الأحاديث الواردة به، انظر: جواهر الكلام (١١٣/٩-١١٥).

(٥) أخرجه «النسائي»: (٧/٢، ٨)، وصححه الألباني «صحيح سنن النسائي»، برقم: (٦٢٨)، لكن قال بعض العلماء إنَّ طرقه فيها ضعف وإن كان يحتمل التحسين.

(٦) من النوازل في هذا الباب: الإلزام بوقت محدد بين الأذان والإقامة، فإذا رأت الجهات المسؤولة تقدير وقت دفعاً للحرج والمشقة فلا شيء في ذلك، لكن يراعى في التقدير أن يكون وفق سنة النبي.

المسألة الخامسة

ما يقوله سامع الأذان، وما يدعو به بعده

يستحب لمن سمع الأذان أن يقول مثل ما يقول المؤذن^(١)؛ لحديث أبي سعيد أن النبي ﷺ قال: «إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن»^(٢). إلا في الحيعلتين، فيشرع لسامع الأذان أن يقول: «لا حول ولا قوة إلا بالله» عقب قول المؤذن: حيّ على الصلاة، وكذا عقب قوله: حيّ على الفلاح؛ لحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ذلك^{(٣) (٤)}.

وإذا قال المؤذن في صلاة الصبح: الصلاة خير من النوم، فإن المستمع يقول مثله، ولا يُسنُّ ذلك عند الإقامة^(٥).

ثم يصلي على النبي ﷺ، ثم يقول: «اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة، آت محمداً الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته»^(٦).

(١) هذا مذهب الجمهور، وذهب الحنفية وبعض المالكية والظاهرية إلى أنه واجب؛ لأنه ظاهر الأمر، وردَّ الجمهور بأن الأمر مصروف بأدلة أخرى.

انظر: فتح القدير (٢٤٩/١)، حاشية ابن عابدين (٣٩٦/١)، مواهب الجليل (٤٤٢/١)، المجموع (١٢٧/٣)، الإنصاف (٤٢٥/١)، المغني (٣٠٩/١)، المحلى (١٨٤/٢).

(٢) رواه «البخاري»، برقم: (٦٢١)، و«مسلم»، برقم: (١٠٩٣).

(٣) أخرجه «مسلم»، برقم: (٣٨٥).

(٤) هذا مذهب الجمهور، وذهب بعض أهل العلم إلى أنه يتابع المؤذن في كل الألفاظ حتى الحيلة، وذهب بعضهم إلى التخيير، والذي تشهد له الأدلة مذهب الجمهور، انظر: الإنصاف (٤٢٥/١).

(٥) من النوازل: هل يشرع متابعة المؤذن الذي يؤذن عن طريق الآلات؟ وهنا نوعان: ما ينقل نقلاً مباشراً فهذا يتابع، أما أن يكون تسجيلاً تذييعه إذاعة أو قناة تلفزيونية فهذا لا تشرع إجابته؛ لأنه ليس مؤذناً.

(٦) أخرجه «البخاري»، برقم: (٦١٤)، وفيه: أن من قال ذلك حلت له شفاعته النبي ﷺ يوم القيامة.

البَابُ الثَّالِثُ

فِي مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ

الصلوات المفروضات خمس في اليوم واللييلة، لكل صلاة منها وقت محدد حدده الشرع. قال تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]. يعني: مفروضًا في أوقات محددة فلا تجزئ الصلاة قبل دخول وقتها.

وهذه المواقيت الأصل فيها حديث ابن عمر [و] رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وقت الظهر إذا زالت الشمس وكان ظل الرجل كطوله ما لم يحضر العصر، ووقت العصر ما لم تصفر الشمس، ووقت صلاة المغرب ما لم يَغِبِ الشفق، ووقت صلاة العشاء إلى نصف الليل الأوسط، ووقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس»^(١). فصلاة الظهر يبدأ وقتها بزوال الشمس، أي: ميلها عن كبد السماء إلى جهة المغرب، ويمتد وقتها إلى أن يصير ظل كل شيء مثله في الطول^(٢)، ويستحب تعجيلها في أول وقتها، إلا إذا اشتد الحر، فيستحب تأخيرها إلى الإبراد^(٣) ^(٤)؛ لقوله ﷺ:

(١) رواه «مسلم»، برقم: (٦١٢).

(٢) هذا مذهب الجمهور؛ إلا أن مالكًا جعل بعد هذا الوقت مقدار أربع ركعات صالحة للظهر والعصر، وذهب أبو حنيفة إلى أن آخر وقت الظهر مصير ظل الشيء مثليه، وهو مذهب مرجوح خالف فيه الآثار، وخالفه أصحابه كما قال ابن عبد البر، انظر: بدائع الصنائع (١/١٢٣)، مواهب الجليل (١/٣٨٢)، المجموع (٣/٢٤)، المغني (١/٢٧١)، التمهيد (٨/٧٥)، الاستذكار (١/٢٦).

(٣) يعني: قرب صلاة العصر.

(٤) اختلف في الإبراد؛ ف قيل: إنه واجب في الصيف، وهو قول محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، وقيل: رخصة والتبكير أفضل، وهو منقول عن الليث، وقيل: الإبراد مستحب، وهو قول الجمهور من الصحابة والأئمة الأربعة، انظر: التمهيد (٥/٢)، الاستذكار (١/٩٨)، الأم (١/٧٣)، المجموع (٣/٦٢)، المغني (١/٢٨٢).

«إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإنَّ شدة الحر من فيح جهنم»^(١).

وصلاة العصر يبدأ وقتها من نهاية وقت الظهر -أي: من صيرورة ظل كل شيء مثله- وينتهي بغروب الشمس، أي: عند آخر الاصفرار^(٢)، ويسن تعجيلها في أول الوقت، وهي الصلاة الوسطى التي نصَّ الله عليها في قوله تعالى: ﴿حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]^(٣).

وقد أمر النبي ﷺ بالمحافظة عليها، فقال: «من فاتته صلاة العصر فكأنما وترَ أهله وماله»^(٤). وقال أيضًا: «من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله»^(٥).

ووقت صلاة المغرب من غروب الشمس إلى مغيب الشَّفَقِ^(٦) الأحمر^(٧)؛

(١) رواه «مسلم»، برقم: (٦١٥)، و«بخاري»، برقم: (٥٣٣، ٥٣٤).

(٢) ينتهي وقت الاختيار باصفرار الشمس، وهذا هو المعتمد عند أحمد، وهو قول أبي يوسف ومحمد بن الحسن، انظر: المغني (٢٧٣/١)، الإنصاف (٤٣٣/١)، وذهب مالك والشافعي وأحمد في رواية إلى أنَّ وقت الاختيار ينتهي حين يصير ظل الشيء مثليه، انظر: التمهيد (٧٦/٨)، الاستذكار (٢٦/١)، أسنى المطالب (١١٦/١)، وذهب أبو حنيفة وابن حزم إلى أنَّ وقت الاختيار يمتد إلى ما قبل الغروب، انظر: المبسوط (١٤٤/١)، بدائع الصنائع (١٢٣/١)، المحلى (١٩٧/٢)، أما وقت الاضطراب فيمتد إلى غروب الشمس بالكلية، ولا يجوز تأخير العصر إلى بعد الاصفرار إلا لضرورة.

(٣) اختلف العلماء في تحديد الصلاة الوسطى على أقوال تزيد على سبعة، وأصحها ما هو مذكور أنها صلاة العصر.

(٤) متفق عليه، «بخاري»، برقم (٥٥٢)، و«مسلم»، برقم: (٦٢٦) (٢٠١) واللفظ لمسلم. ومعنى «وتر أهله وماله»: انتزع منه أهله وماله، أو: فقد أهله وماله.

(٥) رواه «بخاري»، برقم: (٥٥٣).

(٦) الشفق: الحمرة التي تكون من غروب الشمس إلى وقت العشاء الآخرة، وترى هذه الحمرة بعد سقوط الشمس.

(٧) هذا هو المشهور عند الجمهور، وقال أبو حنيفة وزفر: الشفق هو البياض بعد الحمرة، وذهب الشافعي -وهو المشهور عن مالك- إلى أنَّ وقت المغرب يسير جدًا لا يتسع إلا لصلاة ركعتين قبلها، وصلاة المغرب، وينتهي وقتها بعد ذلك، انظر: المجموع (٤٤/٣)، مواهب الجليل (٣٩٣/١)، المحلى (٢٢٤/٢).

لقوله ﷺ: «وقت صلاة المغرب ما لم يغب الشفق»^(١). ويسن تعجيلها في أول وقتها؛ لقوله ﷺ: «لا تزال أمتي بخير، ما لم يؤخروا المغرب حتى تشبك النجوم»^(٢)، إلا ليلة المزدلفة للمحرم بالحج، فيسن تأخيرها حتى تصلي مع العشاء جمع تأخير. أما صلاة العشاء فيبدأ وقتها من مغيب الشفق الأحمر إلى نصف الليل^(٣)، لقوله ﷺ: «وقت صلاة العشاء إلى نصف الليل الأوسط»^(٤). ويستحب تأخيرها إلى آخر الوقت المختار ما لم تكن مشقة، ويكره النوم قبلها، والحديث بعدها لغير مصلحة؛ لحديث أبي برزة رضي الله عنه «أن رسول الله ﷺ كان يكره النوم قبل العشاء، والحديث بعدها»^(٥).

ووقت صلاة الفجر من طلوع الفجر الثاني إلى طلوع الشمس، ويستحب تعجيلها إذا تحقق طلوع الفجر.

هذه هي الأوقات التي يشرع أداء الصلوات الخمس فيها، فيجب على المسلمين

(١) رواه «مسلم»، برقم: (١٧٣)، (٤٢٧/١)، وهو جزء من حديث المواقيت الطويل.

(٢) رواه «أحمد»: (١٧٤/٤)، و«أبو داود»، برقم: (٤١٨)، و«الحاكم»: (١٩٠/١). ١٩١. وصححه على شرط مسلم، ووافقه «الذهبي».

(٣) ذهب الجمهور إلى أن وقت العشاء ينقسم إلى وقت اختيار واضطرار، أما وقت الاختيار فينتهي عند نصف الليل، وهذا مذهب أبي حنيفة والقول القديم للشافعي ورواية عن أحمد، وقيل: إلى ثلث الليل وهو مذهب مالك والشافعي في الجديد ورواية عن أحمد، وأما وقت الضرورة فينتهي بطلوع الفجر الصادق، فلا تكون الصلاة أداء عندهم إلا إذا صليت قبل نصف الليل، فإن صليت بعده لا تكون الصلاة أداء إلا إن كانت هناك ضرورة حجتك عن الصلاة في وقتها، فإن لم تكن هناك ضرورة فصلاذك بعد نصف الليل عندهم هي صلاة بعد خروج الوقت.

انظر: المبسوط (١/١٤٥)، فتح القدير (١/١٢٣)، مواهب الجليل (١/٣٩٨)، المجموع (٤٢/٣)، المغني (١/٢٧٨)، الإنصاف (١/٤٣٥).

وذهب بعضهم إلى أن وقت العشاء ينتهي مطلقاً عند نصف الليل، وهو ظاهر كلام الشافعي في «الأم» وتأوله بعضهم، وهو مذهب ابن حزم، انظر: الأم (١/٩٣)، المحلى (٢/١٩٨).

وهو المشهور عند الإمامية، انظر: تذكرة الفقهاء (٢/٣١٤).

(٤) رواه «مسلم»، برقم: (١٧٣) وهو جزء من حديث المواقيت الطويل: (٤٢٧/١).

(٥) أخرجه «البخاري»، برقم: (٥٦٨)، و«مسلم»، برقم: (٦٤٧).

التقيد بذلك^(١)، والمحافظة عليها في وقتها، وترك تأخيرها؛ لأنَّ الله توعّد الذين يؤخّرونها عن وقتها فقال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ۖ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٤، ٥]. وقال تعالى: ﴿خَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا﴾ [مريم: ٥٩]. والغِيّ: هو العذاب الشديد المضاعف والشر والخيبة في جهنم عيادًا بالله.

وأداء الصلوات في أوقاتها من أحب الأعمال إلى الله، وأفضلها، فقد سئل النبي ﷺ: أيُّ العمل أحب إلى الله؟ قال: «الصلاة على وقتها»^(٢).

(١) من النوازل في هذا الباب مسألة: الاعتماد على الحساب بدل العلامات الكونية، وقد اتفق العلماء على جواز ذلك؛ لأنَّ الحساب في وقت الصلاة معتبر، كما أمر النبي في أيام الدجال بأن نقدر للصلاة وقتها، على عكس الحساب في الصوم فقد أبطله الشرع بقول النبي: «إِنَّا أُمَّة أُمِّيَّة لَا نَكْتُب وَلَا نحسب».

(٢) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (٥٢٧)، و«مسلم»، برقم: (٨٥)، (١٣٩).

البَابُ الرَّابِعُ

فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ، وَأَرْكَانِهَا، وَأَدِلَّتِهِ ذَلِكَ، وَحُكْمِ تَارِكِهَا

وَفِيهِ مَسَائِلُ

المسألة الأولى

في عدد الصلوات المكتوبة

عدد الصلوات المكتوبة خمس، وهي: الفجر، والظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء. وهي مجمع عليها، وقد دلَّ على ذلك حديث طلحة بن عبيد الله أن أعرابياً قال: يا رسول الله ماذا فرض الله عليَّ من الصلاة؟ قال: «خمس صلوات في اليوم والليلة...» الحديث^(١)، وحديث أنس رضي الله عنه في قصة الرجل من أهل البادية، وقوله للنبي ﷺ: وزعم رسولك أن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا. قال ﷺ: «صدق...» الحديث^(٢).

(١) رواه «مسلم»، برقم: (١١).

(٢) رواه «مسلم»، برقم: (١٢).

المسألة الثانية

على من تجب؟

تجب على المسلم البالغ العاقل، غير الحائض والنفساء، ويؤمر بها الصبي إذا بلغ سبع سنين، ويضرب عليها لعشر؛ لحديث: «رفع القلم عن ثلاثة»، فذكر منها: «وعن الصَّبِيِّ حتَّى يحتلم»، ولقوله ﷺ: «مروا أولادكم بالصلاة لسبع، واضربوهم عليها لعشر، وفرّقوا بينهم في المضاجع»^(١).

(١) رواه «أحمد»: (٢٠١/٣)، و«أبو داود»، برقم (٤٩٤)، و«الترمذي»، برقم: (٤٠٧) وقال: «حديث حسن»، وصححه الحاكم في «المستدرک»: (٢٠١/١)، وصححه الألباني «الإرواء»، برقم: (٢٤٧).

المسألة الثالثة

في شروطها^(١)

وشروطها تسعة:

- (١) الإسلام: فلا تصح من كافر؛ لبطلان عمله.
- (٢) العقل: فلا تصح من مجنون؛ لعدم تكليفه.
- (٣) البلوغ: فلا تجب على الصبي حتى يبلغ، ولكن يؤمر بها لسبع، ويضرب عليها لعشر؛ لحديث: «مروا أولادكم بالصلاة لسبع...» الحديث.
- (٤) الطهارة من الحدثين^(٢) مع القدرة: لقوله ﷺ في حديث ابن عمر: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور»^(٣).
- (٥) دخول الوقت للصلاة المؤقتة: لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]، ولحديث جبريل حين أمّ النبي ﷺ بالصلوات الخمس، ثم قال: «ما بين هذين الوقتين وقت»^(٤)، فلا تصح الصلاة قبل دخول وقتها، ولا بعد خروجه، إلا لعذر^(٥).
- (٦) ستر العورة مع القدرة بشيء لا يصف البشرية: لقوله تعالى: ﴿يَكْفِيْ عَادَمَ حُدُوْأ

(١) وهي التي يتوقف عليها صحة الصلاة.

(٢) الأكبر والأصغر.

(٣) رواه «مسلم»، برقم: (٢٢٤).

(٤) رواه «أحمد»: (٣٣٠/٣)، و«النسائي»: (٩١/١)، و«الترمذي»، برقم: (١٥٠) وهو حديث

صحيح. «إرواء الغليل»، برقم: (٢٥٠).

(٥) من النوازل: الصلاة في البلدان التي لا تطلع فيها الشمس؛ فهؤلاء يجب عليهم التقدير بحسب وقت أقرب البلدان التي وقتها منتظم إليهم، بحيث يصلون في كل أربع وعشرين ساعة خمس صلوات.

زَيَّنَتْكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴿[الأعراف: ٣١]﴾. وقوله ﷺ: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار»^(١). وعورة الرجل البالغ ما بين السرة والركبة لقوله ﷺ لجابر رضي الله عنه: «إذا صليت في ثوب واحد، فإن كان واسعاً فالتحف به، وإن كان ضيقاً فاتزر به»^(٢). والأولى والأفضل أن يجعل على عاتقه شيئاً من الثياب؛ لأن النبي ﷺ نهى الرجل أن يصلي في الثوب ليس على عاتقه منه شيء^(٣). والمرأة كلها عورة إلا وجهها وكفيها^(٤)، إلا إذا صلت أمام الأجانب -أي: غير المحارم- فإنها تغطي كل شيء؛ لقوله ﷺ: «المرأة عورة»^(٥)، وقوله ﷺ: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار».

(٧) اجتناب النجاسة في بدنه وثوبه وبقعته -أي: مكان صلاته- مع القدرة:

لقوله تعالى: ﴿وَبِأَبَاكَ فَطَهِّرْ﴾ [المائدة: ٤]. وقوله ﷺ: «تنزهوا عن البول؛ فإن عامة عذاب القبر منه»^(٦)، ولقوله ﷺ لأسماء في دم الحيض يصيب الثوب: «تحته، ثم تقرصه بالماء، ثم تنضحه، ثم تصلي فيه»^(٧)، ولقوله ﷺ لأصحابه وقد بال الأعرابي

(١) رواه «أبو داود»، برقم: (٦٢٧)، و«الترمذي»، برقم: (٣٧٥)، و«ابن ماجه»، برقم: (٦٥٥)، وصححه الألباني «الإرواء»، برقم: (١٩٦)، وقد أعلل الحديث بعض العلماء، وقال الحافظ ابن حجر في التلخيص (٢٧٩/١): وأعله الدارقطني بالوقف وقال: إن وقفه أشبه، وأعله الحاكم بالإرسال. والمقصود بالحائض: التي بلغت سن التكليف.

(٢) أخرجه «البخاري»، برقم: (٣٦١)، و«مسلم»، برقم: (٣٠١٠).

(٣) هذا مذهب جمهور أهل العلم وهو رواية في مذهب أحمد، والمشهور من مذهب أحمد أن ذلك واجب، وهو شرط لصحة الصلاة عنده، انظر: الإنصاف (٤٥٤/١).

(٤) اختلف العلماء فيما تكشفه المرأة في الصلاة على ثلاثة أقوال؛ الأول: كشف الوجه والكفين والقدمين، وهو مذهب أبي حنيفة واختاره ابن تيمية، والثاني: كشف الوجه والكفين، وهو مذهب مالك والشافعي ورواية عن أحمد وأبي حنيفة، والثالث: كشف الوجه فقط، وهو المذهب عند الحنابلة.

انظر: فتح القدير (٢٥٩/١)، حاشية الدسوقي (٢١٤/١)، الأم (١٠٩/٨)، أسنى المطالب (١٧٦/١)، كشاف القناع (٢٦٦/١)، الإنصاف (٢٥٢/١)، مجموع الفتاوى (١٢٣/٢٢).

(٥) رواه «الترمذي»، برقم: (٣٩٧)، وصححه الألباني «الإرواء»، برقم: (٢٧٣).

(٦) رواه «الدارقطني»: (٩٧/١)، برقم: (٤٥٣)، وصححه الألباني «الإرواء»، برقم: (٢٨٠)، وفي طريقه ضعف لكنه يصح بشواهده.

(٧) رواه «البخاري»، برقم: (٢٢٧)، و«مسلم»، برقم: (٢٩١).

في المسجد: «أريقوا على بوله سجلاً من ماء»^(١).

(٨) استقبال القبلة مع القدرة: لقوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، ولحديث: «إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء، ثم استقبل القبلة»^(٢) (٣).

(٩) النية: ولا تسقط بحال؛ لحديث عمر: «إنما الأعمال بالنيات». ومحلها القلب، وحقيقتها العزم على الشيء. ولا يشرع التلفظ بها؛ لأنَّ النبي ﷺ لم يتلفظ بها، ولم يَرِدْ أنَّ أحداً من أصحابه فعل ذلك.

(١) رواه «البخاري»، برقم: (٢٢٠).

(٢) رواه «البخاري»، برقم: (٦٢٥١)، و«مسلم»، برقم: (٣٩٧).

(٣) من النوازل في هذا الباب: تحديد القبلة بالأجهزة الحديثة، والفقهاء يجمعون على أنه لا بأس بذلك؛ لأنها تفيد الظن، والظن معتبر في باب العبادات، كذلك من النوازل: الصلاة في الطائرة وقد تنحرف عن القبلة، فإن قدر أن ينحرف معها فليفعل، وإن أحرَّ الصلاة إلى أن ينزل إن كان سينزل في الوقت فهذا أحسن، أما إن كان سينزل بعد خروج الوقت فليُصَلَّ في الطائرة ويسقط عنه الاستقبال، والعلماء مجمعون على صحة الصلاة في السفن؛ لأنها كانت موجودة في وقتهم.

المسألة الرابعة

في أركانها

الأركان: هي ما تتكون منها العبادات، ولا تصح العبادة إلا بها. والفرق بينها وبين الشروط: أن الشرط يتقدم على العبادة، ويستمر معها، وأما الأركان: فهي التي تشتمل عليها العبادة من أقوال وأفعال. وأركانها أربعة عشر ركناً، لا تسقط عمداً، ولا سهواً، ولا جهلاً. وبيانها كما يلي:

(١) القيام: في الفرض على القادر منتصباً؛ لقوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، ولقوله ﷺ لعمران بن حصين: «صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب»^(١)، فإن ترك القيام في الفريضة لعذر، كمرض وخوف وغير ذلك؛ فإنه يُعذر بذلك، ويصلي حسب حاله قاعداً أو على جنب.

أما صلاة النافلة: فإن القيام فيها سنة وليس ركناً، لكن صلاة القائم فيها أفضل من صلاة القاعد؛ لقوله ﷺ: «صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم»^(٢).

(٢) تكبيرة الإحرام في أولها: وهي قول «الله أكبر» لا يُجزئه غيرها؛ لقوله ﷺ للمسيء الصلاة: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر»^(٣)، وقوله ﷺ: «تحريمها التكبير وتحليلها التسليم»^(٤)، فلا تنعقد الصلاة بدون التكبير^(٥).

(١) رواه «البخاري»، برقم: (١١١٧).

(٢) رواه «مسلم»، برقم: (٧٣٥).

(٣) رواه «البخاري»، برقم: (٧٩٣)، و«مسلم»، برقم: (٣٩٧).

(٤) رواه «أبو داود»، برقم: (٦١)، و«ابن ماجه»، برقم: (٢٧٥)، و«الترمذي»، برقم: (٣)، وقال

الألباني: «حسن صحيح»، «صحيح سنن ابن ماجه»، برقم: (٢٢٤).

(٥) هذا مذهب الجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة؛ إلا أن الشافعي قال: تنعقد الصلاة كذلك=

(٣) قراءة الفاتحة مرتبة في كل ركعة^(١): لقوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»^(٢). ويستثنى من ذلك المسبوق: إذا أدرك الإمام راکعاً، أو أدرك من قيامه ما لم يتمكن معه من قراءة الفاتحة، وكذا المأموم في الجهرية، يُستثنى من قراءتها، لكن لو قرأها في سكتات الإمام فإن ذلك أولى؛ أخذاً بالأحوط^(٣).

(٤) الركوع في كل ركعة: لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧]. ولقوله ﷺ للمسيء الصلاة: «ثم اركع حتى تطمئن راکعاً»^(٤).

(٥، ٦) الرفع من الركوع والاعتدال منه قائماً: لقوله ﷺ في حديث المسيء: «واركع حتى تطمئن راکعاً ثم ارفع حتى تعتدل قائماً».

(٧) السجود: لقوله تعالى: ﴿وَاسْجُدْ﴾ [الحج: ٧٧]، ولقوله ﷺ في حديث المسيء: «ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً»، ويكون السجود في كل ركعة مرتين على

= بقوله: الله الأكبر؛ لأنَّ الألف واللام لم تغيره عن بنيته ومعناه، وذهب أبو حنيفة إلى أنَّ الدخول في الصلاة يتم بأي صفة فيها تعظيم لله كأن يقول: الله أعظم، الله أجل، وهو مذهب الإباضية، وقال ابن المسيب والحسن والأوزاعي: إنَّ من نسي تكبيرة الإحرام أجزأته تكبيرة الركوع. انظر: بدائع الصنائع (١/١٣٠)، المجموع (٣/٢٥١)، المغني (١/٣٣٤)، شرح النيل (٢/١٢٦). (١) هذا مذهب مالك والشافعي والصحيح من مذهب أحمد، وذهب أبو حنيفة وأحمد في رواية إلى أنَّه لا تتعين الفاتحة بل تجزئ قراءة آية آية من القرآن لقول النبي للمسيء: «فاقرأ ما تيسر من القرآن»، وأجيب بأنَّ المراد الفاتحة أو ما زاد على الفاتحة. انظر: حاشية ابن عابدين (١/٤٤٦)، الأم (١/١٢٩)، المجموع (٣/٣٢١)، الإنصاف (١١٢/٢).

(٢) رواه «البخاري»، برقم: (٧٥٦)، و«مسلم»، برقم: (٣٩٤). (٣) هذا مذهب مالك وأحمد وهو القول القديم للشافعي وهو اختيار ابن تيمية، وذهب الشافعي في الجديد وابن حزم والشوكاني إلى أنَّه يجب على المأموم قراءة الفاتحة في السرية والجهرية مطلقاً، وذهب الحنفية إلى أنَّه لا يقرأ خلف الإمام لا في السرية ولا في الجهرية.

انظر: بدائع الصنائع (١/١٠٣)، مواهب الجليل (١/٥٣٧)، المجموع (٣/٣٢١)، كشف القناع (١/٤٦٤)، المغني (١/٤٠٣)، مجموع الفتاوى (٢٣/٢٦٥)، نيل الأوطار (٢/٢٥١).

(٤) رواه «البخاري»، برقم: (٦٢٥١)، و«مسلم»، برقم: (٣٩٧).

الأعضاء السبعة المذكورة في حديث ابن عباس . وفيه : «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم : الجبهة - وأشار بيده إلى أنفه - واليدين ، والركبتين ، وأطراف القدمين»^(١) .

(٨ ، ٩) الرفع من السجود والجلوس بين السجدين : لقوله ﷺ للمسيء : «ثم ارفع حتى تطمئن جالساً»^(٢) .

(١٠) الطمأنينة في جميع الأركان : وهي السكون ، وتكون بقدر القول الواجب في كل ركن ؛ لأمره ﷺ المسيء بها في صلاته في جميع الأركان ، ولأمره له بإعادة الصلاة لتركه الطمأنينة فيها^(٣) .

(١١) التشهد الأخير : لقول ابن مسعود رضي الله عنه : «كنا نقول قبل أن يفرض علينا التشهد : السلام على الله من عباده» . فقال النبي ﷺ : «لا تقولوا السلام على الله ، ولكن قولوا : التحيات لله»^(٤) . فدلّ قوله ﷺ : «قبل أن يفرض» على أنه فرض^(٥) ^(٦) .

(١٢) الجلوس للتشهد الأخير : لأنه ﷺ فعله ، وداوم عليه ، وقال : «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٧) .

(١٣) التسليم : لقوله ﷺ : «وتحليلها التسليم»^(٨) ، فيقول عن يمينه : السلام عليكم

(١) رواه «بخاري» : (٨٠٩) ، و«مسلم» ، برقم : (٤٩٠) . ٢٣٠٠ واللفظ لمسلم .

(٢) هذه الجلسة ركن عند الجمهور وأبي يوسف ، خلافاً لمشهور مذهب أبي حنيفة ، انظر : تبين الحقائق (١/١٠٧) ، المجموع (٣/٤١٤) .

(٣) الطمأنينة ركن عند الجمهور وأبي يوسف ، خلافاً للحنفية ، وقال بعض الحنفية : إنها فرض ، انظر : بدائع الصنائع (١/١٦٢) ، المجموع (٣/٣٧٩) .

(٤) أخرجه «النسائي» : (٢/٢٤٠) ، وصححه الألباني «الإرواء» ، برقم : (٣١٩) .

(٥) هذا مذهب الشافعي وأحمد ، وهو عند أبي حنيفة واجب ، وعند مالك سنة ، انظر : بدائع الصنائع (١/٢١٣) ، مواهب الجليل (١/٥٢٥) ، الأم (١/١٤٠) ، المجموع (٣/٤٣٠) ، الإنصاف (١/١١٣) .

(٦) **أجمع فقهاء الإمامية** على أن الصلاة على محمد وآل محمد من واجبات التشهد الأخير ، فيقول بعد الشهادتين بلا فصل : اللهم صل على محمد وآل محمد ، انظر : جواهر الكلام (١٠/٢٥٣) .

(٧) رواه «بخاري» ، برقم : (٦٣١) .

(٨) رواه «أبو داود» ، برقم : (٦١) ، و«الترمذي» ، برقم : (٣) ، و«ابن ماجه» ، برقم : (٢٧٥) ، وتقدم في

الصفحة السابقة .

ورحمة الله، وعن يساره: السلام عليكم ورحمة الله.

(١٤) ترتيب الأركان على ما تقدّم بيانه: لأنّ النبي ﷺ فعلها مرتبة، وقال: «صلوا كما رأيتموني أصلي»، وعلمها المسيء في صلاته بقوله: (ثم) التي تدل على الترتيب^(١).

(١) هذا مذهب الجمهور خلافاً لأبي حنيفة، فإنّ الترتيب عنده واجب لا ركن، انظر: بدائع الصنائع (٢٢٩/١)، المجموع (٤٥/٤).

المسألة الخامسة

في واجباتها

وواجباتها ثمانية، تبطل الصلاة بتركها عمدًا، وتسقط سهوًا وجهلاً، ويجب للسهو عنها سجود السهو، فالفرق بينها وبين الأركان: أن من نسي ركنًا لم تصح صلاته إلا بالإتيان به، أمّا من نسي واجبًا أجزأ عنه سجود السهو، فالأركان أوكد من الواجبات، وبيانها على النحو الآتي:

- (١) جميع التكبيرات غير تكبيرة الإحرام، وهو ما يسمى بتكبير الانتقال^(١).
- لقول ابن مسعود: «رأيت النبي ﷺ يكبر في كل رفع وخفض وقيام وقعود»^(٢)، فقد واظب النبي ﷺ عليه إلى أن مات، وقد قال ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي».
- (٢) قول: «سمع الله لمن حمده» للإمام والمنفرد: لحديث أبي هريرة: «كان رسول الله ﷺ يكبر حين يقوم إلى الصلاة، ثم يكبر حين يركع، ثم يقول: سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركعة، ثم يقول وهو قائم: ربنا ولك الحمد»^(٣).
- (٣) قول: «ربنا ولك الحمد» للمأموم فقط، أما الإمام والمنفرد فيسن لهما الجمع بينهما؛ لحديث أبي هريرة المتقدم، ولحديث أبي موسى وفيه: «وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: ربنا لك الحمد»^(٤).

(١) هذا مذهب أحمد، خلافًا للأئمة الثلاثة فقد قالوا: إنَّ التكبير سنة، انظر: بدائع الصنائع (٢٠٧/١)، شرح مختصر خليل للخرشي (٢٧٥/١)، المجموع (٣٦٤/٣).

(٢) رواه «النسائي»: (٢٠٥/٢)، و«الترمذي»، برقم: (٢٥٣) وقال: «حسن صحيح»، وصححه الألباني «صحيح الترمذي»، برقم: (٢٠٨).

(٣) رواه «مسلم»: (٢٩٣/١)، برقم: (٢٨).

(٤) رواه «مسلم»، برقم: (٤٠٤)، و«أحمد»: (٣٩٩/٤).

- (٤) قول: «سبحان ربي العظيم» مرة في الركوع.
- (٥) قول: «سبحان ربي الأعلى» مرة في السجود؛ لقول حذيفة في حديثه: «كان -يعني النبي ﷺ- يقول في ركوعه: سبحان ربي العظيم. وفي سجوده: سبحان ربي الأعلى»^(١). وتسُنُّ الزيادة في التسبيح في السجود والركوع إلى ثلاث^(٢).
- (٦) قول: «ربِّ اغفر لي» بين السجدين: لحديث حذيفة: أنَّ النبي ﷺ كان يقول بين السجدين: «رب اغفر لي. رب اغفر لي»^(٣) (٤).
- (٧) التشهد الأول على غير من قام إمامه سهوًا، فإنَّه لا يجب عليه لوجوب متابعتة؛ لأنَّ النبي ﷺ لما نسي التشهد الأول لم يُعَدِّ إليه، وجبره بسجود السهو^(٥). والتشهد الأول هو: «التحيات لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله»^(٦).
- (٨) الجلوس له -أي: التشهد الأول- لحديث ابن مسعود مرفوعًا: «إذا قعدتم في
-
- (١) رواه الخمسة: «أبو داود»، برقم: (٨٧٤)، و«الترمذي»، برقم: (٢٦٢)، وقال: «حسن صحيح»، و«النسائي»: (١٧٢/١)، و«ابن ماجه»، برقم: (٨٩٧)، وصححه الألباني «صحيح النسائي»، برقم: (١٠٩٧).
- (٢) وجوب التسبيح في الركوع والسجود هو مذهب أحمد والظاهرية، وذهب الجمهور إلى أنَّه سنَّة وليس بواجب، انظر: حاشية ابن عابدين (٤٧٤/١)، مواهب الجليل (٥٢٥/١)، المجموع (٤١٠/٣)، الإنصاف (١١٥/٢)، المحلى (٢٨٦/٢).
- (٣) رواه النسائي (١٧٢/١)، وابن ماجه برقم (٨٩٧)، وصححه الألباني في «الإرواء» (٣٣٥).
- (٤) المذهب عند أكثر أصحاب أحمد أنَّ الاستغفار بين السجدين واجب، وذهب الجمهور وهو رواية عند أحمد أنَّه مستحب، انظر: المغني (٣٧٧/١).
- (٥) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٢٣٠)، و«مسلم»، برقم: (٥٧٠).
- (٦) لو صلَّى على النبي في التشهد الأول فمذهب بعض الحنابلة والشافعي في الجديد أنَّه حسن ولا شيء فيه، وذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي في القديم وأحمد إلى أنَّه لا تشرع الصلاة على النبي في التشهد الأول، انظر: تبين الحقائق (١٩٣/١)، مواهب الجليل (٥٤٥/١)، المجموع (٤٤١/٣)، الإنصاف (٧٦/٢).

كل ركعتين فقولوا: التحيات لله»^(١). ولحديث رفاعه بن رافع: «إذا جلست في وسط الصلاة فاطمئن، وافترش فخذك اليسرى، ثم تشهّد»^(٢) ^(٣).

(١) رواه «أحمد»: (٤٣٧/١)، و«النسائي»: (١٧٤/١)، وصححه الألباني «الإرواء»، برقم: (٣٣٦).

(٢) رواه «أبو داود»، برقم: (٨٥٦)، وحسنه الألباني «الإرواء»، برقم: (٣٣٧).

(٣) هذا مذهب أحمد والأصح عند الحنفية وقول للمالكية. وذهب مالك والشافعي، وهو قول عند

الحنفية ورواية عن أحمد، إلى أنه سنة. انظر: بدائع الصنائع (٢١٣/١)، مواهب الجليل

(٥٢٥/١)، الخرشي (٢٧٦/١)، الأم (١٤٠/١)، المجموع (٤٣٠/٣)، الإنصاف (١١٣/١).

المسألة السادسة

في سننها

وهي نوعان: سنن أفعال وسنن أقوال.

أما سنن الأفعال: فكرفع اليدين مع تكبيرة الإحرام وعند الركوع وعند الرفع منه وحطهما عقب ذلك؛ لأنَّ مالك بن الحويرث كان إذا صَلَّى كَبَّرَ، ورفع يديه، وإذا أراد أن يركع رفع يديه، وإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه.

وَحَدَّثَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَنَعَ ذَلِكَ ^(١) ^(٢). ووضع اليمين على الشمال وجعلهما على صدره حال قيامه ^(٣)، ونظره في موضع سجوده، وتفرقته بين قدميه قائماً، وقبض ركبتيه بيديه مفرجتي الأصابع في ركوعه، ومد ظهره فيه، وجعل رأسه حياله. وأما سنن الأقوال: فكدعاء الاستفتاح، والبسملة، والتعوذ، وقول: آمين، والزيادة على قراءة الفاتحة، والزيادة على تسييح الركوع والسجود، والدعاء بعد التشهد قبل السلام.

(١) أخرجه «مسلم»، برقم: (٣٩١).

(٢) المشهور عند الإباضية أنَّ رفع اليدين مكروه، ومن فعل ذلك لا تفسد صلاته، انظر: شرح النيل (١٢٤/١).

(٣) هذا منقول عن أحمد وهو مذهب فقهاء أهل الحديث، وقريب منه مذهب الشافعي وأحمد في رواية أنَّه يضعهما فوق السرة، والمشهور من مذهب أحمد أنَّه يضعهما تحت السرة، وهو مذهب أبي حنيفة في الرجل دون المرأة.

انظر: بدائع الصنائع (٢٠١/١)، المجموع (٢٦٩/٣)، الإنصاف (٤٦/٢)، نيل الأوطار (٢١٩/١).

أما الإمام مالك فروي عنه إرسال اليدين وهو منقول عن الليث، وروي عن مالك الإرسال في الفريضة دون النافلة، وروي عنه وضع اليمنى على اليسرى مطلقاً، انظر: مواهب الجليل (٥٤١/١)، التمهيد (٧٤/٢٠).

المسألة السابعة

مبطلاتها

يبطل الصلاة أمور نجملها فيما يأتي:

(١) يبطل الصلاة ما يبطل الطهارة؛ لأنَّ الطهارة شرط لصحتها، فإذا بطلت الطهارة بطلت الصلاة.

(٢) الضحك بصوت: وهو القهقهة، فإنَّه يبطلها بالإجماع؛ لأنَّه كالكلام، بل أشد، ولما في ذلك من الاستخفاف والتلاعب المنافي لمقصود الصلاة^(١). أما التبسم بلا قهقهة فإنَّه لا يبطلها، كما نقله ابن المنذر وغيره.

(٣) الكلام عمداً لغير مصلحة الصلاة: فعن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: كنا نتكلم في الصلاة، يكلم الرجل منّا صاحبه، وهو إلى جنبه في الصلاة، حتى نزلت: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]. فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام^(٢). فإن تكلم جاهلاً أو ناسياً، لا تبطل صلاته^(٣).

(١) مذهب الحنفية والمالكية والحنابلة أنَّ القهقهة تبطل الصلاة مطلقاً، ومذهب الشافعية أنَّه إن ظهر بالضحك حرفان بطلت الصلاة وإلا فلا.

وقد انفرد الحنفية بأنَّ القهقهة في الصلاة تبطلها وتنقض الوضوء، ومذهب الجمهور أنها لا تنقض الوضوء.

انظر: حاشية ابن عابدين (١/١٤٤)، حاشية الدسوقي (١/٢٨٦)، تحفة المحتاج (٢/١٤٠)، المغني (٢/٣٩).

(٢) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٢٠٠)، و«مسلم»، برقم: (٥٣٩).

(٣) مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة أنَّ الكلام المبطل للصلاة ما انتظم منه حرفان فصاعداً، ومذهب المالكية أنَّ الكلام المبطل هو حرف أو صوت ساذج.

ومذهب الشافعية عدم بطلان الصلاة بكلام الناسي والجاهل بالتحريم لقرب عهده بالإسلام ومن سبق لسانه.

(٤) مرور المرأة البالغة، أو الحمار، أو الكلب الأسود بين يدي المصلي دون موضع سجوده^(١): لقوله ﷺ: «إذا قام أحدكم يصلي فإنه يستره إذا كان بين يديه مثل آخره الرجل، فإذا لم يكن بين يديه مثل آخره الرَّحْل، فإنه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الأسود»^(٢). والرَّحْل: هو ما يركب عليه على الإبل، وهو كالسرج للفرس، ومؤخرة الرجل مقدارها ذراع، فيكون هذا المقدار هو المجزئ في السترة.

(٥) كشف العورة عمدًا: لما تقدم في الشروط.

(٦) استدبار القبلة: لأنَّ استقبالها شرط لصحة الصلاة.

(٧) اتصال النجاسة بالمصلي، مع العلم بها، وتذكرها إذا لم يُزلها في الحال.

(٨) ترك ركن من أركانها أو شرط من شروطها عمدًا بدون عذر.

(٩) العمل الكثير من غير جنسها لغير ضرورة، كالأكل والشرب عمدًا.

(١٠) الاستناد لغير عذر؛ لأنَّ القيام شرط لصحتها.

(١١) تعمُّد زيادة ركن فعليٍّ كالزيادة في الركوع والسجود؛ لأنَّه يخل بهيئتها،

فتبطل إجماعًا.

(١٢) تعمُّد تقديم بعض الأركان على بعض؛ لأنَّ ترتيبها ركن، كما تقدم.

(١٣) تعمُّد السلام قبل إتمامها.

(١٤) تعمُّد إحالة المعنى في القراءة، أي: قراءة الفاتحة؛ لأنها ركن.

(١٥) فسخ النية بالتردد بالفسخ، وبالعزم عليه؛ لأنَّ استدامة النية شرط.

= انظر: حاشية ابن عابدين (١/٦١٨)، حاشية الدسوقي (١/٢٨٩)، تحفة المحتاج (٢/١٤٠)، الإنصاف (٢/١٣٤).

(١) هذه رواية عند الحنابلة وهو اختيار ابن حزم، والمعتمد عندهم أنَّه لا يبطل الصلاة إلا مرور الكلب الأسود، ومذهب الجمهور أنَّه لا يبطل الصلاة مرور شيء منها.

انظر: حاشية ابن عابدين (١/٦٣٤)، تحفة المحتاج (٢/١٦٠)، الإنصاف (٢/١٠٦)، المغني (٢/١٨٣)، المحلى (٢/٣٢٠).

(٢) رواه «مسلم»، برقم: (٥١٠).

المسألة الثامنة

ما يكره^(١) في الصلاة

يكره في الصلاة الأمور التالية:

(١) الاختصار على الفاتحة في الركعتين الأوليين: لمخالفة ذلك لسنة النبي ﷺ وهدية في الصلاة.

(٢) تكرار الفاتحة: لمخالفة ذلك -أيضاً- لسنة النبي ﷺ، لكن إن كررها لحاجة؛ كأن يكون فاتة الخشوع وحضور القلب عند قراءتها، فأراد تكرارها ليحضر قلبه، فلا بأس بذلك، لكن بشرط ألا يجزئه ذلك إلى الوسواس.

(٣) يكره الالتفات اليسير في الصلاة بلا حاجة: لقوله ﷺ حين سئل عن الالتفات في الصلاة: «هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد»^(٢). والاختلاس: السرقة والنهب.

أما إذا كان الالتفات لحاجة فلا بأس به، كمن احتاج إلى أن يتفل عن يساره في الصلاة ثلاثاً إذا أصابه الوسواس، فهذا التفات لحاجة، أمر به النبي ﷺ، وكمن خافت على صبيها الضياع، فصارت تلتفت في الصلاة؛ ملاحظة له. هذا كله في الالتفات اليسير، أما إذا التفت الشخص بكليته أو استدبر القبلة؛ فإنه تبطل صلاته، إذا كان ذلك بغير عذر من شدة خوف ونحوه.

(٤) تغميض العينين في الصلاة: لأن ذلك يشبه فعل المجوس عند عبادتهم

(١) الكراهة في اصطلاح الفقهاء: هي النهي عن الشيء من غير إلزام بالترك. وحكم المكروه: أنه يثاب تاركه امتثالاً، ولا يعاقب فاعله، ويجوز فعله عند الحاجة من غير اضطرار.

(٢) أخرجه «البخاري»، برقم: (٧٥١).

النيران. وقيل: يشبه فعل اليهود أيضًا، وقد نُهينا عن التشبه بالكفار^(١).

(٥) افتراض الذراعين في السجود: لقوله ﷺ: «اعتدلوا في السجود، ولا ييسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب»^(٢). فينبغي للمصلي أن يجافي بين ذراعيه، ويرفعهما عن الأرض، ولا يتشبه بالحيوان.

(٦) كثرة العبث في الصلاة: لما فيه من انشغال القلب المنافي للخشوع المطلوب في الصلاة.

(٧) التَّخَصُّرُ: لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نُهي أن يصلي الرجل مختصرًا»^(٣). والتَّخَصُّرُ والاختصار في الصلاة: وَضْعُ الرجل يده على الخَصْرِ والخاصرة، وهي وسط الإنسان المُسْتَدَقُّ فوق الوركين. وقد عللت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الكراهة: بأن اليهود تفعله^(٤).

(٨) السَّدْلُ وتغطية الفم في الصلاة: لحديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «نهى رسول الله ﷺ عن السدل في الصلاة، وأن يغطي الرجل فاه»^(٥). والسدل: أن يطرح المصلي الثوب على كتفيه، ولا يردُّ طرفيه على الكتفين. وقيل: إرسال الثوب حتى يصيب الأرض، فيكون بمعنى الإسبال^(٦).

(١) هذا مذهب الحنفية والمالكية والحنابلة وبعض الشافعية، واختار النووي أنه لا يكره إن لم يخف منه ضررًا على نفسه، ومحل الكراهة عند المالكية ما لم يخف النظر لمحرم أو يكون فتح بصره يشوشه، وإلا فلا كراهة.

انظر: حاشية ابن عابدين (١/٦٤٥)، حاشية الدسوقي (١/٢٥٤)، المجموع (٣/٣١٤)، تحفة المحتاج (٢/١٠٠).

(٢) أخرجه «البخاري»، برقم: (٨٢٢).

(٣) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٢٢٠).

(٤) روى ذلك عنها مسروق، أخرجه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٣٤٥٨).

(٥) أخرجه «أبو داود»، برقم: (٦٤٣)، و«الترمذي»، برقم: (٣٧٩)، وحسنه الألباني «صحيح سنن الترمذي»، رقم: (٣١٢).

(٦) التفسير الأول هو المعتمد عند الحنابلة، والتفسير الثاني هو مذهب الشافعية وقول ابن عقيل من الحنابلة، والسدل عند الحنفية هو إرسال الثوب بلا لبس معتاد، والكراهة عندهم تحريرية.

انظر: حاشية ابن عابدين (١/٦٣٩)، تحفة المحتاج (٣/٣٨)، الإنصاف (١/٤٦٩).

(٩) مسابقة الإمام: لقوله ﷺ: «أما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يجعل الله رأسه رأس حمار، أو يجعل صورته صورة حمار»^(١).

(١٠) تشبيك الأصابع: لنهيه ﷺ من توضأ وأتى المسجد يريد الصلاة عن فعل ذلك^(٢)، فكراهته في الصلاة من باب أولى. والتشبيك بين الأصابع: إدخال بعضها في بعض. وأما التشبيك خارج الصلاة فلا كراهة فيه، ولو كان في المسجد، لفعله ﷺ إياه في قصة ذي اليمين.

(١١) كَفُّ الشعر والثوب: لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «أمر النبي ﷺ أن يسجد على سبعة أعظم، ولا يكف ثوبه ولا شعره»^(٣). والكف: قد يكون بمعنى الجمع، أي: لا يجمعهما ويضمهما، وقد يكون بمعنى المنع، أي: لا يمنعهما من الاسترسال حال السجود. وكله من العبث المنافي للخشوع في الصلاة.

(١٢) الصلاة بحضرة الطعام، أو وهو يدافع الأخبين: لقوله ﷺ: «لا صلاة بحضرة الطعام، ولا وهو يدافعه الأخبثان»^(٤). أما كراهة الصلاة بحضرة الطعام: فذلك مشروط بتوقان نفسه إليه ورغبته فيه، مع قدرته على تناوله، وكونه حاضراً بين يديه. فلو كان الطعام حاضراً، لكنه صائماً، أو شعبان لا يشتهي، أو لا يستطيع تناوله لشدة حرارته؛ ففي ذلك كله لا يكره له الصلاة بحضرته. وأما الأخبثان: فهما البول والغائط. وقد نهى عن ذلك كله؛ لما فيه من انشغال قلب المصلي، وتشتت فكره، مما ينافي الخشوع في الصلاة. وقد يتضرر بحبس البول والغائط ومدافعتهم.

(١٣) رفع البصر إلى السماء: لقوله ﷺ: «ليتتهن أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة، أو لتخطفن أبصارهم»^(٥).

(١) أخرجه «البخاري»، برقم: (٦٩١)، و«مسلم»، برقم: (٤٢٧).

(٢) أخرجه «الحاكم»: (٢٠٦/١) وصححه، ووافقه «الذهبي»، ووافقهما الألباني «الإرواء»: (١٠٢/٢).

(٣) أخرجه «البخاري»، برقم: (٨١٥)، و«مسلم»، برقم: (٤٩٠).

(٤) أخرجه «مسلم»، برقم: (٥٦٠).

(٥) رواه «مسلم»، برقم: (٤٢٩).

المسألة التاسعة

حكم تارك الصلاة

من ترك الصلاة جاحداً لوجوبها، فهو كافر مرتد؛ لأنه مُكذِّبٌ لله ورسوله وإجماع المسلمين.

أمَّا من تركها تهاوناً وكسلاً: فالصحيح أنه كافر إذا كان تاركاً لها دائماً وبالكلية؛ لقوله تعالى عن المشركين: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١١]. فدلَّ على أنهم إن لم يحققوا شرط إقامة الصلاة فليسوا بمسلمين، ولا إخوة لنا في الدين. ولقوله ﷺ: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر»^(١). وقوله ﷺ: «إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة»^(٢).
أمَّا من كان يصلي أحياناً ويترك أحياناً، أو يصلي فرضاً أو فرضين، فالظاهر أنه لا يكفر؛ لأنه لم يتركها بالكلية، كما هو نص الحديث: «ترك الصلاة» فهذا ترك «صلاة» لا «الصلاة». والأصل بقاء الإسلام، فلا نخرجه منه إلا بيقين، فما ثبت بيقين لا يرتفع إلا بيقين^{(٣) (٤)}.

(١) أخرجه «الترمذي»، برقم: (٢١٢٦)، و«النسائي»: (٢٣١/١)، و«أحمد»: (٣٤٦/٥)، و«الحاكم»: (٦/١، ٧). قال الترمذي: «حسن صحيح غريب»، وصححه «الحاكم»، ووافقه «الذهبي»، وصححه الألباني «صحيح الترمذي»، برقم: (٢١١٣).

(٢) أخرجه «مسلم»، برقم: (٨٢).

(٣) انظر «الشرح الممتع»: (٢٤/٢ - ٢٨).

(٤) قد تقدم الإشارة إلى الخلاف في هذه المسألة في أول الباب.

البَابُ الْخَامِسُ



فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ

والمراد بالتطوع: كل طاعة ليست بواجبة.

المسألة الأولى

فضلها، والحكمة من مشروعيتها

(١) فضلها: التطوع بالصلاة من أفضل القربات بعد الجهاد في سبيل الله وطلب العلم؛ لمدائمة النبي ﷺ على التقرب إلى ربه بنوافل الصلوات، ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتَهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتَهُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أَحْبَبَهُ...»^(١) الحديث.

(٢) الحكمة من مشروعيتها: وقد شرع سبحانه التطوع رحمة بعباده، فجعل لكل فرض تطوعاً من جنسه؛ ليزداد المؤمن إيماناً ورفعة في الدرجات بفعل هذا التطوع، ولتكمّل الفرائض، وتجبر يوم القيامة بهذا التطوع؛ فَإِنَّ الْفَرَائِضَ يَعْتَرِيهَا النِّقْصُ، كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ أَوَّلَ مَا يَحَاسِبُ بِهِ الْعَبْدَ الْمُسْلِمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الصَّلَاةَ، فَإِنْ أَتَمَّهَا، وَإِلَّا قِيلَ: انْظُرُوا هَلْ لَهُ مِنْ تَطَوُّعٍ؟ فَإِنْ كَانَ لَهُ تَطَوُّعٌ أَكْمَلْتُ الْفَرِيضَةَ مِنْ تَطَوُّعِهِ، ثُمَّ يَفْعَلُ بِسَائِرِ الْأَعْمَالِ الْمَفْرُوضَةِ مِثْلَ ذَلِكَ»^(٢).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٦٥٠٢).

(٢) أخرجه «أبو داود»، برقم: (٦٨٤)، و«النسائي»، برقم: (٤٦٦، ٤٦٧)، و«ابن ماجه»، برقم: (١٤٢٥)، قال البغوي: «حديث حسن». «شرح السنة»: (١٥٩/٤)، وصححه الألباني «صحيح النسائي»، برقم: (٤٥١، ٤٥٣)، واللفظ لابن ماجه، وقد أعلّ هذا الحديث بالوقف والاضطراب وأسانيده ضعيفة؛ إلا أنه يصحح بمعناه لشواهده.

المسألة الثانية

في أقسامها

صلاة التطوع على نوعين :

النوع الأول: صلوات مؤقتة بأوقات معينة، وتسمى بالنوافل المقيدة، وهذه منها ما هو تابع للفرائض، كالسنن الرواتب، ومنها ما ليس بتابع كصلاة الوتر، والضحي والكسوف.

النوع الثاني: صلوات غير مؤقتة بأوقات معينة، وتسمى بالنوافل المطلقة. والنوع الأول أنواع متعددة بعضها أكد من بعض، وأكد أنواعه: الكسوف، ثم الوتر، ثم صلاة الاستسقاء، ثم صلاة التراويح، وأما النوع الثاني فيشرع في الليل كله، وفي النهار -ما عدا أوقات النهي- وصلاة الليل أفضل من صلاة النهار.

المسألة الثالثة

ما تُسَنُّ له الجماعة من صلاة التطوع

تسن صلاة الجماعة: للتراويح، والاستسقاء، والكسوف.

المسألة الرابعة

في عدد الرواتب

والرواتب: جمع راتبة، وهي الدائمة المستمرة، وهي التابعة للفرائض. وفائدة هذه الرواتب أنها تجبر الخل والنقص الذي يقع في الفرائض، كما مضى بيانه.

وعدد الرواتب عشر ركعات^(١)، وهي المذكورة في حديث ابن عمر: «حفظت عن رسول الله ﷺ ركعتين قبل الظهر، وركعتين بعد الظهر، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل الغداة، كانت ساعة لا أدخل على النبي ﷺ فيها، فحدثتني حفصة أنه كان إذا طلع الفجر، وأذن المؤذن، صلى ركعتين»^(٢).

ويتأكد للمسلم أن يحافظ على ثنتي عشرة ركعة؛ لقول النبي ﷺ: «ما من عبد مسلم يصلي لله تعالى في كل يوم ثنتي عشرة ركعة، إلا بنى الله له بيتاً - أو: إلا بُني له بيت - في الجنة»^(٣).

وهي العشر المذكورة سابقاً، إلا أنه يكون قبل الظهر أربع ركعات، فقد زاد الترمذي في رواية حديث أم حبيبة الماضي: «أربعاً قبل الظهر وركعتين بعدها، وركعتين بعد المغرب، وركعتين بعد العشاء، وركعتين قبل صلاة الفجر»^(٤)، ولما

(١) هذا مذهب الشافعي وأحمد، وذهب أبو حنيفة إلى أنها اثنتا عشرة ركعة لحديث أم حبيبة، أما مالك فلا تحديد لعددها في المشهور عنه.

انظر: حاشية ابن عابدين (٤٤/١)، شرح الخرشي (٣/٢)، المجموع (٥٠١/٣).

(٢) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (١١٨٠)، ورقم: (١١٨١)، و«مسلم»، برقم: (٧٢٩).

(٣) رواه «مسلم»، برقم: (٧٢٨) من حديث أم حبيبة رضي الله عنها.

(٤) «جامع الترمذي»، برقم: (٤١٥). وقال: «حسن صحيح»، وصححه الألباني «صحيح سنن

الترمذي»، برقم: (٨٣٣، ٨٣٩).

ثبت في الصحيح من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: «كان النبي ﷺ لا يدع أربعاً قبل الظهر»^(١).

وأكّد هذه الرواتب: ركعتا الفجر - وهما سنة الفجر القبلية -؛ لقوله ﷺ: «ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها»^(٢)، ولقول عائشة رضي الله عنها عن هاتين الركعتين: «ولم يكن يدعهما أبداً»^(٣).

(١) أخرجه «البخاري»، برقم: (١١٨٢).

(٢) أخرجه «مسلم»، برقم: (٧٢٥).

(٣) أخرجه «البخاري»، برقم: (١١٥٩).

المسألة الخامسة

حكم الوتر وفضله ووقته

حكمه: سنة مؤكدة^(١)، حثَّ عليه الرسول ﷺ ورغب فيه، فقال ﷺ: «إن الله وتر يحب الوتر»^(٢). وقال ﷺ: «يا أهل القرآن أوتروا، فإن الله وتر يحب الوتر»^(٣).
ووقته: ما بين صلاة العشاء وصلاة الفجر بإجماع العلماء^(٤)؛ لفعله ﷺ، ولقوله: «إنَّ الله أمدكم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم: صلاة الوتر، ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر»^(٥).

(١) هذا مذهب جمهور أهل العلم، وذهب أبو حنيفة إلى أنها واجبة في رواية، وفرض في رواية أخرى، وهو يفرق بينهما، ووجوب الوتر رواية عند الحنابلة.
انظر: حاشية ابن عابدين (٣/٢)، مواهب الجليل (٧٥/٢)، حاشية الدسوقي (٣١٦/١)، المجموع (٥٠٦/٣)، تحفة المحتاج (٢٢٥/٢)، الإنصاف (١٦٦/٢)، المغني (١١٧/٢)، المحلى (٥/٢).

(٢) أخرجه «البخاري»، برقم: (٦٤١٠)، و«مسلم»، برقم: (٢٦٧٧).
(٣) رواه «أبو داود»، برقم: (١٤١٦)، وصححه الألباني «التعليق على ابن خزيمة»، برقم: (١٠٦٧).
(٤) حكاية الإجماع هنا فيها تفصيل، فوقت الوتر يبدأ من بعد صلاة العشاء عند الجمهور، وعند أبي حنيفة أنه من دخول وقت العشاء؛ إلا أنه منع تقديم الوتر على العشاء لوجوب الترتيب بينهما، وآخر وقت الوتر إلى طلوع الفجر عند الجمهور، والمشهور عند المالكية أن وقت الاختيار ينتهي بطلوع الفجر ويبقى وقت الضرورة، وحكى ابن المنذر عن بعض السلف جواز الوتر بعد طلوع الفجر ما لم يصل الصبح، ولعله من باب القضاء لا الأداء.

انظر: بدائع الصنائع (٢٧٢/١)، حاشية الدسوقي (٣١٦/١)، مواهب الجليل (٧٥/٢)، التمهيد (٢٥٥/١٣)، المجموع (١٤٧/١)، تحفة المحتاج (٢٢٨/٢)، الإنصاف (١٦٧/٢).
(٥) أخرجه «أبو داود»، برقم: (١٤١٨)، و«الترمذي»، برقم: (٤٥٢)، و«الحاكم»: (٣٠٦/١)، وصححه ووافقه «الذهبي». وقال الألباني: «صحيح دون قوله: هي خير لكم من حمر النعم». «صحيح الترمذي»، برقم: (٣٧٣).

فإذا طلع الفجر فلا وتر^(١)، لقوله ﷺ: «صلاة الليل مثلني مثني، فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة، توتر له ما قد صلى»^(٢). فهذا دليل على خروج وقت الوتر بطلوع الفجر.

قال الحافظ ابن حجر: «وأصرح منه -يعني في الدلالة- ما رواه أبو داود والنسائي، وصححه أبو عوانة وغيره... أن ابن عمر كان يقول: من صلى من الليل فليجعل آخر صلاته وترًا؛ فإن رسول الله ﷺ كان يأمر بذلك، فإذا كان الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر»^(٣).

وصلاة الوتر آخر الليل أفضل منه في أوله، لكن يستحب تعجيله أول الليل لمن ظن أنه لا يقوم آخر الليل، وتأخيرها لمن ظن أنه يقوم آخر الليل؛ لما رواه جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله، ومن طمع أن يقوم آخر الليل فليوتر آخر الليل؛ فإن صلاة آخر الليل مشهودة، وذلك أفضل»^(٤).

(١) ذهب مالك والشافعي في القديم، واختاره ابن تيمية، إلى أنه يجوز للإنسان أن يقضي الوتر على هيئته بعد طلوع الفجر وقبل الصلاة ولا يقضيه بعدها، وذهب أبو حنيفة والشافعي في الجديد وابن حزم إلى أنه يقضيه أبدًا وإن طال المدة، والصحيح عند الحنابلة أنه يقضيه مع شفعه إلا أن يخاف طلوع الشمس فيوتر بركعة.

انظر: البدائع (١/٢٧٤)، الاستذكار (٢/١٢٢)، الأم (١/١٦٨)، المجموع (٣/٥٣٣)، الإنصاف (٢/١٧٨)، مجموع الفتاوى (١٧/٤٧٣)، المحلى (٢/١٤٤)، نيل الأوطار (٣/٥٩).

(٢) أخرجه «البخاري»، برقم: (٩٩٠).

(٣) «فتح الباري»: (٢/٥٥٧).

(٤) رواه «مسلم»، برقم: (٧٥٥).

المسألة السادسة

صفة الوتر وعدد ركعاته

الوتر أقله ركعة واحدة^(١)، لحديث ابن عمر وابن عباس مرفوعاً: «الوتر ركعة من آخر الليل»^(٢). ولحديث ابن عمر الماضي قريباً: «صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى».

ويجوز الوتر بثلاث ركعات؛ لحديث عائشة رضي الله عنها: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان «يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي أربعاً، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي ثلاثاً»^(٣).

وتجوز هذه الثلاث بسلامين؛ لأنَّ عبد الله بن عمر رضي الله عنه: «كان يُسلم من ركعتين حتى يأمر ببعض حاجته»^(٤). وتجوز سرداً بتشهد واحد وسلام واحد؛ لحديث عائشة رضي الله عنها: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث لا يقعد إلا في آخرهن»^(٥). ولا تصلي

(١) هذا مذهب الجمهور، وذهب أبو حنيفة إلى أنَّ الوتر لا يكون إلا ثلاثاً، ثم اختلف الجمهور في الوتر بركعة منفردة من غير أن يسبقها شفع، فكرهه مالك والثوري وهو رواية عن أحمد، وذهب الشافعي وأحمد وهو الصحيح من المذهب وابن حزم إلى جواز إفراذ الوتر بركعة. انظر: تبين الحقائق (١/١٧٠)، فتح القدير (١/٤٢٧)، التمهيد (١٣/٢٥١)، الأم (١/١٦٥)، المجموع (٣/٥١٨)، الإنصاف (٢/١٦٨)، المحلى (٢/٨٩).

(٢) رواه «مسلم»، برقم: (٧٥٣، ٧٥٢).

(٣) رواه «مسلم»، برقم: (٧٣٨).

(٤) أخرجه «البخاري»، برقم: (٩٩١).

(٥) أخرجه «النسائي»، برقم: (١٦٩٨)، (٣/٢٣٤)، و«الحاكم»: (١/٣٠٤)، و«البيهقي»: (٣/٢٨)، واللفظ له، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه «الذهبي». وقال النووي: «رواه النسائي بإسناد حسن، والبيهقي بإسناد صحيح». [المجموع: (٤/١٧، ١٨)].

بتشهدين وسلام واحد؛ حتى لا تُشبه صلاة المغرب، وقد نهى ﷺ عن ذلك^(١). ويجوز الوتر بسبع ركعات وبخمس، لا يجلس إلا في آخرها؛ لحديث عائشة رضي الله عنها: «كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة، يوتر من ذلك بخمس، لا يجلس في شيء إلا في آخرها»^(٢)، ولحديث أم سلمة رضي الله عنها: «كان رسول الله ﷺ يوتر بسبع أو بخمس، لا يفصل بينهما بتسليم ولا كلام»^(٣)^(٤).

(١) أخرجه «الدارقطني»: (٢/٢٤، ٢٥)، و«الحاكم»: (١/٣٠٤)، و«البيهقي»: (٣/٣١). قال الدارقطني عن روايته: «كلهم ثقات». وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه «الذهبي»، وقال ابن حجر في «الفتح» (٢/٥٥٨): «إسناده على شرط الشيخين».

(٢) أخرجه «مسلم»، برقم: (٧٣٧).

(٣) أخرجه «ابن ماجه»، برقم (١١٩٢)، وصححه الألباني «صحيح سنن ابن ماجه»، برقم: (٩٨٠).

(٤) ومن صفة الوتر: القنوت فيه وهو مستحب عند الشافعي وأحمد وصاحبي أبي حنيفة وابن حزم ورواية عن مالك، وذهب أبو حنيفة إلى وجوبه، والمشهور عن مالك كراهته.

انظر: بدائع الصنائع (١/٢٧٣)، حاشية ابن عابدين (٢/٦)، مواهب الجليل (١/٥٩٣)، حاشية الدسوقي (١/٢٤٨)، المجموع (٤/١٥)، تحفة المحتاج (٢/٢٣٠)، الإنصاف (٢/١٢١)، المحلى (٣/٥٤).

المسألة السابعة

الأوقات المنهي عن النافلة فيها

هناك أوقات نهى عن صلاة التطوع فيها إلا ما استثنى، وهي أوقات خمسة:

الأول: من بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس؛ لقوله ﷺ: «لا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس»^{(١) (٢)}.

الثاني: من طلوع الشمس حتى ترتفع قدر رمح في رأي العين، وهو قدر متر تقريباً، ويقدر بالوقت بحوالي ربع الساعة أو ثلثها. فإذا ارتفعت الشمس بعد طلوعها قدر رمح فقد انتهى وقت النهي؛ لقوله ﷺ لعمر بن عبد العاص: «صل صلاة الصبح، ثم أقصر عن الصلاة حتى تطلع الشمس حتى ترتفع...»^(٣)، ولحديث عقبة بن عامر الآتي.

والثالث: عند قيام الشمس^(٤) حتى تزول إلى جهة الغرب ويدخل وقت الظهر؛ لحديث عقبة بن عامر: «ثلاث ساعات كان النبي ﷺ ينهانا أن نصلي فيهن وأن نقبر فيهن موتانا: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول، وحين تتصيف للغروب حتى تغرب»^{(٥) (٦)}.

(١) أخرجه «البخاري»، برقم: (٥٨٦)، و«مسلم»، برقم: (٨٢٧)، واللفظ لمسلم.

(٢) هذا مذهب الشافعي وابن حزم ورواية عن أحمد، وذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد إلى أن وقت النهي يبدأ بعد طلوع الفجر ويستثنى من ذلك فقط ركعتا سنة الفجر وفريضة الفجر.

انظر: بدائع الصنائع (٢٩٥/١)، حاشية الدسوقي (٢٠٢/٢)، الأم (١٧٢/١)، المجموع (٧٦/٤)، الإنصاف (٢٠٢/٢)، المحلى (٤٨/٢).

(٣) أخرجه «مسلم»، برقم: (٨٣٢).

(٤) يعني: منتهى ارتفاعها؛ لأن الشمس ترتفع في الأفق، فإذا انتهت بدأت بالانخفاض.

(٥) رواه «مسلم»، برقم: (٨٣١).

(٦) هذا مذهب الجمهور، وذهب جماعة من الحنابلة كالخرقي وغيره إلى أنه ليس بوقت نهى، واستثنى الشافعي وأبو يوسف يوم الجمعة من النهي عن الصلاة عند الزوال، انظر: الأم (١٧٣/١).

ومعنى تتضيف للغروب: تميل للغروب.

والرابع: من صلاة العصر إلى غروب الشمس^(١)؛ لقوله ﷺ: «لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، ولا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغيب الشمس»^(٢).

والوقت الخامس: إذا شرعت في الغروب حتى تغيب كما تقدم في الحديث؛ فتكون هذه الأوقات الخمسة محصورة في ثلاثة أوقات وهي: من بعد صلاة الفجر حتى ترتفع الشمس قدر رمح، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول الشمس، ومن بعد صلاة العصر حتى يتم غروب الشمس^(٣).

أما حكمة النهي عن الصلاة في هذه الأوقات: فقد بين النبي ﷺ أنَّ الكفار يعبدون الشمس عند طلوعها وعند غروبها، فتكون صلاة المسلم في تلك الأوقات فيها مشابة لهم، ففي حديث عمرو بن عبسة: «فإنها -أي: الشمس- تطلع حين تطلع بين قرني شيطان، وحينئذ يسجد لها الكفار... فإنها تغرب حين تغرب بين قرني شيطان، وحينئذ يسجد لها الكفار»^(٤).

هذا عن وقت طلوع الشمس ووقت غروبها، وأما عن وقت ارتفاعها وقيام قائم الظهيرة، فقد بين ﷺ علّة النهي في الحديث السابق نفسه فقال: «فإنَّ حينئذٍ تُسَجَرُ جهنم»^(٥).

فلا تجوز صلاة التطوع في هذه الأوقات إلا ما ورد الدليل باستثنائه؛ كركعتي الطواف، لقوله ﷺ: «يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى فيه،

(١) يعني: شروعه في الغروب.

(٢) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (٥٨٦)، و«مسلم»، برقم: (٨٢٧).

(٣) من الفقهاء من قسّم أوقات النهي إلى قسمين: نهي مخفف ونهي مغلط، فجعل النهي في الأوقات القصيرة نهياً مغلطاً، وهي بعد بزوغ الشمس حتى ترتفع ووقت الزوال وعند بدء الشمس في الغروب حتى تغرب، فأطلق عليها الحنفية الكراهة وعبروا بعدم الجواز في القسم الآخر، وكذا المالكية يعبرون عن النهي المغلط بالمنع وعن الآخر بالكراهة.

انظر: بدائع الصنائع (١/٢٩٦)، فتح القدير (١/٢٣١)، الخرشي (١/٢٢٣).

(٤) «صحيح مسلم»، برقم: (٨٣٢) وقد تقدم.

(٥) المصدر السابق.

أية ساعة شاء، من ليل أو نهار»^(١). وكذا قضاء سنة الفجر بعد صلاة الفجر، وقضاء سنة الظهر بعد العصر، ولا سيما إذا جمع الظهر مع العصر^(٢) ^(٣)، وكذلك فعل ذوات الأسباب من الصلوات؛ كصلاة الجنازة^(٤)، وتحية المسجد، وصلاة الكسوف، وكذلك قضاء الفرائض الفائتة في هذه الأوقات؛ لعموم قوله ﷺ: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها»^(٥)، ولأنَّ الفرائض دَيْنٌ واجب الأداء، فتؤدَّى متى ذكرها الإنسان.

(١) أخرجه «أبو داود»، برقم: (١٨٩٤)، و«الترمذي»، برقم: (٨٦٨)، وقال: «حسن صحيح»، و«ابن ماجه»، برقم: (١٢٥٤)، والحاكم في «المستدرک»: (٤٤٨/١) وصححه، ووافقه «الذهبي»، وصححه الألباني «صحيح ابن ماجه»، برقم: (١٠٣٦).

(٢) مذهب الشافعي وأحمد في المشهور استحباب قضاء الرواتب الفائتة، وذهب أبو حنيفة ومالك إلى أنها لا تقضى إلا راتبة الفجر.

انظر: البدائع (٢٨٧/١)، الخروشي (١٥/٢)، المجموع (٥٣٣/٣)، الإنصاف (١٧٨/٢).
(٣) هذا مذهب الشافعي، ومذهب أحمد وإحدى الروايتين عن مالك أنَّ الرواتب لا تقضى إلا بعد الفجر أو بعد العصر، انظر: بدائع الصنائع (٢٩٦/١)، المغني (٨٩/٢).

(٤) نقل الشافعي وابن المنذر الإجماع على أنَّ الصلاة على الجنازة جائزة بعد الفجر وبعد العصر، وذهب الجمهور إلى تحريم صلاة الجنازة في الأوقات الثلاثة الأخرى، فإن وقع بلا تعمد فلا شيء.

انظر: المبسوط (١٥٢/١)، الأم (٢٦٧/١)، المجموع (١٧٠/٥).
(٥) أخرجه «مسلم»، برقم: (٦٨٤).

البَابُ السَّادِسُ



فِي سُجُودِ السَّهْوِ وَالتَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ

المسألة الأولى

في مشروعية سجود السهو وأسبابه

والمراد به: السجود المطلوب في آخر الصلاة جبراً لنقص فيها أو زيادة أو شك.
وسجود السهو مشروع؛ لقوله ﷺ: «إذا نسي أحدكم فليسجد سجدين»^(١)،
ولفعله ﷺ، كما سيأتي بيانه.

وقد أجمع أهل العلم على مشروعية سجود السهو.

وأسبابه ثلاثة: الزيادة، والنقص، والشك.

(١) رواه «مسلم»، برقم: (٥٧٢) - ٩٢.

المسألة الثانية

متى يجب؟

يجب سجود السهو لما يأتي:

(١) إذا زاد فعلاً من جنس الصلاة، كأن يزيد ركوعاً أو سجوداً أو قياماً أو قعوداً ولو قدر جلسة الاستراحة؛ لحديث ابن مسعود: «صلى بنا الرسول ﷺ خمسا فلما انفتل من الصلاة تَوَشَّشُ^(١) القوم بينهم فقال: ما شأنكم؟ فقالوا: يا رسول الله هل زيد في الصلاة شيء؟ قال: لا. قالوا: فإنك صليت خمسا. فانفتل^(٢)، فسجد سجدتين، ثم سلم، ثم قال: إنما أنا بشر مثلكم أنسى كما تنسون، فإذا نسي أحدكم فليسجد سجدتين»^(٣). فإذا علم بالزيادة وهو في الصلاة وجب عليه الجلوس حال علمه، حتى لو كان في أثناء الركوع؛ لأنه لو استمر في الزيادة مع علمه ل زاد في الصلاة شيئا عمداً، وهذا لا يجوز.

(٢) أو سلم قبل إتمام صلاته؛ لحديث عمران بن حصين قال: «سلم رسول الله ﷺ في ثلاث ركعات من العصر، ثم قام فدخل الحجرة، فقام رجل بسيط اليدين فقال: أقصرت الصلاة؟ فخرج، فصلّى الركعة التي كان ترك، ثم سلم، ثم سجد سجدتي السهو، ثم سلم»^(٤).

(٣) أو لحن لحنًا يحيل المعنى سهواً؛ لأنَّ عمدته يبطل الصلاة، فوجب سجود السهو.

(٤) أو ترك واجباً؛ لحديث ابن بحنة قال: «صلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين من

(١) ويُقال بالسين المهملة (توسوس)، والوشوشة: صوت في اختلاط.

(٢) أي: انصرف ورجع إلى القبلة.

(٣) رواه «مسلم»، برقم: (٥٧٢) - ٩٢.

(٤) رواه «مسلم»، برقم: (٥٧٤)، (١٠٢).

بعض الصلوات ثم قام فلم يجلس^(١)، فقام الناس معه، فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمه كبر قبل التسليم فسجد سجدتين وهو جالس، ثم سَلَّمَ^(٢). ثبت هذا بالخبر فيمن ترك التشهد الأوسط، فيقاس عليه سائر الواجبات، كترك التسبيح في الركوع والسجود، وقوله بين السجدتين: ربّ اغفر لي، وتكبيرات الانتقال.

(٥) ويجب سجود السهو إذا شك في عدد الركعات فلم يَدْر كم صَلَّى؟

وذلك أثناء الصلاة؛ لأنه أدى جزءاً من صلاته متردداً في كونه منها أو زائداً عليها، فضعفت النية، واحتاجت للجبر بالسجود؛ لعموم حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ يَصْلِي جَاءَهُ الشَّيْطَانُ فَلَبَسَ عَلَيْهِ، حَتَّى لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ أَحَدَكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ»^(٣). وهو في هذه الحالة بين أمرين: إمّا أن يكون الشك بدون ترجيح لأحد الاحتمالين، ففي هذه الحالة يأخذ بالأقل ويبني عليه، ويسجد للسهو؛ لقوله ﷺ: «إِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ، وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ»^(٤).

أما إذا غلب على ظنه وترجح أحد الاحتمالين؛ فإنه يعمل به، ويبني عليه، ويسجد سجدتين للسهو؛ لقوله ﷺ فيمن شك وتردد: «فليتحر الصواب، ثم ليتم عليه -أي: على التحري- ثم ليسلّم، ثم ليسجد سجدتين بعد أن يسلّم»^(٥) (٦).

(١) يعني: ترك التشهد الأول.

(٢) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (١٢٣٠)، و«مسلم»، برقم: (٥٧٠).

(٣) رواه «البخاري»، برقم: (١٢٣١)، و«مسلم»، برقم: (٣٨٩).

(٤) أخرجه «مسلم»، برقم: (٥٧١).

(٥) أخرجه «مسلم»، برقم: (٥٧٢).

(٦) هذا مذهب الإمام أحمد والظاهرية، وهو مذهب الحنفية أيضاً لكن لا تبطل الصلاة بتركه، وذهب الشافعي وبعض الحنفية -وهو قول للمالكية ورواية في مذهب أحمد- إلى أنه سنة، وذهب الإمام مالك إلى أنه واجب إن كان من نقص، وإن كان عن زيادة فليس بواجب.

انظر: حاشية ابن عابدين (٧٧/٢)، بدائع الصنائع (١٦٣/١)، الفواكه الدواني (٢٥٢/١)،

المجموع (١٥١/٤)، الإنصاف (١٥٣/٢)، مجموع الفتاوى (٢٨/٢٣)، المحلى (٧٣/٣).

المسألة الثالثة

متى يُسَنُّ؟

يسنُّ سجود السهو إذا أتى بقول مشروع في غير محله سهوًا؛ كالقراءة في الركوع والسجود، والتشهد في القيام، مع الإتيان بالقول المشروع في ذلك الموضع، كأن يقرأ في الركوع مع قوله: سبحان ربي العظيم؛ لحديث النبي ﷺ: «إذا نسي أحدكم فليسجد سجدتين»^(١) ^(٢).

(١) رواه «مسلم»، برقم: (٥٧٢) إثر (٩٢).

(٢) جمهور العلماء على مشروعية السجود لترك السنة من حيث الأصل، وإن اختلفوا في ضابط السنن التي يشرع لها سجود السهو، انظر: الفروع (٢/٢٥١).

المسألة الرابعة

موضعه وصفته

(١) موضعه:

لا ريب أنَّ الأحاديث وردت في موضع سجود السهو على قسمين:
قسم دلَّ على مشروعيته قبل السلام، والقسم الآخر دلَّ على مشروعيته بعد السلام؛ ولهذا قال بعض المحققين: إنَّ المصلي مخيرٌ إن شاء سجد قبل السلام أو بعده؛ لأنَّ الأحاديث وردت بكلا الأمرين، فلو سجد للكل قبل السلام أو بعده جاز. قال الزهري: كان آخر الأمرين السجود قبل السلام^(١).

(٢) صفة سجود السهو: سجدتان كسجود الصلاة، يكبر في كل سجدة للسجود وللرفع منه، ثم يُسَلِّم. وذهب بعضهم إلى أنَّه يتشهد إذا سجد للسهو بعد السلام؛ لورود ذلك عن النبي ﷺ في ثلاثة أحاديث حسنة بمجموعها، كما قال الحافظ ابن حجر^(٢).

(١) في المسألة أقوال خمسة؛ الأول: أنَّ سجود السهو كله قبل السلام، وهو مذهب الشافعي والليث وهو رواية عن أحمد؛ الثاني: أنَّ السجود كله بعد السلام، وهو قول أبي حنيفة وقال به بعض الشافعية؛ الثالث: التفصيل، وهو مذهب مالك والشافعي في القديم ورواية عن أحمد، وهو: إن كان السجود عن زيادة فهو بعد السلام لثلا يجتمع في الصلاة زيادتان، وإن كان عن نقص فهو قبل السلام حتى لا ينصرف من صلاته إلا وقد جبر نقصها؛ الرابع: ينزل كل حديث على مكانه، وهو مذهب أحمد، والأصل عنده أنَّ السجود قبل السلام إلا ما جاء النص فيه أنَّه بعد السلام؛ الخامس: أنَّ الساهي مخير، وهو قول الشافعي في القديم وبعض المالكية.

انظر: المبسوط (٢١٩/١)، مواهب الجليل (١٦/٢)، التمهيد (٢٠٢/١)، الأم (١٣٠/١)،

المجموع (١٥٤/٤)، الإنصاف (١٥٤/٢)، نيل الأوطار (٣/٢).

(٢) انظر «فتح الباري»: (١١٩/٣).

المسألة الخامسة

سجود التلاوة

(١) مشروعيته وحكمه: وهو مشروع عند تلاوة الآيات التي وردت فيها السجودات واستماعها^(١).

قال ابن عمر رضي الله عنهما: «كان النبي ﷺ يقرأ علينا السورة فيها السجدة فيسجد ونسجد معه، حتى ما يجد أحدنا موضعاً لجبهته»^(٢)، وهو سنة على الصحيح، وليس بواجب؛ فقد قرأ زيد ابن ثابت على النبي ﷺ «والنجم»، فلم يسجد فيها^(٣)؛ فدل على عدم الوجوب.

ويشرع سجود التلاوة في حق القارئ والمستمع، إذا قرأ آية سجدة في الصلاة أو خارجها؛ لفعله ﷺ ذلك عندما كان يقرأ السجدة، ولسجود الصحابة معه كما مرّ في حديث ابن عمر: «فيسجد ونسجد معه». والدليل على مشروعيته في الصلاة: ما رواه البخاري ومسلم عن أبي رافع قال: صليت مع أبي هريرة العتمة، فقرأ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ فسجد، فقلت: ما هذه؟ قال: سجدت بها خلف أبي القاسم ﷺ، فلا أزال أسجد فيها حتى ألقاه^(٤).

(١) هذا مذهب الجمهور: مالك والشافعي وأحمد وابن حزم، وذهب أبو حنيفة ورواية عن أحمد إلى أنه واجب، واختاره ابن تيمية.

انظر: فتح القدير (١٣/٢)، حاشية ابن عابدين (١٠٣/٢)، مواهب الجليل (٦٠/٢)، حاشية الدسوقي (٣٠٨/١)، المجموع (٥٥٦/٣)، الإنصاف (١٩٣/٢)، مجموع الفتاوى (١٣٩/٢٣)، المحلى (٣٢٨/٣).

(٢) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (١٠٧٦)، و«مسلم»، برقم: (٥٧٥).

(٣) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٠٧٣).

(٤) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٠٧٨)، و«مسلم»، برقم: (٥٧٨)، واللفظ للبخاري.

فإذا لم يسجد القارئ لا يسجد المستمع؛ لأنَّ المستمع تبع فيها للقارئ، ولحديث زيد بن ثابت المتقدم، فإنَّ زيدًا لم يسجد، فلم يسجد النبي ﷺ^(١).

(٢) فضله: عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا قرَأَ ابنُ آدمَ السجدة فسجد اعتزل الشيطان يبكي، يقول: ياويله، أُمِرَ ابنُ آدمَ بالسجود فسجد، فله الجنة، وأُمِرَت بالسجود فأبيت، فلي النار»^(٢).

(٣) صفته وكيفيته: يسجد سجدة واحدة، ويكبر إذا سجد^(٣)، ويقول في سجوده: «سبحان ربي الأعلى» كما يقول في سجود الصلاة، ويقول أيضًا: «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي»، وإن قال: «سجد وجهي للذي خلقه، وشقَّ سمعه وبصره بحوله وقوته»^(٤) فلا بأس^(٥).

(٤) مواضع سجود التلاوة في القرآن:

مواضع سجود القرآن الكريم خمسة عشر موضعًا، وهي على الترتيب:

(١) آخر سورة الأعراف (آية رقم: ٢٠٦).

(١) هذا مذهب أحمد ورواية عن مالك، وذهب أبو حنيفة ومالك في رواية والشافعي إلى أنَّ السامع يسجد مطلقًا، وإن لم يسجد القارئ؛ إلا أنَّ الشافعي لم يؤكد على السامع كالمستمع. انظر: بدائع الصنائع (١/١٩٢)، حاشية الدسوقي (١/٣٠٧)، المجموع (٣/٥٦٩)، تحفة المحتاج (٢/٢٠٩)، الإنصاف (٢/١٩٤)، المغني (١/٤٤٦)، نيل الأوطار (٣/١٢١).

(٢) رواه «مسلم»، برقم: (٨١).

(٣) وهذا مذهب الحنفية والمشهور عند المالكية، والشافعية؛ إلا أنَّ عندهم: يكبر للإحرام ثم للهوي، والحنابلة قالوا: لأنَّه سجود منفرد يشرع التكبير في ابتدائه والرفع منه، وفي قول للمالكية: لا يكبر. انظر: بدائع الصنائع (١/١٩٢)، حاشية العدوي (١/٣٦١)، المجموع (٣/٥٥٩)، تحفة المحتاج (٢/٢١٤)، الإنصاف (٢/١٩٢)، مجموع الفتاوى (٢٣/١٦٥).

(٤) أخرجه «الترمذي»، برقم: (٥٨٥)، وقال: «حسن صحيح»، وصححه الألباني «صحيح الترمذي»، برقم: (٤٧٤).

(٥) الصحيح عند الحنابلة والأصح عند الشافعية وقول عند المالكية أَنَّهُ يسلم بعد سجود التلاوة، وذهب الحنفية والمالكية في المشهور إلى أَنَّهُ لا يسلم، وهو اختيار ابن تيمية. انظر: حاشية ابن عابدين (٢/١٠٧)، حاشية الدسوقي (١/٣٠٧)، التمهيد (١٩/١٣٤)، تحفة المحتاج (٢/٢١٤)، الإنصاف (٢/١٩٨)، مجموع الفتاوى (٢٣/٤٥).

- (٢) سورة الرعد (آية رقم : ١٥).
- (٣) سورة النحل (آية : ٤٩ ، ٥٠).
- (٤) سورة الإسراء (آية : ١٠٧ . ١٠٩).
- (٥) سورة مريم (آية : ٥٨).
- (٦) أول سورة الحج (آية : ١٨).
- (٧) آخر سورة الحج (آية : ٧٧).
- (٨) سورة الفرقان (آية ٧٣).
- (٩) سورة النمل (آية : ٢٥ ، ٢٦).
- (١٠) سورة السجدة (آية : ١٥).
- (١١) سورة فصلت (آية : ٣٧ ، ٣٨).
- (١٢) آخر سورة النجم (آية : ٦٢).
- (١٣) سورة الانشقاق (آية : ٢٠ ، ٢١).
- (١٤) آخر سورة العلق (آية ١٩).

والخامسة عشرة: هي سجدة سورة (ص)، وهي سجدة شكر؛ فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «ليست «ص» من عزائم السجود، وقد رأيت النبي ﷺ يسجد فيها»^(١) ^(٢).

(١) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٠٦٩).

(٢) هذه المواضع منها عشرة متفق عليها، والخلاف في ثلاث المفصل (النجم والانشقاق والعلق) وسجدة (ص) والسجدة الثانية في (الحج)، أما ثلاث المفصل فالمشهور عن مالك والقول القديم للشافعي إسقاطها، وأما سجدة (ص) فإسقاطها رواية عند أحمد وهو قول الشافعي ومالك، وأثبتها أبو حنيفة وأحمد في الصحيح عنه، وأما السجدة الثانية في (الحج) فلم يصح فيها حديث لكن ثبت السجود فيها عن بعض الصحابة، وأثبتها الشافعي ومالك والصحيح عند أحمد، وأسقطها أبو حنيفة وابن حزم.

انظر: بدائع الصنائع (١/١٨٩)، المبسوط (٢/٩)، حاشية الدسوقي (١/٣٠٧)، التمهيد (١٩١/١٩)، تحفة المحتاج (٢/٢٠٤)، المجموع (٣/٥٥٥)، الإنصاف (٢/١٩٦)، المغني (١/٤٤١)، المحلى (٣/٣٢٢).

المسألة السادسة

سجود الشكر

يستحب لمن وردت عليه نعمة، أو دُفعت عنه نقمة، أو بُشِّرَ بما يَسُرُّه، أن يَخِرَّ ساجدًا لله؛ اقتداء بالنبي ﷺ^(١). ولا يشترط فيها استقبال القبلة، ولكن إن استقبلها فهو أفضل.

وقد كان رسول الله ﷺ يفعلُه؛ فعن أبي بكرة: «أنَّ النبي ﷺ كان إذا أتاه أمر يسره -أو يُسِّرُ به- خرَّ ساجدًا شكرًا لله تبارك وتعالى»^(٢)، وكذا فعله الصحابة رضوان الله عليهم.

وحكم هذا السجود حكم سجود التلاوة، وكذا صفته وكيفيته.

(١) هذا مذهب الشافعي وأحمد وصاحبَي أبي حنيفة وابن حزم، وقال أبو حنيفة ومالك: يكره؛ لأنَّ النبي كان في أيامه فتوح واستسقى فسقي، ولم ينقل أنَّه سجد.

انظر: حاشية ابن عابدين (١١٩/٢)، الخرخشي (٣٥١/١)، الأم (١٥٩/١)، المجموع (٥٦٣/٣)، الإنصاف (٢٠٠/٢)، المحلى (٣٣١/٣).

(٢) أخرجه «أبو داود»، برقم: (٢٧٧٤)، و«الترمذي»، برقم: (١٥٧٨)، و«ابن ماجه»، برقم: (١٣٩٤)، وقال «الترمذي»: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، وحسنه الألباني في «الإرواء»: (٢٢٦/٢).

البَابُ السَّابِعُ



فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

وَفِيهِ مَسَائِلُ

المسألة الأولى

فضل صلاة الجماعة وحكمها

(١) فضلها : صلاة الجماعة في المساجد شعيرة عظيمة من شعائر الإسلام .
واتفق المسلمون على أن أداء الصلوات الخمس في المساجد من أعظم الطاعات ؛
فقد شرع الله لهذه الأمة الاجتماع في أوقات معلومة ، منها الصلوات الخمس ،
وصلاة الجمعة ، وصلاة العيدين ، وصلاة الكسوف . وأعظم الاجتماعات وأهمها
الاجتماع بعرفة ، الذي يشير إلى وحدة الأمة الإسلامية في عقائدها وعباداتها وشعائر
دينها ، وشرعت هذه الاجتماعات العظيمة في الإسلام لأجل مصالح المسلمين ؛ ففيها
التواصل بينهم ، وتفقد بعضهم أحوال بعض ، وغير ذلك مما يهم الأمة الإسلامية على
اختلاف شعوبها وقبائلها ، كما قال تعالى : ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى
وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَنُكُمْ﴾ [الحجرات : ١٣] .

وقد حثَّ النبي ﷺ عليها ، وبَيَّنَّ فضلها وعظيم أجرها ، فقال ﷺ : «صلاة الجماعة
أفضل من صلاة الفرد - يعني : بسبع وعشرين درجة»^(١) . وقال ﷺ : «صلاة
الرجل في الجماعة تضعف على صلاته في بيته وفي سوقه خمسا وعشرين ضعفاً ؛
وذلك أنه إذا توضأ فأحسن الوضوء ، ثم خرج إلى المسجد ، لا يخرج إلا الصلاة ،

(١) أخرجه «البخاري» ، برقم : (٦٤٥ ، ٦٤٦) ، و«مسلم» ، برقم : (٦٥٠) .

لم يَحْطُ خطوة إلا رفعت له بها درجة، وحط عنه بها خطيئة، فإذا صلى لم تزل الملائكة تصلي عليه، ما دام في مصلاه...»^(١) الحديث.

(٢) حكمها: صلاة الجماعة واجبة في الصلوات الخمس^(٢)، وقد دلَّ على وجوبها الكتاب والسنة، فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢]. والأمر للوجوب وإذا كان ذلك مع الخوف فمع الأمن أولى.

ومن السنة: حديث أبي هريرة رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ: «أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء وصلاة الفجر، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما، ولو حبواً، ولقد هممت أن أمر بالصلاة فتقام ثم أمر رجلاً يصلي بالناس، ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار»^(٣)، فدلَّ الحديث على وجوب صلاة الجماعة؛ وذلك لأنه ﷺ: أولاً: وصف المتخلفين عنها بالنفاق، والمتخلف عن السنة لا يعد منافقاً، فدلَّ على أنهم تخلفوا عن واجب.

ثانياً: أنه همَّ بعقوبتهم على التخلف عنها، والعقوبة إنما تكون على ترك واجب، وإنما منعه من تنفيذ العقوبة أنه لا يعاقب بالنار إلا الله ﻋﻠﻴﻪ. وقيل: منعه من ذلك من في البيوت من النساء والذرية الذين لا تجب عليهم صلاة الجماعة.

ومنها: أن رجلاً كيف البصر ليس له قائد، استأذن النبي ﷺ أن يصلي في بيته فقال: «أسمع النداء؟». قال: نعم. قال: «أجب لا أجد لك رخصة»^(٤).

(١) أخرجه «البخاري»، برقم: (٦٤٧).

(٢) هذا مذهب أحمد والأوزاعي وأبي ثور وابن حزم واختيار ابن تيمية، على اختلاف بينهم في كونها شرطاً لصحة الصلاة أو لا، وذهب الجمهور: أبو حنيفة ومالك والشافعي إلى أنها لا تجب وجوباً عينياً، على اختلاف بينهم: هل هي سنة أو سنة مؤكدة أو فرض كفاية؟
انظر: بدائع الصنائع (١/١٥٥)، الخرخشي (٢/١٦)، الدسوقي (١/٣١٩)، المجموع (٤/١٨٤)، تحفة المحتاج (٢/٢٤٧)، الإنصاف (٢/٢١٠)، المغني (٢/١٣٠)، مجموع الفتاوى (٢٣٩/٢٣)، المحلى (٣/١٠٤).

(٣) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (٦٤٤)، و«مسلم»، برقم: (٦٥١).

(٤) رواه «مسلم»، برقم: (٦٥٣).

ولقوله ﷺ: «من سمع النداء فلم يجب، فلا صلاة له إلا من عذر»^(١)، ولقول ابن مسعود رضي الله عنه: «لقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق معلوم النفاق»^(٢).

وهي واجبة على الرجال دون النساء والصبيان غير البالغين؛ لقوله ﷺ في حق النساء: «ويوتهن خير لهن»^(٣). ولا مانع من حضور النساء الجماعة في المسجد، مع التستر والصيانة وأمن الفتنة، بإذن الزوج. وتجب الجماعة في المسجد على من تلزمه، على الصحيح.

ومن ترك الجماعة وصلّى وحده بلا عذر صحت صلاته، لكنه آثم لترك الواجب.

(١) أخرجه «أبو داود»، برقم: (٥٥١)، و«ابن ماجه»، برقم: (٧٩٣)، و«الحاكم»: (٢٤٥/١).

وصححه «الحاكم» على شرط الشيخين، وصححه الألباني «صحيح ابن ماجه»، رقم: (٦٤٥).

(٢) رواه «مسلم»، برقم: (٦٥٤).

(٣) أخرجه «أبو داود»، برقم: (٥٦٧)، و«أحمد»: (٧٦/٢)، و«الحاكم»: (٢٠٩/١)، وصححه

«الحاكم»، ووافقه «الذهبي»، وصححه الألباني «الإرواء»، برقم: (٥١٥).

المسألة الثانية

إذا دخل الرجل المسجد وقد صلى:

هل يجب عليه أن يصلي مع الجماعة الصلاة التي قد صلاها أولاً؟

لا تجب عليه إعادتها مع الجماعة، وإنما يسن له ذلك، والأولى فرض والثانية نافلة؛ لحديث أبي ذر: قال رسول الله ﷺ: «كيف أنت إذا كان عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها أو يمتنون الصلاة عن وقتها». قلت فما تأمرني؟ قال: «صَلِّ الصلاة لوقتها، فإن أدركتها معهم فصل؛ فإنها لك نافلة»^(١)، ولقوله ﷺ للرجلين اللذين اعتزلا صلاة الجماعة في المسجد: «إذا صليتما في رحالكما، ثم أتيتما مسجد جماعة فَصَلِّيَا معهم، فإنها لكما نافلة»^(٢).

(١) رواه «مسلم»، برقم: (٦٤٨).

(٢) أخرجه «أبو داود»، برقم: (٥٧٥، ٥٧٦)، و«الترمذي»، برقم: (٢١٩)، و«النسائي»: (١١٢/٢).

قال «الترمذي»: «حسن صحيح»، وصححه الألباني «صحيح الترمذي»، رقم: (١٨١).

المسألة الثالثة

أقل ما تنعقد به الجماعة

أقل الجماعة اثنان بلا خلاف؛ لقوله ﷺ لمالك بن الحويرث: «إذا حضرت الصلاة فأدّنا، ثم أقيما، وليؤمكما أكبركما»^(١).

(١) رواه «البخاري»، برقم: (٦٥٨)، و«مسلم»، برقم: (٦٧٤) - ٢٩٣.

المسألة الرابعة

بم تُدرك الجماعة؟

تدرك الجماعة بإدراك ركعة من الصلاة^(١)، ومن أدرك الركوع غير شاك أدرك الركعة^(٢)، واطمأن، ثم تابع. لحديث أبي هريرة: «إذا جئتم إلى الصلاة ونحن سجد فاسجدوا، ولا تعدوها شيئاً ومن أدرك ركعة فقد أدرك الصلاة»^(٣).

(١) هذا قول عند المالكية ووجه عند الشافعية ورواية عند أحمد، لكن مذهب الجمهور من الحنفية والصحيح عند الشافعية والحنابلة: أن من كبر قبل سلام الإمام فقد أدرك الجماعة، انظر: حاشية ابن عابدين (٤٨٣/١)، حاشية الدسوقي (٣٢٠/١)، مغني المحتاج (٢٣١/١)، كشف القناع (٤٦٠/١).

(٢) هذا مذهب الجمهور من الأئمة الأربعة، وذهب جماعة من أهل الحديث إلى أنه لا يدرك الركعة إلا بإدراك الفاتحة مع الإمام، وهو مذهب البخاري وابن حزم وتقي الدين السبكي من الشافعية، ورجحه الشوكاني والمعلمي اليماني وغيرهم، وهو مروى عن أبي هريرة، انظر: فتح القدير (٤٨٣/١)، حاشية الدسوقي (٣٤٦/١)، الأم (١٣٥/١)، المجموع (١١١/٤)، القراءة خلف الإمام للبخاري (ص/١٦٤)، المحلى (٢٧٤/٢)، نيل الأوطار (٢٥٥/٢)، هل يدرك المأموم الركعة للمعلمي (ص/٤٣).

(٣) أخرجه «أبو داود»، برقم: (٨٧٥)، و«ابن ماجه»، برقم: (٤٦٨)، وصححه الألباني «الإرواء»، برقم: (٤٩٦)، وقد ضعفه بعض العلماء لضعف بعض رواة إسناده ولا يرقى إلى التحسين، والله أعلم.

المسألة الخامسة

من يُعذر بترك الجماعة

يعذر المسلم بترك الجماعة في الأحوال التالية:

(١) المريض مرضًا يلحقه منه مشقة لو ذهب إلى الجماعة؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ [الفتح: ١٧]، ولأنه ﷺ لما مرض تخلف عن المسجد، وقال: «مروا أبا بكر فليصل بالناس»^(١)، ولقول عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه: «ولقد رأيتنا وما يتخلف عنها إلا منافق قد علم نفاقه، أو مريض»^(٢). وكذلك الخائف حدوث المرض؛ لأنه في معناه.

(٢) المدافع أحد الأخشين أو من بحضرة طعام محتاج إليه؛ لحديث عائشة مرفوعًا: «لا صلاة بحضرة طعام، ولا وهو يدافع الأخشين»^(٣).

(٣) من له ضائع يرجوه أو يخاف ضياع ماله أو قوته أو ضررًا فيه؛ لحديث ابن عباس مرفوعًا: «من سمع النداء فلم يمنع من اتباعه عذر - قالوا: فما العذر يا رسول الله؟ قال: خوف أو مرض - لم يقبل الله منه الصلاة التي صلى»^(٤). وكذا كل خائف على نفسه أو ماله أو أهله وولده، فإنه يعذر بترك الجماعة؛ فإنَّ الخوف عذر.

(٤) حصول الأذى بمطر ووحل وثلج وجليد، أو ريح باردة شديدة بليلة مظلمة؛

(١) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (٧١٣)، و«مسلم»، برقم: (٤١٨).

(٢) أخرجه «مسلم»، برقم: (٦٥٤).

(٣) رواه «مسلم»، برقم: (٥٦٠).

(٤) رواه «أبو داود»، برقم: (٥٥١)، وهو ضعيف بهذا اللفظ، لكنه صحيح بلفظ: «من سمع النداء فلم

يأته، فلا صلاة له إلا من عذر». «الإرواء»: (٣٣٦، ٣٣٧).

لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: «كان رسول الله ﷺ يأمر المؤذن، إذا كانت ليلة باردة ذات مطر، يقول: أَلَا صَلُّوا فِي الرَّحَالِ»^(١).

(٥) حصول المشقة بتطويل الإمام؛ لأنَّ رجلاً صلى مع معاذ، ثم انفرد، فصلى وحده لما طَوَّلَ معاذ، فلم ينكر عليه ﷺ حين أخبره^(٢).

(٦) خوف فوات الرفقة في السفر؛ لما في ذلك من انشغال قلبه إذا انتظر الجماعة، أو دخل فيها، مخافة ضياع وفوات رفقته.

(٧) الخوف من موت قريبه وهو غير حاضر معه، كأن يكون قريبه في سياق الموت، وأحب أن يكون معه يلقنه الشهادة ونحو ذلك، فيعذر بترك الجماعة لأجل ذلك.

(٨) ملازمة غريم له، ولا شيء معه يقضيه، فله ترك الجماعة لما يلحقه من الأذية بمطالبة الغريم، وملازمته إياه.

(١) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (٦٣٢)، و«مسلم»، برقم: (٦٩٧). واللفظ لمسلم.

(٢) انظر «صحيح مسلم»، برقم: (٤٦٥).

المسألة السادسة

إعادة الجماعة في المسجد الواحد

إذا تأخر البعض عن حضور جماعة المسجد مع الإمام الراتب، وفاتتهم الصلاة، فيصح أن يصلوا جماعة ثانية في المسجد نفسه؛ لعموم قوله ﷺ: «صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده...»^(١) الحديث، ولقوله ﷺ للرجل الذي حضر إلى المسجد بعد انتهاء صلاة الجماعة: «من يتصدق على هذا فيصلني معه؟» فقام أحد القوم، فصلّى مع الرجل^(٢).

وكذلك إذا كان المسجد مسجد سوق أو طريق وما أشبه ذلك، فلا بأس بإعادة الجماعة فيه، وبخاصة إذا لم يكن لهذا المسجد إمام راتب، ويتردد عليه أهل السوق والمارة.

أما إذا كان المسجد فيه جماعتان أو أكثر دائماً وعلى نحو مستمر، واتخذ الناس ذلك عادة، فإنه لا يجوز^(٣)؛ إذ لم يعرف ذلك في زمن النبي ﷺ وأصحابه، ولما فيه من تفرّق الكلمة، والدعوة للكسل والتواني عن حضور الجماعة الأم مع الإمام الراتب، وربما كان ذلك مدعاة لتأخير الصلاة عن أول وقتها.

(١) أخرجه «أبو داود»، برقم: (٥٥٤)، و«النسائي»: (١٠٤/٢)، و«أحمد»: (١٤٠/٥)، و«الحاكم»:

(٢٤٧/١). وصححه الحاكم. وذكر ابن حجر في «التلخيص الحبير»: (٢٦/٢). تصحيح

ابن السكن والعقيلي والحاكم وابن المديني له.

(٢) أخرجه «الترمذي»، برقم: (٢٢٠)، و«أحمد»: (٥/٣). وحسنه الترمذي، وصححه الألباني

«صحيح الترمذي»، برقم: (١٨٢).

(٣) هذا مذهب الجمهور: أبي حنيفة ومالك والشافعي، على خلاف بينهم في تقييد هذا المنع، وأجازه

أحمد وغيره من غير كراهة، انظر: بدائع الصنائع (١/١٥٣)، حاشية الدسوقي (١/٣٣٢)، الأم

(١/١٨٠)، المجموع (٤/٢٢١)، المغني (٢/١٣٣).

المسألة السابعة

حكم الصلاة إذا أقيمت الصلاة المكتوبة

إذا شرع المؤذن في الإقامة لصلاة الفريضة، فلا يجوز لأحد أن يبتدئ صلاة نافلة، فيتشاغل بنافلة يقيمها وحده عن أداء فريضة تقيمها الجماعة؛ وذلك لقوله ﷺ: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»^(١) ^(٢).

ورأى رسول الله ﷺ رجلاً يصلي والمؤذن يقيم لصلاة الصبح، فقال له: «أتصلي الصبح أربعاً؟!»^(٣).

أما إذا شرع المؤذن في الإقامة بعد شروع المتنفل في صلاته، فإنه يتمها خفيفة لإدراك فضيلة تكبيرة الإحرام، والمبادرة إلى الدخول في الفريضة. وذهب بعض أهل العلم: إلى أنه إن كان في الركعة الأولى فإنه يقطعها، وإن كان في الركعة الثانية فإنه يتمها خفيفة، ويلحق بالجماعة^(٤).

(١) أخرجه «مسلم»، برقم: (٧١٠).

(٢) هذا مذهب الجمهور خلافاً لأبي حنيفة، فإنه استثنى ركعتي الفجر.

(٣) أخرجه «مسلم»: (٧١١-٦٦).

(٤) هذا وجه في مذهب أحمد، وقال الظاهرية: إنه تبطل صلاته بشروع المؤذن في الإقامة، لكن ذهب الشافعي وأحمد إلى أنه إن لم يخش فوات الجماعة بالسلام فإنه يتم النافلة، وقال مالك: إنه إن لم يخش فوات الركعة فإنه يتم، وعند أبي حنيفة أنه يتم على كل حال؛ لأن شروعه في النافلة عنده يجعلها واجبة.

انظر: حاشية ابن عابدين (٣٧٧/١)، الخرشي (٢٠/٢)، المجموع (٢٣٥/٣)، المغني

(٣٢٩/١)، الإنصاف (٢٢٠/٢)، المحلى (١٤٦/٢)، نيل الأوطار (١٠٢/٣).

البَابُ الثَّامِنُ



في الإمامة في الصلاة

وفيه مسائل

والمقصود بالإمامة: ارتباط صلاة المؤتم بإمامه .

المسألة الأولى

من أحق بالإمامة؟

بَيَّنَّ الرسول ﷺ الأحق بالإمامة والأولى بها في قوله: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَأُهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُم بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا»^(١).

فأولى الناس وأحقهم بالإمامة يكون على النحو التالي:

(١) أجودهم قراءة، وهو الذي يتقن قراءة القرآن، ويأتي بها على أكمل وجه، العالم بفقه الصلاة، فإذا اجتمع مَنْ هو أجود قراءة ومن هو أقل قراءة منه لكنه أفقه، قُدِّمَ القارئ الأفقه على الأقرأ غير الفقيه؛ فالحاجة إلى الفقه في الصلاة وأحكامها أشد من الحاجة إلى إجادة القراءة^(٢).

(٢) ثم الأفقه الأعلم بالسُّنَّةِ، فإذا اجتمع إمامان متساويان في القراءة، لكن أحدهما أفقه وأعلم بالسُّنَّةِ، قُدِّمَ الأفقه؛ لقوله ﷺ: «إِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُم بِالسُّنَّةِ».

(٣) ثم الأقدم والأسبق هجرة من بلاد الكفر إلى بلاد الإسلام، إذا كانوا في القراءة والعلم بالسُّنَّةِ سواء.

(٤) ثم الأقدم إسلامًا، إذا كانوا في الهجرة سواء.

(١) رواه «مسلم»، برقم: (٦٧٣). وسلمًا: يعني إسلامًا.

(٢) هذا مذهب مالك والشافعي، ومذهب أبي حنيفة وأحمد تقديم الأقرأ على الأفقه بشرط أن يكون عارفًا بما تتعين معرفته من أحوال الصلاة.

انظر: المبسوط (٤١/١)، حاشية الدسوقي (٣٤٤/١)، المجموع (١٨٠/٤)، الإنصاف

(٢/٢٤٤)، المغني (٢/١٣٣).

(٥) ثم الأكبر سنًا، إذا استويا في الأمور الماضية كلها، قُدِّم الأكبر سنًا؛ لقوله ﷺ في الحديث الماضي: «إِنْ كَانُوا فِي الْهَجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سَلَمًا - وفي رواية: سَنًا-»، ولقوله ﷺ: «وَلْيُؤْمَكُم أَكْبَرُكُمْ».

فإذا استويا في جميع ما سبق فُرع بينهما، فمن غلب في القرعة قُدِّم. وصاحب البيت أحق بالإمامة من ضيفه؛ لقوله ﷺ: «لَا يُؤَمِّنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي أَهْلِهِ وَلَا فِي سُلْطَانِهِ»^(١)، وكذا السلطان أحق بالإمامة من غيره -وهو الإمام الأعظم- لعموم الحديث الماضي قبل قليل، وكذلك إمام المسجد الراتب أولى من غيره -إلا من السلطان- حتى وإن كان غيره أقرأ منه وأعلم؛ لعموم قوله ﷺ: «لَا يُؤَمِّنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي أَهْلِهِ وَلَا فِي سُلْطَانِهِ».

(١) رواه «مسلم»، برقم: (٦٧٣).

المسألة الثانية

من تحرم إمامته

تحريم الإمامة في الحالات الآتية:

(١) إمامة المرأة بالرجل؛ لعموم قوله ﷺ: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة»^(١)، ولأن الأصل تأخرها في آخر الصفوف صيانة لها وستراً، فلو قُدمت للإمامة لأصبح ذلك مخالفاً لهذا الأصل الشرعي.

(٢) إمامة المُحدث ومن عليه نجاسة، وهو يعلم ذلك، فإن لم يعلم بذلك المأمومون حتى انقضت الصلاة، فصلاّتهم صحيحة^(٢).

(٣) إمامة الأُمِّيِّ، وهو مَنْ لا يحسن الفاتحة، فلا يقرأها حفظاً ولا تلاوة، أو يدغم فيها من الحروف ما لا يدغم، أو يبدل فيها حرفاً بحرف، أو يلحن فيها لحناً يحيل المعنى، فهذا لا تصح إمامته إلا بمثله لعجزه عن ركن الصلاة^(٣).

(٤) إمامة الفاسق المبتدع، لا تصح الصلاة خلفه إذا كان فسقه ظاهراً، ويدعو إلى بدعة مكفرة لقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨]^(٤).

(١) أخرجه «البخاري»، برقم: (٤٤٢٥).

(٢) هذا مذهب الجمهور، خلافاً لأبي حنيفة فعنده: تبطل صلاة الإمام والمأمومين ويعيدون جميعاً، انظر: فتح القدير (١/٣٧٤)، التمهيد (١/١٨٢)، المجموع (٤/١٥٣).

(٣) هذا مذهب الأئمة الثلاثة والشافعي في الجديد، وأجاز في القديم اقتداء القارئ بالأُمِّي في السرية، انظر: بدائع الصنائع (١/١٣٩)، المجموع (٤/١٦٤).

(٤) هذا المشهور عن أحمد ومالك في رواية عنه، وذهب إلى صحة إمامة الفاسق مع الكراهة أبو حنيفة والشافعي ورواية عن أحمد، وهو مذهب الظاهرية، وهو الرواية المعتمدة عند المالكية في الفاسق الذي لا يتعلق فسقه بالصلاة كالزاني والسارق.

(٥) العاجز عن الركوع والسجود والقيام والقعود، فلا تصح إمامته لمن هو أقدر منه على هذه الأمور^(١).

= انظر: المبسوط (٤٠/١)، حاشية ابن عابدين (٥٦٠/١)، مواهب الجليل (٩٢/٢)، المجموع

(١٣٤/٤)، الإنصاف (٢٥٢/٢)، المحلى (١٢٧/٣)، المغني (١٣٧/٢).

(١) إن ترك ذلك لغير عذر فلا تصح إمامته، أما إن كان لعذر ففي المسألة تفصيل، وقد اختلف الفقهاء في الصلاة خلف الإمام إذا كان جالسًا لعذر.

المسألة الثالثة

من تكره إمامته

وتكره إمامة كل من:

(١) اللَّحَّان: وهو كثير اللَّحْن والخطأ في القراءة، وهذا في غير الفاتحة، أما اللحن في الفاتحة بما يحيل المعنى فلا تصح معه الصلاة، كما مضى؛ وذلك لقول النبي ﷺ: «يؤم القوم أقرؤهم».

(٢) من أمَّ قومًا وهم له كارهون، أو يكرهه أكثرهم؛ لقوله ﷺ: «ثلاثة لا ترتفع صلاتهم فوق رؤوسهم شبرًا: رجل أمَّ قومًا وهم له كارهون...»^(١). الحديث.

(٣) من يخفي بعض الحروف، ولا يفصح، وكذا من يكرر بعض الحروف، كالفأفأ الذي يكرر الفاء، والتمتام الذي يكرر التاء وغيرهما؛ وذلك من أجل زيادة الحرف في القراءة.

(١) أخرجه «ابن ماجه»، برقم: (٩٧١). وصحح البوصيري إسناده في «الزوائد»، وحسنه النووي في

«المجموع»: (٤/١٥٤)، وحسنه الألباني «صحيح ابن ماجه»، رقم: (٧٩٢).

المسألة الرابعة

موضع الإمام من المأمومين

السنة تقدّم الإمام على المأمومين، فيقفون خلف الإمام إذا كانوا اثنين فأكثر؛ لأنّه ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة تقدّم وقام أصحابه خلفه. ولمسلم وأبي داود: «أنّ جابرًا وجبارًا وقفًا، أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره فأخذ بأيديهما حتى أقامهما خلفه»^(١)، ولقول أنس رضي الله عنه لما صلّى بهم النبي ﷺ في البيت: «ثم يؤم رسول الله ﷺ ونقوم خلفه، فيصلي بنا»^(٢).

ويقف الرجل الواحد عن يمين الإمام محاذيًا له: «لأنّه ﷺ أدار ابن عباس وجابرًا إلى يمينه لما وقف عن يساره»^(٣). ويصح وقوف الإمام وسط المأمومين؛ لأنّ ابن مسعود صلّى بين علقمة والأسود، وقال: «هكذا رأيت رسول الله ﷺ فعل»^(٤)، لكن يكون ذلك مقيّدًا بحال الضرورة، ويكون الأفضل: هو الوقوف خلف الإمام. وتكون النساء خلف صفوف الرجال؛ لحديث أنس رضي الله عنه: «صفت أنا واليتيم وراءه، والعجوز من ورائنا»^(٥).

(١) رواه «مسلم»، برقم: (٣٠١٠).

(٢) أخرجه «مسلم»، برقم: (٦٥٩).

(٣) رواه «مسلم»، برقم: (٣٠١٠).

(٤) رواه «أبو داود»، برقم (٦١٣) وهو صحيح. [انظر «إرواء الغليل»: (٣١٩/٢)].

(٥) أخرجه «مسلم»، برقم: (٦٥٨).

المسألة الخامسة

ما يتحمله الإمام عن المأموم

يتحمل الإمام عن المأموم القراءة في الصلاة الجهرية؛ لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «وإذا قرأ فأَنْصِتُوا»^(١)، ولقوله ﷺ: «من كان له إمام فقراءته له قراءة»^(٢). أما في السرية فإنَّ الإمام لا يتحمل قراءة الفاتحة عن المأموم^(٣).

(١) رواه الخمسة إلاَّ الترمذي: «أبو داود»، برقم (٦٠٤)، و«النسائي»: (١٤٦/١)، و«ابن ماجه»، برقم: (٨٤٦)، و«أحمد»: (٤٢٠/٢)، وقال الألباني: «حسن صحيح». «صحيح سنن النسائي»، برقم: (٨٨٢، ٨٨٣). وهو جزء من حديث أوله: «إنما جعل الإمام ليؤتم به...».

(٢) رواه «أحمد»: (٣٣٩/٣)، و«ابن ماجه»، برقم (٨٥٠). وحسنه الألباني «الإرواء»، برقم: (٥٠٠).

(٣) تقدم ذكر الخلاف في المسألة.

المسألة السادسة

مسابقة الإمام

لا يجوز للمأموم مسابقة إمامه، فمن أحرم قبل إمامه لم تنعقد صلاته؛ لأنَّ شرطه أن يأتي بها بعد إمامه وقد فاتته. وعلى المأموم أن يشرع في أفعال الصلاة بعد إمامه؛ لحديث: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كَبَّرَ فكبروا، وإذا ركع فاركعوا وإذا قال: سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا ولك الحمد، وإذا سجد فاسجدوا»^(١).

فإن وافقه فيها أو في السلام كره لمخالفته السنة، ولم تفسد صلاته؛ لأنَّه اجتمع معه في الركن. وإن سبقه حرم؛ لقوله ﷺ: «لا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام»^(٢). والنهي يقتضي التحريم. وعن أبي هريرة مرفوعاً: «أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار؟»^(٣).

(١) متفق عليه: رواه «البخاري»، برقم: (٣٨٩)، و«مسلم»، برقم: (٤١١).

(٢) رواه «مسلم»، برقم: (٤١٦).

(٣) متفق عليه: رواه «البخاري»، برقم: (٦٩١)، و«مسلم»، برقم: (٤٢٧).

المسألة السابعة

أحكام متفرقة في الإمامة والجماعة

ومن الأحكام المتعلقة بالإمامة والجماعة غير ما تقدّم:

(١) استحباب قرب أولي الأحلام والنهي من الإمام: فيقدم أولو الفضل والعقل والحلم والأناة خلف الإمام وقريباً منه؛ لقوله ﷺ: «يليني منكم أولو الأحلام والنهي، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»^(١).

والحكمة في ذلك: أن يأخذوا عن الإمام، ويفتحوا عليه في القراءة إذا احتاج إلى ذلك، ويستخلف منهم من شاء إذا نابه شيء في الصلاة.

(٢) الحرص على الصف الأول: يستحب للمؤمنين أن يتقدموا إلى الصف الأول ويحرصوا عليه ويحذروا من التأخر؛ لقوله ﷺ: «تقدموا فأتموا بي، وليأتم بكم من بعدكم، لا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله»^(٢)، وقوله ﷺ: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا»^(٣).

أما النساء فيستحب أن يكنَّ في الصفوف المتأخرة؛ لقوله ﷺ: «خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها»^(٤).

(٣) تسوية الصفوف والتراص فيها، وسد الفرج، وإتمام الصف الأول فالأول: يستحب للإمام أن يأمر بتسوية الصفوف وسد الفرج قبل الدخول في الصلاة؛ لفعله ﷺ

(١) أخرجه «مسلم»، برقم: (٤٣٢).

(٢) رواه «مسلم»، برقم: (٤٣٨).

(٣) أخرجه «مسلم»، برقم: (٤٣٧).

(٤) أخرجه «مسلم»، برقم: (٤٤٠).

ذلك، ولقوله: «سوا صفوفكم فإن تسوية الصفوف من تمام الصلاة»^(١). وعن أنس رضي الله عنه قال: أقيمت الصلاة فأقبل علينا رسول الله ﷺ بوجهه فقال: «أقيموا صفوفكم وتراصوا، فإني أراكم من وراء ظهري»^(٢). وقال أنس رضي الله عنه: «كان أحدنا يلزق منكبه بمنكب صاحبه وقدمه بقدمه»^(٣).

ويستحب إتمام الصف الأول فالذي يليه، فإذا كان نقص فليكن في آخر الصفوف؛ لقوله ﷺ: «ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها؟»، فقلنا: يا رسول الله، وكيف تصف الملائكة عند ربها؟ قال: «يتمون الصفوف الأول، ويتراصون في الصف»^(٤).
(٤) صلاة المنفرد خلف الصف: لا تصح صلاة الرجل وحده منفردًا خلف الصف، لقوله ﷺ: «لا صلاة لمنفرد خلف الصف»^(٥).

ورأى رسول الله ﷺ رجلاً يصلي وحده خلف الصف، فأمره أن يعيد الصلاة^(٦) ^(٧).

(١) أخرجه «مسلم»، برقم: (٤٣٣).

(٢) أخرجه «البخاري»، برقم: (٧١٩).

(٣) «صحيح البخاري»، برقم: (٧٢٥).

(٤) أخرجه «مسلم»، برقم: (٤٣٠).

(٥) أخرجه «أحمد»: (٢٣/٤)، و«ابن ماجه»، برقم: (١٠٠٣)، وحسنه الإمام «أحمد»، وصحح البوصيري إسناده في «زوائد ابن ماجه»، وصححه الألباني «صحيح ابن ماجه»: (٨٢٢).

(٦) أخرجه «أحمد»: (٢٢٨/٤)، و«أبو داود»، برقم: (٦٨٢)، و«الترمذي»، برقم: (٢٣٠)، و«ابن ماجه»، برقم: (١٠٠٤). وحسنه «الترمذي». وصححه «أحمد شاكر» في حواشي «الترمذي»: (٤٤٨/١ - ٤٥٠). وصححه الألباني «صحيح الترمذي»، رقم: (١٩١).

(٧) هذا مذهب أحمد، وذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي إلى أن صلاته صحيحة وتكره لغير عذر، وهناك قول ثالث بالتفصيل: أنه إن انفرد لعذر صحت صلاته وإلا بطلت، وهو قول عند الحنفية واختيار شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، انظر: بدائع الصنائع (١/٢١٨)، الإنصاف (٢/٢٨٩)، المغني (٢/١٥٥)، مجموع الفتاوى (٣٩٦/٢٣).

ومما يتفرع عليه: أنه لا يشرع للمنفرد أن يجذب أحدًا من الصف الذي أمامه لكي يصلي معه، وهذا قول مالك وأحد قولي الشافعي واختيار ابن تيمية، انظر: المجموع (٤/٢٥٥).

البَابُ الثَّاسِعُ

في صلاة أهل الأعذار

أهل الأعذار: هم المرضى والمسافرون والخائفون الذين لا يتمكنون من أداء الصلاة، على الصفة التي يؤديها غير المعذور، فقد خفف الشارع عنهم، فيصلون حسب استطاعتهم. قال الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]. وقال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. وقال تعالى: ﴿فَأَنقُذُوا اللَّهَ مَا أَسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. فكلما وُجدت المشقة وُجد التيسير.

(أ) كيفية صلاة المريض:

والمريض: هو الذي اعتلّت صحته بدنه، سواء كان ذلك كلياً أو جزئياً. ويلزم المريض أن يصلي المكتوبة قائماً على أيّ صفة كان، ولو على هيئة الراكع لمن بظهره مرض لا يستطيع أن يمد ظهره، أو مستنداً إلى جدار أو عمود أو على عصا؛ لقوله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(١)، فإن لم يستطع فقاعداً^(٢)، فإن لم يستطع فعلى جنبه؛ لقوله ﷺ لعمران بن حصين: «صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب»^(٣). فإن عجز عن ذلك كله صلى على حسب حاله؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَنقُذُوا اللَّهَ مَا أَسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]. ولا تسقط الصلاة عن المريض ما دام عقله ثابتاً، حتى لو صلاها بالإيماء؛ لقدرته على ذلك مع النية.

(١) متفق عليه، رواه «البخاري»: (١١٧/٩)، و«مسلم»، برقم: (١٣٣٧).

(٢) هذا مذهب الجمهور، ومذهب أبي حنيفة أنه إن لم يستطع القعود استلقى على ظهره وهو خلاف النص، انظر: فتح القدير (٤/٢)، الخرشي (٢٩٦/١)، المجموع (٢٠٦/٤).

(٣) رواه «البخاري»، برقم: (١١١٧).

ويومئ المريض المصلي جالساً في الركوع والسجود برأسه إيماءً، ويجعل السجود أخفض من الركوع، فإذا عجز عن الإيماء برأسه أوماً بعينه.

(ب) صلاة المسافر وتشتمل على:

* أولاً: قصر الصلاة الرباعية، وفيه مسائل:

المسألة الأولى

في حكم القصر

لا خلاف بين أهل العلم في مشروعية قصر الصلاة الرباعية للمسافر^(١)، ودليل ذلك: القرآن والسنة والإجماع، أما القرآن: فقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنَّ خِفَافٌ أَنْ يَفْتِنَكُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١].

والقصر جائز في السفر في حال الخوف وغيره^(٢)؛ فقد قال النبي ﷺ لما سئل عن القصر وقد أمن الناس: «صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته»^(٣)، ولأن النبي ﷺ وخلفاءه داوموا عليه. فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «إني صحبت رسول الله ﷺ في السفر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله، وصحبت أبا بكر فلم يزد على ركعتين حتى قبضه الله...»^(٤). ثم ذكر عمر وعثمان رضي الله عنهما. وروى أحمد عن ابن عمر مرفوعاً: «إن الله يحب أن تؤتى رخصه، كما يكره أن تؤتى معصيته»^(٥).

وأما الإجماع: فالقصر من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة، وقد أجمعت عليه الأمة. وعلى هذا: فالمحافظة على هذه السنة والأخذ بهذه الرخصة أولى وأفضل من تركها، بل كره بعض أهل العلم الإتمام في السفر؛ وذلك لشدة مداومة النبي ﷺ وأصحابه على هذه السنة، وأن ذلك كان هديه المستمر الدائم.

(١) انظر: الإجماع لابن المنذر (ص/٤١).

(٢) هذا مذهب الجمهور، ومذهب أبي حنيفة وابن حزم أنه واجب، وهو اختيار ابن تيمية وبعض المالكية، وهناك أقوال أخرى في المسألة فيها تفصيل، انظر: فتح القدير (١/٤٧)، الخرشي (١/٥٧)، المجموع (٤/٢٠١)، الإنصاف (٢/٣١٤)، المحلى (٣/١٨٥)، مجموع الفتاوى (٢٤/١١٠).

(٣) رواه «مسلم»، برقم: (٦٨٦).

(٤) رواه «مسلم»، برقم: (٦٨٩).

(٥) رواه «أحمد»، برقم: (٥٨٣٢)، وصححه الشيخ الألباني «الإرواء»، برقم: (٥٦٤).

المسألة الثانية

في تحديد الصلاة التي يجوز فيها القصر

الصلاة التي يجوز فيها القصر هي الصلاة الرباعية، وهي صلاة الظهر والعصر والعشاء، **ولا تقصر صلاة الصبح ولا المغرب إجماعاً**؛ لفعله ﷺ وأصحابه من بعده، ولقول عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «فرض الله الصلاة على لسان نبيكم في الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين...»^(١). فدلَّ على أنَّ الرباعية هي المقصودة.

(١) أخرجه «مسلم»، برقم: (٦٨٧).

المسألة الثالثة

في حد السفر الذي تقصر فيه الصلاة ونوعه

حد السفر الذي تقصر فيه الصلاة ستة عشر فرسخًا تقريبًا، وهي أربعة بُرْد، وبالأُميال ثمانية وأربعون ميلًا، وهو ما يقارب ثمانين كيلو مترًا. وهي يومان قاصدان في زمن معتدل بسير الأثقال ودبيب الأقدام. وسمى النبي ﷺ يومًا وليلة سفرًا^(١). وكان ابن عباس وابن عمر يقصران ويفطران في أربعة برد، وهي ستة عشر فرسخًا^(٢). وأما نوعه: فهو السفر المباح؛ كالسفر للتجارة والنزهة، والسفر الواجب؛ كالسفر للحج والجهاد، والسفر المسنون المستحب؛ كالسفر للزيارة، والسفر للمرة الثانية في الحج، وعلى هذا فالسفر المحرم لا يجوز فيه القصر، على رأي كثير من العلماء^(٣).

-
- (١) وذلك في قوله ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها حرم». رواه «البخاري»، برقم: (١٠٨٨) واللفظ له، و«مسلم»، برقم: (١٣٣٩). ٤٢١.
- (٢) تقدير مسافة القصر هو مذهب الجمهور: مالك والشافعي وأحمد والليث، وهو مروي عن ابن عمر وابن عباس، وذهب أبو حنيفة إلى التقدير بمدة السير، فقال: هي مسيرة ثلاثة أيام بلياليها بمشي الإبل، وذهب ابن حزم إلى أن القصر يكون في كل ما عُد سفرًا في العرف، وهو اختيار ابن تيمية. انظر: حاشية ابن عابدين (١٢٢/٢)، حاشية الدسوقي (٣٥٨/١)، المجموع (٣٢٢/٤)، الإنصاف (٣١٨/٢)، المغني (١٨٨/٢)، المحلى (٢٠١/٣)، مجموع الفتاوى (١٢/٢٤).
- (٣) هذا مذهب الجمهور، وهو مبني على القول بأن القصر رخصة ولا تشرع إلا ليستعان بها على تحصيل المصالح، وأما من رأى أن القصر واجب فأمر به حتى ولو كان سفر معصية، وهو مذهب أبي حنيفة وابن حزم واختيار ابن تيمية وبعض المالكية. انظر: فتح القدير (٤٧/١)، الخرشي (٥٧/١)، المجموع (٢٠١/٤)، الإنصاف (٣١٧/٢)، المحلى (١٨٥/٣)، مجموع الفتاوى (١١٠/٢٤).

المسألة الرابعة

هل يقصر من نوى الإقامة؟

من نوى الإقامة يحتاج إلى تفصيل، وبيان ذلك: أنه إن نوى الإقامة المطلقة لم يقصر؛ لانعدام السبب المبيح للقصر في حقه. كذلك إن نوى الإقامة أكثر من أربعة أيام^(١)، أو أقام لحاجة وظنَّ ألا تنقضي إلا بعد الأربعة؛ «لأنَّ النبي ﷺ أقام بمكة فصلًى بها إحدى وعشرين صلاة يقصر فيها، وذلك أنه قدم صبح رابعة، فأقام إلى يوم التروية، فصلًى الصبح، ثم خرج». فمن أقام أربعة أيام أو أقل مثل إقامته ﷺ قصر ومن زاد أتم. ذكره الإمام أحمد^(٢). قال أنس: «أقمنا بمكة عشرًا نقصر الصلاة». ومعناه ما ذكرنا؛ لأنه حسب خروجه إلى منى وعرفة وما بعده من العشر. ويقصر إن أقام لحاجة بلا نية الإقامة فوق أربعة أيام، ولا يدري: متى تنقضي؛ أو حبس ظلمًا أو بمطر ولو أقام سنين. **قال ابن المنذر: أجمعوا على أن المسافر يقصر ما لم يُجمع إقامة.**

(١) هذا مذهب مالك والشافعي، وهي إحدى الروايات عن أحمد، لكن عند أحمد يدخل في المدة يومًا الدخول والخروج بخلافهما، وقيل: أكثر من إحدى وعشرين صلاة وهي الرواية المشهورة عن أحمد، وقيل: خمسة عشر يومًا وهو مذهب أبي حنيفة والليث، وقيل: تسعة عشر يومًا وهو رواية عن أحمد، وقيل: عشرون يومًا وهي رواية أخرى عن أحمد قيل هي المذهب وهو مذهب ابن حزم، وقيل: سبعة، وقيل: عشرة، وقيل: سبعة عشر، وقيل: غير ذلك، وقيل: إنه ما دام مسافرًا فإنه يقصر ما لم ينو إقامة طويلة تجعله في حكم المقيم، وهو مذهب الحسن واختيار ابن تيمية. انظر: بدائع الصنائع (٩٣/١)، حاشية الدسوقي (٣٤٦/١)، المجموع (٢٤٤/٤)، الإنصاف (٣٣٠/٢)، المغني (٢١٢/٢)، المحلى (٢١٦/٣)، مجموع الفتاوى (١٨/٢٤).

(٢) انظر «المغني»: (١٣٤/٢ - ١٣٥)، و«مجموع فتاوى الشيخ ابن باز». فتاوى الصلاة: (٤٥٨).

المسألة الخامسة

الحالات التي يجب على المسافر فيها إتمام الصلاة

هناك صور وحالات تستثنى من جواز القصر في السفر، منها:

(١) إذا ائتم المسافر بمقيم: فيلزمه الإتمام؛ لقوله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به»^(١)، ولقول ابن عباس رضي الله عنهما لما سئل عن الإتمام خلف المقيم: «تلك سنة أبي القاسم»^(٢) (٣).

(٢) إذا ائتم بمن يشك فيه هل هو مسافر أو مقيم: فإذا دخل في الصلاة خلف إمام ولا يدري أهو مسافر أم مقيم - كأن يكون في المطار ونحوه - فإنه يلزمه الإتمام؛ لأنَّ القصر لا بدَّ له من نية جازمة، أما مع التردد فإنه يتم^(٤).

(٣) إذا ذكر صلاة حضر في السفر: كرجل مسافر، وفي أثناء سفره تذكر أنه صلى

(١) سبق تخريجه.

(٢) رواه «أحمد»: (٢١٦/١). وصححه الألباني في «الإرواء»، برقم: (٥٧١).

(٣) هذا مذهب الجمهور، وقيل: إن أدرك ركعة فأكثر يتم صلاته، فإن لم يدرك إلا أقل من ركعة فإنه يقصر، وهو مذهب مالك ورواية عن أحمد، واختيار ابن تيمية، وقيل: إن أدرك ركعتين اكتفى بهما، وهذا مذهب طاووس والشعبي، وقيل: يقصر مطلقاً سواء أدرك الصلاة كلها أو بعضها، فإن فرغت صلاة المأموم تشهد وحده وسلم، وهو مذهب ابن حزم.

انظر: المبسوط (١٠٥/٢)، مواهب الجليل (٤٧/٢)، التمهيد (٣١٤/١٦)، المجموع (٢٣٤/٤)، الإنصاف (٣٢٣/٢)، مجموع الفتاوى (٢٤٣/٢٣)، المحلى (٢٣٠/٣).

(٤) هذا مذهب الشافعي والصحیح من مذهب أحمد، وعند مالك: تشترط نية القصر في أول صلاة يقصر فيها في سفره فقط، أما من يرى القصر واجباً فلا يشترط نية القصر وهو مذهب أبي حنيفة وابن حزم وقول عند الحنابلة، وهو اختيار ابن تيمية وعزاه لأكثر العلماء، انظر: المجموع (٢٣١/٤)، الإنصاف (٣٢٣/٢)، المغني (١٩٦/٢)، مجموع الفتاوى (٩/٢٤).

الظهر في بلده بغير وضوء أو تذكر صلاة فائتة في الحضر، هنا يلزمه أن يصلّيها تامة؛ لقوله ﷺ: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها»^(١).

يعني: يصلّيها كما هي؛ ولأنّ هذه الصلاة لزمته تامة فيجب عليه قضاؤها تامة^(٢).

(٤) إذا أحرم المسافر بصلاة يلزمه إتمامها ففسدت وأعادها: كأن يصلي المسافر خلف مقيم فيلزمه في هذه الحالة الإتمام، فإذا فسدت عليه هذه الصلاة، ثم أعادها، لزمه إعادتها تامة؛ لأنها إعادة لصلاة واجبة الإتمام.

(٥) إذا نوى المسافر الإقامة المطلقة أو الاستيطان: إذا نوى المسافر الإقامة المطلقة في البلد الذي سافر إليه دون أن يقيد ذلك بزمن معين أو عمل معين، وكذلك إذا نوى اتخاذ هذه البلد وطناً له، فإنّه يلزمه إتمام الصلاة؛ لأنّه قد انقطع حكم السفر في حقه. فإذا قيد السفر بزمن معين ينتهي، أو عمل ينقضي؛ فإنّه مسافر يقصر الصلاة.

* ثانياً: الجمع بين الصلاتين، وفيه مسائل:

(١) أخرجه «البخاري»، برقم: (٥٩٧)، و«مسلم»، برقم: (٦٨٤). . ٣١٥.

(٢) هذا مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم، وخالف الحسن والمزني وابن حزم، انظر: بدائع الصنائع (٢٤٧/١)، الاستذكار (٧٠/١)، المجموع (٢٤٥/١)، الإنصاف (٣٢٣/٢)، المحلى (٢٢٨/٣).

المسألة الأولى

في مشروعية الجمع بين الصلاتين، ومن يباح له ذلك

يباح بالسفر الذي تقصر فيه الصلاة الجمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء في وقت إحداهما؛ لحديث معاذ: «أنَّ النبي ﷺ كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيف الشمس أَخَّرَ الظهر حتى يجمعها إلى العصر يصليهما جميعًا، وإذا ارتحل بعد زيف الشمس صلى الظهر والعصر جميعًا ثم سار. وكان يفعل مثل ذلك في المغرب والعشاء»^(١). وسواء أكان سائرًا أم نازلًا؛ لأنها رخصة من رخص السفر فلم يعتبر فيها وجود السير كسائر رخصه. إلا أنَّ الأفضل للنازل عدم الجمع؛ لأنَّ النبي ﷺ لم يجمع بمنى وقد كان نازلًا^(٢).

وبإباح الجمع لمقيم مريض يلحقه بتركه مشقة^(٣)؛ لقول ابن عباس: «جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر»، وفي رواية: «من غير خوف ولا سفر»^(٤) فلم يبق إلا عذر المرض، ولأنَّه ﷺ: «أمر

(١) رواه «أبو داود»، برقم: (١٢٠٨)، و«الترمذي»، برقم: (٥٥٣)، وقال: «حسن غريب»، وصححه الألباني «الإرواء»، برقم: (٥٧٨).

(٢) هذا مذهب الشافعي وأحمد، وقيده مالك باشتداد السير به، وذهب أبو حنيفة -وهو رواية عن مالك- إلى أنَّه لا يجوز الجمع إلا يوم عرفة وليلة مزدلفة، وحمل أحاديث الجمع على الجمع الصوري وهو تأخير الأولى إلى آخر وقتها، وتعجيل الثانية في أول وقتها، انظر: المبسوط (٢٣٥/١)، المجموع (٢٢٥/٤)، نيل الأوطار (٢٥٣/٣).

(٣) هذا مذهب أحمد واختاره ابن تيمية وجماعة من الشافعية، وكذا مالك لكن قيَّده بجمع التقديم وبخوف المريض أن يغلب على عقله، ومنع الجمع بالمرض أبو حنيفة -على قاعدته في منع الجمع أصلاً- والشافعي -لثبوت المواقيت-، انظر: المبسوط (١٤٩/١)، الخرشي (٦٩/٢)، المجموع (٢٦٣/٤)، الإنصاف (٣٤٠/٢).

(٤) رواهما «مسلم»، برقم: (٧٠٥)، ٤٩، ٥٤.

المستحاضة بالجمع بين الصلاتين». والاستحاضة نوع من المرض، وقد قيل لابن عباس في الحديث الماضي: لمَ فعل ذلك؟ قال: «كي لا يُحْرِجَ أُمَّتَهُ». فمتى لحَقَ الإنسانَ مشقةٌ وخرج بترك الجمع جاز له الجمع، مريضًا كان أو معذورًا بغير المرض، مقيمًا كان أو مسافرًا. فمن الأعذار التي تبيح الجمع أيضًا غير السفر والمرض:

(١) المطر الكثير الغزير الذي يبل الثياب، ويلحق المكلف بسببه مشقة.

(٢) الوحل والطين، وذلك إذا كان يشق على الناس بسببه المشي.

(٣) الريح الشديدة الباردة التي تخرج عن العادة، وغير ذلك من الأعذار التي يلحق بالمكلف مشقة إذا ترك الجمع معها.

المسألة الثانية

في حد الجمع المشروع

وحدّ الجمع المشروع هو الجمع بين صلاة الظهر والعصر، والمغرب والعشاء بالنسبة للمسافر ومَن في حكمه، وكذا الجمع في الحضر بسبب المطر وما في حكمه، فيجوز بين العشاءين والظهرين^(١)؛ لحديث ابن عباس الماضي قبل قليل، وقد فعله أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، ولأنَّ العلة من الجمع بين العشاءين وجود المشقة، وهي في الظهرين أيضًا.

(١) العشاءان: المغرب والعشاء، والظهران: الظهر والعصر، وقد أطلق اسم أحدهما على الآخر

تغليياً.

البَابُ العَاشِرُ



في صلاة الجمعة

وفيه مسائل

المسألة الأولى

حكمها ودليل ذلك

الجمعة فرض عين على الرجال؛ لقوله سبحانه: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ [الجمعة: ٩]. ولقوله ﷺ: «رواح الجمعة واجب على كل محتلم»^(١)، وقوله ﷺ: «ليتهين أقوام عن ودعهم الجمعات، أو ليختمن الله على قلوبهم، ثم ليكونن من الغافلين»^(٢).
قال النووي رحمه الله: (فيه أنَّ الجمعة فرض عين)^(٣). وللحديث الآتي بعد قليل،
وفيه: «الجمعة حق واجب على كل مسلم...».

(١) أخرجه «النسائي»: (٨٩/٣)، ح: (١٣٧١)، وصححه الألباني «صحيح الجامع»، رقم: (٣٥٢١).

(٢) أخرجه «مسلم»، برقم: (٨٦٥).

(٣) «شرح النووي على مسلم»: (١٥٢/٦).

المسألة الثانية

على من تجب؟

تجب الجمعة على كل مسلم ذكر بالغ عاقل، قادر على إتيانها، مقيم، فلا تجب على: عبد مملوك^(١) أو امرأة أو صبي أو مجنون أو مريض أو مسافر^(٢)؛ لقوله ﷺ: «الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة، إلا أربعة: عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض»^(٣). وأما المسافر فلا تلزمه الجمعة؛ لأن النبي ﷺ لم يكن يصلّيها في أسفاره، وقد وافق يوم عرفة في حجته جمعة، ومع ذلك صلاها ظهرًا وجمع العصر معها. أما المسافر الذي ينزل بلدًا تقام فيه الجمعة فإنه يصلّيها مع المسلمين. وإذا حضرها العبد أو المرأة أو الصبي أو المريض أو المسافر صحت منه، وأجزأته عن صلاة الظهر^(٤).

(١) مذهب الجمهور أن العبد لا تجب عليه الجمعة، وهناك رواية عن أحمد أنها لا تجب عليه إلا بإذن سيده، ورواية أخرى أنها تجب عليه مطلقًا وهو مذهب ابن حزم، انظر: بدائع الصنائع (٢٥٨/١)، المجموع (٣٥٠/٤)، المغني (٢٥٠/٢)، مجموع الفتاوى (١٨٤/٢٤)، المحلى (٢٥٢/٣).

(٢) هذا مذهب الأئمة الأربعة، قال ابن تيمية: وعليه سلف الأمة وجماعها، خلافاً للظاهرية الذين قالوا بوجوبها على المسافر، انظر: البدائع (٢٦٨/١)، المجموع (٣٥٠/٤)، مجموع الفتاوى (١٧/٤٨٠)، المحلى (٢٥٢/٣).

(٣) أخرجه «أبو داود»، برقم: (١٠٥٤)، وصححه الألباني «الإرواء»، برقم: (٥٩٢)، وهو في الأصل مرسل؛ ولذا ضعفه بعض العلماء.

(٤) لكنها لا تنعقد بهم، ولا يعتد بهم في العدد الذي تنعقد به، وهذا مذهب الجمهور خلافاً لأبي حنيفة وابن حزم، انظر: البدائع (٢٦٨/١)، الفواكه الدواني (٢٦٢/١)، المجموع (٣٧٠/٤)، المغني (٢٥٣/٢)، المحلى (٢٥٢/٣).

المسألة الثالثة

وقتها

وقت الجمعة هو وقت الظهر، من بعد الزوال إلى أن يصير ظل الشيء كطوله^(١)؛ لحديث أنس بن مالك رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس^(٢). وهو المروي عن أصحاب النبي ﷺ من فعلهم^(٣). وعلى هذا فمن أدرك ركعة منها قبل خروج وقتها فقد أدركها، وإلا صلاها ظهرًا^(٤)؛ لقوله ﷺ: «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة». وقد تقدم.

(١) هذا مذهب الجمهور: أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايات وابن حزم، وقيل: هو بعد ارتفاع الشمس قدر رمح كصلاة العيد وهو المذهب عند الحنابلة، وقيل: قبل الزوال بساعة وهي رواية أخرى في المذهب، انظر: المغني (٢/٢١٨)، الإنصاف (٢/٣٧٥)، المحلى (٣/٢٤٤).

(٢) رواه «البخاري»، برقم: (٩٠٤).

(٣) انظر «فتح الباري»: (٢/٤٥٠).

(٤) هذا مذهب الجمهور، وذهب أبو حنيفة وابن حزم إلى أنه إن أدركه في التشهد صلى ركعتين فقط، انظر: المبسوط (٢/٣٥)، الأم (١/٢٣٦)، الإنصاف (٢/٣٨٠)، مجموع الفتاوى (٢٣/٢٥٦)، المحلى (٣/٢٨٣).

المسألة الرابعة

الخطبة

الخطبة ركن من أركان الجمعة لا تصح إلا بها ؛ لمواظبته ﷺ عليها وعدم تركه لها
أبداً، وهما خطبتان^(١)، يشترط لصحة صلاة الجمعة أن يتقدما على الصلاة.

(١) هذا مذهب الجمهور؛ إلا أنَّ أبا حنيفة أجاز أن يخطب خطبة واحدة، انظر: بدائع الصنائع

(١/٢٦٢)، المجموع (٤/٣٨٣).

المسألة الخامسة

في سنن الخطبة

ويسن الدعاء للمسلمين بما فيه صلاح دينهم ودنياهم، مع الدعاء لولادة أمور المسلمين بالصلاح والتوفيق؛ لأنه ﷺ «كان إذا خطب يوم الجمعة دعا، وأشار بأصبعه، وأَمَّنَّ الناس»، وأن يتولاهما مع الصلاة واحد، ويرفع صوته بهما حسب الطاقة، وأن يخطب قائماً^(١) لقوله تعالى: ﴿وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١]. وقال جابر ابن سمرة رضي الله عنه: «كان رسول الله ﷺ يخطب قائماً ثم يجلس ثم يقوم فيخطب، فمن حدثك أنه يخطب جالساً فقد كذب»^(٢)، وأن يكون على منبر أو مكان مرتفع؛ لأنه ﷺ «كان يخطب على منبره». وهو مرتفع، ولأن ذلك أبلغ في الإعلام، وأبلغ في الوعظ. وأن يجلس بين الخطبتين قليلاً؛ لقول ابن عمر رضي الله عنهما: «كان النبي ﷺ يخطب خطبتين وهو قائم يفصل بينهما بجلوس»^(٣).

ويسن قصر الخطبتين، والثانية أقصر من الأولى؛ لحديث عمار مرفوعاً: «إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة من فقهه، فأطيلوا الصلاة، واقصروا الخطبة»^(٤) والمئنة: العلامة. ويسن أن يسلم الخطيب على المأمومين إذا أقبل عليهم؛ لقول جابر رضي الله عنه: «كان رسول الله ﷺ إذا صعد المنبر سلم». ويسن أن يجلس على المنبر

(١) هذا مذهب أبي حنيفة وأحمد في المشهور وابن حزم وهو رواية عن مالك، وذهب أكثر المالكية والشافعي إلى أن القيام في الخطبة شرط لمن قدر عليه، انظر: بدائع الصنائع (١/٢٦٣)، مواهب الجليل (١/١٦٦)، المجموع (٤/٣٨٣)، الإنصاف (٢/٣٩٧)، المحلى (٣/٢٦٣).

(٢) رواه «مسلم»، برقم: (٨٦٢).

(٣) متفق عليه، «البخاري»، برقم: (٩٢٨)، و«مسلم»، برقم: (٨٦١).

(٤) رواه «مسلم»، برقم: (٨٦٩).

إلى فراغ المؤذن؛ لقول ابن عمر رضي الله عنهما: «كان النبي ﷺ يجلس إذا صعد المنبر حتى يفرغ المؤذن ثم يقوم فيخطب». ويسن أن يعتمد الخطيب على عصا ونحوها، ويسن للخطيب أن يقصد تلقاء وجهه؛ لفعله ﷺ ذلك^(١).

(١) من النوازل: اختلف الفقهاء في خطبة الجمعة هل يشترط أن تكون بالعربية؛ فذهب مالك والشافعي إلى أنه يشترط أن تكون بالعربية، وذهب أبو حنيفة إلى أنها تصح بكل لغة، والمشهور من مذهب أحمد أنه يشترط أن تكون بالعربية إلا مع العجز عن ذلك. وعليه؛ فإنه ينظر إلى حال المستمعين، إذا كانوا جميعًا لا يفهمون العربية فتجوز الخطبة بغير العربية، أما إن كان بعضهم يفهم العربية فتكون بالعربية، ومن لا يفهمها فيما أن تترجم لهم بعد الصلاة، أو يوضع لهم تسجيل بلغتهم يستمعون إليه في أثناء الخطبة من خلال سماعات، أو بأي طريق يحقق الفائدة.

المسألة السادسة

ما يحرم فعله في الجمعة

يحرم الكلام والإمام يخطب^(١)؛ لقوله ﷺ: «من تكلم يوم الجمعة والإمام يخطب فهو كالحمار يحمل أسفارًا...»^(٢)، ولقوله ﷺ: «إذا قلت لصاحبك أنصت والإمام يخطب فقد لغوت»^(٣) أي: تكلمت باللغو، وهو الكلام الباطل المردود^(٤). ويحرم تخطي رقاب الناس أثناء الخطبة؛ لقوله ﷺ: «لرجل رآه يتخطى الرقاب: «اجلس فقد أذيت»^(٥)، ففيه أذية للمصلين، وإشغال لهم عن سماع الخطبة، أما الإمام فلا بأس بتخطيه الرقاب إن لم يمكنه الوصول إلى مكانه إلا بذلك. ويكره التفريق بين اثنين لقوله ﷺ: «من اغتسل يوم الجمعة... ثم راح فلم يفرق بين اثنين فصلّى ما كتب له... غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى»^(٦).

(١) هذا إذا كان الإمام يخطب، أما بين الخطبتين فلا بأس، وهو مشهور مذهب الشافعية والحنابلة والظاهرية، انظر: المبسوط (٢/٥٣)، الخرشي (٢/٨٨)، المجموع (٤/٥٢٣)، الإنصاف (٢/٢٩٢)، المحلى (٣/٢٦٨).

(٢) أخرجه «أحمد»: (١/٢٣٠)، وقال ابن حجر في بلوغ المرام: «إسناده لا بأس به»، «سبل السلام»: (٢/١٠١، ١٠٢)، ح: (٤٢١).

(٣) متفق عليه، «البخاري»، برقم: (٣٩٤)، و«مسلم»، برقم: (٨٥١)، وانظر «إرواء الغليل»: (٣/٨٤).

(٤) أما العمل في أثناء الخطبة نحو إصلاح مكبرات الصوت ونحوه فالفقهاء يفرقون بين الكلام والعمل، ويخففون في العمل بدليل أن المتأخر يصلي ركعتين في أثناء الخطبة، وعليه؛ فلا بأس به إذا كان للحاجة.

(٥) أخرجه «أبو داود»، برقم: (١١١٨)، و«النسائي»: (٣/١٠٣)، و«الحاكم»: (١/٢٨٨)، وصححه ووافقه «الذهبي». وصححه الألباني «صحيح ابن ماجه»، برقم: (٩١٦).

(٦) أخرجه «البخاري»، برقم: (٩١٠).

المسألة السابعة

بم تدرك الجمعة؟

تدرك الجمعة بإدراك ركعة مع الإمام؛ فعن أبي هريرة مرفوعاً: «مَنْ أدرك مِنْ الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة»^(١). وإن أدرك أقل من ركعة صلى ظهرًا^(٢).

(١) رواه «ابن ماجه»، برقم: (١١٢١)، وصححه الألباني «صحيح سنن ابن ماجه»، برقم: (٩٢٧، ٩٢٨).

(٢) تقدم ذكر الخلاف في المسألة.

المسألة الثامنة

في نافلة الجمعة

ليس لصلاة الجمعة سنة قبلها، ولكن من صلى قبلها نافلة مطلقة قبل دخول وقتها فلا بأس به^(١)؛ لترغيب النبي ﷺ في ذلك، كما في حديث سلمان الماضي قبل قليل: «من اغتسل يوم الجمعة... ثم راح فلم يفرق بين اثنين فصلى ما كتب له»، ولفعل الصحابة رضي الله عنهم، ولأفضلية صلاة النافلة. ولا يُنكر عليه إذا ترك؛ لأنَّ السنَّة الراتبة تكون بعد الجمعة بركتين أو أربع ركعات أو ست ركعات؛ لفعله ﷺ وأمره، فقد «كان يصلي بعد الجمعة ركعتين»^(٢). وقال ﷺ: «إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربع ركعات»^(٣). وفي رواية: «من كان منكم مصلياً، بعد الجمعة فليصل أربعاً»^(٤). وأما الست: فلأنَّه ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما «أنَّ النبي ﷺ كان يصلي بعد الجمعة ستاً»^(٥). وكان ابن عمر يفعله^(٦).

فتبين من ذلك أنَّ أقلَّ الراتبة بعد الجمعة ركعتان، وأكثرها ست. ويرى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: أنَّ الراتبة إن صليت في المسجد صليت أربعاً، وإن صليت في البيت صليت ركعتين^(٧)، فتكون صلاتها على أحوال متنوعة.

(١) هذا هو المشهور عند الأئمة الأربعة، وذهب بعض العلماء -منهم النووي وغيره- إلى أنَّ لها سنة قبلية، انظر: زاد المعاد (١/٤١٧).

(٢) متفق عليه، «البخاري»، برقم: (٩٣٧)، و«مسلم»، برقم: (٨٨٢).

(٣) رواه «مسلم»، برقم: (٨٨١).

(٤) «صحيح مسلم»، رقم: (٨٨١) - ٦٩.

(٥) «الشرح الممتع»: (١٠٢/٤).

(٦) أخرجه «أبو داود»، برقم: (١١٣٠).

(٧) «زاد المعاد»: (١/٤٤٠).

المسألة التاسعة

كيفية صلاة الجمعة

صلاة الجمعة ركعتان يجهر فيهما بالقراءة؛ لأنه ﷺ كان يفعل ذلك، وفعله ﷺ من سنته، وقد أجمع أهل العلم على ذلك^(١). ويسن أن يقرأ في الركعة الأولى بسورة الجمعة بعد الفاتحة، وفي الثانية بسورة المنافقون^(٢)، أو يقرأ في الأولى بسورة الأعلى، وفي الثانية بسورة الغاشية^(٣)؛ لفعله ﷺ.

(١) مذهب الجمهور أنه لو أسرَّ بالقراءة أجزأت صلاته، خلافاً لأبي حنيفة فالجهر عنده واجب، انظر: بدائع الصنائع (١/٢٦٩)، الفواكه الدواني (١/٢٦٢)، المجموع (٤/٤٠٢).

(٢) أخرجه «مسلم»، برقم: (٨٧٧).

(٣) أخرجه «مسلم»، برقم: (٨٧٨).

المسألة العاشرة

في سنن الجمعة

(١) يسنُّ التكبير إلى الصلاة للحصول على الأجر الكبير؛ ففي حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ قال: «من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة، ثم راح في الساعة الأولى، فكأنما قرَّب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرَّب بقرة، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرَّب كبشاً أقرن، ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرَّب دجاجة، ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرَّب بيضة، فإذا خرج الإمام حضرت الملائكة، يستمعون الذكر»^(١).

وقال أيضاً: «من غَسَلَ يوم الجمعة واغتسل، وبَكَرَ وابتكر، كان له بكل خطوة يخطوها أجر سنة صيامها وقيامها»^(٢).

(٢) ويسنُّ الاغتسال في يومها؛ لحديث أبي هريرة الماضي: «من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة...»، وينبغي الحرص عليه وعدم تركه، وبخاصة لأصحاب الروائع الكريمة. ومن العلماء مَنْ أوجبه؛ لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً: «غسل الجمعة واجب على كل محتلم»^(٣). ولعل القول بوجوبه أقوى وأحوط، وأنه لا يسقط إلا لعذر^(٤).

(١) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (٨٨١)، و«مسلم»، برقم: (٨٥٠).

(٢) رواه «الترمذي»، برقم: (٤٩٦) وحسنه، وحسنه أيضاً المنذري «الترغيب والترهيب»: (٢٤٧/١)، وضعفه بعض العلماء.

(٣) أخرجه «البخاري»، برقم: (٨٧٩)، و«مسلم»، برقم: (٨٤٦).

(٤) مذهب الأئمة الأربعة: أنَّ غسل الجمعة سنَّة، **وحكاه ابن عبد البر إجماعاً**، وفيه نظر، وصرفوا الوجوب الوارد في الحديث: بأنَّ معناه أنَّه حق أو مشروع لعدة صوارف. وقد ذهب إلى القول بالوجوب ابن حزم، وهو رواية عن أحمد، وهو مروى عن عمر وأبي هريرة، ورجحه الشوكاني.=

(٣) ويسنُّ التطيب والتنظف، وإزالة ما ينبغي إزالته من الجسم؛ كتقليم الأظافر وغيره.

والتنظف أمر زائد على الاغتسال، ويكون ذلك بقطع الروائح الكريهة وأسبابها، كالشعور التي أمر الشارع بإزالتها، والأظافر، ويسن حلق العانة، ونتف الإبط، وتقليم الأظافر، وحف الشارب، مع التطيب؛ لحديث سلمان رضي الله عنه مرفوعاً: «لا يغتسل رجل يوم الجمعة، ويتطهر ما استطاع من طهر، ويدهن من دهنه، أو يمس من طيب بيته...». قال ابن حجر: «من طهر: المراد به المبالغة في التنظيف، ويؤخذ من عطفه على الغسل... أن المراد به التنظيف بأخذ الشارب والظفر والعانة»^(١).

(٤) ويسنُّ له أن يلبس أحسن الثياب؛ لحديث ابن عمر رضي الله عنهما: «أنَّ عمر بن الخطاب رأى حلة سيرة عند باب المسجد، فقال: يا رسول الله لو اشتريت هذه، فلبستها يوم الجمعة، وللوفد إذا قدموا عليك». فقد استدل به البخاري رحمته الله على لبس أحسن الثياب للجمعة، فقال: (باب: يلبس أحسن ما يجد). قال الحافظ ابن حجر: «ووجه الاستدلال به: من جهة تقريره رحمته الله لعمر على أصل التجمل للجمعة»^(٢)، ولقوله رحمته الله: «ما على أحدكم لو اشترى ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوبي مهنته»^(٣).

أي: ثوب خدمته وشغله.

(٥) ويسنُّ في يومها وليلتها الإكثار من الصلاة على النبي ﷺ؛ لقوله ﷺ: «أكثرُوا من الصلاة عليَّ يوم الجمعة»^(٤).

= انظر: بدائع الصنائع (١/٣٥)، فتح القدير (١/٦٥)، التمهيد (١٠/٨٠)، المجموع (٢/٢٣٣)، الإنصاف (١/٢٤٧)، المغني (٢/٢٥٦)، المحلى (٣/٢٨٥)، نيل الأوطار (١/٢٩٢).

(١) أخرجه «البخاري»، برقم: (٨٨٣)، وانظر «فتح الباري»: (٢/٤٣٢).

(٢) «فتح الباري»: (٢/٤٣٤).

(٣) أخرجه «أبو داود»، برقم: (١٠٧٨)، و«ابن ماجه»، برقم: (١٠٩٥)، وصححه الألباني «صحيح ابن ماجه»: (٨٩٨)، وفي أسانيده مقال.

(٤) أخرجه «أبو داود»، برقم: (١٠٤٧)، و«النسائي»: (٣/٩١)، و«ابن ماجه»: (١٠٨٥)، و«الحاكم»: (١/٢٧٨)، وصححه ووافقه «الذهبي». وصححه الألباني، «صحيح ابن ماجه»، برقم: (٨٨٩).

(٦) ويسنُّ أن يقرأ في فجرها في الصلاة بسورتي السجدة، والإنسان؛ لمواظبته ﷺ على ذلك^(١). وفي يومها بسورة الكهف لقوله ﷺ: «من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة سطع له نور من تحت قدمه إلى عنان السماء يضيء به يوم القيامة، وغُفر له ما بين الجمعتين»^(٢).

(٧) ويسنُّ لمن دخل المسجد يوم الجمعة ألا يجلس حتى يصلي ركعتين؛ لأمره ﷺ بذلك^(٣)، ويوجز فيهما إذا كان الإمام يخطب^(٤).

(٨) ويسنُّ أن يكثر من الدعاء، ويتحرى ساعة الإجابة؛ لقوله ﷺ: «إنَّ في الجمعة لساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي، يسأل الله شيئاً، إلا أعطاه إياه»^(٥).

(١) «صحيح البخاري»، رقم: (٨٩١).

(٢) الحديث بهذا اللفظ موضوع، والوارد ما جاء عند الحاكم في المستدرک (٢٠٧٢)، والنسائي في الكبرى (١٠٧٨٨): «من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضاء له النور ما بين الجمعتين»، والصحيح فيه أنه من قول أبي سعيد الخدري، ورواه بعض الرواة مرفوعاً للنبي ﷺ.

(٣) «صحيح البخاري»، برقم: (٩٣٠).

(٤) هذا مذهب الشافعية والحنابلة، ومذهب الحنفية والمالكية أنه يجلس ويكره له أن يركع ركعتين؛ لأنَّ الاستماع والإنصات عندهم واجب، وتحية المسجد سنَّة، ولا يجوز ترك الواجب من أجل السنَّة. انظر: حاشية ابن عابدين (١٥٨/٢)، حاشية الدسوقي (٣٨٨/١)، تحفة المحتاج (٤٥٦/٢)، الإنصاف (٤١٥/٢).

(٥) أخرجه «البخاري»، برقم: (٩٣٥)، و«مسلم»، برقم: (٨٥٢).

البَابُ الحَادِي عَشَرَ



في صلاة الخوف

وفيه مسائل

هذا هو العذر الثالث من الأعذار التي تختلف بها الصلاة في هيئتها، أو عددها، وقد تقدّم الكلام على عذر المرض والسفر.

المسألة الأولى

حكمها، ودليل مشروعيتها، وشروطها

(١) حكمها :

صلاة الخوف تُشرع في كل قتال مباح، كقتال الكفار والبغاة والمحاربين؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء: ١٠١]. وقيس عليه الباقي، ممن يجوز قتاله^(١).

فتشرع عند الخوف من هجوم العدو، أو الهرب من عدو إن كان الهرب مباحاً. ويدخل في العدو كل عدو -أدماً أو سبعا- مما يخاف الإنسان على نفسه منه، كالصائل الذي يريد أهله أو ماله، والغريم الظالم وغير ذلك.

(٢) دليل مشروعيتها :

والدليل على مشروعيتها: الكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَنْتَقِمَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٢]. وصلاها رسول الله ﷺ، وأجمع الصحابة على فعلها.

(١) هذا مذهب جمهور الفقهاء، وفي قول لأبي يوسف صاحب أبي حنيفة: أنها مختصة بالنبي، وقال المزني صاحب الشافعي: إنها كانت مشروعة ثم نسخت.

انظر: بدائع الصنائع (١/٢٤٢)، حاشية ابن عابدين (٢/١٨٦)، حاشية الدسوقي (١/٣٩١)، المجموع (٤/٤٠٥)، الإنصاف (٢/٣٤٧).

(٣) شروطها :

وتشرع صلاة الخوف بشرطين:

الشرط الأول: أن يكون العدو ممن يحل قتاله، كقتال الكفار، والبغاة، والمحاربين، كما سبق.

والشرط الثاني: أن يُخاف هجومه على المسلمين حال الصلاة.

المسألة الثانية

كيفية صلاة الخوف

جاءت صلاة الخوف على عدة صفات، ومنها الصفة الواردة عن النبي ﷺ في حديث سهل بن أبي حثمة الأنصاري رضي الله عنه، وهي أشبه بالصفة المذكورة في القرآن الكريم، وفيها احتياط للصلاة، واحتياط للحرب، وفيها نكاية بالعدو. وقد فعل عليه الصلاة والسلام هذه الصلاة في غزوة ذات الرقاع، وصفتها كما رواها سهل: أنَّ طائفة صَفَّتْ مع النبي ﷺ وطائفة وجاه العدو، فصلَّى بالتي معه ركعة، ثم ثبت قائمًا، وأتموا لأنفسهم، ثم انصرفوا وصفوا وجاه العدو، وجاءت الطائفة الأخرى، فصلَّى بهم الركعة التي بقيت من صلاته، ثم ثبت جالسًا، وأتموا لأنفسهم، ثم سلَّم بهم (١) (٢).

(١) رواه «مسلم»، برقم: (٨٤١).

(٢) لصلاة الخوف عدة صور لتعدد الروايات، قال بعض العلماء: إنها عشر، وقيل: ست عشرة، وبعضهم أوصلها إلى أربع وعشرين.

ولا ينتقص عدد ركعات الصلاة بسبب الخوف، فيصلِّي بهم ركعتين، وروي عن ابن عباس أنَّه كان يقول إنَّ صلاة الخوف ركعة.

البَابُ الثَّانِي عَشَرَ



في صلاة العيدين

وفيه مسائل

والعيذان هما: عيد الأضحى وعيد الفطر، وكلاهما له مناسبة شرعية؛ فعيد الفطر بمناسبة انتهاء المسلمين من صيام شهر رمضان، والأضحى بمناسبة اختتام عشر ذي الحجة، وسُمِّي عيدًا؛ لأنَّه يعود، ويتكرر في وقته.

المسألة الأولى

حكمها، ودليل ذلك

صلاة العيد فرض كفاية، إذا قام بها البعض سقط الإثم عن الباقيين، وإذا تركت من الكل أثم الجميع؛ لأنها من شعائر الإسلام الظاهرة، ولأنه ﷺ داوم عليها، وكذلك أصحابه من بعده. وقد أمر النبي ﷺ بها حتى النساء، إلا أنه أمر الحيض باعتزال المصلين، وهذا مما يدل على أهميتها، وعظيم فضلها؛ لأنه إذا أمر بها النساء مع أنهن لسن من أهل الاجتماع فالرجال من باب أولى. ومن أهل العلم مَنْ يَقْوِي كونها فرض عين^(١).

(١) مذهب أبي حنيفة وبعض المالكية ورواية عن أحمد أن صلاة العيدين فرض عين، واختاره ابن تيمية، ومذهب أحمد وبعض الشافعية أنها فرض كفاية، وذهب مالك والشافعي وبعض الحنفية إلى أنها سنة مؤكدة.

انظر: بدائع الصنائع (١/٢٧٤)، حاشية الدسوقي (١/٣٩٦)، المجموع (٥/٦)، الإنصاف (٢/٢٤٠)، المغني (٢/٢٧٢)، مجموع الفتاوى (٢٣/١٦١).

المسألة الثانية

شروطها

ومن أهم شروطها : دخول الوقت، ووجود العدد المعتبر، والاستيطان.
فلا تجوز قبل وقتها، ولا تجوز في أقل من ثلاثة أشخاص، ولا تجب على
المسافر غير المستوطن.

المسألة الثالثة

المواضع التي تصلى فيها

يسنُّ أن تصلى في الصحراء خارج البنيان^(١)؛ لحديث أبي سعيد: «كان النبي ﷺ يخرج في الفطر والأضحى إلى المصلى»^(٢)، والقصد من ذلك -والله أعلم- إظهار هذه الشعيرة، وإبرازها. ويجوز صلاتها في المسجد الجامع، من عذر كالمطر والريح الشديدة، ونحو ذلك.

(١) قيد الشافعية ذلك بما إذا كان مسجد البلد ضيقاً، أما إن كان واسعاً لا يتزاحم فيه الناس فهو أفضل، انظر: تحفة المحتاج (٤٧/٣).

(٢) متفق عليه، «البخاري»، برقم: (٩٥٦)، و«مسلم»، برقم: (٨٨٩).

المسألة الرابعة

وقتها

ووقتها كصلاة الضحى بعد ارتفاع الشمس قدر رمح إلى وقت الزوال^(١)؛ لأنه ﷺ وخلفاءه كانوا يصلونها بعد ارتفاع الشمس، ولأنَّ ما قبل ارتفاع الشمس وقت نهى^(٢). ويسنُّ تعجيل الأضحى في أول وقتها، وتأخير الفطر؛ لفعله ﷺ، ولأنَّ الناس في حاجة إلى تعجيل الأضحى لذبح الأضاحي، وهم في حاجة إلى امتداد وقت صلاة الفطر ليتسع لأداء زكاة الفطر.

(١) هذا مذهب الجمهور، وقال الشافعية -في أصح الوجهين عندهم-: وقتها من طلوع الشمس إلى زوالها؛ لأنها صلاة ذات سبب فلا تراعى فيها أوقات النهي، انظر: بدائع الصنائع (١/٢٧٦)، حاشية الدسوقي (١/٣٩٦)، المجموع (٥/٧).

(٢) انظر «المغني»: (٢/٢٣٢، ٢٣٣).

المسألة الخامسة

صفتها وما يقرأ فيها

وصفتها: ركعتان قبل الخطبة^(١) لقول عمر: «صلاة الفطر والأضحى ركعتان ركعتان، تمام غير قصر على لسان نبيكم. وقد خاب من افترى»^(٢).

يكبر في الأولى بعد تكبيرة الإحرام والاستفتاح، وقبل التعوذ ستاً^(٣). وفي الثانية قبل القراءة خمساً، غير تكبيرة القيام^(٤). لحديث عائشة مرفوعاً: «التكبير في الفطر والأضحى في الأولى سبع تكبيرات، وفي الثانية خمس تكبيرات سوى تكبيري

(١) ولا يتنفل قبلها ولا بعدها، وهو مذهب مالك وأحمد، وكذا أبو حنيفة إلا أنه أجاز التنفل بعدها في البيت خاصة، وذهب الشافعي وابن حزم إلى أنه لا يكره التنفل قبل صلاة العيد ولا بعدها لغير الإمام، انظر: بدائع الصنائع (١/٢٩٧)، المجموع (٥/١٦)، المحلى (٣/٣٠٥).

(٢) رواه «أحمد»: (١/٣٧)، و«النسائي»: (١/٢٣٢)، و«البيهقي»: (٣/٢٠٠)، وهو صحيح. [انظر «إرواء الغليل»: (٣/١٠٦)].

(٣) هذا مذهب أحمد ومالك وهو قول الفقهاء السبعة بالمدينة، وذهب الشافعي وابن حزم إلى أنها سبع بخلاف تكبيرة الإحرام، أما أبو حنيفة فقال: يكبر في الأولى ثلاثاً بعد تكبيرة الإحرام ثم يقرأ، وفي الثانية يقرأ ثم يكبر ثلاثاً قبل الركوع، انظر: بدائع الصنائع (١/٢٧٧)، المجموع (٥/٢٢)، المغني (٢/٢٨٢)، المحلى (٣/٢٩٣)، وتكون التكبيرات الزائدة بعد دعاء الاستفتاح عند الشافعي وأحمد، وعنه رواية أنه يستفتح بعد التكبيرات، انظر: المجموع (٥/٢٢)، المغني (٢/٢٨٣)، والمشهور عند الإمامية فتوى ورواية أن يكبر بعد الحمد والسورة في الركعة الأولى خمس تكبيرات، ثم يقوم للركعة الثانية فيكبر بعد الحمد والسورة أربع تكبيرات، انظر: جواهر الكلام (١١/٣٥٩-٣٦٩).

(٤) بين التكبيرات يذكر الله عند الشافعي وأحمد، واختاره ابن تيمية إلا أنه جعله ذكراً مطلقاً دون تحديد، وقال أبو حنيفة ومالك: يوالي بين التكبيرات دون ذكر، انظر: مجموع الفتاوى (٢٤/٢١٩).

الركوع»^(١). ويرفع يديه مع كل تكبيرة^(٢)؛ لأنَّ النبي ﷺ «كان يرفع يديه مع التكبير»^(٣)، ثم يقرأ بعد الاستعاذة جهراً بغير خلاف، ويقرأ الفاتحة، وفي الأولى بسبح اسم ربك الأعلى. وفي الثانية بالغاشية لقول سمرة: «كان ﷺ يقرأ في العيدين ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾، و﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾»^(٤)، وصحَّ عنه ﷺ أَنَّهُ كان يقرأ في الأولى بـ ﴿قَدْ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾، وفي الثانية ﴿أَقْرَبَتِ السَّاعَةُ وَأَنْشَقَّ الْقَمَرُ﴾^(٥)، فيراعى الإتيان بهذا مرة، وهذا مرة، عملاً بالسنة، مع مراعاة ظروف المصلين، فيأخذهم بالأرفق.

-
- (١) رواه «أبو داود»، برقم: (١١٤٩)، وهو صحيح. [انظر «إرواء الغليل»: (٢٨٦/٣)].
- (٢) هذا مذهب الجمهور، وهو المروي عن الصحابة، وقال مالك: لا يرفعهما فيما عدا تكبيرة الإحرام، انظر: المغني (٢/٢٨٣).
- (٣) رواه «أحمد»: (٣١٦/٤)، وحسنه الألباني «الإرواء»، برقم: (٦٤١).
- (٤) رواه «أحمد»: (٧/٥)، و«ابن ماجه»، برقم: (١٢٨٣)، وصححه الألباني «الإرواء»، برقم: (٦٤٤).
- (٥) أخرجه «مسلم»، برقم: (٨٩١).

المسألة السادسة

موضع الخطبة

موضع الخطبة في صلاة العيد بعد الصلاة؛ لقول ابن عمر رضي الله عنهما: (كان النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر يصلون العيدين قبل الخطبة)^(١) ^(٢).

(١) أخرجه «البخاري»، برقم: (٩٦٣)، و«مسلم»، برقم: (٨٨٨).

(٢) جمهور أهل العلم أنها خطبتان، والوارد في ذلك حديث ضعيف، ولو جعلها خطبة واحدة لصح ذلك، انظر: بدائع الصنائع (١/٢٧٦)، المجموع (٥/٢٨).

المسألة السابعة

قضاء العيد

لا يسنُّ لمن فاتته صلاة العيد قضاؤها؛ لعدم ورود الدليل عن النبي ﷺ بذلك، ولأنها صلاة ذات اجتماع معيَّن، فلا تشرع إلا على هذا الوجه^(١).

(١) هذا مذهب أبي حنيفة ورواية عن مالك، وهو اختيار ابن تيمية، وذهب الشافعي ورواية عن مالك وإحدى الروايات عن أحمد أنه لو أحب أن يصليهما تطوعاً فيصلي اثنتين بهيئتهما، وقيل: يصليهما ركعتين بهيئة الصلاة المعتادة وهو قول لمالك ورواية عن أحمد وأجازة الحنفية على أنه تطوع مطلق، وقيل: يصلي أربعاً، وهو قول الشعبي والثوري ورواية عن أحمد تشبيهاً لها بالجمعة، انظر: فتح القدير (٧٨/٢)، الأم (٢٧٥/١)، المجموع (٣٤/٥)، الإنصاف (٤٣٣/٢)، المغني (٢٨٩/٢)، مجموع الفتاوى (١٨٢/٢٤)، لكن لو أنهم لم يتبين لهم أن اليوم العيد إلا بعد الزوال فالجمهور - خلافاً لمالك - على أنهم يصلونها في اليوم التالي.

المسألة الثامنة

سننها

- (١) يسنُّ أن تؤدى صلاة العيد في مكان بارز وواسع، خارج البلد، يجتمع فيه المسلمون لإظهار هذه الشعيرة، وإذا صليت في المسجد لعذر فلا بأس بذلك.
- (٢) ويسنُّ تقديم صلاة الأضحى وتأخير صلاة الفطر، كما تقدّم بيان ذلك عند الكلام على وقتها.
- (٣) وأن يأكل قبل الخروج لصلاة الفطر تمرات، وألا يطعم يوم النحر حتى يصلي، لفعله ﷺ، فكان لا يخرج يوم الفطر حتى يفطر على تمرات يأكلهن وتراً^(١). ولا يطعم يوم النحر حتى يصلي^(٢).
- (٤) ويسنُّ التبكير في الخروج لصلاة العيد بعد صلاة الصبح ماشياً؛ ليتمكن من الدنو من الإمام، وتحصل له فضيلة انتظار الصلاة.
- (٥) ويسنُّ أن يتجمل المسلم، ويغتسل، ويلبس أحسن الثياب، ويتطيب.
- (٦) ويسنُّ أن يخطب في صلاة العيد بخطبة جامعة شاملة لجميع أمور الدين، ويحثهم على زكاة الفطر، ويبين لهم ما يخرجون، ويرغبهم في الأضحية، ويبين لهم أحكامها، وتكون للنساء فيها نصيب؛ لأنهن في حاجة لذلك واقتداء بالنبي ﷺ، فقد أتى النساء بعد فراغه من الصلاة والخطبة فوعظهن ودكّرهن^(٣). وتكون بعد الصلاة كما سبق.

(١) أخرجه «البخاري»، برقم: (٩٥٣).

(٢) أخرجه «الترمذي»، برقم: (٥٤٢)، و«ابن ماجه»، برقم: (١٧٥٦)، وصححه الألباني، «صحيح

ابن ماجه»، رقم: (١٤٢٢).

(٣) أخرجه «البخاري»، برقم: (٩٧٨).

(٧) ويسنُّ كثرة الذكر بالتكبير والتهليل لقوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ويجهر به الرجال في البيوت والمساجد والأسواق، ويُسرُّ به النساء^(١).

(٨) مخالفة الطريق، فيذهب إلى العيد من طريق، ويرجع من طريق آخر؛ لحديث جابر رضي الله عنه: «كان النبي ﷺ إذا كان يوم عيد خالف الطريق»^(٢).

وقيل في الحكمة من ذلك: ليشهد له الطريقتان جميعاً، وقيل: لإظهار شعيرة الإسلام فيهما، وقيل غير ذلك.

ولا بأس بتهنئة الناس بعضهم بعضاً يوم العيد، بأن يقول لغيره: تَقَبَّلَ الله مِنَّا وَمِنْكَ صَالِحَ الْأَعْمَالِ، فكان يفعله أصحاب النبي ﷺ، مع إظهار البشاشة والفرح في وجه من يلقاه.

(١) هذا التكبير المطلق مستحب في كل وقت، أما التكبير المقيّد بالصلوات في عيد الفطر فذهب الجمهور -خلافًا لأبي حنيفة- أنه مشروع، واختلفوا في وقت ابتدائه؛ فذهب الشافعي وأحمد وابن حزم وابن تيمية إلى التكبير من ليلة العيد، وقال مالك: إنه يبدأ حين الغدو إلى الصلاة يوم العيد، وينتهي بخروج الإمام للصلاة، أما في عيد الأضحى فالمشهور أنه يبدأ من صلاة الفجر يوم عرفة إلى عصر آخر أيام التشريق، وهو قول أحمد ونقل عن طائفة من السلف، وصح عن علي وابن عباس وابن مسعود وغيرهم، إلا المحرم فإنه يكبر من صلاة الظهر يوم النحر؛ لأنه قبل ذلك مشغول بالتلبية، انظر: فتح القدير (٢/ ٧٢)، الأم (١/ ٢٧٥)، المجموع (٥/ ٣٨)، المغني (٢/ ٢٩١)، مجموع الفتاوى (٢٤/ ٢٢١)، المحلى (٣/ ٣٠٤).

(٢) أخرجه «البخاري»، برقم: (٩٨٦).

البَابُ الثَّالِثُ عَشَرُ



في صلاة الاستسقاء

وفيه مسائل

المسألة الأولى

تعريفها، وحكمها ودليل ذلك

(١) تعريفها: الاستسقاء هو طلب السقي من الله تعالى عند حاجة العباد إليه، على صفة مخصوصة؛ وذلك إذا أجذبت الأرض، وقحط المطر؛ لأنه لا يسقي ولا ينزل الغيث إلا الله وحده.

(٢) حكمها: حكم صلاة الاستسقاء أنها سنة مؤكدة^(١)؛ لقول عبد الله بن زيد: «خرج رسول الله ﷺ يستسقي فتوجه إلى القبلة، يدعو وحول رداءه، وصلى ركعتين، جهر فيهما بالقراءة»^(٢).

(١) هذا مذهب الجمهور، وقال أبو حنيفة: لا تسنُّ الصلاة للاستسقاء ولا الخروج لها، وأن الاستسقاء من النبي كان بغير صلاة، انظر: حاشية ابن عابدين (٢/١٨٤)، فتح القدير (٢/٥٧).

(٢) رواه «البخاري»، برقم: (١٠١١)، و«مسلم»، برقم: (٨٩٤).

المسألة الثانية

سببها

وسببها القحط، وهو انحباس المطر؛ لأنَّ النبي ﷺ كان يفعلها لذلك.

المسألة الثالثة

وقتها وكيفيتها

وقت صلاة الاستسقاء وصفتها كصلاة العيد، لقول ابن عباس: «صلى النبي ﷺ ركعتين كما يصلي في العيدين»^(١). فيستحب فعلها في المصلّى، كصلاة العيد، وتصلّى ركعتين، ويجهر بالقراءة فيهما كصلاة العيد، وتكون قبل الخطبة، وكذلك في عدد التكيّيرات^(٢) وما يقرأ فيها. ويجوز الاستسقاء على أي صفة كانت، فيدعو الإنسان، ويستسقي في صلاته إذا سجد، ويستسقي الإمام على المنبر في صلاة الجمعة، فقد استسقى النبي ﷺ على المنبر يوم الجمعة^(٣).

(١) رواه «النسائي»، برقم: (١٥٢١)، و«الترمذي»، برقم: (٥٥٨)، وهو حسن.

[انظر «إرواء الغليل»: (١٣٣/٣)].

(٢) هذا مذهب الشافعي وأحمد في أصح الروايتين عنه، وذهب مالك وأحمد في الرواية الأخرى وصاحباً أبي حنيفة إلى أنه يكبر واحدة كسائر الصلوات، وتأولوا الحديث بأن المقصود منه التشبيه في العدد والجهر بالقراءة وكون الصلاة قبل الخطبة، انظر: المجموع (٧٦/٥)، الإنصاف (٤٥٢/٢)، المحلى (٣٠٩/٣)، نيل الأوطار (٧/٤).

(٣) أخرجه «البخاري»، برقم: (٩٣٣)، و«مسلم»، برقم: (٨٩٧).

المسألة الرابعة

الخروج إليها

إذا أراد الإمام الخروج لها وعظ الناس، وأمرهم بالتوبة، والخروج من المظالم، وترك التباغض والتشاحن؛ لأنه سبب في منع الخير من الله سبحانه، ولأن المعاصي سبب القحط والتقوى سبب البركات. قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَأَتَقَوْا لَفَنَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٦]. ويتنظف لها، ولا يتطيب، ولا يلبس الزينة؛ لأنه يوم استكانة وخشوع، ويخرج متواضعًا، متخشعًا، متذللًا، متضرعًا؛ لقول ابن عباس: «خرج النبي ﷺ للاستسقاء متذللًا، متواضعًا، متخشعًا، متضرعًا»^(١).

(١) رواه «الترمذي»، برقم: (٤٥٨)، و«ابن ماجه»، برقم: (١٢٦٦)، وهو حسن.

[انظر «إرواء الغليل»: (١٣٣/٣)].

المسألة الخامسة

الخطبة فيها

يسنُّ أن يخطب الإمام في صلاة الاستسقاء بخطبة واحدة بعد الصلاة^(١)، تكون جامعة وشاملة، يأمر فيها بالتوبة، وكثرة الصدقة، والرجوع إلى الله، وترك المعاصي.

وينبغي أن يكثر في الخطبة من الاستغفار، وقراءة الآيات التي تأمر به، ويكثر من الدعاء بطلب الغيث من الله تعالى كقوله: «اللهم أغثنا»^(٢)، وقوله: «اللهم أسقنا غيثاً مغيثاً، مريئاً مريعاً، عاجلاً غير آجل، نافعاً غير ضار»^(٣).

ومعنى مريئاً: سهلاً طيباً، ومريعاً: مخصباً. وقوله: «اللهم أنت الله لا إله إلا أنت، أنت الغني ونحن الفقراء، أنزل علينا الغيث، واجعل ما أنزلت لنا قوة وبلاغاً إلى حين»^(٤). ونحو ذلك، ويرفع يديه؛ لأنَّ النبي ﷺ كان يفعل ذلك، حتى كان يرى

(١) هذا مذهب الجمهور وهو الصحيح في المذهب، وقيل: يقدم الخطبة على الصلاة وهو قول الليث ومالك قديماً، وروي عن عمر وابن الزبير، وقيل: بالتخير لورود الأخبار بكلا الأمرين وهو اختيار الشوكاني، وقيل: لا يخطب وإنما يدعو ويتضرع.

انظر: بدائع الصنائع (٢٨٣/١)، حاشية الدسوقي (٤٠٦/١)، الأم (٢٢١/١)، المجموع (٨٢/٥)، الإنصاف (٤٥٧/٢)، المغني (٣٢١/٢)، نيل الأوطار (٨/٤).

(٢) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٠١٤)، و«مسلم»، برقم: (٨٩٧)، ضمن حديث الاستسقاء الطويل.

(٣) أخرجه «أبو داود»، برقم: (١١٦٩)، وصحح الشيخ الألباني إسناده.

[«تخريج المشكاة»، برقم: (١٥٠٧)].

(٤) أخرجه «أبو داود»، برقم: (١١٧٣)، وحسَّن الشيخ الألباني إسناده.

[«تخريج المشكاة»، برقم: (١٥٠٨)].

بياض إبطه، ويرفع الناس أيديهم؛ لأنَّ النبي ﷺ لما رفع يديه يستسقي في صلاة الجمعة، رفع الناس أيديهم. ويكثر من الصلاة على النبي ﷺ؛ لأنَّ ذلك من أسباب الإجابة^(١).

(١) ويستحب أن يحول رداءه ويحول الناس أرويتهم، وذهب أكثر الحنفية وبعض المالكية والليث إلى أنَّ التحويل للإمام خاصة دون سائر الناس، انظر: بدائع الصنائع (٦/٢٨٤)، المغني (٢/٣٢٢).

المسألة السادسة

السنن التي ينبغي فعلها فيها

(١) أن يكثر من الدعاء المأثور عن النبي ﷺ في ذلك، ويستقبل القبلة في آخر الدعاء، ويحوّل رداءه، فيجعل اليمين على الشمال والشمال على اليمين، وكذلك ما شابه الرداء كالعباءة ونحوها. فقد ثبت أنّ النبي ﷺ حوّل إلى الناس ظهره، واستقبل القبلة يدعوا، ثم حوّل رداءه^(١). وقيل: الحكمة من تحويل الرداء التفاؤل بتحويل الحال عما هي عليه.

(٢) يسنُّ أن يخرج إلى صلاة الاستسقاء جميع المسلمين، حتى النساء والصبيان^(٢).

(٣) يسنُّ الخروج إليها بخضوع، وخشوع، وتذلّل، فقد خرج النبي ﷺ للاستسقاء متذللاً، متواضعاً، متخشعاً، متضرعاً^(٣).

(٤) يسنُّ عند نزول المطر أن يقف في أوله ليصيبه منه ويقول: «اللهم صَيِّباً نافِعاً». والصيَّب: المنهمر المتدفق. ويقول: «مُطَرِّنا بفضل الله ورحمته».

(٥) وإذا كثر المطر، وخيف من الضرر، يسنُّ أن يقول: «اللهم حوالينا ولا علينا، اللهم على الظراب والآكام وبطون الأودية ومنابت الشجر»^(٤).

والظراب: الجبال الصغار. والآكام: جمع أكمة، وهي التلّ، وهو ما اجتمع من الحجارة في مكان واحد.

(١) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (١٠١١)، و«مسلم»، برقم: (٨٩٤).

(٢) فإن أراد أهل الذمة الخروج لم يمنعوا، ولا يستحب إخراجهم ابتداءً، وهذا مذهب مالك والشافعي وأحمد وابن حزم، وعند الحنفية وبعض المالكية: لا يسمح لهم بالخروج، انظر: بدائع الصنائع (٢٨٤/١)، المجموع (٧٤/٥)، المغني (٣٢٨/٢)، المحلى (٣١٠/٣).

(٣) رواه «الترمذي»، وقال: حسن صحيح. وتقدم في الصفحة السابقة.

(٤) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (١٠٢١)، و«مسلم»، برقم: (٨٩٧)، واللفظ له.

البَابُ الرَّابِعُ عَشَرَ



في صلاة الكسوف

وفيه مسائل

المسألة الأولى

تعريف الكسوف، والحكمة منه

الكسوف: هو انحجاب ضوء أحد النّيرين -الشمس والقمر- بسبب غير معتاد، والكسوف والخسوف بمعنى واحد. ويحدث الله ﷻ ذلك تخويفاً لعباده حتى يرجعوا إليه سبحانه، كما قال ﷺ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، وَإِنَّمَا يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِمَا عَبْدَهُ»^(١).

(١) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٠٤٨)، و«مسلم»، برقم: (٩١١).

المسألة الثانية

حكم صلاة الكسوف ودليها

وصلاة الكسوف واجبة على ما صرح به أبو عوانة في صحيحه، وحكي عن أبي حنيفة، وأجراها مالك مجرى الجمعة، وقوى ابن القيم رحمه الله القول بوجوبها، وأيده الشيخ ابن عثيمين؛ وذلك لأن النبي ﷺ أمر بها، وخرج فزعا إليها، وأخبر أنها تخويف للعباد^(١) ^(٢).

(١) انظر «فتح الباري»: (٦١٢/٢)، و«الصلاة»، لابن القيم: (١٥)، و«الشرح الممتع»: (٢٣٨-٢٣٧/٤).

(٢) ذهب جمهور العلماء إلى أن صلاة الكسوف سنة مؤكدة، وقال بعضهم بوجوبها وهو رواية عن أبي حنيفة وحكي عن مالك ورجحه الشوكاني والألباني، أما الخسوف فذهب الشافعي وأحمد وابن حزم إلى أنها سنة مؤكدة كذلك، وذهب أبو حنيفة ومالك إلى أنها لا تصلى جماعة ولا كهينة صلاة الكسوف وإنما هي سنة كسائر النوافل.

انظر: بدائع الصنائع (٢٨٢/١)، حاشية ابن عابدين (١٨٣/٢)، مواهب الجليل (٢٠١/٢)، التمهيد (٣١٧-٣١٤/٣)، الأم (٢١٤/١)، المجموع (٥١-٦٥/٥)، الإنصاف (٤٤٢/٢)، المغني (٣١٢/٢)، المحلى (٣١٣/٣).

واختلفوا في وقوع الآيات الأخرى كالزلازل والبراكين هل تشرع لها صلاة، فذهب أبو حنيفة ورواية عن أحمد وابن حزم إلى مشروعيتهما، وقال الشافعي: يصلي ويتضرع في بيته ولا تشرع لها جماعة، والمذهب عند الحنابلة أنه لا يصلي لشيء من الآيات إلا للكسوف والزلزلة الدائمة، ومنع مالك الصلاة لغير الكسوفين.

المسألة الثالثة

وقتها

وقتها من ابتداء الكسوف إلى ذهابه لقوله ﷺ: «إذا رأيتم شيئاً من ذلك فصلوا حتى ينجلي»^(١).

(١) رواه «مسلم»، برقم: (٩١٥).

المسألة الرابعة

كيفيتها وما يقرأ فيها

وكيفيتها: ركعتان. يقرأ في الأولى جهراً - ليلاً كانت أو نهاراً - الفاتحة، وسورة طويلة، ثم يركع طويلاً، ثم يرفع، فيسمع، ويحمد، ولا يسجد. بل يقرأ الفاتحة وسورة طويلة دون الأولى، ثم يركع، ثم يرفع، ثم يسجد سجدة طويلتين، ثم يصلي الثانية كالأولى، لكن دونها في كل ما يفعل، ثم يتشهد ويسلم. لقول جابر: «كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ في يوم شديد الحر، فصلّى بأصحابه، فأطال القيام، حتى جعلوا يخرون، ثم ركع فأطال، ثم رفع فأطال، ثم ركع فأطال، ثم سجد سجدة، ثم قام، فصنع نحو ذلك، فكانت أربع ركعات وأربع سجعات»^(١) (٢) (٣).

ويسنُّ أن يعظ الإمام الناس بعد صلاة الكسوف ويحذّرهم من الغفلة والاعتزال بالدنيا ويأمرهم بالإكثار من الدعاء والاستغفار^(٤)؛ لفعل النبي ﷺ، فقد خطب الناس

(١) رواه «مسلم»، برقم: (٩٠٤).

(٢) هذا مذهب مالك والشافعي وأحمد، وذهب أبو حنيفة إلى أنها ركعتان في كل ركعة ركوع كسائر النوافل، وخير ابن حزم بين الكيفيات الواردة جميعاً.

انظر: بدائع الصنائع (١/٢٨١)، حاشية الدسوقي (١/٤٠٥)، الأم (١/٢١٥)، الإنصاف (٢/٤٤٤)، المغني (٢/٣١٣)، المحلى (٣/٣١١).

(٣) ومن فاتته ركعة من صلاة الكسوف فإنه يقضيها بهيئتها، وهو قول الجمهور، ثم اختلفوا فيمن أدرك الركوع الثاني من الركعة، فقبل تفوته الركعة وهو مذهب الشافعي وأحد الوجوه عند الحنابلة، وقيل: يدركها كما يجزئ من أدرك الركوع في غيرها عن الفاتحة، ولأنه يجوز أن يصليها بركوع واحد، وهو مذهب مالك ووجه آخر عند الحنابلة.

انظر: المجموع (٥/٦٦)، الإنصاف (٢/٤٤٨)، المغني (٢/٣١٧).

(٤) مذهب الجمهور أنه ليس لصلاة الكسوف خطبة، وإنما أراد النبي فقط الرد على من يعتقد أن الكسوف لموت بعض الناس، وذهب الشافعي وإسحاق ورواية عن أحمد واختيار طائفة من =

بعد الصلاة وقال: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ ذَلِكَ فَادْعُوا اللَّهَ وَكَبِّرُوا، وَصَلُّوا وَتَصَدَّقُوا»^(١).

فإذا انتهت الصلاة قبل الانجلاء فلا تعاد، بل يذكر الله، ويكثر من دعائه؛ لقوله ﷺ: «فصلوا وادعوا حتى يكشف ما بكم». فدلَّ على أنَّه إنَّ سَلَّمَ من الصلاة قبل الانجلاء تشاغل بالدعاء. وإذا تم الانجلاء وهو في الصلاة أتمها خفيفة، ولا يقطعها.

= أصحابه أنَّ الخطبة مشروعة بعد صلاة الكسوف، واختلفوا هل تكون خطبة واحدة أم خطبتين كالجمعة.

انظر: بدائع الصنائع (٢٨٢/١)، مواهب الجليل (٢٠٢/٢)، المجموع (٥٨/٥)، المغني (٣١٥/٢)، الإنصاف (٤٤٨/٢).

(١) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٠٤٤).

اختبار على كتاب الصلاة

السؤال الأول:

أكمل:

- ١- قراءة الفاتحة رُكن في الصلاة ويستثنى من ذلك
و
- ٢- صلاة المنفرد خلف الصف
- ٣- يباح الجمع بين الصلاتين بسبب السفر و و
و
- ٤- إن أدرك المأموم من الجمعة أقل من ركعة صلاها
- ٥- لا يصح الأذان إلا بعد دخول الوقت إلا أذان و

السؤال الثاني:

ضع علامة صح أمام العبارة الصحيحة وعلامة خطأ أمام العبارة الخطأ:

- ١- تصح الصلاة خلف العدل والفاسق ()
- ٢- من صلى بثياب نجسة جاهلاً أنها نجسة فصلاته صحيحة ()
- ٣- من دخل المسجد في أوقات النهي صلى تحية المسجد ()
- ٤- يسجد المستمع إن قرأ القارئ آية السجدة حتى وإن لم يسجد القارئ ()
- ٥- القيام ركن في جميع الصلوات ()

السؤال الثالث:

اختر مما بين القوسين:

- ١- يمتد وقت صلاة العشاء إلى (ثلث الليل - صلاة الفجر - نصف الليل).
- ٢- تارك الصلاة كافر إن ترك (صلاة واحدة - الصلاة بالكلية - ثلاث صلوات).
- ٣- سافر من الإسكندرية إلى القاهرة يوم الاثنين ونوى الإقامة حتى يوم الأحد فإنه يقصر الصلاة - يتم الصلاة - يقصر الصلاة حتى يوم الخميس ويتم بعد ذلك).
- ٤- من فاتته صلاة العيد (سُن له قضاؤها - وجب عليه قضاؤها - فلا قضاء عليه).
- ٥- الاستناد على الحائط في أثناء الصلاة المكتوبة بلا عذر (مبطل للصلاة - مكروه - جائز).

السؤال الرابع:

أجب عن السؤالين الآتيين:

- ١- كان مسافرًا فدخل مسجدًا في المطار فوجد جماعة ولم يدر ما إن كان الإمام قاصرًا أم متممًا، فماذا يفعل؟ ولماذا؟
- ٢- شكَّ زيد في أثناء صلاته فلم يدر أصلى ثلاثًا أم أربعًا، وغلب على ظن عمرو أنه صلى أربعًا لا ثلاثًا، فماذا على زيد؟ وماذا على عمرو؟ وما الدليل على ذلك؟

البَابُ الْخَامِسُ عَشَرَ

في صلاة الجنازة وأحكام الجنائر

وفيه مسائل

الجنائز: جمع جنازة - بفتح الجيم وكسرها - بمعنى واحد. وقيل: بالفتح اسم للميت، وبالكسر اسم لما يحمل عليه^(١).

وينبغي للإنسان أن يتذكر الموت ونهايته في هذه الدنيا، فيستعد لذلك بالعمل الصالح، والتزود للآخرة، والتوبة من المعاصي، والخروج من المظالم. وتسُنُّ عيادة المريض، وتذكيره التوبة والوصية، فإذا احتضر يسُنُّ تلقينه «لا إله إلا الله» وتوجيهه للقبلة، فإذا مات سُنَّ تغميضه، والإسراع بتجهيزه ودفنه.

(١) وقيل: بالعكس: إنها بالكسر الميت نفسه، وبالفتح: السرير الذي يحمل عليه، قالوا ولا يسمى جنازة حتى يكون عليه ميت وإلا فهو سرير أو نعش، وقيل: الجنازة: النعش والميت وهما مع المشيعين، انظر: لسان العرب (٥/٣٢٤).

المسألة الأولى

حكم غسل الميت وكيفيته

(١) حكمه: غسل الميت واجب^(١)؛ لأمره ﷺ به، كما في قوله ﷺ في المحرم الذي وقصته ناقته: «اغسلوه بماء وسدر»^(٢). وقوله ﷺ في ابنته زينب رضي الله عنها: «اغسلنها ثلاثاً، أو خمساً، أو سبعاً»^(٣). وهو فرض كفاية إجماعاً.

(٢) كيفية الغسل: ينبغي أن يختار لتغسيل الموتى من هو ثقة عدل عارف بأحكام الغسل، ويقدم في التغسيل الوصي، ثم الأقرب فالأقرب، كالأب والجد والابن إذا كانوا عارفين بأحكام الغسل، وإلا قدم غيرهم ممن هو عالم بذلك.

والرجل يغسله الرجال، والمرأة تغسلها النساء، ولكل واحد من الزوجين تغسيل الآخر فالرجل يغسل زوجته^(٤) والمرأة تغسل زوجها. ولكل من الرجال والنساء تغسيل الأطفال دون سن السابعة. ولا يجوز للمسلم رجلاً كان أو امرأة تغسيل الكافر، ولا حمل جنازته ولا تكفينه، ولا الصلاة عليه، ولو كان قريباً كالأب والأم^(٥).

(١) هذا مذهب الجمهور، وهناك قول عند المالكية أنه سنة، انظر: مواهب الجليل (٢/٢٠٩)، حاشية الدسوقي (١/٤٠٧).

(٢) متفق عليه: أخرجه «البخاري»، برقم: (١٢٦٦)، و«مسلم»، برقم: (١٢٠٦).

(٣) متفق عليه، أخرجه «البخاري»، برقم: (١٢٥٩)، و«مسلم»، برقم: (٩٣٩).

(٤) هذا مذهب الجمهور، وقال أبو حنيفة: لا يجوز لأنه لو شاء تزوج أختها، انظر: بدائع الصنائع (١/٣٠٤)، المجموع (٥/١٣٢).

(٥) هذا مذهب الجمهور، والصحيح عند الشافعية أن الكافر لو غسل مسلماً فإنه يكفي، انظر: حاشية

ابن عابدين (١/٥٩٧)، بدائع الصنائع (٢/٣٠٣)، مواهب الجليل (٢/٢٥٤)، المجموع

(٥/١٤٥)، روضة الطالبين (٢/٩٩).

ويشترط أن يكون الماء الذي يغسل به الميت طهورًا مباحًا، وأن يغسل في مكان مستور، ولا ينبغي حضور مَنْ لا علاقة له بتغسيل الميت.

وصفة الغسل: هي أن يضعه على سرير غسله، ثم يستر عورته، ثم يجرده من ثيابه^(١)، ويواريه عن العيون في حجرة أو نحوها، ثم يرفع الغاسل رأس الميت إلى قرب جلوسه، ثم يمرر يده على بطنه ويعصره، ثم ينظف المخرجين، وينجّي الميت، فيغسل ما على المخرجين من نجاسة، وذلك بلف خرقة على يده، ثم ينوي الغسل، ويسمّي، ويوضئه كوضوء الصلاة، إلا في المضمضة والاستنشاق، فيكفي المسح على الفم والأنف^(٢)، ثم يغسل رأسه ولحيته بماء السدر، أو صابون، أو غير ذلك، ثم يغسل الميامن ثم المياسر، ثم يكمل غسل باقي الجسم. ويستحب أن يلف على يده خرقة حال التغسيل، والواجب غسلة واحدة إذا حصل بها الإنقاء، والمستحب ثلاث غسلات وإن حصل الإنقاء^(٣).

ويستحب أن يجعل في الغسلة الأخيرة كافورًا، ثم ينشف الميت، ويزيل عنه ما يشرع إزالته من الأظافر والشعور^(٤)، ويضفر شعر المرأة، ويسدل من ورائها. وإذا

(١) هذا مذهب الحنفية والمالكية وأحد القولين عند الشافعية ورواية عند الحنابلة هي الصحيح من المذهب، والصحيح عند الشافعية ورواية عن أحمد أنه يغسل في قميصه؛ لأنّ النبي غسل في قميصه، انظر: حاشية ابن عابدين (١/٥٧٤)، بدائع الصنائع (١/٣٠٠)، مواهب الجليل (٢/٢٢٣)، روضة الطالبين (٢/٩٩)، الإنصاف (٢/٤٨٥).

(٢) هذا قول أكثر أهل العلم، وذهب الشافعي إلى أنّ ذلك لا يغني عن المضمضة والاستنشاق، انظر: ابن عابدين (١/٥٧٤)، المجموع (٥/١٧١)، المغني (٢/٣٤١).

(٣) فإن خرج منه شيء بعد تغسيله، فمذهب الحنفية والمالكية وهو الصحيح عند الشافعية ورواية عند الحنابلة أنّه لا يعاد غسله وإنما يغسل موضعه، وذهب الحنابلة -وهو قول عند الشافعية- إلى أن يغسله إلى خمس ثم إلى سبع وهكذا، وللشافعية قول ثالث وهو أنّه يجب إعادة وضوئه، انظر: حاشية ابن عابدين (١/٥٧٥)، مواهب الجليل (٢/٢٢٣)، روضة الطالبين (٢/١٠٢)، المغني (٢/٣٤٤)، هذا إذا خرجت النجاسة قبل الإدراج في الكفن، أما بعد الإدراج في الكفن فجزموا أنّه يغسل موضع النجاسة فقط.

(٤) أما تسريح الشعر وتقليم الأظافر وحلق العانة وتنف الإبط فلا يفعل شيئًا من ذلك عند الحنفية والمالكية والشافعية في القديم، وهو قول الحنابلة في العانة، ورواية عندهم في تقليم الأظافر، =

تعذر غسل الميت لعدم وجود الماء، أو كان مقطوع الجسم بحرق ونحوه، فإنه ييمم بالتراب، ويستحب لمن غسل ميتاً أن يغتسل بعد تغسيله.

= وذهب الشافعي في الجديد إلى أنه يفعل كل ذلك، وإليه ذهب الحنابلة في قص الشارب وتقليم الأظافر إن كانت فاحشة، وأما الختان فلا يشرع عند جمهور الفقهاء، وحكى أحمد عن بعض الناس أنه يختن، انظر: بدائع الصنائع (١/٣٠١)، مواهب الجليل (٢/٢٣٨)، روضة الطالبين (١٠٧/٢)، المغني (٢/٤٠٣).

المسألة الثانية

من يتولَّى الغسل

الأفضل أن يتولَّى غسل الميت من هو أعرف بسنة الغسل من الثقات الأمناء العدول، ولا سيما إذا كان من أهله وأقاربه؛ لأنَّ الذين تولوا غسله ﷺ كانوا من أهله كعليٍّ رضي الله عنه وغيره^(١)، وأولى الناس بغسله: وصيه الذي أوصى أن يغسله، ثم أبوه ثم جده، ثم الأقرب فالأقرب من عصباته، ثم ذوو أرحامه.

ويجب أن يتولَّى غسل الذكر الرجال، والأنثى النساء، ويستثنى من ذلك الزوجان فإنَّه لكل واحد منهما غسل الآخر، لحديث عائشة رضي الله عنها: «لو كنت استقبلت من أمري ما استدبرت ما غسل النبي ﷺ غير نسائه»^(٢).

وقال النبي ﷺ لعائشة رضي الله عنها: «لو متَّ قبلي لغسلتك وكفنتك»^(٣)، وغسلت أسماء بنت عميس زوجها أبا بكر الصديق رضي الله عنه^(٤).

ولا يغسل شهيد المعركة؛ لأنَّ النبي ﷺ «أمر بقتلي أحد أن يدفنوا في ثيابهم، ولم يغسلوا، ولم يصلَّ عليهم»^(٥). وكذلك لا يكفن، ولا يصلَّى عليه^(٦)، بل يدفن بثيابه، كما في الحديث السابق^(٧).

(١) رواه «ابن ماجه»، برقم: (١٤٦٧)، وصححه الألباني «صحيح ابن ماجه»، برقم: (١٢٠٧)، وانظر أيضًا «الإرواء»، رقم: (٦٩٩).

(٢) رواه «أبو داود»، برقم: (٣٢١٥)، و«ابن ماجه»، برقم: (١٤٦٤)، وحسنه الألباني، «الإرواء»، برقم: (٧٠٢).

(٣) رواه «ابن ماجه»، برقم: (١٤٦٥)، وهو صحيح. [انظر «إرواء الغليل»: (١٦٠/٣)].

(٤) أخرجه مالك في «الموطأ»: (٢٢٣/١).

(٥) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٣٤٣).

(٦) أجمعت الإمامية على وجوب الصلاة على الشهيد، انظر: الحقائق الناضرة (٤١٩/٣).

(٧) إلا أن يكون جنبًا فذهب أبو حنيفة والحنابلة ورواية عند الشافعية أنه يغسل، ويرى جمهور المالكية =

والسَّقْطُ - وهو الولد يسقط من بطن أمه قبل تمامه، ذكرًا كان أو أنثى-: إذا بلغ أربعة أشهر غُسل، وكفن، وصلي عليه؛ لأنَّه بعد أربعة أشهر يكون إنساناً^(١).

= وصاحباً أبي حنيفة والصحيح عند الشافعية أنَّه لا يغسل، انظر: حاشية ابن عابدين (٦٠٨/١)، بدائع الصنائع (٣٢٢/١)، مواهب الجليل (٢٤٩/٢)، روضة الطالبين (١٠٢/٢).
(١) هذا مذهب الشافعية والحنابلة والأصح عند الحنفية، وذهب المالكية ورواية عند الحنفية وهو قول للشافعية إلى أنَّه لا يغسل، انظر: حاشية ابن عابدين (٥٩٤/١)، مواهب الجليل (٢٤٠/٢)، روضة الطالبين (١١٧/٢)، المغني (٣٨٩/٢).

المسألة الثالثة

حكم تكفينه وكيفيته

وتكفينه واجب لقوله ﷺ في المحرم الذي وَقَصَّته راحلته: «وكفنوه في ثوبين»^(١).
والواجب ستر جميع البدن، فإن لم يوجد إلا ثوب قصير لا يكفي لجميع البدن غطي رأسه، وجُعِلَ على رجله شيء من الإذخر؛ لقول خباب في قصة تكفين مصعب بن عمير رضي الله عنه: «فأمرنا النبي ﷺ أن نغطي رأسه، وأن نجعل على رجله من الإذخر»^(٢).

ولا يغطى رأس المحرم الذكر؛ لقوله ﷺ: «ولا تخمروا رأسه» ويكون ذلك بثوب لا يصف البشرة ساتراً، ويجب أن يكون من ملبوس مثله؛ لأنه لا إحفاف على الميت ولا على ورثته. والسنة تكفين الرجل في ثلاث لفائف بيض من قطن، تبسط على بعضها، ويوضع عليها مستلقياً، ثم يرد طرف العليا من الجانب الأيسر على شقه الأيمن، ثم طرفها الأيمن على الأيسر، ثم الثانية، ثم الثالثة، ثم يجعل الزائد عند رأسه ثم يعقد، فلو كان الزائد أكثر جعل عند قدميه كذلك ويعقد، فإن ذلك أثبت للكفن؛ لقول عائشة: «كفن رسول الله ﷺ في ثلاث أثواب بيض سُحُولِيَّة»^(٣) جدد يمانية، ليس فيها قميص ولا عمامة، أدرج فيها إدراجاً»^(٤)، ولقوله ﷺ: «البسوا من

(١) متفق عليه، «البخاري»، برقم: (١٢٦٦)، و«مسلم»، برقم: (١٢٠٦).

(٢) متفق عليه، «البخاري»، برقم: (١٢٧٦)، و«مسلم»، برقم: (٩٤٠).

(٣) بضم المهملتين، جمع سَحْل، وهو الثوب الأبيض النقي ولا يكون إلا من القطن، ويروى بفتح السين أيضاً، منسوب إلى (سَحُول) قرية باليمن. [«النهاية»: (٣١٣/٢). سحل].

(٤) متفق عليه، «البخاري»، برقم: (١٢٦٤)، و«مسلم»، برقم: (٩٤١) واللفظ الأخير عند «أحمد»:

(١١٨/٦).

ثيابكم البياض، فإنها من خير ثيابكم، وكفنوا فيها موتاكم»^(١). والأنثى خمسة أثواب من قطن، إزار وخمار وقميص ولفافتين. والصبي في ثوب واحد، ويباح في ثلاثة، والصغيرة في قميص ولفافتين.

(١) رواه «أبو داود»، برقم: (٣٨٧٨)، و«الترمذي»، برقم: (١٠٠٥)، و«ابن ماجه»، برقم: (١٤٧٢) واللفظ للترمذي. قال «الترمذي»: «حسن صحيح». وصححه الألباني، «صحيح الترمذي»، برقم: (٧٩٢).

المسألة الرابعة

الصلاة على الميت، حكمها ودليل ذلك

الصلاة على الميت فرض كفاية، إذا فعلها البعض سقط الإثم عن الباقين .
ودليلها: قوله ﷺ فيمن مات وعليه دين: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»^(١) .
وقوله ﷺ يوم موت النجاشي: «إِنْ أَخَا لَكُمْ قَدْ مَاتَ، فَقُومُوا، فَصَلُّوا عَلَيْهِ»^(٢) .

(١) رواه «مسلم»، برقم: (١٦١٩) .

(٢) رواه «مسلم»، برقم: (٩٥٢) .

المسألة الخامسة

شروط الصلاة على الميت وأركانها وسننها

(١) شروطها: وشروطها كالآتي: النية، والتكليف، واستقبال القبلة، وستر العورة، واجتناب النجاسة؛ لأنها من الصلوات، وحضور الميت بين يدي المصلي إن كان بالبلد، وإسلام المصلي والمصلى عليه، وطهارتهما^(١) ولو بتراب لعذر.

(٢) أركانها: وأركانها كالآتي: القيام من قادر في فرضها؛ لأنها صلاة وجب القيام فيها كالمفروضة. والتكبيرات الأربع^(٢). «لأن النبي ﷺ كبر على النجاشي أربعاً». وقراءة الفاتحة^(٣) لعموم حديث: «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن»^(٤)، والصلاة على النبي ﷺ^(٥)، والدعاء للميت؛ لقوله ﷺ: «إذا صليتم على الميت

(١) أجمعت الإمامية على أن الطهارة من الحدث ليس شرطاً في صلاة الجنازة، ويجوز التيمم لصلاة الجنازة ولو مع وجود الماء مطلقاً.

انظر: الحقائق الناضرة (١٠/٤٢٧-٤٣٠)، كشف اللثام (٢/٣٣١).

(٢) هذا هو المشهور عن أكثر أهل العلم، وقيل: خمس، وقيل: سبع، قال ابن عبد البر: اختلف السلف في عدد التكبير على الجنازة، ثم اتفقوا على أربع تكبيرات، وما عدا ذلك شذوذ يشبه البدعة والحدث، انظر: التمهيد (٦/٣٣٤)، وأجمعت الإمامية على أن التكبيرات خمس، انظر: جواهر الكلام (٣١/١٢).

(٣) هذا مذهب الشافعي وأحمد وابن حزم، خلافاً لأبي حنيفة ومالك.

انظر: حاشية ابن عابدين (١/٦١١)، المجموع (٥/١٩١)، المغني (٢/٣٦٢)، المحلى (٣/٣٥٢).

وأجمع فقهاء الإمامية على أنه لا قراءة في صلاة الميت؛ لأن ما لا ركوع فيه ليس فيه قراءة، انظر: الحقائق الناضرة (١٠/٤٦٩-٤٧٢).

(٤) رواه «مسلم»، برقم: (٣٩٤).

(٥) هذا مذهب الشافعية والحنابلة، واختار شيخ الإسلام أن جميع أذكار صلاة الجنازة مستحبة، وإنما يجب أدنى الدعاء للميت؛ لأنه المقصود من الصلاة، انظر: مجموع الفتاوى (٢١/٢٨٦).

فأخلصوا له الدعاء»^(١)، والسلام^(٢) لعموم حديث «وتحليلها التسليم»، والترتيب بين الأركان فلا يُقدّم ركنًا على الآخر.

(٣) سننها: ومن سننها: رفع اليدين مع كل تكبيرة^(٣)، والاستعاذة قبل القراءة، وأن يدعو لنفسه وللمسلمين، والإسرار بالقراءة.

(١) رواه «أبو داود»، برقم: (٣١٩٩)، وهو حسن. [انظر «إرواء الغليل»: (١٧٩/٣)].
(٢) المستحب عند أبي حنيفة والشافعي في أصح قوليهِ وبعض الحنابلة تسليمتان، قياسًا على سائر الصلوات، ومذهب مالك وأحمد وقول عند الشافعي واختيار ابن تيمية تسليمة واحدة.
انظر: حاشية ابن عابدين (٢/٢١٣)، حاشية الدسوقي (١/٤١٣)، المجموع (٥/٢٤٠)، الإنصاف (٣/٥٢٣)، مجموع الفتاوى (٢٢/٤٩٠).
وأجمعت الإمامية على أنه لا تسليم في صلاة الميت لا وجوبًا ولا استحبابًا، انظر: الحقائق الناضرة (١٠/٤٧٢).

(٣) هذا قول الشافعي وأحمد ورواية عن أبي حنيفة ومالك وهو مروى عن ابن عمر وغيره من الصحابة، وقيل: يرفع يديه مع التكبيرة الأولى فقط، وهو رواية عن أبي حنيفة ومالك واختيار ابن حزم والألباني.

انظر: حاشية ابن عابدين (٢/٢١٢)، بداية المجتهد (١/٢٤٨)، المجموع (٥/٢٣٢)، نهاية المحتاج (٢/٤٧٥)، الإنصاف (٢/٥٢٣)، المحلى (٣/٣٤٧).

المسألة السادسة

وقت الصلاة على الميت وفضلها وكيفيتها

(١) وقتها: وقت الصلاة على الميت يبدأ بعد تغسيله، وتكفينه، وتجهيزه، إن كان حاضراً، أو بلوغ خبر وفاته إن كان غائباً.

(٢) فضلها: قال ﷺ: «من شهد الجنازة حتى يُصَلَّى عليها فله قيراط، ومن شهدا حتى تدفن فله قيراطان» قيل: وما القيراطان؟ قال: «مثل الجبلين العظيمين»^(١).

(٣) كيفيتها: يقوم الإمام والمنفرد عند رأس الرجل، ووسط المرأة، لثبوت ذلك من فعله ﷺ فيما رواه عنه أنس رضي الله عنه^(٢)، ثم يكبر للإحرام، ويتعوذ بعد التكبير، ثم يسمي، ثم يقرأ الفاتحة سرّاً، ولو كان ذلك بالليل، ثم يكبر ويصلي على النبي ﷺ كما يصلي في التشهد، ثم يكبر، ويدعو للميت بالدعاء الوارد عن النبي ﷺ، ومنه قوله ﷺ: «اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنثانا، اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام، ومن توفيته منا فتوفّه على الإيمان»^(٣). «اللهم اغفر له، وارحمه وعافه، واعف عنه، وأكرم نزله، ووسع مدخله، واغسله بالماء والثلج والبرد، ونقّه من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس، وأبدله داراً خيراً من داره، وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجته، وأدخله

(١) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (١٣٢٥)، و«مسلم»، برقم: (٩٤٥).

(٢) أخرجه «أبو داود»، برقم: (٣١٩٤)، و«الترمذي»، برقم: (١٠٤٥)، و«ابن ماجه»، برقم:

(١٤٩٤). قال «الترمذي»: «حديث حسن». وصححه الألباني، «صحيح الترمذي»، برقم:

(٨٢٦).

(٣) رواه «أبو داود»، برقم: (٣٢٠١)، و«الترمذي»، برقم: (١٠٢٤)، والحاكم في «المستدرک»:

(٣٥٨/١). قال «الترمذي»: «حسن صحيح». وقال «الحاكم»: «صحيح على شرط الشيخين»،

ووافقه «الذهبي».

الجنة، وأعذه من عذاب القبر، أو عذاب النار»^(١). وإن كان الميت صغيراً قال: «اللهم اجعله سلفاً لوالديه، وفرطاً، وأجرًا»^(٢)، ثم يكبر، ويقف بعدها قليلاً^(٣). وإن دعا بما تيسر فحسن كأن يقول: «اللهم لا تحرمنا أجره، ولا تفتنا بعده»^(٤). ثم يسلم تسليمه واحدة عن يمينه، وإن سلم تسليمتين فلا بأس به^(٥). ومن فاتته بعض الصلاة دخل مع الإمام، وإذا سلم قضى ما فاتته على صفته^(٦)، ومن فاتته الصلاة قبل الدفن فله أن يصلي على القبر؛ لفعله ﷺ ذلك في قصة المرأة التي كانت تقم المسجد^(٧). ويصلي على الغائب عن البلد عند العلم بوفاته ولو بشهر أو أكثر^(٨). ويصلي على السقط إذا تم له أربعة أشهر فأكثر، وإن كان أقل من ذلك فلا يصلي عليه.

(١) أخرجه «مسلم»، برقم: (٩٦٣).

(٢) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه»: (٥٢٩/٣)، برقم: (٦٥٨٩).

(٣) مذهب الشافعية وبعض المالكية ورواية عن أحمد أنه يدعو، وظاهر مذهب الحنفية وجمهور المالكية والرواية الثانية عن أحمد وهي المذهب أنه لا يدعو؛ لأنه لو كان فيه دعاء مشروع لنقل، وقيل: يخير بين السكوت والدعاء.

انظر: المبسوط (١١٤/٢)، الدسوقي (٤١٢/١)، الإنصاف (٣٦٥/٢).

(٤) أخرجه مالك في «الموطأ»: (٢٢٨/١)، برقم: (١٧)، وعبد الرزاق في «مصنفه»: (٤٨٨/٣)، برقم: (٦٤٢٥)، و«ابن حبان»، كما في «الإحسان»: (٣٤٢/٧)، برقم: (٣٠٧٣)، وقال محققه: «إسناده صحيح على شرط مسلم».

(٥) تقدم ذكر الخلاف فيه.

(٦) هذا مذهب الجمهور، والمذهب عند الحنابلة أنه مستحب، انظر: بدائع الصنائع (٣١٤/١)، كشف القناع (١٢٠/٢).

(٧) أخرجه «البخاري»، برقم: (٤٥٨)، و«مسلم»، برقم: (٩٥٦).

(٨) هذا مذهب الشافعي وأحمد وابن حزم، وقيل: إن الصلاة على الغائب إنما تكون على من لم يُصل عليه في بلده كالنجاشي، وهو رواية عن أحمد واختيار شيخ الإسلام، وقيل: لا تجوز صلاة الغائب مطلقاً، وإنها كانت خاصة بالنجاشي، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك ورواية ثالثة عن أحمد.

انظر: المبسوط (٦٧/٢)، الخروشي (١٤٢/٢)، الأم (٢٢٢/٧)، المجموع (٢١١/٥)، الإنصاف (٥٣٣/٢)، المغني (٣٨٢/٢)، زاد المعاد (٥٠١/١).

المسألة السابعة

حمل الجنازة والسير بها

يسنُّ اتباع الجنازة وتشيعها إلى القبر، لقوله ﷺ: «من شهد الجنازة حتى يصلى عليها فله قيراط، ومن شهدا حتى تدفن فله قيراطان». قيل: وما القيراطان؟ قال: مثل الجبلين العظيمين^(١).

وينبغي للمسلم إذا علم بوفاة أحد من المسلمين أن يخرج لحمل جنازته والصلاة عليه ودفنه؛ لقوله ﷺ: «حق المسلم على المسلم خمس: رد السلام، وعيادة المريض، واتباع الجنائز...»^(٢). ويتأكد ذلك إذا لم يخرج أحد في جنازته. ولا بأس بحملها في سيارة أو على دابة، ولا سيما إذا كانت المقبرة بعيدة، وعلى التابع لها المشاركة في الحمل.

ويشرع دفن الميت في مقبرة خاصة بالموتى؛ لأنَّ النبي ﷺ كان يدفن الموتى في مقبرة البقيع، كما تواترت الأخبار بذلك، ولم ينقل عن أحد من السلف أنه دفن في غير المقبرة.

ويسنُّ الإسراع بالجنازة، في غسلها، وتكفينها، والصلاة عليها، ودفنها؛ لقوله ﷺ: «إذا مات أحدكم فلا تحبسوه، وأسرعوا به إلى قبره»^(٣). وما يفعله بعض الناس من تأخيرها ونقلها من مكان إلى آخر أو اختيار يوم من الأسبوع تدفن فيه، فهذا كله خلاف السنَّة. كما يسنُّ الإسراع في المشي بها أثناء حملها لقوله ﷺ: «أسرعوا بالجنازة فإن تك صالحة فخير تقدمونها إليه، وإن تك سوى ذلك فشر تضعونه عن

(١) تقدَّم تخريجه في الصفحة السابقة.

(٢) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٢٤٠).

(٣) أخرجه «الطبراني»: (٣٤٠/١٢)، ح: (١٣٦١٣)، وحسنه ابن حجر. «الفتح»: (٢١٩/٣).

رقابكم»^(١)، لكن لا يكون إسراعًا شديدًا، بل دون الحَبِّ كما اختاره بعض العلماء .
وعلى الحاملين للجنابة السكينة والوقار، وعدم رفع الصوت، لا بقراءة ولا
بغيرها؛ لأنَّه لم يثبت عن النبي ﷺ شيء في ذلك، ومن فعله فقد خالف السنَّة .
ولا يجوز للنساء الخروج مع الجنابة؛ لحديث أم عطية: «نهينا عن اتباع
الجنائز»^(٢)، فحمل الجنابة وتشيعها خاص بالرجال، ويكره للمشيع الجلوس حتى
توضع الجنابة على الأرض، لنهيهِ ﷺ عن الجلوس حتى توضع^(٣) .

(١) متفق عليه: أخرجه «البخاري»، برقم: (١٣٥١)، و«مسلم»، برقم: (٩٤٤)، واللفظ للبخاري .

(٢) رواه «البخاري»، برقم: (١٢٧٨)، و«مسلم»، برقم: (٩٣٨)، واللفظ لمسلم .

(٣) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٣١٠)، و«مسلم»، برقم: (٩٥٩) .

المسألة الثامنة

دفن الميت وصفة القبر وما يسن فيه

ويسنُّ أن يعمق القبر، وأن يوسع، وأن يُلحَدَ له فيه، وهو: أن يحفر في قاع القبر حفرة في جانبه إلى جهة القبلة، فإن تعذر اللحد فلا بأس بالشق، وهو: أن يحفر للميت في وسط القبر، لكن اللحد أفضل، لقوله ﷺ: «اللحد لنا، والشق لغيرنا»^(١). ويوضع الميت في لحدّه على شقه الأيمن مستقبل القبلة، وتسد فتحة اللحد باللبن والطين، ثم يُهال عليه التراب، ويرفع القبر عن الأرض قدر شبر مسنماً -أي: على هيئة السنام- لثبوت ذلك في صفة قبر النبي ﷺ وصاحبيه^(٢)، ليعلم أنه قبر فلا يهان، ولا بأس بوضع أحجار أو غيرها على أطرافه لبيان حدوده ومعرفته، ويحرم البناء على القبور وتجسيصها والجلوس عليها، كما يكره الكتابة عليها، إلا بقدر الحاجة للإعلام؛ لحديث جابر رضي الله عنه قال: «نهى النبي ﷺ أن يُحصَّص^(٣) القبر، وأن يقعد عليه، وأن يبنى عليه»^(٤). زاد الترمذي: «وأن يكتب عليها». ولأنَّ هذا من وسائل الشرك والتعلق بالأضرحة، وهذا مما يغترُّ به الجهَّال ويتعلقون به.

ويحرم أيضًا إسراج القبور، أي: إضاءتها؛ لما فيه من التشبه بالكفار، وإضاعة المال، وبناء المساجد عليها، والصلاة عندها أو إليها؛ لقوله ﷺ: «لعن الله اليهود

(١) أخرجه «الترمذي»، برقم: (١٠٥٦) وحسنه، وصححه الألباني، «صحيح الترمذي»، برقم: (٨٣٥).

(٢) انظر «الشرح الممتع»: (٤٥٨/٤).

(٣) أي: يطلى بالجنس، وهو الكلس أو الكج الذي تطلى به البيوت.

(٤) رواه «مسلم»، برقم: (٩٧٠)، و«الترمذي»، برقم: (١٠٦٤)، وقال: «حسن صحيح».

والنصارى؛ اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(١).

وتحرم إهانتها بالمشي عليها أو وطئها بالنعال أو الجلوس عليها وغير ذلك؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده، خير من أن يجلس على قبر»^(٢)، ولنهيه ﷺ عن الوطء على القبور^(٣).

ويستحب عند الفراغ من الدفن الدعاء للميت؛ لفعله ﷺ؛ فإنه كان إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه، وقال: «استغفروا لأخيكم واسألوا له التثبيت فإنه الآن يسأل»^(٤). وأما قراءة الفاتحة أو شيء من القرآن عند القبر فإنه بدعة منكرة؛ لأنه لم يفعله النبي ﷺ ولا صحابته الكرام، وقد قال ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»^{(٥) (٦)}.

(١) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٣٣٠)، و«مسلم»، برقم: (٥٢٩).

(٢) رواه «مسلم»، برقم: (٩٧١).

(٣) أخرجه «الترمذي»، برقم: (١٠٦٤) وقال: «حسن صحيح».

(٤) رواه «أبو داود»، برقم: (٣٢٢١)، وصححه الحاكم في «المستدرک»: (١/٣٧٠)، ووافقه «الذهبي»، وحسنه النووي، والحافظ ابن حجر. [انظر «التعليق على الطحاوية»: (٢/٢٦٥، ٦٦٦)].

(٥) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (٢٦٩٧)، و«مسلم»، برقم: (١٧١٨). ١٨، واللفظ لمسلم.

(٦) من النوازل: تشريع جثة الميت، فإن كان للتعليم ففيه خلاف، فقرار مجمع الفقه الإسلامي بالجواز مطلقاً، وقيل: بالمنع مطلقاً، وفتوى هيئة كبار العلماء أنه يجوز تشريع جثة الكافر، وذكروا شروطاً منها: أن يكون التشريع بقدر الحاجة، وأن تشريع جثث النساء يكون من قبل النساء والرجال من الرجال، وأن تدفن الجثة بعد تشريحها، أما التشريع من أجل التحقيق الجنائي فجمهور المعاصرين أنه جائز وقد يكون واجباً لما فيه من المصالح، واشترطوا شروطاً منها: أن يكون هناك اتهام، وأن تقوم الضرورة لضعف الأدلة الجنائية، وإذن القاضي، وأن يكون هناك طبيب ماهر يتمكن من معرفة ما يبين حال الجريمة، وأن لا يسقط الورثة حقهم من المطالبة بدم الجاني.

المسألة التاسعة

التعزية، حكمها، وكيفيةها

والتعزية: هي تسلية المصاب وتقويته على تحمل مصيبته، فتذكر له الأدعية والأذكار الواردة في فضيلة الصبر والاحتساب.

وتشرع تعزية أهل الميت بما يخفف عنهم من مصابهم، ويحملهم على الرضا والصبر، بما ثبت عنه ﷺ إن كان يعلمه، ويستحضره، وإلا فبما تيسر له من الكلام الحسن الذي يحقق الغرض، ولا يخالف الشرع. فعن أسامة بن زيد قال: كنّا عند النبي ﷺ فأرسلت إليه إحدى بناته تدعوه وتخبره أن صبيّاً لها أو ابناً لها في الموت، فقال رسول الله ﷺ: «ارجع إليها فأخبرها: أن الله ما أخذ وله ما أعطى، وكل شيء عنده بأجل مسمى، فمُرّها فلتصبر، ولتحتسب»^(١) وهذا من أحسن الألفاظ الواردة في التعزية. وينبغي عند العزاء تجنّب بعض الأمور التي انتشرت بين الناس، وليس لها أصل في الشرع، منها:

- (١) الاجتماع للتعزية في مكان خاص بجلب الكراسي والإضاءة والقراءة.
- (٢) عمل الطعام خلال أيام العزاء من قِبَل أهل الميت لضيافة الواردين للعزاء.
- لحديث جرير البجلي رضي الله عنه قال: «كنّا نعدّ الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النياحة»^(٢).

(٣) تكرار التعزية، فبعض الناس يذهب إلى أهل الميت أكثر من مرة ويعزيهم، والأصل أن تكون التعزية مرة واحدة، ولكن إذا كان القصد من تكرارها التذكير والأمر بالصبر، والرضا بقضاء الله وقدره، فلا بأس. وأما إن كان تكرارها لغير هذا القصد

(١) رواه «البخاري»، برقم: (٢٨٤)، و«مسلم»، برقم: (٩٢٣).

(٢) رواه «ابن ماجه»، برقم: (١٦١٢)، وصححه الألباني، «صحيح ابن ماجه»، برقم: (١٣١٨).

فلا ينبغي؛ لعدم ثبوت ذلك عن النبي ﷺ وأصحابه.

والسنة أن يعمل أقرباء الميت وجيرانه لأهل الميت طعاماً؛ لقوله ﷺ: «اصنعوا لآل جعفر طعاماً فقد أتاهم أمر يشغلهم، أو أتاهم ما يشغلهم»^(١).

وأما البكاء والحزن على الميت فلا بأس به ويحصل في الغالب، وهو الذي تمليه الطبيعة دون تكلف، فقد بكى النبي ﷺ على ابنه إبراهيم حين مات، وقال: «إِنَّ الْعَيْنَ تَدْمَعُ، وَالْقَلْبَ يَحْزَنُ، وَلَا نَقُولُ إِلَّا مَا يَرْضَى رَبُّنَا...»^(٢).

لكن لا يكون ذلك على وجه التسخط والعجز والتشكي. ويحرم الندب، والنياحة، وضرب الخدود، وشق الجيوب؛ لقوله ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ»^(٣)، كقوله: يا ويلاه، يا ثوراه وما أشبه ذلك، ولقوله ﷺ: «النَّائِحَةُ إِذَا لَمْ تَتَبْ قَبْلَ مَوْتِهَا تَقَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَعَلَيْهَا سِرْبَالٌ مِنْ قِطْرَانٍ، وَدَرَعٌ مِنْ جَرَبٍ»^(٤).

(١) رواه «أبو داود»، برقم: (٣١١٦)، و«الترمذي»، برقم: (١٠٠٣)، و«ابن ماجه»، برقم: (١٦١٠)،

وحسنه الألباني، «صحيح ابن ماجه»، برقم: (١٣١٦).

(٢) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٣٠٣).

(٣) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٢٩٤)، و«مسلم»، برقم: (١٠٣).

(٤) أخرجه «مسلم»، برقم: (٩٣٤). والجرب: مرض معروف، وهو بثور تعلق الجلد، ويكون معها حكة.

اختبار على أحكام الجنائز

السؤال الأول:

أكمل:

- ١- أولى الناس بغسل الميت ثم
- ٢- يقوم الإمام عند الرجل و المرأة.
- ٣- خروج النساء مع الجنازة.
- ٤- يسنُّ تكفين الرجل في أثواب، والمرأة في أثواب.
- ٥- يسنُّ في صلاة الجنازة و
و

السؤال الثاني:

ضع علامة صح أمام العبارة الصحيحة وعلامة خطأ أمام العبارة الخطأ:

- ١- لا يُصلَّى على الغائب بعد شهر من وفاته ()
- ٢- يسنُّ الإسراع بالجنازة وعدم تأخير الدفن ()
- ٣- يجب أن يُغسل الميت ثلاث غسلات ()
- ٤- يكره حمل الجنازة في سيارة ()

٥ - يُكره الاجتماع للتعزية في مكان مُعد لذلك ()

السؤال الثالث:

اختر مما بين القوسين:

- ١- المشي على القبور (يحرم - يكره - يباح)

٢- يستحب أن يجعل في الغسلة كفورًا (الأولى - الثانية - الأخيرة)

٣- تُكفن الصغيرة في (قميصين ولفافة - قميص ولفافتين - قميصين ولفافتين)

٤- المسبوق في صلاة الجنازة (يقضي ما فاتته - لا يقضي - يُخَيَّر)

٥- الكتابة على القبر (تحرم إلا لحاجة - تُكره إلا لحاجة - تحرم مطلقًا)

السؤال الرابع:

أجب عن السؤالين الآتيين:

١- ماذا يفعل من فاتته الصلاة على الميت؟ وما الدليل على ذلك؟

٢- هل يجوز تغسيل الرجل للمرأة أو العكس؟

ثَالِثًا

كِتَابُ الزَّكَاةِ

ويشتمل على ستة أبواب

البَابُ الْأَوَّلُ

في مقدمات الزكاة

وفيه مسائل

المسألة الأولى

في تعريف الزكاة

الزكاة في اللغة: النماء والزيادة. يقال: زكا الزرع إذا نما.
وشرعاً: عبارة عن حق يجب في المال الذي بلغ نصيباً معيناً بشروط مخصوصة،
لطائفة مخصوصة. وهي طهرة للعبد، وتزكية لنفسه، قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]، وهي سبب من أسباب إشاعة الألفة، والمحبة،
والتكافل بين أفراد المجتمع المسلم.

المسألة الثانية

حكم الزكاة ودليل ذلك

الزكاة فريضة من فرائض الإسلام، وركن من أركانه الخمسة، وهي أهم أركانه بعد الصلاة؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣].

ولقوله ﷺ: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان»^(١)، وقوله ﷺ في وصيته لمعاذ بن جبل رضي الله عنه لما بعثه إلى اليمن: «ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم، وترد على فقرائهم»^(٢).

وقد أجمع المسلمون في جميع الأمصار على وجوبها، واتفق الصحابة على قتال مانعيها.

فثبت بذلك فرضية الزكاة بالكتاب، والسنة، والإجماع^(٣).

(١) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (٨)، و«مسلم»، برقم: (١٦)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.
(٢) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (١٣٩٥)، و«مسلم»، برقم: (١٩)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) وقد ذهب الجمهور إلى أنها شرعت بعد الهجرة، قال الأكثرون: في السنة الثانية، وقيل: بعد ذلك، وذهب آخرون - كابن خزيمة - إلى أنها فرضت قبل هجرة النبي إلى المدينة، ورجح شيخ الإسلام ابن تيمية أن الزكاة كانت مشروعة في مكة إجمالاً، ولم تفصل أحكامها إلا بعد الهجرة، انظر: صحيح ابن خزيمة (١٣/٤)، مجموع الفتاوى (٦٠٦/٧).

المسألة الثالثة

حكم من أنكرها

من أنكر وجوب الزكاة جهلاً بها، وكان ممن يجهل مثله ذلك: إما لحدائثة عهده بالإسلام، أو لكونه نشأ ببادية بعيدة عن الأمصار، عُرِّف وجوبها، ولم يحكم بكفره؛ لأنَّه معذور.

وإن كان منكرها مسلماً ناشئاً ببلاد الإسلام وبين أهل العلم؛ فهو مُرْتَدٌّ تجري عليه أحكام الردة، ويستتاب ثلاثاً، فإن تاب وإلا قُتِلَ؛ لأنَّ أدلة وجوب الزكاة ظاهرة في الكتاب والسُّنَّة وإجماع الأمة، فلا تكاد تخفى على مَنْ هذا حاله، فإذا جحدتها لا يكون إلا لتكذيبه الكتاب والسُّنَّة، وكفره بهما.

المسألة الرابعة

حكم مانعها بخلاً

من منع أداء الزكاة بخلاً بها مع اعتقاده بوجوبها، فهو آثم بامتناعه ولا يُخرجه ذلك عن الإسلام؛ لأنَّ الزكاة فرع من فروع الدين، فلم يكفر تاركه بمجرد تركه، لقوله ﷺ عن مانع الزكاة: «ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار»^(١)، ولو كان كافراً لما كان له سبيل إلى الجنة، وهذا تؤخذ منه الزكاة قهراً مع التعزير^(٢)، فإن قاتل دونها قوتل حتى يخضع لأمر الله تعالى، ويؤدي الزكاة؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥].

وقوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله»^(٣).

ولقول أبي بكر الصديق: «لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله لقاتلتهم عليها»^(٤). والعناق: الأئني من ولد المعز، ما لم تستكمل سنة.

وكان معه في رأيه الخلفاء الثلاثة وسائر الصحابة، فكان ذلك إجماعاً منهم على قتال مانعي الزكاة، ومانعها بخلاً يدخل تحت هذه النصوص.

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه»، برقم: (٩٨٧) وهو جزء من الحديث الطويل في إثم مانع الزكاة، وفيه: أن مانع زكاة الذهب والفضة يعذب بها في نار جهنم، ثم يرى سبيله إلى الجنة أو النار.

(٢) مذهب الجمهور أنه لا يكفر بذلك، وتأخذ منه الزكاة فقط ولا يزداد عليها، وذهب الشافعي في القديم وبعض الحنابلة ورواية عن أحمد إلى أنها تؤخذ منه ويزاد عليها تعزيراً بالمال، انظر: التمهيد

(٢٣/٢)، المجموع (٢٩٧/٥)، الإنصاف (١٨٩/٣)، المغني (٤٢٨/٢).

(٣) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (٢٩٤٦)، و«مسلم»، برقم: (٢١).

(٤) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (١٤٠٠)، و«مسلم»، برقم: (٢٠).

المسألة الخامسة

في الأموال التي تجب فيها الزكاة

تجب الزكاة في خمسة أجناس من الأموال وهي:

(١) بهيمة الأنعام: وهي الإبل، والبقر، والغنم، لقوله ﷺ: «ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يؤدي زكاتها، إلا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمنه، تنطحه بقرونها، وتطؤه بأظلافها، كلما نفذت أخراها عادت عليه أولاهها حتى يُقضى بين الناس»^(١).

(٢) النقدان: وهما الذهب والفضة، وكذلك ما يقوم مقامهما من العملات الورقية المتداولة اليوم، لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَفْقَهُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤].

وقوله ﷺ: «ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صُفِّحَتْ له صفائح من نار، فأحمي عليها في نار جهنم، فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره، كلما بردت رُدَّتْ له، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة»^(٢).

(٣) عروض التجارة: وهي كل ما أعد للبيع والشراء لأجل الربح؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، فقد ذكر عامة أهل العلم أنَّ المراد بهذه الآية زكاة عروض التجارة.

(٤) الحبوب والثمار: الحبوب: هي كل حب مدخر مقتات من شعير وقمح وغيرهما. والثمار: هي التمر والزبيب؛ لقوله تعالى: ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]. وقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حَقُّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١].

(١) أخرجه «مسلم»، برقم: (٩٨٧) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه «مسلم»، برقم: (٩٨٧) من حديث أبي هريرة.

وقوله ﷺ: «فيما سقت السماء والعيون أو كان عَثْرِيًّا»^(١) العشر، وفيما سُقِيَ
بِالنَّضْحِ^(٢) نصف العشر»^(٣).

(٥) المعادن والرَّكاز: المعادن: هي كل ما خرج من الأرض مما يخلق فيها، من
غير وضع واضع مما له قيمة؛ كالذهب، والفضة، والنحاس، وغير ذلك.

والرَّكاز: هو ما يوجد في الأرض من دفائن الجاهلية، ودليل وجوب الزكاة في
المعادن والرَّكاز عموم قوله تعالى: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ
الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]. قال الإمام القرطبي في تفسيره: يعني النبات والمعادن
والرَّكاز، ولقوله ﷺ: «وفي الرِّكاز الخمس»^(٤).

وأجمعت الأمة على وجوب الزكاة في المعادن.

(١) وهو الذي يشرب بعروقه من غير سقي، كأن يكون في بركة ونحوها يصب إليه من ماء المطر في
سواق تشق له، أو يكون الماء قريباً منه فيشرب بعروقه، كالذي يكون قريباً من الأنهار.

(٢) بالنَّضْح: يعني بالإبل التي يحمل عليها الماء لسقي الزرع، وتسمى: ناضح، والأنثى: ناضحة.

(٣) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٤٨٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) متفق عليه، أخرجه «البخاري»، برقم: (١٤٩٩)، و«مسلم»، برقم: (١٧١٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

المسألة السادسة

في الحكمة من إيجاب الزكاة

وعلى مَنْ تجب «شروط وجوبها»

(أ) الحكمة في إيجاب الزكاة:

- شرعت الزكاة لحكم سامية، وأهداف نبيلة، لا تحصى كثرة، منها:
- (١) تطهير المال وتنميته، وإحلال البركة فيه، وذهاب شره ووبائه، ووقايته من الآفات والفساد.
- (٢) تطهير المزكي من الشح والبخل، وأرجاس الذنوب والخطايا، وتدريبه على البذل والإنفاق في سبيل الله.
- (٣) مواساة الفقير وسد حاجة المعوزين والبائسين والمحرومين.
- (٤) تحقيق التكافل والتعاون والمحبة بين أفراد المجتمع، فحينما يعطي الغني أخاه الفقير زكاة ماله يستلُّ بها ما عسى أن يكون في قلبه من حقد وتمنٍّ لزوال ما هو فيه من نعمة الغنى، وبذلك تزول الأحقاد ويعم الأمن.
- (٥) أن في أدائها شكرًا لله تعالى على ما أسبغ على المسلم من نعمة المال، وطاعة لله ﷻ في تنفيذ أمره.
- (٦) أنها تدل على صدق إيمان المزي؛ لأنَّ المال المحبوب لا يخرج إلا لمحبوب أكثر محبة، ولهذا سميت صدقة؛ لصدق طلب صاحبها لمحبة الله، ورضاه.
- (٧) أنها سبب لرضا الرب، ونزول الخيرات، وتكفير الخطايا، وغيرها.

(ب) على من تجب الزكاة «شروط وجوبها»:

تجب الزكاة على من توافرت فيه الشروط الآتية:

(١) الإسلام: فلا تجب الزكاة على الكافر؛ لأنها عبادة مالية يتقرب بها المسلم إلى الله، والكافر لا تقبل منه العبادة حتى يدخل في الإسلام، لقوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٥٤] فإذا كانت لا تقبل منهم فلا فائدة في إلزامهم بها، ولمفهوم قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه: «هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين»^(١)، لكنه مع ذلك محاسب عليها؛ لأنه مخاطب بفروع الشريعة على الصحيح.

(٢) الحرية: فلا تجب الزكاة على العبد والمُكاتب؛ لأنَّ العبد لا يملك شيئاً، والمكاتب ملكه ضعيف، وأنَّ العبد وما في يده ملك لسيده، فتجب زكاته عليه^(٢).
 (٣) ملك النصاب ملكاً تاماً مستقراً^(٣): وكونه فاضلاً عن الحاجات الضرورية التي لا غنى للمرء عنها، كالمطعم، والملبس، والسكن؛ لأنَّ الزكاة تجب مواساة للفقراء، فوجب أن يعتبر ملك النصاب الذي يحصل به الغنى المعتبر، لقوله ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، وليس فيما دون خمس ذود صدقة، وليس فيما دون خمس أواق صدقة»^{(٤) (٥)}.

(١) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٤٥٤)، وذلك في الكتاب الذي كتبه أبو بكر رضي الله عنه لأنس بن مالك لما وجهه إلى البحرين.

(٢) لو ملكه سيده شيئاً من المال فقيل: إنَّ الزكاة تجب في المال على سيده، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي -في أصح قوليه- وأحمد -في إحدى الروايتين- وهو قول الثوري وإسحاق، ووافقهم ابن حزم في أنَّ في مال العبد زكاة؛ إلا أنه جعله على العبد نفسه، وقيل: لا تجب لا على العبد ولا على سيده، وهو مذهب مالك والشافعي في قوله الآخر وأحمد في رواية وهو المعتمد.
 انظر: حاشية ابن عابدين (٢/٢٦٣)، الاستذكار (٦/١٢٧)، الأم (٧/١٣٢)، المجموع (٥/٢٩٠)، الإنصاف (٣/٦)، المغني (٢/٤٦٥)، المحلى (٤/٤).

(٣) ومعنى كونه مستقراً: أي: إنه ليس بعرضة للتلف، فإن كان عرضة للتلف وعدم التمكن فلا زكاة فيه.
 (٤) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (١٤٤٧)، و«مسلم»، برقم: (٩٧٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٥) ومما لا ينطبق عليه الملك التام: أموال بيت المال، دين العبد المكاتب، المال الموقوف على غير معين وأوجب مالك فيه الزكاة، الوصية لغير معين، المال المأخوذ من كسب حرام صريح، مال الضمار وهو كل مال لا يضع صاحبه يده عليه ولا يستطيع أن يصل إليه.

(٤) حولان الحول على المال: وذلك بأن يمر على النصاب في حوزة مالكه اثنا عشر شهرًا قمريًا؛ لقوله ﷺ: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول»^(١).
وهذا الشرط خاص ببهيمة الأنعام والنقدين وعروض التجارة، أما الزروع والثمار والمعادن والركاز فلا يشترط لها الحول؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]، ولأنَّ المعادن والركاز مال مستفاد من الأرض، فلا يعتبر في وجوب زكاته حول، كالزروع والثمار.

(١) رواه «ابن ماجه»، وغيره، وصححه الألباني. [انظر «إرواء الغليل»: (٣/٢٥٤)، برقم: (٧٨٧)].

المسألة السابعة

في أقسامها

الزكاة قسمان:

- (١) زكاة الأموال: وهي التي تتعلق بالمال.
- (٢) زكاة الأبدان: وهي التي تتعلق بالبدن، وهي زكاة الفطر.

المسألة الثامنة

زكاة الدّين

الدّين إذا كان على معسرٍ فإنَّ صاحب الدّين يزكيه إذا قبضه لعام واحد في سنة قبضه، وإن كان على مليء قادر فإنَّه يزكيه لكل عام؛ لأنَّه في حكم الموجود عنده^(١).

(١) هذه المسألة فيها خلاف طويل، وصلت إلى عشرة أقوال، خلاصتها في ثلاثة؛ الأول: لا زكاة في الدّين مطلقاً، وهو منقول عن ابن عمر وعائشة وعكرمة وعطاء وغيرهم، وهو مذهب الشافعي في القديم. الثاني: الزكاة في الدين على المدين وليست على المالك، وهو منسوب لبعض الصحابة والتابعين، ورجحه ابن حزم إن كان المال حاضراً عند المدين، وإن كان غائباً فليس على أحد منهما زكاة. الثالث: الدين ينقسم إلى قسمين: الدين على مليء وعلى غير مليء؛ أما الدين على مليء فهذا فيه الزكاة كل سنة على الدائن، وهو ثابت عن عدد من الصحابة، وهو مذهب الشافعي وأحمد، وهل يزكيه مع ماله كل سنة أم يزكيه عن السنوات التي مضت إذا قبضه؟ قولان: وهما روايتان في مذهب أحمد. أما الدين على غير مليء ففيه ثلاثة مذاهب؛ قيل: يزكيه إذا قبضه لما مضى من السنوات وهو المذهب عند الحنابلة، وقيل: يزكيه إذا قبضه لسنة واحدة، وهو مذهب الحسن البصري والليث والأوزاعي، وقيل: ليس فيه زكاة مطلقاً، وهو إحدى الروايات عند الحنابلة، وهو مذهب أبي حنيفة، أما المالكية فيقسمون الدين إلى قسمين: الدين الذي أصله عن عوض فإنَّه يزكيه إذا قبضه لسنة واحدة كثمن المبيع، وما كان ديناً عن غير عوض كما لو توفي رجل وعنده مجموعة أولاد فأمسك الوصي بالتركة فلم يعط أحد الأولاد حقه إلا بعد سنوات، فلا يجب عليه أن يزكيه.

انظر: المبسوط (١٩٧/٢)، حاشية ابن عابدين (٢/٢٦٠)، بداية المجتهد (٧/٢)، الإنصاف (١٨/٣)، المغني (٣/٦٧)، المحلى (٤/٢١٦)، الأموال لأبي عبيد (ص/٥٢٠ وما بعدها).

البَابُ الثَّانِي

في زكاة الذهب والفضة

وفيه مسائل

المسألة الأولى

حكم الزكاة فيهما، وأدلة ذلك

تجب الزكاة في الذهب والفضة لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُمْسِكُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٣٤] ولا يتوعد بهذه العقوبة إلا على ترك واجب.

ولقوله ﷺ: «ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها، إلا إذا كان يوم القيامة صُفِّحت له صفائح من نار، فأُحْمِي عليها في نار جهنم، فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره، كلما بردت أعيدت عليه في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة، حتى يقضي الله بين العباد»^(١).

ولإجماع أهل العلم على أن في مائتي درهم خمسة دراهم، وعلى أن الذهب إذا كان عشرين مثقالاً، وقيمته مائتا درهم، تجب الزكاة فيه.

(١) أخرجه «مسلم»، برقم: (٩٨٧) من حديث أبي هريرة، وقد تقدم.

المسألة الثانية

مقدارها

مقدار الزكاة الواجبة في الذهب والفضة ربع العشر، أي: في كل عشرين ديناراً من الذهب نصف دينار، وما زاد فبحسابه قَلَّ أو كثر، وفي كل مائتي درهم من الفضة خمسة دراهم، وما زاد فبحسابه؛ لقوله ﷺ في كتاب الصدقة: «وفي الرِّقَّةُ^(١) كل مائتي درهم ربع العشر»^(٢)، ولحديث: «... وليس عليك شيء -يعني: في الذهب- حتى يكون لك عشرون ديناراً، فإذا كان لك عشرون ديناراً، وحال عليه الحول، ففيها نصف مثقال»^(٣)، ولما جاء عن النبي ﷺ من أنَّه «كان يأخذ من كل عشرين مثقالاً نصف مثقال»^(٤).

(١) الرِّقَّةُ -بتخفيف القاف-: الفضة والدراهم المضروبة منها، وأصله (الورق) فحذفت الواو وعوض منها الهاء.

(٢) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٤٥٤) من حديث أنس بن مالك.

(٣) رواه «أبو داود»، برقم: (١٥٧٣) وغيره عن علي بإسناد حسن أو صحيح كما قال الإمام النووي.

(٤) رواه «ابن ماجه»، برقم: (١٧٩١)، و«الدارقطني»، برقم: (١٩٩)، وهو صحيح.

[انظر «إرواء الغليل»: (٢٨٩/٣)].

المسألة الثالثة

شروطها

يشترط لوجوب الزكاة في الذهب والفضة الشروط التالية:

(١) بلوغ النصاب، وهو عشرون مثقالاً من الذهب؛ لحديث علي: «... وليس عليك شيء -يعني في الذهب- حتى يكون لك عشرون ديناراً، فإذا كان لك عشرون ديناراً وحال عليه الحول ففيها نصف مثقال» ويساوي بالجرامات (٨٥) جراماً. ونصاب الفضة مائتا درهم من الفضة لقوله ﷺ: «ليس فيما دون خمس أواق صدقة». والأوقية أربعون درهماً، فخمس أواق تساوي مائتي درهم، وقوله ﷺ: «وفي الرقة ربع العشر، فإن لم تكن إلا تسعين ومائة فليس فيها شيء، إلا أن يشاء ربُّها»^(١).

وقد أجمع العلماء على أن نصاب الفضة خمس أواق، ونصاب الذهب عشرون مثقالاً^(٢).

(٢) بقية الشروط العامة التي سبقت فيمن تجب عليه الزكاة، وهي: الإسلام، والحرية، والمملك التام، وحَوْلان الحول، وقد سبق الكلام عليها.

(١) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٤٥٤)، من حديث أنس عن أبي بكر.

(٢) «شرح صحيح مسلم»: (٤٨/٧)، وروي عن الحسن البصري أنَّ نصاب الذهب أربعون مثقالاً وهو خلاف ضعيف، وروي عن جماعة من السلف كالزهري وعطاء أنَّ الذهب يقاس إلى الفضة، فكل ذهب بلغ مائتي درهم من الفضة وجبت زكاته ولم يعتبروا للذهب نصاباً بذاته، انظر: الاستذكار (١٥٢/٣).

المسألة الرابعة

في ضم أحدهما - الذهب والفضة - إلى الآخر

لا يضم أحدهما إلى الآخر في إكمال النصاب على القول الراجح^(١)؛ لأنهما جنسان مختلفان، فلم يضم أحدهما إلى الآخر، كالإبل والبقر، والشعير والقمح، مع أنَّ المقصود منها واحد، وهو التنمية في الإبل والبقر، والقوت في الشعير والقمح، ولقوله ﷺ: «وليس فيما دون خمس أواق صدقة».

ويلزم من القول بضم أحدهما إلى الآخر في إكمال النصاب وجوب الزكاة في أقل من خمس أواق من الفضة، إذا كان عنده ما يكمل به من الذهب. ويشمل الحديث ما إذا كان عنده من الذهب ما يكمل به خمس أواق، أو لا. وعلى هذا إذا كان عنده عشرة دنائير ومائة درهم، فلا زكاة عليه؛ لأنَّ الذهب يزكى وحده، وكذلك الفضة.

(١) هذا مذهب الشافعية ورواية عن أحمد، وهو اختيار ابن حزم، وقيل: إنهما يضمّان، وهو مذهب الحنفية والمالكية ورواية عن أحمد وهو المعتمد في المذهب، انظر: حاشية ابن عابدين (٣٤/٢)، المجموع (١٨/٦)، الإنصاف (١٣٤/٣)، المغني (٣٦/٣)، المحلى (١٦٤/٤)، والقائلون بالضم اختلفوا: هل يضم بالأجزاء أو القيمة؟ فذهب مالك وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وأحمد في رواية إلى أنَّ الضم يكون بالأجزاء فمن عنده نصف نصاب من ذهب ونصف نصاب من فضة مثلاً وجبت عليه الزكاة، وذهب أبو حنيفة إلى أنَّه يضم أحدهما إلى الآخر بالتقويم في أحدهما بالآخر بما هو أحظ للفقراء.

المسألة الخامسة

في زكاة الحليّ

لا خلاف بين أهل العلم في وجوب الزكاة في الحلي المعدّ للدخار والكراء، وفي الحلي المُحرّم؛ كالرجل يتخذ خاتمًا من ذهب، أو المرأة تتخذ حليًا صنع على صورة حيوان، أو فيه صورة حيوان، أما الحلي المعدّ للاستعمال المباح والعارية؛ فالصحيح من قولي أهل العلم وجوب الزكاة فيه؛ وذلك لما يلي:

(١) عموم النصوص الواردة في وجوب الزكاة في الذهب والفضة، وهذا العموم يشمل الحلي وغيره.

(٢) ما رواه أهل السنن عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «أن امرأة أتت إلى رسول الله ومعها ابنة لها وفي يد ابنتها مَسَكَتَانِ^(١) غليظتان من ذهب، فقال: أتؤدين زكاة هذا؟ قالت: لا، قال: أيسرك أن يسورك الله بهما سوارين من نار، فخلعتهما، وألقتهما إلى النبي ﷺ^(٢). وهذا الحديث نص في الموضوع، وله شاهد في الصحيح وغيره.

(٣) ولأنّ هذا القول أحوط، وأبرأ للذمة؛ لقوله ﷺ: «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»^{(٣) (٤)}.

(١) بفتحات، أي: سواران، والواحدة: مَسَكَةٌ.

(٢) أخرجه «أبو داود»، برقم: (١٥٦٣)، و«النسائي»: (٣٨/٥)، و«البيهقي»: (١٤٠/٤)، وصحح إسناده ابن القطان كما في «نصب الراية»: (٣٧٠/٢)، وحسنه الألباني «صحيح الترمذي»، برقم: (٥١٨).

(٣) وهذا مذهب أبي حنيفة وابن حزم ورواية عن أحمد، وهو منقول عن عمر وابن مسعود وعبد الله بن عمرو، وقيل: لا زكاة فيه، وهو قول مالك والشافعي وظاهر مذهب الحنابلة وعليه أكثر الأصحاب، انظر: بدائع الصنائع (١٦/٢)، بداية المجتهد (١١/٢)، الأم (٤٠/٢)، الإنصاف (١٣٨/٣)، المغني (٤١/٣)، المحلى (١٨٤/٤).

(٤) من النوازل: الأوراق النقدية اختلف المعاصرون فيها؛ فقليل: إنها تعتبر سندًا بدين على مصدرها =

.....

= لحاملها، وبه قال الشنقيطي، وقيل: إنها عروض تجارة، وقيل: إنها بدل عن الذهب والفضة، وبه قال الشيخ عبد الرازق عفيفي، وقيل: إنها عبارة عن نقد مستقل قائم بذاته يجري عليه ما يجري على الذهب والفضة من الأحكام، وهو قول أكثر العلماء وبه أفتت هيئة كبار العلماء والمجمع الفقهي ومجمع الفقه الإسلامي، واختلفوا في نصاب الورق النقدي، فقيل: يقدر بالفضة، وقيل: يقدر بالذهب، وقيل: ينظر إلى الأخط للفقراء وهو الأقرب.

المسألة السادسة

في زكاة عُرُوض التجارة

العروض: جمع عَرَضٍ وَعَرَضٍ، وهو ما أعدّه المسلم للتجارة من أي صنف كان، وهو أعم أموال الزكاة وأشملها. وسُمِّي بذلك: لأنه لا يستقر، بل يعرض ثم يزول، فإن التاجر لا يريد هذه السلعة بعينها، وإنما يريد ربحها من النكدين.

والزكاة واجبة فيه^(١) لعموم قوله تعالى: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [الذاريات: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٧]؛ ولقوله ﷺ لمعاذ بن جبل رضي الله عنه: «أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم، فترد على فقرائهم»^(٢)، ولا شك أن عروض التجارة مال.

وشروط وجوب الزكاة فيها:

- (١) أن يملكها بفعله كالشراء، وقبول الهدية، فلا يدخل في ذلك الإرث ونحوه، مما يدخل قهراً.
- (٢) أن يملكها بنية التجارة^(٣).

(١) وهذا مذهب جمهور الفقهاء، وقيل: ليس في عروض التجارة زكاة، وحكي قولاً قديماً للشافعي، وقال به الظاهرية، واختاره الشوكاني، انظر: المجموع (٥/٦)، المحلى (٣٩/٤)، نيل الأوطار (٥٠٠/٤).

(٢) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (١٣٩٥)، و«مسلم»، برقم: (١٩).

(٣) فإن ملكها للثنية ثم نوى التجارة فيما بعد، فهل ينقلب بهذه النية إلى عروض التجارة؟ مذهب الجمهور أنها لا تتحول إلى عروض تجارة، وهو قول أبي حنيفة والشافعي ومالك ورواية عن أحمد وهي المشهورة عند الحنابلة، وقيل: إنها تتحول وهي الرواية الثانية عند الحنابلة واختارها بعض فقهاء الشافعية، انظر: بدائع الصنائع (١٢/٢)، المجموع (٧/٦)، المغني (٦٢/٣).

(٣) أن تبلغ قيمتها نصابًا، بالإضافة إلى الشروط الخمسة السابقة في أول الزكاة. فإذا حال عليها الحول قُومت بأحد النقيدين الذهب أو الفضة، فإذا بلغت القيمة نصابًا وجب فيها ربع العشر^(١).

ولا اعتبار في التقويم لما اشترت به العروض^(٢)؛ لأنَّ قيمتها تختلف ارتفاعًا ونزولًا، وإنما العبرة بقيمتها وقت تمام الحول^(٣) (٤) (٥).

(١) اختلف الفقهاء في تحديد معنى الحول؛ قيل: إنَّه يعتبر آخر الحول، وهو قول الشافعية، وقيل: أن يكون النصاب موجودًا في أول الحول وآخره، ولو انقطع بينهما فلا يضر، وهو قول الأحناف، وقيل: إنَّ العبرة بالحول كله، وهو قول للحنابلة وقول عند الشافعية أيضًا، وقسم المالكية التجار إلى قسمين: التاجر المدير وهو من تجارته رائجة، فهذا تجب عليه الزكاة في الحول، والتاجر المتربص وهو من تجارته بطيئة، وهذا لا زكاة عليه إلا إذا باع السلعة فإنَّه يزكيها لسنة واحدة. انظر: بدائع الصنائع (٩٦/٢)، بداية المجتهد (٣١/٢)، المجموع (١١/٦-٢٠)، المغني (٦٠/٣).

(٢) اختلف الفقهاء في كيفية تقويم العروض، قيل: تقوم بسعر شرائها، وقيل: تقوم بسعرها الحالي، وهو قول الجمهور، وقيل: يصبر حتى يبيعها ثم يزكيها. انظر: المجموع (٢٠/٦)، المغني (٦٠/٣).

(٣) في تقويم نصاب العروض ثلاثة أوجه؛ الأول: أنَّه يقوَّم بالفضة؛ لأنَّه أحظ للفقراء وأحوط للأغنياء، والثاني: أنَّه يقوم بالأقل منهما، وهذا عند الحنابلة، والثالث: أنَّه يقوم بما اشتراه به، وهذا عند الشافعية. انظر: المجموع (١٩/٦)، المغني (٦٠/٣).

(٤) واختلف الفقهاء في كيفية إخراجها؛ فقيل: تخرج من القيمة، وهو قول الحنابلة، وهو الجديد من قولي الشافعي، وهو ظاهر قول المالكية، وقيل: مخير بين إخراج العروض أو إخراج القيمة، وهو قول الحنفية وقول عند الشافعية، وقيل: تخرج من العروض، وهو قول للشافعية، والمسألة فيها سعة والأمر راجع إلى ما هو أحظ للفقير كما رجح ابن تيمية. انظر: بدائع الصنائع (٢١/٢)، بداية المجتهد (٣١/٢)، المجموع (٢٧/٦)، المغني (٥٩/٣)، مجموع الفتاوى (٨٢/٢٥).

(٥) من النوازل: زكاة الراتب الشهري، وقد أفتت اللجنة الدائمة أنَّ الأحسن للإنسان أن يحدد وقتًا وينظر ما تجمع عنده من الراتب، فما حال عليه الحول يكون أدنى زكاته في وقته، وما لم يحل عليه الحول يكون عجل الزكاة فيه، أما مكافأة نهاية الخدمة فاختلّفوا فيها، فقيل: إنها أجرة مؤجلة، =

= وقيل: إنها تأمين من مخاطر انتهاء العقد، وقيل: إنها التزام بالتبرع، وقيل: إنها حق مالي أوجبته الدولة للموظف، واختلفوا في زكاتها؛ فقيل: بعدم وجوب الزكاة فيها حتى يحول عليها الحول، وهو رأي اللجنة الدائمة، وقيل: بوجوب الزكاة فيها إذا حال الحول على ما كان جنسًا لها من ماله، وهو فتوى الندوة الخامسة لقضايا الزكاة المعاصرة، ومن النوازل أيضًا: أسهم الشركات، وقد اختلف فيها، فقيل: إنَّ السهم حصة شائعة في موجودات الشركة، وقيل: إنَّ السهم ورقة مالية لا تمثل موجودات الشركة، مملوكة للشركة، وقيل: إنَّ السهم ورقة مالية يمثل حصة شائعة في الشخصية الاعتبارية للشركة، واختلف المعاصرون في كيفية إخراج زكاة الأسهم، فقيل: ينظر إلى نشاط الشركة فإن كانت صناعية فالزكاة في الربح ربع العشر، وإن كانت تجارية ففي قيمة الأسهم السوقية بمقدار ربع العشر، وقيل: الزكاة تختلف بحسب نية المساهم ونوعية الأسهم، فإن كان تملكها للاستفادة من ريعها فيختلف باختلاف نشاط الشركة، وإن كان يريد المضاربة فإنه يزيك أسهمه بقيمتها السوقية، وقيل: إنه لا يخلو من أمرين: أن يكون المزيك هو الشركة فتعتبر أموال المساهمين كمال الشخص الواحد، أو يكون المساهم هو الذي يريد أن يخرج الزكاة فإن عرف من حسابات الشركة ما يخص أسهمه يزيكه، وإن جهل فإن كان المساهم اقتنى هذه الأسهم للبيع والشراء فيخرج زكاة عروض تجارة، فينظر إلى قيمة الأسهم السوقية ويخرج ربع العشر، وإن كان المساهم قصد الربح فيخرج ربع العشر من صافي الربح بعد الحول من حين القبض، وقريب من هذا قرار مجمع الفقه الإسلامي، أما الحساب الجاري فقد اختلفوا فيه؛ فقيل: إن هذه المبالغ المودعة في هذه المصارف هي إقراض من صاحب المال للمصرف وهذا ما عليه أكثر المتأخرين وهو الذي ذهب إليه مجمع الفقه الإسلامي، وقيل: إنَّ هذه الأموال التي تودع في البنوك ودائع وليست قرضًا، وقد أفتت اللجنة الدائمة أنَّ الإنسان يحدد للحساب الجاري وقتًا، فينظر بعد أن يحول الحول إلى ما تجمع عنده من الأموال، فيؤدي زكاتها، أما الصناديق الاستثمارية فلا تخلو من أمرين: إما أن يكون استثمارها في نشاط معين مثل الصناعي فهذه حكم زكاتها حكم زكاة هذا النشاط، وإما أن يكون استثمارها في النشاط التجاري وهو الغالب فإما أن تكون مضاربة فتجب الزكاة على العامل عند المقاسمة عند جمهور أهل العلم، وإما أن تكون وكالة فربُّ المال يزيك زكاة عروض تجارة، فينظر إلى قيمة الأسهم السوقية ويخرج ربع العشر وإذا قبض شيئًا من الربح أخرج ربع عشره، أما الحقوق المعنوية فالصواب فيها أنها حقوق غير مادية ذات قيمة مالية معتبرة شرعًا وعرفًا ولها شبه كبير بالمنافع، واختلفوا في وجوب الزكاة فيها، والأقرب أنَّه لا تجب في حقوق التأليف والابتكار والاختراع وإنما تجب الزكاة في حق الاسم التجاري والعلامة التجارية.

البَابُ الثَّالِثُ

في زكاة الخارج من الأرض

وفيه مسائل

المسألة الأولى

متى تجب؟ ودليل ذلك

الأصل في وجوبها قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

وتجب الزكاة في الحبوب إذا اشتد الحبُّ، وصار فريكًا، وتجب في الثمار عند بدو صلاحها، بحيث تصبح ثمرًا طيبًا يؤكل، ولا يشترط له الحول؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١].

فتجب الزكاة في كل مكيل مدخر من الحبوب والثمار، كالحنطة، والشعير والذرة، والأرز، والتمر، والزبيب. ولا تجب في الفواكه، والخضروات. فالمكيل: لكون النبي ﷺ اعتبر التوسيق فيه، وهو التحميل. والمدخر: لوجود المعنى المناسب لإيجاب الزكاة فيه.

وعلى هذا، فما لم يكن مكيلًا ولا مدخرًا من الحبوب والثمار، فلا زكاة فيه^(١).

(١) اختلف الفقهاء في الأصناف التي تجب فيها الزكاة اختلافًا كبيرًا، ويمكن تقسيمها إلى أربعة أقوال؛ الأول: أنَّ الزكاة لا تجب إلا في الأصناف الأربعة، الحنطة والشعير والتمر والزبيب، وهو رواية في مذهب أحمد، ونقل عن ابن عمر والحسن والشعبي، الثاني: تجب في كل مكيل ومدخر، وهو =

.....

= مذهب الحنابلة، الثالث: تجب فيما يقتات ويدخر، وهو قول المالكية والشافعية، الرابع: كل ما أخرجت الأرض مما يغرسه الإنسان عادة، وهو مذهب الحنفية والظاهرية.
انظر: حاشية ابن عابدين (٣٢٦/٢)، الاستذكار (٢٢٧/٣)، الأم (٤٦/٢)، المجموع (٣٣٢/٥)، الإنصاف (٨٦/٣)، المغني (٥/٣)، المحلى (٤٧/٤)، مجموع الفتاوى (٢٣-٢/٢٥).

المسألة الثانية

شروطها

يشترط لوجوب الزكاة في الحبوب والثمار شرطان:

(١) بلوغ النصاب، وهو خمسة أوسق^(١)؛ لقوله ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة»^(٢).

والوسق حمل البعير، وهو ستون صاعًا بصاع النبي ﷺ، وخمسة الأوسق ثلاثمائة صاع، فيكون زنة النصاب بالبرّ الجيّد ما يقارب ستمائة واثنى عشر كيلو جرامًا، على اعتبار أن وزن الصاع ٢,٤٠ كيلو جرام.

(٢) أن يكون النصاب مملوكًا له وقت وجوب الزكاة.

(١) هذا مذهب جمهور أهل العلم، وأما الحنفية فإنهم لا يشترطون النصاب، انظر: حاشية ابن عابدين (٣٢٦/٢)، المجموع (٣٣٤/٥).

(٢) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٤٨٤)، و«مسلم»، برقم: (٩٧٩).

المسألة الثالثة

في مقدار الواجب

والواجب في الجبوب والثمار: العشر فيما سقي بلا كلفة، بأن كانت عشيرة، أو تسقى بماء العيون، ونصف العشر فيما سقي بمؤنة، بأن كانت تسقى بالدلاء والسواني^(١) ونحوها؛ لقوله ﷺ: «فيما سقت السماء والأنهار والعيون، أو كان بَعْلًا، العشر، وفيما سقي بالسواني، أو النضح، نصف العشر»^(٢).

(١) الدلاء: جمع دلو، وهو ما يستقى به من البئر ونحوه. والسواني: جمع سانية، وهي الناقة التي يستقى عليها، وهي النواضح أيضًا، كما مضى.

(٢) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٤٨٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، و«أبو داود»، برقم: (١٥٩٦) واللفظ له، والبعل: النخل يشرب بعروقه فلا يحتاج إلى سقي.

المسألة الرابعة

في زكاة العسل

حكى ابن عبد البر رحمته الله عن الجمهور أنه لا زكاة فيه، وهو الأظهر؛ لأنه ليس في الكتاب، ولا في السنة، دليل صحيح صريح على وجوبها، والأصل براءة الذمة حتى يقوم دليل على الوجوب. قال الإمام الشافعي رحمته الله: «الحديث «في أن في العسل العشر» ضعيف، وفي «ألا يؤخذ منه» ضعيف، إلا عن عمر بن عبد العزيز، واختياري: أنه لا يؤخذ منه؛ لأن السنن والآثار ثابتة فيما يؤخذ منه، وليست فيه ثابتة فكأنه عفو». وقال ابن المنذر: «ليس في وجوب الصدقة في العسل خبر يثبت»^(١).

(١) هذا مذهب الجمهور كما ذكر، وذهب أبو حنيفة وأحمد إلى أنه فيه الزكاة، واستدلوا بحديث أن النبي أخذ فيه الزكاة وهو ضعيف، انظر: حاشية ابن عابدين (٣٢٥/٢)، الإنصاف (١١٦/٣)، المغني (٢٠/٣).

المسألة الخامسة

في الرِّكَاز

الرِّكَاز: هو ما وُجد من دفائن الجاهلية ذهبًا أو فضة أو غيرهما مما عليه علامة الكفر^(١)، ولم يطلب بمال، ولم يتكلف فيه نفقة وكبير عمل، وأما ما طلب بمال وتطلَّب كبير عمل، فليس برِكَاز، ويجب فيه الخمس في قليله وكثيره، ولا يُشترط له الحول ولا النصاب؛ لعموم قوله ﷺ: «وفي الرِّكَاز الخمس»^(٢)، وهو فيء يصرف في مصالح المسلمين العامة، ولا يشترط أن يكون من مال معين، فسواء كان من الذهب أو الفضة أو غيرهما.

ويعرف كونه من دفائن الجاهلية: بوجود علامات الكفر عليه، ككتابة أسمائهم، ونقش صورهم، ونحو ذلك من العلامات^(٣).

وأما المَعْدِن: فهو كل ما تولَّد من الأرض من غير جنسها، ليس نباتًا، سواء أكان جاريًا؛ كالنَّفْط والقار، أم جامدًا؛ كالحديد والنحاس والذهب والفضة والزُّبْق.

(١) هذا مذهب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وقيل: إنَّ الرِّكَاز شامل لما دفن في الجاهلية أو في الإسلام، وهو مذهب أبي حنيفة.

انظر: حاشية ابن عابدين (٣١٨/٢)، التاج والإكليل (٢١٥/٣)، المجموع (٥٦/٦)، المغني (٤٨/٣).

(٢) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (١٤٩٩)، و«مسلم»، برقم: (١٧١٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) اختلف الفقهاء في مصرف الرِّكَاز؛ فقليل: يصرف في مصارف الغنيمة، وهو قول الأحناف والمالكية وهو المذهب عند الحنابلة، وبه قال المزني من الشافعية، وقيل: يصرف في مصارف الزكاة، وهو مذهب الشافعية ورواية عن أحمد، أما باقي الرِّكَاز فهو لصاحب الأرض على قول الجمهور، وقيل: إنَّه لواجده وهو رواية عن أحمد.

انظر: المبسوط (٢١١/٢)، المجموع (٣٠/٦)، الإنصاف (١٢٤/٣)، المغني (٥١/٣).

فتجب فيه الزكاة بالإجماع كما سبق^(١)، لعموم النصوص الواردة في وجوب الزكاة في الخارج من الأرض، كقوله تعالى: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

(١) اختلف الفقهاء في المعادن التي تجب فيها الزكاة على أربعة مذاهب؛ الأول: لا زكاة في المعادن مطلقاً وهو مذهب الظاهرية، ووجه شاذ عند الشافعية، الثاني: تجب في الذهب والفضة فقط، وهو المشهور عن الشافعي ومذهب مالك، الثالث: المعادن ثلاثة أقسام: معدن جامد ينطبع بالنار يجب فيه الحق، وجامد لا يقبل الانطباع ولا الطرق فلا زكاة فيه ولا خمس، والمائع مثل النفط لا زكاة فيه ولا خمس، وهو مذهب الحنفية، الرابع: تجب الزكاة في المعادن كلها وهو مذهب الحنابلة، وأما المستخرج من البحر ففيه قولان؛ الأول: لا زكاة فيه ولا خمس وهو مذهب المالكية والحنفية والشافعية وهو إحدى الروايتين عن أحمد، الثاني: فيه الزكاة وهو قول أبي يوسف ورواية عن أحمد، وأما القدر الواجب ففيه ثلاثة أقوال؛ الأول: أن فيه الخمس، وهو مذهب الحنفية، الثاني: أن فيه ربع العشر وهو مذهب المالكية والشافعية وأحمد، الثالث: قول للمالكية بالتفريق، فما أخرجه بمؤونة فيه الزكاة، وما أخرجه بغير مؤونة ففيه قولان: أحدهما: الزكاة، والثاني: الخمس. انظر: حاشية ابن عابدين (٣١٨/٢)، التاج والإكليل (٢٠٧/٣)، حاشية الدسوقي (٤٩٠/١)، الاستذكار (١٤٧/٣)، الأم (١٤٩/٨)، المجموع (٣٨/٦)، الإنصاف (١١٨/٣)، المغني (٥٢/٣)، المحلى (٢٩/٤).

البَابُ الرَّابِعُ



في زكاة بهيمة الأنعام

وفيه مسائل

وبهيمة الأنعام هي: الإبل، والبقر، والغنم، والبقر يشمل الجاموس أيضًا، فهو نوع من البقر. والغنم يشمل الماعز، والضأن. وسُمّيت بهيمة الأنعام؛ لأنها لا تتكلم، من الإبهام وهو الإخفاء، وعدم الإيضاح.

المسألة الأولى

شروط وجوبها

يشترط لوجوب الزكاة في بهيمة الأنعام الشروط التالية:

(١) أن تبلغ الأنعام النصاب الشرعي، وهو في الإبل خمس، وفي البقر ثلاثون، وفي الغنم أربعون؛ لقول رسول الله ﷺ: «ليس فيما دون خمس ذود صدقة»^(١)، ولحديث معاذ: «بعثنى رسول الله ﷺ أصدق أهل اليمن، فأمرني أن آخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً، ومن كل أربعين مسنة»^(٢)، ولقوله ﷺ: «إذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة، فليس فيها صدقة . . .»^(٣).

(٢) أن يحول على الأنعام حول كامل عند مالكها وهي نصاب؛ لحديث: «لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول»^(٤).

(٣) أن تكون سائمة^(٥)، وهي التي ترعى الكلاً المباح -وهو الذي نبت بفعل الله

(١) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (١٤٤٧)، و«مسلم»، برقم: (٩٧٩)، والذَّؤْدُ من الإبل: من الثلاثة إلى العشرة، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها، فقوله: «خمس ذود»، كقوله: «خمسة أبعة»، وخمسة جمال، وخمس نوق».

(٢) وهو حديث صحيح أخرجه «أحمد»: (٢٤٠/٥)، و«أبو داود»، برقم: (١٥٧٦)، و«الترمذي»، برقم: (٦٢٣)، وغيرهم، وصححه الألباني «الإرواء»، برقم: (٧٩٥).

(٣) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٤٥٤).

(٤) أخرجه «الترمذي»، برقم: (٦٣١)، و«ابن ماجه»، برقم: (١٧٩٢)، وصححه الألباني، «الإرواء»، رقم: (٧٨٧).

(٥) هذا قول الجمهور: أبي حنيفة والشافعي وأحمد، وقيل: إنها تجب في المعلوفة وفي العوامل وفي غيرها كما هو واجب في السائمة، وهو مذهب مالك، واختاره ابن حزم، انظر: حاشية ابن عابدين (٣/١٩٦)، الاستذكار (٣/١٨٤)، المجموع (٥/٢٣٠)، المغني (٢/٤٣٠)، المحلى (٤/٣٣).

سبحانه دون أن يزرعه أحد- في الحول أو أكثره؛ لقوله ﷺ: «وفي صدقة الغنم في سائمتها، إذا كانت أربعين إلى مائة وعشرين، شاة»^(١)، وقوله ﷺ: «وفي كل إبل سائمة في أربعين بنت لبون»، فإن كانت ترعى أقل الحول ويعلفها أكثره، فليست سائمة، ولا زكاة فيها.

(٤) أن لا تكون عاملة، وهي التي يستخدمها صاحبها في حرث الأرض، أو نقل المتاع، أو حمل الأثقال؛ لأنها تدخل في حاجات الإنسان الأصلية كالثياب. أما إذا أُعِدَّت للكراء فإنَّ الزكاة تكون فيما يحصل من أجرتها، إذا حال عليه الحول.

(١) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٤٥٤).

المسألة الثانية

في قدر الواجب

(١) قدر الواجب في الإبل :

ومقدار الزكاة الواجبة: في الخمس من الإبل شاة جذعة^(١) من الضأن، أو ثنية^(٢) من المعز، وفي العشر شاتان، وفي الخمس عشرة ثلاث شياه، وفي العشرين أربع شياه، وفي خمس وعشرين إلى خمس وثلاثين بنت مخاض من الإبل، وهي ما تَمَّ لها سنة، ودخلت في الثانية. وسُميت بذلك؛ لأنَّ الغالب أن أمَّها قد حملت، فهي ماخض أي: حامل، فإن لم يجدها أجزاء ابن لبون ذكر، وهو ما تَمَّ له سنتان ودخل في الثالثة، وسُمي بذلك؛ لأنَّ أمه وضعت الحمل الثاني في الغالب فهي ذات لبن. وفي ست وثلاثين إلى خمس وأربعين بنت لبون، لها سنتان.

وفي ست وأربعين إلى ستين حقة^(٣)، وهي ما تَمَّ لها ثلاث سنين، ودخلت في الرابعة. وسميت بذلك؛ لأنها استحققت أن يطرقها الفحل. وقيل: لأنها استحققت الركوب، والتحميل.

وفي إحدى وستين إلى خمس وسبعين جذعة، وهي ما تَمَّ لها أربع سنين ودخلت في الخامسة، وسميت بذلك؛ لأنها جذعت مقدم أسنانها أي: أسقطته.

وفي ست وسبعين إلى تسعين بنتا لبون.

وفي إحدى وتسعين إلى مائة وعشرين حقتان.

فإذا زادت على مائة وعشرين ففي كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة^(٣)؛

(١) الجذع: الصغير السن، وهو من الغنم ما تم له سنة ودخل في الثانية.

(٢) الثنية: ما تم له سنتان ودخل في الثالثة.

(٣) هذا قول مالك والشافعي وأحمد ورجحه بعض الحنفية، وفي المسألة قول آخر، هو قول الثوري =

وذلك لحديث أنس في كتاب الصدقة وفيه : «في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم من كل خمس شاة، فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى...» الحديث^(١).

وهذا جدول يبين كيفية الزكاة في الإبل :

المقدار الواجب	العدد	
	من	إلى
شاة	٥	٩
شأتان	١٠	١٤
ثلاث شياه	١٥	١٩
أربع شياه	٢٠	٢٤
بنت مخاض	٢٥	٣٥
بنت لبون	٣٦	٤٥
حقة	٤٦	٦٠
جذعة	٦١	٧٥
بتتا لبون	٧٦	٩٠
حقتان	٩١	١٢٠

فما زاد على ١٢٠ فالواجب في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة.

= وأبي حنيفة : أن بعد المقدار المتفق عليه (المائة والعشرين) تستأنف القسمة من جديد، في الخمس شاة وفي العشر شأتان.

انظر: المبسوط (١٥٣/٢)، التمهيد (١٣٨/٢٠)، المجموع (٢٦٨/٥)، المغني (٤٣٥/٢).

(١) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٤٥٤).

(٢) قدر الواجب في البقر:

يجب في ثلاثين بقرة^(١) إلى تسع وثلاثين تباع، وهو ما تم له سنة، وسُمِّي بذلك؛ لأنه يتبع أمه، وفي أربعين إلى تسع وخمسين مسنة، وهي ما تَمَّ لها ستان، وسميت بذلك؛ لأنها طلعت لها أسنان.

وفي ستين إلى تسع وستين تبيعان.

ثم في كل ثلاثين تباع، وفي كل أربعين مسنة، وهكذا مهما بلغت.

وذلك لحديث معاذ رضي الله عنه وفيه: «فأمرني أن آخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً، ومن كل أربعين مسنة».

وهذا جدول يبين كيفية الزكاة في البقر:

المقدار الواجب	العدد	
	إلى	من
تبيع	٣٩	٣٠
مسنة	٥٩	٤٠
تبيعان	٦٩	٦٠
تبيع ومسنة	٧٩	٧٠

فما زاد ففي كل ثلاثين تبيع وفي كل أربعين مسنة.

(٣) قدر الواجب في الغنم:

ويجب في أربعين من الغنم إلى مائة وعشرين شاة، وفي مائة وإحدى وعشرين إلى

(١) اختلف الفقهاء في تحديد نصاب البقر على قولين؛ الأول: أن نصابها ثلاثون وهذا مذهب الأئمة الأربعة، الثاني: أن أنصبة البقر كأنصبة الإبل، وهذا رأي ابن المسيب والزهري وروي عن بعض الصحابة.

انظر: حاشية ابن عابدين (٢/ ٢٨٠)، المجموع (٥/ ٢٧٤)، المغني (٢/ ٤٤٢).

مائتين شاتان، وفي مائتين وواحدة إلى ثلاثمائة ثلاث شياه، ثم تستقر الفريضة فيها بعد هذا المقدار، فيكون في كل مائة شاة، مهما بلغت.

وذلك لما جاء في حديث أنس في كتاب الصدقة وفيه: «وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة، فإذا زادت على مائة وعشرين إلى مائتين شاتان، فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها ثلاث، فإذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة»^(١).

وهذا جدول يبين كيفية زكاة الغنم:

المقدار الواجب	العدد	
	إلى	من
شاة	١٢٠	٤٠
شاتان	٢٠٠	١٢١
ثلاث شياه	٣٠٠	٢٠١

فما زاد على ذلك ففي كل مائة شاة.

(١) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٤٥٤).

المسألة الثالثة

في صفة الواجب

وَأَزَنَ الإسلام بتشريعه العادل بين المصالح للفقراء والأغنياء، فندب إلى أخذ
الفقير حقوقه كاملة، غير منقوصة، وندب إلى مراعاة حقوق الأغنياء في أموالهم؛
ولذلك حدد الواجب في الزكاة بأن يكون من وسط المال، لا من خياره، ولا من
شراره، فيجب على الساعي مراعاة السن الواجبة، إذ لا يجوز أقلّ منها؛ لأنّه إضرار
بالفقراء، ولا يأخذ أعلى منها؛ لأنّه إجحاف بالأغنياء.

ولا يأخذ المريضة، والمعيبة، والكبيرة الهرمة؛ لأنها لا تنفع الفقير، وبالمقابل لا
يأخذ الأكولة، وهي السمينة المعدة للأكل، ولا الرُّبى، وهي التي تربي ولدها، ولا
الماخض وهي الحامل، ولا الفحل المعد للضراب، ولا حرزات المال، وهي
خيارها التي تحرزها العين؛ لأنها من كرائم الأموال، وأخذها إضرار بالغني
لقوله ﷺ: «... وإياك وكرائم أموالهم»^(١).

ولما روي عن عمر أنّه قال لعامله سفيان: «قل لقومك: إنّنا ندع لكم الرُّبى،
والماخض، وذات اللحم، وفحل الغنم، ونأخذ الجذع والشني، وذلك وسط بيتنا
وبينكم في المال».

(١) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (١٣٩٥)، و«مسلم»، برقم: (١٩)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

المسألة الرابعة

في الخلطة في بهيمة الأنعام

وهي على نوعين:

النوع الأول: خلطة أعيان، وهي: أن يكون المال مشتركاً بين اثنين في الملك، مشاعاً بينهما، لم يتميز نصيب أحدهما عن الآخر، وتكون خلطة الأعيان بالإرث، وتكون بالشراء.

النوع الثاني: خلطة أوصاف، وهي أن يكون نصيب كل منهما متميزاً معروفاً، ويجمع بينهما الجوار فقط.

وهي بنوعيهما تُصَيَّر المالين المختلطين كالمال الواحد إذا كان مجموع المالين نصاباً، وأن يكون الخليطان من أهل وجوب الزكاة. فلو كان أحدهما كافراً لا تصح الخلطة ولا تؤثر، وأن يشترك المالان المختلطان في المراح، وهو المبيت والمأوى، ويشتركا في المسرح فيسرحن جميعاً، ويرجعن جميعاً، والمحلب والمرعى، والفحل، فيكون فحل الضراب واحداً مشتركاً لها جميعاً.

فإذا توافرت هذه الشروط أصبح المالان كالمال الواحد بتأثير الخلطة^(١).

لقوله ﷺ: «لا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع، خشية الصدقة، وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية»^(٢). فالخلطة تؤثر في إيجاب الزكاة وفي إسقاطها، وذلك في بهيمة الأنعام خاصة دون غيرها.

(١) هذا مذهب مالك والشافعي وأحمد، ومذهب أبي حنيفة وابن حزم: أنه لا اعتبار بالخلطة، انظر: حاشية ابن عابدين (٣٠٤/٢)، المحلى (١٥٣/٤).

(٢) رواه «الترمذي»، برقم: (٦٢١)، وغيره وحسنه، وهو جزء من حديث النبي ﷺ في كتاب الصدقة الطويل. وصححه الألباني «الإرواء»، برقم: (٧٩٢).

ومثال الجمع بين المتفرق: أشخاص ثلاثة كل واحد منهم يملك أربعين من الغنم، فجميعها مائة وعشرون، فلو اعتبرنا كل واحد لوحده لوجب عليهم ثلاث شياه، لكن إذا جمعنا الغنم كلها فلا يكون فيها إلا شاة واحدة. فهنا: جمعوا بين متفرق؛ لثلاث يجب عليهم ثلاث شياه، بل واحدة.

ومثال التفريق بين مجتمع: شخص عنده أربعون شاة، فإذا علم بمجيء العامل فرق بينها فجعل عشرين منها في مكان وعشرين في مكان آخر، فلا يؤخذ عليها زكاة لعدم بلوغها النصاب متفرقة.

البَابُ الْخَامِسُ



في زكاة الفطر، ويقال لها: صدقة الفطر

وفيه مسائل

وسميت بذلك؛ لأنها تجب بالفطر من رمضان، ولا تعلق لها بالمال، وإنما هي متعلقة بالذمة، فهي زكاة عن النفس والبدن.

المسألة الأولى

في حكمها ودليل ذلك

زكاة الفطر واجبة على كل مسلم^(١)؛ لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال: «فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر من رمضان صاعاً من تمر، أو صاعاً من شعير على العبد والحر، والذكر والأنثى، والصغير والكبير من المسلمين»^(٢).

(١) هذا مذهب الأئمة الأربعة **وحكي الإجماع على وجوبها**، وقيل: إنها سنة مؤكدة، ونسبه ابن حزم إلى الإمام مالك وهو وهم؛ لأنَّ مالكا نصَّ على وجوبها في الموطأ، وإنما هو قول عند المالكية وبعض الظاهرية، وقال عنه النووي: إنه خطأ وشذوذ، انظر: الإجماع لابن المنذر (ص/٤٧)، حاشية ابن عابدين (٣٥٨/٢)، المجموع (٤٠/٦)، المغني (٧٩/٣)، المحلى (٢٣٨/٤).

(٢) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (١٥٠٣)، و«مسلم»، برقم: (٩٨٤).

المسألة الثانية

شروطها وعلى من تجب

تجب زكاة الفطر على كل مسلم كبير وصغير، وذكر وأنثى، وحر وعبد؛ لحديث ابن عمر رضي الله عنهما السابق.

ويستحب إخراجها عن الجنين إذا نفخت فيه الروح، وهو ما صار له أربعة أشهر؛ فقد كان السلف يخرجونها عنه، كما ثبت عن عثمان وغيره.

ويجب أن يُخرجها عن نفسه، وعمن تلزمه نفقته، من زوجة أو قريب، وكذا العبد، فإنَّ صدقة الفطر تجب على سيده؛ لقوله ﷺ: «ليس في العبد صدقة، إلا صدقة الفطر»^(١) ^(٢). ولا تجب إلا على مَنْ فضل عن قوته، وقوت من تلزمه نفقته وحوائجه الضرورية في يوم العيد وليلته ما يؤدي به الفطرة.

فزكاة الفطر لا تجب إلا بشرطين:

(١) الإسلام، فلا تجب على الكافر^(٣).

(٢) وجود ما يفضل عن قوته، وقوت عياله، وحوائجه الأصلية في يوم العيد وليلته^(٤).

(١) أخرجه «مسلم»، برقم: (٩٨٢)-١٠.

(٢) هذا مذهب الحنابلة ورواية عند الشافعية وغيرهم، ومذهب الأكثرين أنَّ الحرية شرط، انظر: حاشية ابن عابدين (٣٥٩/٢)، المجموع (٤٢/٦)، المغني (٧٩/٣).

(٣) وهناك قول عند الشافعية وهو الأصح عندهم: أنَّه يجب على الرجل الكافر أن يؤدي صدقة الفطر عن أقاربه المسلمين لا عن نفسه، انظر: حاشية ابن عابدين (٣٥٩/٢)، المجموع (٤١/٦)، المغني (٨٠/٣).

(٤) هذا مذهب الجمهور، وذهب الحنفية إلى أنَّه يشترط أن يملك نصابًا، انظر: حاشية ابن عابدين (٣٦٠/٢)، المجموع (٤٢/٦)، المغني (٩٤/٣).

المسألة الثالثة

في حكمة وجوبها

من الحكم في وجوب زكاة الفطر ما يلي:

- (١) تطهير الصائم مما عسى أن يكون قد وقع فيه في صيامه، من اللغو والرفث.
- (٢) إغناء الفقراء والمساكين عن السؤال في يوم العيد، وإدخال السرور عليهم؛ ليكون العيد يوم فرح وسرور لجميع فئات المجتمع، وذلك لحديث ابن عباس رضي الله عنهما: «فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين»^(١).
- (٣) وفيها إظهار شكر نعمة الله على العبد بإتمام صيام شهر رمضان وقيامه، وفعل ما تيسر من الأعمال الصالحة في هذا الشهر المبارك.

(١) أخرجه «أبو داود»، برقم: (١٦٠٩)، و«ابن ماجه»، برقم: (١٨٢٧)، و«الحاكم»: (٤٠٩/١) وصححه، وحسنه النووي في المجموع، وحسنه الألباني «صحيح ابن ماجه»، برقم: (١٤٩٢).

المسألة الرابعة

مقدار الواجب، ومِمَّ يخرج؟

الواجب في زكاة الفطر صاع من غالب قوت، أهل البلد من بر، أو شعير، أو تمر، أو زبيب، أو أقط^(١)، أو أرز، أو ذرة، أو غير ذلك^(٢)؛ لثبوت ذلك عن النبي ﷺ في الأحاديث الصحيحة، كحديث ابن عمر رضي الله عنهما المتقدم.

ويجوز أن تعطي الجماعة زكاة فطرها لشخص واحد، وأن يعطي الواحد زكاته لجماعة.

ولا يجزئ إخراج قيمة الطعام؛ لأنَّ ذلك خلاف ما أمر به رسول الله ﷺ، ولأنَّه مخالف لعمل الصحابة، فقد كانوا يخرجونها صاعًا من طعام، ولأنَّ زكاة الفطر عبادة مفروضة من جنس معيَّن وهو الطعام، فلا يجزئ إخراجها من غير الجنس المعيَّن^(٣).

(١) الأقط: هو لبن مجفف يابس مستحجر، يتخذ من اللبن المخيض.

(٢) هذا مذهب الأئمة الأربعة وهو منقول عن الصحابة وغيرهم، وذهب معاوية إلى أنَّ نصف صاع من القمح يكفي ويعدل صاعًا من غيرها، وهو منقول عن بعض الصحابة واختاره أبو حنيفة ورجحه ابن تيمية وابن القيم، وكذلك الزبيب ذهب أبو حنيفة في أحد قوليهِ إلى أنَّه يكفي منه نصف صاع. انظر: حاشية ابن عابدين (٣٦٤/٢)، المجموع (٧٠/٦)، مجموع الفتاوى (٦٨/٢٥)، زاد المعاد (١٨/٢).

ومذهب ابن حزم أنَّه يجب الاقتصار على الأصناف الأربعة الواردة في الحديث: البر والشعير والتمر والزبيب، وهو ظاهر مذهب أحمد، انظر: الإنصاف (١٨١/٣)، المغني (٨٥/٣)، المحلى (٢٣٨/٤).

(٣) هذا مذهب الجمهور، وذهب أبو حنيفة إلى جواز إخراج القيمة في صدقة الفطر، وهو ثابت عن عمر بن عبد العزيز، انظر: حاشية ابن عابدين (٣٦٦/٢)، المغني (٨٧/٣)، مجموع الفتاوى (٨٢/٢٥).

المسألة الخامسة

في وقت وجوبها وإخراجها

تجب زكاة الفطر بغروب الشمس من ليلة العيد؛ لأنه الوقت الذي يكون به الفطر من رمضان^(١). ولإخراجها وقتان: وقت فضيلة وأداء، ووقت جواز.

فأما وقت الفضيلة: فهو من طلوع فجر يوم العيد إلى قبيل أداء صلاة العيد، لحديث ابن عمر رضي الله عنهما: «أن النبي ﷺ أمر بزكاة الفطر قبل خروج الناس إلى الصلاة»^(٢). وأما وقت الجواز: فهو قبل العيد بيوم أو يومين؛ لفعل ابن عمر وغيره من الصحابة لذلك.

ولا يجوز تأخيرها عن صلاة العيد، فإن أخرها فهي صدقة من الصدقات، ويأثم على هذا التأخير^(٣)؛ لقوله ﷺ: «من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات»^{(٤) (٥)}.

(١) هذا مذهب الجمهور، وذهب أبو حنيفة إلى أنها تجب بطلوع الفجر يوم العيد، انظر: حاشية ابن عابدين (٣٦٧/٢)، المجموع (٥٥/٦).

(٢) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (١٥٠٣)، و«مسلم»، برقم: (٩٨٤).

(٣) لو أخرجها بعد الصلاة فعند الحنابلة تجزئ لكنه يكره، ومثله مذهب الشافعية إلا أنهم استثنوا تأخيرها بعد الصلاة لانتظار قريب أو محتاج فلا كراهة، ومذهب الجمهور أنه يجوز إخراجها في يوم العيد ولو بعد الصلاة بلا كراهة، وقيل: إنها لا تجزئ بعد الصلاة، ولا بد أن يخرجها قبل الصلاة، وهو مذهب ابن حزم.

انظر: حاشية ابن عابدين (٣٥٩/٢)، حاشية الدسوقي (٥٠٥/١)، حاشية البجيرمي (٤٣/٢)، المجموع (١٤١/٦)، الإنصاف (١٧٨/٣)، المغني (٨٨/٣)، المحلى (٢٦٥/٤).

(٤) رواه «أبو داود»، برقم: (١٦٠٩)، و«ابن ماجه»، برقم: (١٨٢٧)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وحسنه الألباني «الإرواء»، برقم: (٨٤٣).

(٥) واختلف الفقهاء لمن تعطى؟ فذهب الجمهور أنها تعطى للأصناف الثمانية، بل قال الشافعية: إنها =

.....

= يجب توزيعها على الأصناف الثمانية، وذهب المالكية أنها خاصة بالفقراء والمساكين، وهو اختيار ابن تيمية وابن القيم، انظر: حاشية ابن عابدين (٣٦٩/٢)، مواهب الجليل (٣٧٦/٢)، المجموع (١٦٦/٦)، الإنصاف (١٨٦/٣)، مجموع الفتاوى (٧٢/٢٥)، زاد المعاد (١٨/٢).

البَابُ السَّادِسُ

في أهل الزكاة

وفيه مسائل

المسألة الأولى

من هم أهل الزكاة؟ ودليل ذلك

أهل الزكاة هم المستحقون لها ، وهم الأصناف الثمانية الذين حصرهم الله ﷻ في قوله: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُوبِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ٦٠].

وإيضاح هذه الأصناف كما يلي:

(١) الفقراء: جمع فقير، وهو مَنْ ليس لديه ما يسد حاجته، وحاجة من يعول، من طعام وشراب وملبس ومسكن، بألّا يجد شيئاً، أو يجد أقلّ من نصف الكفاية، ويعطى من الزكاة ما يكفيه سنة كاملة^(١).

(٢) المساكين: جمع مسكين، وهو من يجد نصف كفايته أو أكثر من النصف،

(١) هذا مذهب المالكية والصحيح عند الحنابلة أنّ الفقير والمسكين يعطى ما يكفيه سنة، وقال أبو حنيفة: إنّه يعطى ما دون النصاب، وذهب الشافعية ورواية عند الحنابلة أنّه يعطى ما يكفيه ويكفي من يمونه طيلة عمره حتى يخرج من دائرة الافتقار.

انظر: بدائع الصنائع (٤٢/٢)، مواهب الجليل (٣٤٨/٢)، المجموع (١٧٥/٦)، الإنصاف (٢٣٨/٣)، كشف القناع (٢٨٤/٢).

كمن معه مائة ويحتاج إلى مائتين، ويعطى من الزكاة ما يكفيه لمدة عام^(١).

(٣) العاملون عليها: جمع عامل، وهو من يبعثه الإمام لجباية الصدقات، فيعطيه الإمام ما يكفيه مدة ذهابه وإيابه ولو كان غنياً؛ لأنَّ العامل قد فرَّغ نفسه لهذا العمل، والعاملون هم كل من يعمل في جبايتها، وكتابتها، وحراستها، وتفريقها على مستحقيها.

(٤) المؤلفة قلوبهم: وهم قوم يعطون الزكاة؛ تأليفاً لقلوبهم على الإسلام إن كانوا كفاراً، وتثبيتاً لإيمانهم، إن كانوا من ضعاف الإيمان المتهاونين في عباداتهم، أو لترغيب ذويهم في الإسلام، أو طلباً لمعونتهم أو كف أذاهم^(٢).

(٥) في الرقاب: جمع رقبة، والمراد بها العبد المسلم أو الأمة يُشترى من مال الزكاة ويُعتق، أو يكون مكاتباً فيعطى من الزكاة ما يسد به نجوم كتابته؛ ليصبح حراً نافذ التصرف، وعضواً نافعاً في المجتمع، ويتمكن من عبادة الله تعالى على الوجه الأكمل^(٣)، وكذا الأسير المسلم يفك من الأعداء من مال الزكاة.

(٦) الغارمون: جمع غارم، وهو المدين الذي تحمَّل ديناً في غير معصية الله، سواء لنفسه في أمر مباح، أو لغيره كإصلاح ذات البين، فهذا يعطى من الزكاة ما يسد به دينه، والغارم للإصلاح بين الناس يعطى من الزكاة، وإن كان غنياً^(٤).

(١) هذا مذهب الشافعية والحنابلة، وذهب الحنفية والمالكية: أنَّ المسكين أشد حاجة من الفقير.

انظر: بدائع الصنائع (٢/٤٩)، بداية المجتهد (٢/٣٨)، المجموع (٦/١٧٨)، المغني (٢/٥٠٠).

(٢) هذا هو المشهور عند الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد: أنَّ سهم المؤلفة قلوبهم باق، والمنقول عن أبي حنيفة عمله بقول عمر بن الخطاب أنَّ الله أعز الإسلام فلا يحتاج إليه.

انظر: حاشية ابن عابدين (٢/٣٤٢)، الدسوقي (١/٤٩٥)، المجموع (٦/١٨٢)، الإنصاف (٣/٢٢٨)، كشاف القناع (٢/٢٧٨).

(٣) هذا مذهب الجمهور، خلافاً للإمام مالك الذي يرى أنَّ المكاتب لا يعطى من الزكاة، وكذلك فك أسارى المسلمين لا يجوز من الزكاة.

انظر: بدائع الصنائع (٢/٤٥)، حاشية الدسوقي (١/٤٩٦)، المجموع (٦/١٨٤)، المغني (٢/٥٠٠).

(٤) هذا مذهب الشافعية والحنابلة، وقال الحنفية: لا يعطى إلا إذا كان لا يملك نصيباً فاضلاً عن دينه.

انظر: حاشية ابن عابدين (٢/٣٤٣)، المجموع (٦/١٩٢).

- (٧) في سبيل الله: المراد به الغزاة في سبيل الله، المتطوعون الذين ليس لهم راتب في بيت المال، فيعطون من الزكاة، سواء أكانوا أغنياء أم فقراء^(١).
- (٨) ابن السبيل: وهو المسافر المنقطع عن بلده الذي يحتاج إلى مال؛ ليواصل السفر إلى بلده، إذا لم يجد من يقرضه.

(١) **على هذا اتفاق العلماء**، إلا ما يؤثر عن أحمد وإسحاق أنهما قالاً: إنَّه يدخل فيه الحج في سبيل الله، انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٥٣٣/٢)، وذهب بعض المعاصرين إلى توسعة المعنى فأدخلوا فيه أعمال الخير كبناء المساجد والمدارس وتعميد الطرق وغيرها، انظر: فقه الزكاة (٦٥٨/٢)، تفسير المنار (٤٣١/١٠).

المسألة الثانية

في حد الذين لا تدفع لهم الزكاة

الأصناف الذين لا يجوز صرف الزكاة لهم هم:

(١) الأغنياء^(١)، والأقوياء المكتسبون؛ لقوله ﷺ: «لا حظ فيها لغني، ولا لقوي مُكْتَسِب»^(٢)، لكن يُعطى العامل عليها والغارم وإن كانوا أغنياء، كما تقدم. والقادر على الكسب إذا كان متفرغاً لطلب العلم الشرعي، وليس له مال، فإنه يُعطى من الزكاة؛ لأنَّ طلب العلم جهاد في سبيل الله، وأما إن كان القادر على الكسب عابداً ترك العمل للتفرغ لنوافل العبادات فلا يُعطى؛ لأنَّ العبادة نفعها قاصر على العابد بخلاف العلم.

(٢) الأصول والفروع والزوجة الذين تجب نفقتهم عليه، فلا يجوز دفع الزكاة إلى من تجب على المسلم نفقتهم كالآباء والأمهات، والأجداد والجدا، والأولاد، وأولاد الأولاد؛ لأنَّ دفع الزكاة إلى هؤلاء يغنيهم عن النفقة الواجبة عليه، ويسقطها عنه، ومن ثمَّ يعود نفع الزكاة إليه، فكأنَّه دفعها إلى نفسه.

(٣) الكفار غير المؤلّفين، فلا يجوز دفع الزكاة إلى الكفار؛ لقوله ﷺ: «تؤخذ من أغنيائهم، وترد على فقرائهم»، أي: أغنياء المسلمين وفقرائهم دون غيرهم، ولأنَّ من مقاصد الزكاة إغناء فقراء المسلمين، وتوطيد دعائم المحبة والإخاء بين أفراد المجتمع المسلم، وذلك لا يجوز مع الكفار.

(١) حد الغني عند الجمهور هو: من وجد ما يكفيه ويكفي من يمونه، ومذهب الحنفية أنَّ حد الغنى ما وجبت فيه الزكاة، انظر: فتح القدير (٢/٢٦١)، المجموع (٦/١١٣)، المغني (٦/٤٧١).

(٢) أخرجه «أحمد»: (٥/٣٦٢)، و«أبو داود»، برقم: (١٦٣٣)، و«النسائي»: (٥/٩٩)، وصححه الألباني «صحيح النسائي»، برقم: (٢٤٣٥).

(٤) آل النبي ﷺ: لا تحل الزكاة لآل النبي ﷺ إكرامًا لهم لشرفهم؛ لقوله ﷺ: «إنها لا تحل لآل محمد إنما هي أوساخ الناس»^(١). وآل النبي ﷺ قيل: هم بنو هاشم، وبنو المطلب؛ وقيل: هم بنو هاشم فقط، وهو الصحيح. وعليه يصح دفع الزكاة إلى بني المطلب؛ لأنهم ليسوا من آل محمد ﷺ، ولعموم الآية: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [التوبة: ٦٠]، فيدخل فيهم بنو المطلب.

(٥) وكذلك لا يجوز دفع الزكاة لموالي آل النبي؛ لحديث: «إنَّ الصدقة لا تحل لنا، وإن موالى القوم من أنفسهم»^(٢). وموالى القوم: عتقائهم. ومعنى «من أنفسهم»: أي: فحكمهم كحكمهم، فتحرم الزكاة على موالى آل بني هاشم.

(٦) العبد: لا تدفع الزكاة إلى العبد؛ لأنَّ مال العبد ملك لسيده، فإذا أعطي الزكاة انتقلت إلى ملك سيده، ولأنَّ نفقته تلزم سيده. ويستثنى من ذلك: المكاتب؛ فإنَّه يعطى من الزكاة ما يقضي به دين كتابته، والعامل على الزكاة، فإذا كان العبد عاملاً على الزكاة أعطي منها؛ لأنَّه كالأجير، والعبد يجوز أن يستأجر بإذن سيده. فمن دفعها لهذه الأصناف مع علمه بأنَّه لا يجوز دفعها لهم؛ فهو آثم.

(١) أخرجه «مسلم»، برقم: (١٠٧٢).

(٢) أخرجه «أبو داود»، برقم: (١٦٥٠)، و«الترمذي»، برقم: (٦٥٢) واللفظ له، و«الحاكم»:

(٤٠٤/١). قال «الترمذي»: «حسن صحيح»، وصححه «الحاكم»، ووافقه «الذهبي»، وصححه

الألباني «صحيح الترمذي»، برقم: (٥٣٠).

المسألة الثالثة

هل يشترط استيعاب

الأصناف الثمانية المذكورة عند تفريق الزكاة؟

لا يشترط استيعاب الأصناف الثمانية المذكورة عند تفريق الزكاة على القول الصحيح^(١)، بل يجزئ دفعها لأي صنف من الأصناف الثمانية؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ بُدُّوا أَلَصَّدَقَتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخَفُّوْهَا وَتُؤْتُوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]. وقوله ﷺ: «تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم» متفق عليه، ولقوله ﷺ لقيصة: «أقم عندنا حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها»^(٢).

فهذه الأدلة تدل على أن المراد بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَلَصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ الآية [التوبة: ٦٠]، بيان المستحقين للزكاة لا تعميم المستحقين عند تفريقها.

(١) هذا مذهب الجمهور، وقيل: إنه يجب توزيع الزكاة على الأصناف الثمانية، وهذا مذهب الشافعية والظاهرية ورواية عن أحمد، انظر: بدائع الصنائع (٤٦/٢)، المجموع (١٦٥/٦)، الإنصاف (٢٤٨/٣)، المغني (٤٩٩/٢).

(٢) رواه «مسلم»، برقم: (١٠٤٤).

المسألة الرابعة

في نقل الزكاة من بلدها إلى بلد آخر

يجوز نقل الزكاة من بلدها إلى بلد آخر قريب أو بعيد للحاجة، مثل أن يكون البلد البعيد أشد فقرًا، أو يكون لصاحب الزكاة أقارب فقراء في بلد بعيد مثل فقراء بلده، فإنَّ في دفعها إلى أقاربه تحصيل المصلحة، وهي الصدقة والصلة.

وهذا القول بجواز نقل الزكاة هو الصحيح^(١)؛ لعموم قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] أي: الفقراء والمساكين في كل مكان^(٢).

(١) مذهب جمهور الفقهاء: أنَّه لا يجوز له أن ينقل الزكاة مسافة قصر؛ إلا أن لا يجد من يأخذها في بلدها، وهو مذهب الشافعية والحنابلة، انظر: المجموع (١٣٧/٦)، الإنصاف (٢٠٠/٣)، المغني (٥٠١/٢).

(٢) من النوازل: استثمار أموال الزكاة، قيل: إنَّه جائز ولا بأس به، وهو قول مجمع الفقه الإسلامي ولجنة الفتوى بوزارة الأوقاف الكويتية، وقيل: لا يجوز التصرف بالبيع والشراء في أموال الزكاة، وهذا ما أفتى به العلامة ابن عثيمين واللجنة الدائمة للإفتاء، ومَن يجوز المضاربة بأموال الزكاة جعل لها ضوابط هي: مراعاة حاجة الفقراء والمساكين، وأن يتحقق من الاستثمار مصلحة حقيقية، والمبادرة إلى تسهيل المال عند وجود حاجة، وأن يكون هذا العمل من ولي الأمر، وأن يسند إلى ذوي الخبرة والأمانة، وأن يكون في مجالات مشروعة.

اختبار على كتاب الزكاة

السؤال الأول:

أكمل:

- ١- لا تجب الزكاة في بهيمة الأنعام إلا إن كانت
- ٢- لا زكاة في الحبوب والثمار إلا إن كانت أو أكثر.
- ٣- إخراج زكاة الفطر عن الجنين.
- ٤- لا يجوز دفع الزكاة إلى الكفارة إلا إن كانوا من
- ٥- الراجع أن الزكاة على الحلي

السؤال الثاني:

ضع علامة صح أمام العبارة الصحيحة وعلامة خطأ أمام العبارة الخطأ:

- ١- الراجع أن في العسل زكاة ()
- ٢- يُضم الذهب إلى الفضة في تكميل النصاب ()
- ٣- لا زكاة على الخضر والفواكه ()
- ٤- يُجزى إخراج الطعام في زكاة الفطر ()
- ٥- لا زكاة على السوائم إن كانت من العوامل ()

السؤال الثالث:

اختر مما بين القوسين:

- ١- ورث عروضا بلغت النصاب في رمضان سنة عشرة، فمتى يُزكيها؟ (رمضان سنة عشرة - رمضان سنة إحدى عشرة - لا زكاة فيها).

- ٢- معه ٧٦٥ من الإبل السائمة فعليه أن يخرج عنها : (تسع عشرة بنت لبون - اثنتا عشرة حقة وأربع بنات لبون - كلاهما ممكن)
- ٣- المقصود بمصرف (في سبيل الله): (أعمال الخير - الجهاد - كلاهما ممكن)
- ٤- يُخرج الخمس على الركاز إن كانت قيمته (كنصاب الذهب - كنصاب الفضة - قليلة أو كثيرة)
- ٥- لا يشترط حولان الحول في زكاة (السوائم - الخارج من الأرض - كلاهما)

السؤال الرابع:

أجب عن السؤالين الآتيين:

- ١- لزيد ثلاثون من الغنم السائمة في مكة، وثلاثون من الغنم السائمة في المدينة؛ فكم عليه من الزكاة؟ وما الدليل؟
- ٢- أقرض زيد عمرًا عشرين ألف جنيه سنة ١٤٣٠، وأعسر عمرو فلم يستطع رد المال إلا سنة ١٤٣٥، فماذا يجب على زيد من زكاة على هذا المال؟

رَابِعًا

كتاب الصيام

ويشتمل على خمسة أبواب

البَابُ الْأَوَّلُ

في مقدمات الصيام

وفيه مسائل

المسألة الأولى

تعريف الصيام، وبيان أركانه

(١) تعريفه: الصيام في اللغة: الإمساك عن الشيء.

وفي الشرع: الإمساك عن الأكل، والشرب، وسائر المفطرات، مع النية، من طلوع الفجر الصادق إلى غروب الشمس.

(٢) أركانه: من خلال تعريف الصيام في الاصطلاح، يتضح أنَّ له ركنين أساسيين،

هما:

الأول: الإمساك عن المفطرات من طلوع الفجر إلى غروب الشمس.

ودليل هذا الركن قوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ بَشَرُوهُنَّ وَابْتَغَوْا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. والمراد بالخيط الأبيض والخيط الأسود: بياض النهار وسواد الليل.

الثاني: النية، بأن يقصد الصائم بهذا الإمساك عن المفطرات عبادة لله ﷻ، فبالنية تتميز الأعمال المقصودة للعبادة عن غيرها من الأعمال، وبالنية تتميز العبادات بعضها عن بعض، فيقصد الصائم بهذا الصيام: إما صيام رمضان، أو غيره من أنواع الصيام. ودليل هذا الركن قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»^(١).

(١) رواه «البخاري»، برقم: (١)، و«مسلم»، برقم: (١٩٠٧).

المسألة الثانية

حكم صيام رمضان ودليل ذلك

فرض الله ﷻ صيام شهر رمضان، وجعله أحد أركان الإسلام الخمسة؛ وذلك في قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣]. وقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

ولما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج بيت الله الحرام من استطاع إليه سبيلاً»^(١).

ولما رواه طلحة بن عبيد الله أن أعرابياً جاء إلى النبي ﷺ ثائر الرأس، فقال: يا رسول الله، أخبرني ماذا فرض الله علي من الصيام؟، قال: «شهر رمضان»، قال: هل علي غيره؟ قال: «لا، إلا أن تطوع شيئاً...» الحديث^(٢).

وقد أجمعت الأمة على وجوب صيام رمضان، وأنه أحد أركان الإسلام التي علمت من الدين بالضرورة، وأن منكره كافر، مرتد عن الإسلام.

فثبت بذلك فرضية الصوم بالكتاب والسنة والإجماع، وأجمع المسلمون على كفر من أنكره.

(١) رواه «البخاري»، برقم: (٨)، و«مسلم»، برقم: (١٦).

(٢) رواه «البخاري»، برقم: (٤٦)، و«مسلم»، برقم: (١١).

المسألة الثالثة

أقسام الصيام

الصيام قسمان: واجب، وتطوع؛ والواجب ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

(١) صوم رمضان.

(٢) صوم الكفارات.

(٣) صوم النذر.

والكلام هنا ينحصر في صوم رمضان، وفي صوم التطوع، أما بقية الأقسام فتأتي في مواضعها، إن شاء الله تعالى.

المسألة الرابعة

فضل صيام شهر رمضان، والحكمة من مشروعية صومه

(١) فضله: عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه، ومن صام رمضان إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه»^(١).

وعنه رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر»^(٢).

هذا بعض ما ورد في فضل صيام شهر رمضان، وفوائده كثيرة.

(٢) الحكمة من مشروعية صومه: شرع الله سبحانه الصوم لحكم عديدة وفوائد كثيرة، فمن ذلك:

(١) تزكية النفس، وتطهيرها، وتنقيتها من الأخلاط الرديئة والأخلاق الرذيلة؛ لأن الصوم يضيق مجاري الشيطان في بدن الإنسان.

(٢) في الصوم تزهيد في الدنيا وشهواتها، وترغيب في الآخرة ونعيمها.

(٣) الصوم يبعث على العطف على المساكين، والشعور بالآلامهم؛ لأن الصائم يذوق ألم الجوع والعطش.

إلى غير ذلك من الحكم البليغة، والفوائد العديدة.

(١) رواه «البخاري»، برقم: (١٩٠١)، و«مسلم»، برقم: (٧٦٠).

(٢) رواه «مسلم»، برقم: (٢٣٣).

المسألة الخامسة

شروط وجوب صيام رمضان

يجب صيام رمضان على من توافرت فيه الشروط التالية:

- (١) الإسلام: فلا يجب، ولا يصح الصيام من الكافر؛ لأنَّ الصيام عبادة، والعبادة لا تصح من الكافر، فإذا أسلم لا يلزم بقضاء ما فاتهُ^(١).
- (٢) البلوغ: فلا يجب الصيام على من لم يبلغ حد التكليف؛ لقوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة»^(٢) فذكر منهم الصبي حتى يحتلم، ولكنه يصح الصيام من غير البالغ لو صام، إذا كان مميزاً، وينبغي لولي أمره أن يأمره بالصيام؛ ليعتاده ويألفه.
- (٣) العقل: فلا يجب الصيام على المجنون والمعتوه؛ لقوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة» فذكر منهم المجنون حتى يفيق^(٣).

(١) هذا مذهب مالك والأصح عند الشافعية ورواية عن أحمد، وهو قول أبي ثور وابن حزم: أنه لا يجب عليه القضاء، ولا يلزمه الإمساك بقية اليوم؛ لأنه لم يدرك من زمن العبادة ما يمكنه من التلبس بها. وذهب أبو حنيفة والشافعي في قول وأحمد في رواية - هي المذهب - إلى أنه يمسه بقية اليوم، ويلزمه القضاء؛ لأنه أدرك جزءاً من العبادة فلزمته.

انظر: بدائع الصنائع (١٠٢/٢)، الخرشي (٢٤٢/٢)، المجموع (٢٥٩/٦)، الإنصاف (٢٨٢/٣)، المحلى (٣٨١/٤).

(٢) رواه «أحمد»: (١٠٠/٦)، و«أبو داود»: (٥٥٨/٤)، وصححه الألباني «الإرواء»، برقم: (٢٩٧).

(٣) فإذا أفاق المجنون لا يجب عليه القضاء في المشهور عند الحنابلة، وهو قول الشافعي وأبي ثور، واختيار ابن تيمية، وعن الإمام أحمد رواية أنه يجب عليه القضاء، وهو قول مالك، وقال أبو حنيفة: إن أفاق في أثناء الشهر قضى ما قضى، وإن أفاق بعد الشهر لم يقض، انظر: بدائع الصنائع (٨٨/٢)، حاشية الدسوقي (٥٢٢/١)، المجموع (٢٥٥/٦)، الإنصاف (٢٩٣/٣)، مجموع الفتاوى (١٠٩/٢٥).

(٤) الصحة: فمن كان مريضاً لا يطيق الصيام لم يجب عليه، وإن صام صح صيامه؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. فإن زال المرض وجب عليه قضاء ما أفطره من أيام.

(٥) الإقامة: فلا يجب الصوم على المسافر؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ الآية؛ فلو صام المسافر صحَّ صيامه، ويجب عليه قضاء ما أفطره في السفر.

(٦) الخلو من الحيض والنفاس: فالحائض والنفساء لا يجب عليهما الصيام، بل يحرم عليهما؛ لقوله ﷺ: «أليس إذا حاضت لم تصل، ولم تصم؟»، فذلك من نقصان دينها^(١). ويجب القضاء عليهما؛ لقول عائشة رضي الله عنها: «كان يصيبنا ذلك، فنؤمر بقضاء الصوم، ولا نؤمر بقضاء الصلاة»^(٢).

= وإن نوى الصيام ثم أغمي عليه، ثم أفارق جزءاً من النهار - من أوله أو أوسطه أو آخره - فصومه صحيح على مذهب الجمهور خلافاً لأبي حنيفة فإنه قال لو نوى الصيام ولو لم يبق إلا بعد الغروب فيتوجه القول بصحة صومه.

(١) رواه «البخاري»، برقم: (٣٠٤).

(٢) رواه «مسلم»، برقم: (٣٣٥).

المسألة السادسة

ثبوت دخول شهر رمضان وانقضائه

يثبت دخول شهر رمضان برؤية الهلال، بنفسه أو بشهادة غيره على رؤيته، أو إخباره بذلك؛ فإذا شهد مسلم عدل برؤية هلال رمضان ثبت بهذه الشهادة دخول شهر رمضان؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ولقوله ﷺ: «إذا رأيتموه فصوموا»^(١)، ولحديث ابن عمر رضي الله عنهما: «أخبرت النبي ﷺ برؤية رمضان فصامه، وأمر الناس بصيامه»^(٢).

فإن لم ير الهلال، أو لم يشهد مسلم عدل برؤيته؛ وجب إكمال عدة شعبان ثلاثين يومًا. ولا يثبت دخول الشهر بغير هذين الأمرين -رؤية الهلال، أو إتمام شعبان ثلاثين يومًا-؛ لقوله ﷺ: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غُبِيَ^(٣) عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين»^(٤) (٥) (٦).

(١) رواه «البخاري»، برقم: (١٩٠٠)، و«مسلم»، برقم: (١٠٨٠) - ٨.

(٢) رواه «أبو داود»، برقم: (٢٣٤٢)، والحاكم في «المستدرک»: (٤٢٣/١)، وصححه.

(٣) وفي بعض الروايات: «عُمِّي»، وبعضها «عُمَّ»، والمعنى: غطي وخفي ولم يظهر.

(٤) رواه «البخاري»، برقم: (١٩٠٩)، و«مسلم»، برقم: (١٠٨١).

(٥) فإن حال دون رؤية الهلال غيم أو قتر، ففيه خلاف على أربعة أقوال؛ الأول: يجب عليهم صيام اليوم الذي هو الثلاثون من شعبان أو الأول من رمضان وهو المذهب عند الحنابلة -وهو من مفردات المذهب-، وهو مروي عن عدد من الصحابة والتابعين، الثاني: يحرم عليهم الصيام، وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي ورواية عن أحمد، الثالث: أن الصيام جائز على سبيل الاحتياط، وهو اختيار ابن تيمية، الرابع: أنه يرجع في ذلك للإمام، وهو إحدى الروايات عن الإمام أحمد. انظر: بدائع الصنائع (٧٨/٢)، تبين الحقائق (٣١٧/١)، الخرشي (٢٣٨/٢)، المجموع (٦/٢٧٥)، الإنصاف (٣/٢٦٩)، مجموع الفتاوى (٢٨٩/٢٢، ١٢٢/٢٥).

(٦) من النوازل: مسألة الاعتماد على الحساب الفلكي، وجمهور أهل العلم: أنه لا يجوز.

ويثبت انقضاء رمضان برؤية هلال شهر شوال بشهادة مسلمين عدلين ، فإن لم يشهد مسلمان عدلان برؤية الهلال ؛ وجب إكمال عدة رمضان ثلاثين يومًا^(١).

(١) في هذه المسألة ثلاثة أقوال ؛ الأول: أن رؤية الهلال تثبت برؤية شخص واحد عدل، وهو أصح الروايتين عند الحنابلة، وهو القول الصحيح عند الشافعية، الثاني: أنه لا يقبل إثبات شهر رمضان إلا بشهادة رجلين عدلين مسلمين، وهذا قول مالك، وهو القول الآخر عند الشافعية، ورواية أخرى عن الإمام أحمد، الثالث: إن كان الجو صحواً فإنه لا يقبل إلا شهادة الجماعة، أما إن كان الجو غيمًا أو حال دون رؤيته سبب فإنه يقبل شهادة الرجل الواحد، وهذا قول للحنفية.

انظر: تبين الحقائق (٣١٨/١)، حاشية ابن عابدين (٣٨٨/٢)، بداية المجتهد (٤٦/٢)، الأم (١٥٤/٨)، المجموع (٢٩٠/٦)، الإنصاف (٢٧٧/٣)، نيل الأوطار (٣٧٠/٣).

فإن شهد مسلم برؤية هلال رمضان، وردت شهادته ففيه خلاف على قولين ؛ الأول: يلزمه الصيام؛ لأنه قامت عليه الحجة، وهو مذهب الأئمة الثلاثة والمشهور عند الحنابلة، الثاني: أنه لا يصوم بل يفطر مع الناس، وهو الرواية الأخرى في مذهب الحنابلة، وهو اختيار ابن تيمية، انظر: مجموع الفتاوى (١١٤/٢٥).

فإن روي الهلال في بلد فهل يلزم سائر البلاد؟ فيه ثلاثة أقوال ؛ الأول: يلزم جميع البلاد الصوم دون اعتبار اختلاف المطالع، وهو المعتمد عند الحنفية، ومذهب المالكية وبعض الشافعية والمشهور عند الحنابلة، الثاني: أن لكل بلد تحت ولاية واحدة رؤيتهم، الثالث: أنه يجب الصوم على البلاد التي لا تختلف مطالعها، وهذا أصح الأوجه عند الشافعية ومذهب بعض المالكية والحنفية وقول عند الحنابلة وهو اختيار ابن تيمية.

انظر: حاشية ابن عابدين (٣٩٣/٢)، الشرح الكبير (٥١٠/١)، المجموع (٢٧٣/٦)، الإنصاف (٢٧٣/٣).

المسألة السابعة

وقت النية في الصوم وحكمها

يجب على الصائم أن ينوي الصيام، وهي ركن من أركانه كما مضى؛ لقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى». وينويها من الليل في الصيام الواجب؛ كصوم رمضان والكفارة والقضاء والنذر، ولو قبل الفجر بدقيقة واحدة؛ لقوله ﷺ: «من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له»^(١).

فمن نوى صومًا في النهار، ولم يطعم شيئًا، لم يجزئه إلا في صيام التطوع^(٢)، فيجوز بنية من النهار، إذا لم يطعم شيئًا من أكل أو شرب؛ لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: دخل عليَّ النبي ﷺ ذات يوم فقال: «هل عندكم من شيء؟»، فقلنا: لا، قال: «فإني إذن صائم»^(٣). أما صيام الواجب فلا ينعقد بنية من النهار، ولا بدَّ فيه من نية الليل. وتكفي نية واحدة في بداية رمضان لجميع الشهر، ويُستحب تجديدها في كل يوم^(٤).

(١) أخرجه «الترمذي»، برقم: (٧٣٣)، و«النسائي»: (١٩٦/٤)، و«ابن ماجه»، برقم: (١٧٠٠)، واللفظ للنسائي، وصححه الألباني «صحيح الترمذي»، رقم: (٥٨٣)، ورجح بعض العلماء وقفه، وضعفوا رفعه للنبي ﷺ كما ذكر النسائي في الكبرى، وأبو حاتم والدارقطني في العلل وغيرهم. (٢) هذا مذهب الجمهور، وذهب مالك وابن حزم إلى أنه يجب تبين النية ولا فرق بين فرض ونفل، ورجحه الشوكاني، انظر: نيل الأوطار (٢٣٣/٤).

وأجمع الإباضية على أن النية شرط في صحة الصوم وغيره من العبادات، وتلزم الكفارة من تركها إهمالًا دون انعقاد من الليل وهو المختار في المذهب وهو مذهب الإمامية، انظر: شرح النيل (٣٤٩-٣٤٦/٣).

(٣) أخرجه «مسلم»، برقم: (١١٥٤). ١٧٠٠.

(٤) هذا مذهب زفر ومالك ورواية عن أحمد، ومذهب الجمهور: أنه يجب تبين النية في كل ليلة من ليالي رمضان، انظر: المجموع (٣٠٢/٦).

البَابُ الثَّانِي

في الأعذار المبيحة للفطر

ومفطرات الصائم

وفيه مسألتان

المسألة الأولى

الأعذار المبيحة للفطر في رمضان

يباح الفطر في رمضان لأحد الأعذار التالية:

الأول: المرض والكبر، فيجوز للمريض الذي يرجى برؤه الفطر، فإذا برئ وجب عليه قضاء الأيام التي أفطرها؛ لقوله تعالى: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

والمرض الذي يرخص معه في الفطر هو المرض الذي يشق على المريض الصيام

بسببه.

أما المريض الذي لا يرجى برؤه، أو العاجز عن الصيام عجزاً مستمراً كالكبير: فإنه يفطر، ولا يجب عليه القضاء، وإنما تلزمه فدية، بأن يطعم عن كل يوم مسكيناً^(١)؛ لأن الله ﷻ جعل الإطعام معادلاً للصيام حين كان التخيير بينهما في أول

(١) هذا مذهب الجمهور، وقال مالك: إنه ليس عليه شيء؛ لأنه عاجز وسقط عنه التكليف، وهو رواية

عن الشافعي وهي مقابل الأصح، انظر: التاج والإكليل (٣/٣٢٨)، المجموع (٦/٢٦١).

ما فرض الصيام، فتعيّن أن يكون بدلاً منه عند العذر.

يقول الإمام البخاري رحمه الله: «وأما الشيخ الكبير إذا لم يطق الصيام، فقد أطعم أنس بعدما كبر عامًا أو عامين عن كل يوم مسكينًا. وقال ابن عباس رضي الله عنهما في الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة، لا يستطيعان أن يصوما: فليطعما مكان كل يوم مسكينًا»^(١).

فيطعم العاجز عن الصيام عجزًا لا يرجى زواله، بمرض كان أو كبر، عن كل يوم مسكينًا نصف صاع من بر، أو تمر، أو أرز، أو نحوها من قوت البلد، ومقدار الصاع كيلوان وربع تقريبًا (٢,٢٥) فيكون الإطعام عن كل يوم: كيلو جرامًا ومائة وخمسة وعشرين جرامًا (١١٢٥) جرامًا تقريبًا.

هذا وإن صام المريض صح صيامه وأجزأه.

الثاني: السفر؛ فيباح للمسافر الفطر في رمضان، ويجب عليه القضاء؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

ولقوله ﷺ لمن سأله عن الصيام في السفر: «إن شئت فصم، وإن شئت فأفطر»^(٢). وخرج إلى مكة صائمًا في رمضان، فلما بلغ الكديد أفطر، فأفطر الناس^(٣).

وبباح الفطر في السفر الطويل الذي يباح فيه قصر الصلاة^(٤)، وهو ما يقدر بثمانية وأربعين ميلًا، أي: حوالي ثمانين كيلو مترًا.

والسفر المباح للفطر في رمضان هو السفر المباح، فإن كان سفر معصية أو سفرًا يُراد به التحايل على الفطر، لم يباح له الفطر بهذا السفر.

وإن صام المسافر صحَّ صومه وأجزأه؛ لحديث أنس رضي الله عنه: «كنا نساfer مع

(١) «صحيح البخاري»، برقم: (٤٥٠٥)، كتاب الصيام.

(٢) «صحيح البخاري»، برقم: (١٩٤٣).

(٣) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٩٤٤).

(٤) انظر «المغني»: (٣/٣٤).

(٥) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٩٤٧).

النبي ﷺ، فلم يعب الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم^(١). ولكن بشرط ألا يشق عليه الصوم في السفر، فإن شقَّ عليه، أو أضربَ به، فالفطر في حقه أفضل؛ أخذًا بالرخصة؛ لأنَّ النبي ﷺ رأى في السفر رجلًا صائمًا قد ظلَّ عليه من شدة الحر، وتجمع الناس حوله، فقال ﷺ: «ليس من البرِّ الصيام في السفر»^(٢).

الثالث: الحيض والنفاس، فالمرأة التي أتاها الحيض أو النفاس تفطر في رمضان وجوبًا، ويحرم عليها الصوم، ولو صامت لم يصح منها؛ لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنَّ النبي ﷺ قال: «أليس إذا حاضت لم تصلِّ ولم تصم؟ فذلك من نقصان دينها»^(٣).

ويجب عليهما القضاء؛ لقول عائشة رضي الله عنها: كان يصيبن ذلك، فنؤمر بقضاء الصوم، ولا نؤمر بقضاء الصلاة^(٤).

الرابع: الحمل والرضاع؛ فالمرأة إذا كانت حاملاً أو مرضعاً، وخافت على نفسها أو ولدها بسبب الصوم جاز لها الفطر؛ لما رواه أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ الله وضع عن المسافر شطر الصلاة والصوم، وعن الحبلَى والمرضع الصوم»^(٥)، وتقضي الحامل والمرضع مكان الأيام التي أفطرتها، وذلك إن خافتا على نفسيهما، فإن خافت الحامل مع ذلك على جنينها، أو المرضع على رضيعها؛ أطعمت مع القضاء عن كل يوم مسكينًا؛ لقول ابن عباس رضي الله عنهما: «والمرضع والحبلَى إذا خافتا على أولادهما أفطرتا، وأطعمتا»^{(٦) (٧)}.

(١) رواه «البخاري»، برقم: (١٩٤٦).

(٢) رواه «البخاري»، برقم: (٣٠٤).

(٣) رواه «مسلم»، برقم: (٣٣٥).

(٤) رواه «الترمذي»، برقم: (٧١٥) وحسنه، و«النسائي»: (١٠٣/٢)، و«ابن ماجه»، برقم: (١٦٦٧)،

وحسنه الألباني، «صحيح سنن النسائي»، برقم: (٢١٤٥).

(٥) أخرجه «أبو داود»، برقم: (٢٣١٧، ٢٣١٨) وصححه الألباني في «الإرواء»: (١٨/٤، ٢٥) وروي مثله عن ابن عمر أيضًا.

(٦) هذا مذهب المالكية والشافعية في الأصح والحنابلة، ومذهب الحنفية أنها تقضي مطلقًا سواء =

فتلخّص من ذلك أنّ الأسباب المبيحة للفطر أربعة: السفر، والمرض، والحيض والنفاس، والخوف من الهلاك، كما في الحامل والمرضع.

= خافت على نفسها أو ولدها، وهناك رواية عن مالك أنّ على الحامل القضاء وعلى المرضع القضاء والكفارة، ومذهب آخر: أنها تفطر وليس عليها قضاء لكن تطعم عن كل يوم مسكيناً، وحكي عن ابن عمر وابن عباس.

انظر: المبسوط (٩٩/٣)، بدائع الصنائع (٩٧/٢)، المدونة (٢٧٨/١)، المنتقى (٧١/٢)، الأم (١١٣/٢)، المجموع (٢٧٣/٦)، المغني (١٤٩/٣).

المسألة الثانية

مفطرات الصائم

وهي الأشياء التي تفسد على الصائم صومه وتفطره. ويفطر الصائم بفعل أحد الأمور التالية:

الأول: الأكل أو الشرب عمدًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

فقد بيّنت الآية أنه لا يباح للصائم الأكل والشرب بعد طلوع الفجر حتى الليل -غروب الشمس-. أما من أكل أو شرب ناسيًا فصيامه صحيح، ويجب عليه الإمساك إذا تذكر، أو ذكر أنه صائم؛ لقوله ﷺ: «من نسي وهو صائم فأكل أو شرب، فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه»^(١).

ويفسد الصوم بالسُّعوط^(٢) ^(٣)، وبكل ما يصل إلى الجوف، ولو من غير الفم مما هو في حكم الأكل والشرب كالإبر المغذية.

الثاني: الجماع، يبطل الصيام بالجماع، فمن جامع وهو صائم بطل صيامه، وعليه التوبة والاستغفار، وقضاء اليوم الذي جامع فيه، وعليه مع القضاء كفارة، وهي عتق رقبة، فإن لم يجد صام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع أطعم ستين مسكينًا؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ؛ إذ جاءه رجل فقال:

(١) رواه «البخاري»، برقم: (١٩٣٣)، و«مسلم»، برقم: (١١٥٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) وهو دواء يُصَبُّ في الأنف.

(٣) هذا مذهب الأئمة الأربعة، وذهب ابن حزم إلى أنه لا يفطر، انظر: بدائع الصنائع (٩٣/٢)، المدونة (٢٦٩/١)، المجموع (٣٣٥/٦)، الإنصاف (٢٩٩/٣)، المحلى (٣٠٧/٤).

وكذلك في كل ما يصل إلى الجوف من غير الفم رجح ابن حزم عدم الفطر به، ومال إليه ابن تيمية وقال: إن الأمر يدور على وصول الغذاء المقوي للبدن، انظر: مجموع الفتاوى (٢٣٤/٢٥).

يا رسول الله ﷺ، هلكت، فقال: «مالك؟»، قال: وقعت على امرأتي وأنا صائم، فقال رسول الله ﷺ: «هل تجد رقبة تعتقها؟»، قال: لا. قال: «هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟»، قال: لا، قال: «هل تجد إطعام ستين مسكيناً؟»، قال: لا، قال: فمكث النبي ﷺ، فبينما نحن على ذلك أتى النبي ﷺ بِعَرَقٍ فيه تمر - والعَرَقُ المَكْتَلُ - قال: «أين السائل؟»، فقال: أنا، قال: «خذ هذا فتصدق به»، فقال الرجل: أعلى أفقر مني يا رسول الله؟ فوالله ما بين لابتيها - يريد الحرّتين - أهل بيت أفقر من أهل بيتي، فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنياباه، ثم قال: «أطعمه أهلك»^(١) ^(٢) ^(٣).

وفي معنى الجماع: إنزال المني اختياراً؛ فإذا أنزل الصائم مختاراً بتقبيل، أو لمس^(٤)، أو استمنا^(٥)، أو غير ذلك فسد صومه؛ لأنَّ ذلك من الشهوة التي تناقض

(١) رواه «البخاري»، برقم: (١٩٣٦)، و«مسلم»، برقم: (١١١١).

(٢) وهذه الكفارة على الترتيب على مذهب جمهور الفقهاء، وذهب مالك وأحمد في رواية: إلى أنها على التخيير، والأفضل عند مالك الإطعام.

انظر: فتح القدير (٢/٣٤٠)، المنتقى (٢/٥٤)، المجموع (٦/٣٦٦)، المغني (٣/١٣٤).

(٣) وإن جامع ناسياً ففيه ثلاثة أقوال؛ الأول: أنه ليس عليه قضاء ولا كفارة، وهو قول أبي حنيفة والشافعي وابن حزم وأكثر العلماء، الثاني: أن عليه قضاء يوم مكانه ولا كفارة وهو قول مالك، الثالث: أن عليه القضاء والكفارة، وهو المشهور عن أحمد.

انظر: ابن عابدين (٢/٤٠١)، التمهيد (٧/١٧٩)، المجموع (٦/٣٥٢)، الإنصاف (٣/٣١١)، المغني (٣/١٣٥).

(٤) فإن قبل أو لمس فأمدى فمذهب المالكية والصحيح عند الحنابلة أن عليه القضاء، وفي المذهب قول آخر أنه لا يفطر بالمذي، واختاره ابن تيمية، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي.

انظر: المبسوط (٣/٦٥)، المدونة (١/٢٦٨)، المجموع (٦/٣٤٩)، الإنصاف (٣/٣٠١)، المغني (٣/١١٩)، مجموع الفتاوى (٢٥/٢٦٥).

(٥) هذا مذهب الأئمة الأربعة أنه يفطر بالاستمنا، وذهب ابن حزم إلى أنه لا يفسد صومه وليس عليه قضاء، ورجحه الصنعاني والألباني، انظر: بدائع الصنائع (٢/٩٣)، التاج والإكليل (٣/٣٤٣)، المجموع (٦/٣٥٠)، المغني (٣/١٢٨)، المحلى (٤/٣٣٥)، سبل السلام (١/٥٦٨)، تمام المنة (ص/٤١٨).

ومن قال بأنه يفطر اختلفوا هل عليه كفارة أم لا؟ فقال قوم إنه لا كفارة عليه، والمعتمد عند المالكية أن عليه كفارة، وهو وجه عند الشافعية ورواية عن أحمد، انظر: حاشية الدسوقي (١/٥٢٩)، مغني المحتاج (١/٤٣٠).

الصوم، وعليه القضاء دون الكفارة؛ لأنَّ الكفارة لا تلزم إلا بالجماع فقط، لورود النَّصِّ خاصًّا به.

أما إذا نام الصائم فاحتلم، أو أنزل من غير شهوة كمن به مرض، فلا يبطل صيامه؛ لأنَّه لا اختيار له في ذلك.

الثالث: التقيؤ عمدًا، وهو إخراج ما في المعدة من طعام أو شراب عن طريق الفم عمدًا، أما إذا غلبه القيء وخرج منه بغير اختياره، فلا يؤثر في صيامه؛ لقوله ﷺ: «من ذَرَعَهُ^(١) القيء فليس عليه قضاء، ومن استقاء عمدًا فليقض»^(٢).

الرابع: الحجامة، وهي إخراج الدم من الجلد دون العروق، فمتى احتجم الصائم فقد أفسد صومه؛ لقوله ﷺ: «أفطر الحاجم والمحجوم»^(٣)، وكذا يفسد صوم الحاجم أيضًا^(٤)، إلا إذا حجمه بآلات منفصلة، ولم يحتاج إلى مص الدم، فإنَّه -والله أعلم- لا يفطر.

وفي معنى الحجامة: إخراج الدم بالفصد^(٥)، وإخراجه من أجل التبرع به. أما خروج الدم بالجرح، أو قلع الضرس، أو الرعاف فلا يضر؛ لأنَّه ليس بحجامة، ولا في معناها.

(١) أي: سبقه وغلبه في الخروج.

(٢) رواه «أبو داود»، برقم: (٢٣٨٠)، و«الترمذي»، برقم: (٧٢٠)، و«ابن ماجه»، برقم: (١٦٧٦)، وصححه الألباني، «صحيح ابن ماجه»، برقم: (١٣٦٨)، وقد أعلَّه بعض العلماء كالإمام أحمد في سؤالات أبي داود والبخاري في التاريخ الكبير.

(٣) رواه «أبو داود»، برقم: (٢٣٦٧)، و«ابن خزيمة»، برقم: (١٩٨٣)، وصححه الألباني إسناده «التعليق على ابن خزيمة»: (٢٣٦/٣)، وقد ضعفه بعض العلماء.

(٤) هذا مذهب أحمد وعامة أصحابه، وهو قول غالب فقهاء أهل الحديث، ونقل عن جماعة من الصحابة كابن عمر وأبي هريرة، وقيل: إنَّه لا يفطر الحاجم ولا المحجوم وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي، وهو مروى عن جماعة من الصحابة كابن مسعود وعائشة وأبي سعيد الخدري. انظر: المبسوط (٥٧/٣)، المنتقى (٥٦/٢)، المجموع (٣٨٩/٦)، الإنصاف (٣٠٢/٣)، المغني (١٢٠/٣).

(٥) الفصد: شق العرق.

الخامس: خروج دم الحيض والنفاس، فمتى رأت المرأة دم الحيض أو النفاس أفطرت، ووجب عليها القضاء؛ لقوله ﷺ في المرأة: «أليس إذا حاضت لم تصل، ولم تصم»^(١).

السادس: نية الفطر، فمن نوى الفطر قبل وقت الإفطار وهو صائم، بطل صومه، وإن لم يتناول مفطراً، فإن النية أحد ركني الصيام، فإذا نقضها قاصداً الفطر، ومتعمداً له، انتقض صيامه^(٢).

السابع: الردة، لمنافاتها للعبادة، ولقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكَتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥].

(١) رواه «البخاري»، برقم: (٣٠٤).

(٢) هذا مذهب الشافعي وظاهر مذهب أحمد والظاهرية، ومذهب الحنفية أنه في التطوع إن عاد فنوى قبل انتصاف النهار أجراً، بناءً على أصلهم أنه تصح النية من النهار.

انظر: المبسوط (٨٧/٣)، المجموع (٣١٤/٦)، الإنصاف (٢٩٧/٣)، المغني (١٣٣/٣)، المحلى (٣٠٢/٤).

البَابُ الثَّالِثُ

مستحبات الصيام ومكروهاته

وفيه مسألتان

المسألة الأولى

مستحبات الصيام

يستحب للصائم أن يراعي في صيامه الأمور التالية:

(١) السُّحُور: لقوله ﷺ: «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَه»^(١). ويتحقق السحور بكثير الطعام وقليله، ولو بجرعة ماء. ووقت السحور من منتصف الليل إلى طلوع الفجر.

(٢) تأخير السُّحُور: لحديث زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: تسحرنا مع رسول الله ﷺ، ثم قمنا إلى الصلاة، قلت: كم كان قدر ما بينهما؟ قال: خمسين آية^(٢).

(٣) تعجيل الفطر: فيستحب للصائم تعجيل الفطر متى تحقق غروب الشمس؛ فعن سهل بن سعد رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا يزال الناس بخير ما عَجَّلُوا الفطر»^(٣).

(٤) الإفطار على رطبات: فإن لم يجد فتمرات، وأن تكون وترًا، فإن لم يجد فعلى جرعات من ماء؛ لحديث أنس رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ يفطر على رطبات قبل

(١) رواه «البخاري»، برقم: (١٩٢٣)، و«مسلم»، برقم: (١٠٩٥).

(٢) رواه «البخاري»، برقم: (٥٧٥)، و«مسلم»، برقم: (١٠٩٧)، واللفظ لمسلم.

(٣) رواه «البخاري»، برقم: (١٩٥٧)، و«مسلم»، برقم: (١٠٩٨).

أَنْ يَصَلِّيَ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ رَطَبَاتٍ فَعَلَى تَمَرَاتٍ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ»^(١)
فَإِنْ لَمْ يَجِدْ شَيْئًا نَوَى الْفِطْرَ بِقَلْبِهِ، وَيَكْفِيهِ ذَلِكَ.

(٥) الدَّعَاءُ عِنْدَ الْفِطْرِ، وَأَثْنَاءَ الصِّيَامِ: لِقَوْلِهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا تُرَدُّ دَعَوَتُهُمْ: الصَّائِمُ حَتَّى يَفْطُرَ، وَالْإِمَامُ الْعَادِلُ، وَالْمَظْلُومُ»^(٢).

(٦) الْإِكْتَارُ مِنَ الصَّدَقَةِ، وَتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ، وَتَفْطِيرِ الصَّائِمِينَ، وَسَائِرِ أَعْمَالِ الْبِرِّ: فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجُودَ النَّاسِ بِالْخَيْرِ، وَكَانَ أَجُودَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جَبْرِيلُ، وَكَانَ جَبْرِيلُ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ، فَيَدَارِسُهُ الْقُرْآنَ، فَلَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ يَلْقَاهُ جَبْرِيلُ أَجُودَ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ»^(٣).

(٧) الْجَاهِدُ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ: وَبِالْأَخْصِ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ؛ فَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرَ شَدَّ مِزْرَهُ وَأَحْيَا لَيْلَهُ وَأَيَّقُظُ أَهْلَهُ»^(٤)، وَلِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(٥).

(٨) الْاعْتِمَارُ: لِقَوْلِهِ ﷺ: «عِمْرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعْدِلُ حِجَّةً»^(٦).

(٩) قَوْلُ: «إِنِّي صَائِمٌ» لِمَنْ شَتَمَهُ: وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَإِذَا كَانَ يَوْمُ صَوْمِ أَحَدِكُمْ فَلَا يَرْفُثْ وَلَا يَصْخَبْ، فَإِنْ سَابَّهُ أَحَدٌ، أَوْ قَاتَلَهُ، فَلْيَقُلْ: إِنِّي امْرُؤٌ صَائِمٌ»^(٧).

(١) رَوَاهُ «أَبُو دَاوُدَ»، بِرَقْمٍ: (٢٣٥٦)، وَ«التِّرْمِذِيُّ»، بِرَقْمٍ: (٦٩٦) وَحَسَنَهُ، وَأَخْرَجَهُ الْبَغْوِيُّ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ»: (٢٦٦/٦) وَحَسَنَهُ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ «صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ»، بِرَقْمٍ: (٥٦٠)، وَقَوَّى إِسْنَادَهُ الْأَرْنَؤُوطُ فِي التَّعْلِيقِ عَلَى شَرْحِ السَّنَةِ، وَضَعَفَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ لضعف بعض رواته.

(٢) رَوَاهُ «التِّرْمِذِيُّ»، بِرَقْمٍ: (٢٥٢٦) وَحَسَنَهُ، وَأَخْرَجَهُ «الْبَيْهَقِيُّ»: (٣/٣٤٥)، وَغَيْرُهُ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا بِلَفْظٍ: «ثَلَاثُ دَعَوَاتٍ لَا تُرَدُّ: دَعْوَةُ الْوَالِدِ، وَدَعْوَةُ الصَّائِمِ، وَدَعْوَةُ الْمَسَافِرِ». وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ «الصَّحِيحَةُ»: (١٧٩٧).

(٣) رَوَاهُ «الْبُخَارِيُّ»، بِرَقْمٍ: (٦)، وَ«مُسْلِمٌ»، بِرَقْمٍ: (٢٣٠٨).

(٤) رَوَاهُ «الْبُخَارِيُّ»، بِرَقْمٍ: (٢٠٢٤)، وَ«مُسْلِمٌ»، بِرَقْمٍ: (١١٧٤).

(٥) أَخْرَجَهُ «مُسْلِمٌ»، بِرَقْمٍ: (٧٥٩).

(٦) رَوَاهُ «الْبُخَارِيُّ»، بِرَقْمٍ: (١٧٨٢)، وَ«مُسْلِمٌ»، بِرَقْمٍ: (١٢٥٦).

(٧) أَخْرَجَهُ «الْبُخَارِيُّ»، بِرَقْمٍ: (١٩٠٤)، وَ«مُسْلِمٌ»، بِرَقْمٍ: (١١٥١)، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

المسألة الثانية

مكروهات الصيام

يكره في حق الصائم بعض الأمور التي قد تؤدي إلى جرح صومه، ونقص أجره، وهي:

(١) المبالغة في المضمضة والاستنشاق: وذلك خشية أن يذهب الماء إلى جوفه؛ لقوله ﷺ: «وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً»^(١) (٢).

(٢) القُبلة لمن تحرك شهوته، وكان ممن لا يأمن على نفسه: فيكره للصائم أن يقبل زوجته، أو أمته؛ لأنها قد تؤدي إلى إثارة الشهوة التي تجر إلى فساد الصوم بالإمناء أو الجماع، فإن أُنْ أَمْن على نفسه من فساد صومه فلا بأس؛ لأنَّ النبي ﷺ كان يقبل وهو صائم، قالت عائشة رضي الله عنها: «وكان أملككم لأربه»^(٣)، أي: حاجته. وكذلك عليه تجنب كل ما من شأنه إثارة شهوته وتحريكها؛ كإدامة النظر إلى الزوجة، أو الأمّة، أو التفكير في شأن الجماع؛ لأنّه قد يؤدي إلى الإمناء، أو الجماع.

(٣) بلع النخامة: لأنَّ ذلك يصل إلى الجوف، ويتقوى به، إلى جانب الاستقذار والضرر الذي يحصل من هذا الفعل^(٤).

(١) رواه «الترمذي»، برقم: (٧٨٨) وصححه، و«النسائي»: (٦٦/١)، و«ابن ماجه»، برقم: (٤٠٧)، وصححه الألباني «صحيح النسائي»، برقم: (٨٥).

(٢) فإن تمضمض أو استنشاق فسبق الماء إلى حلقه من غير قصد ولا إصراف فلا شيء عليه في الصحيح عند الشافعية والحنابلة، خلافاً لأبي حنيفة ومالك بأنّه يفطر.

(٣) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٩٢٧)، و«مسلم»، برقم: (١١٠٦) . ٦٤ .

(٤) مذهب الحنفية والمعتمد عند المالكية ورواية عن أحمد أنّ النخامة لا تفطر؛ لأنَّ ابتلاعها في الفم غير واصل من خارج، وعند الشافعية والحنابلة يجوز ابتلاعها ما لم تصل إلى الفم، فإن وصلت فمه فابتلعها أفطر.

انظر: رد المحتار (٢/٤٠٠)، جواهر الإكليل (١/١٤٩)، روضة الطالبين (٢/٣٦٠)، كشف القناع (٢/٣٢٩)، الإنصاف (٣/٣٢٤).

(٤) ذوق الطعام لغير الحاجة: فإن كان محتاجاً إلى ذلك - كأن يكون طبّاً يحتاج لذوق ملحه وما أشبهه - فلا بأس، مع الحذر من وصول شيء من ذلك إلى حلقه^(١).

(١) من النوازل: المفطرات المعاصرة، ومنها بخاخ الربو وفيه خلاف، قيل: لا يفطر وهو قول الشيخ ابن باز وابن عثيمين واللجنة الدائمة، وقيل: لا يجوز تناوله وإن احتاج إليه يتناوله ويقضي، وهو قول الدكتور وهبة الزحيلي وغيره، والصحيح أنه لا يفطر. ومنها الأقراص التي توضع تحت اللسان وهي جائزة؛ لأنه لا يدخل شيء منها إلى الجوف. ومنها منظار المعدة والظاهر أنه لا يفطر.

ومنها قطرة الأنف، والأقرب أنها تفطر إذا وصلت الحلق أو الجوف وهي فتوى الشيخين ابن باز وابن عثيمين، ومنها بخاخ الأنف وهو كبخاخ الربو. ومنها التخدير، فأما الجزئي فهذا لا يؤثر في الصيام، وأما التخدير الكلي فإن أغمي عليه طيلة النهار فلا يصح صومه على الراجح، وإن أفاق جزءاً من النهار فصيامه صحيح. ومنها قطرة الأذن والظاهر أنها لا تفطر؛ لأنه ليس بين الأذن والجوف اتصال وكذلك غسل الأذن، أما قطرة العين فالصواب أيضاً أنها لا تفطر وهو فتوى الشيخين ابن باز وابن عثيمين، وكذلك العدسات اللاصقة.

أما الحقن غير المغذية فلا تفطر عند أكثر المعاصرين، أما المغذية فإنها تفطر على فتوى مجمع الفقه الإسلامي.

أما إبر السكر فلا تفطر، وكذلك الدهانات والمراهم واللاصقات العلاجية وقد تكلم عنها ابن تيمية وحكى بعضهم إجماع المعاصرين أنها لا تفطر.

أما قسطرة الشرايين فلا تفطر حسب فتوى مجمع الفقه الإسلامي، أما الغسيل الكلوي سواء بالكلية الصناعية أو عن طريق الغشاء البريتواني في البطن ففتوى الشيخ ابن باز واللجنة الدائمة أن الأقرب فيه أنه يفطر، وكل ما له صلة بالمسالك البولية لا يفطر؛ لأن لا اتصال بينها وبين الجوف.

وأما التبرع بالدم فيخرج على مسألة الحجامة، ومعجون الأسنان يخرج على السواك.

وأما حقن الدم للمريض فموضع خلاف والأقرب أنها مفطرة.

وأما الغرغرة الطبية فإن وصلت لأول الحلق دون المعدة فلا تفطر، أما إن وصلت إلى المعدة فإنها تفطر.

وأما حفر السن وخلعه وعلاج الأسنان بالليزر وزراعة الأسنان فكل ذلك لا يفطر.

وأما منظار الرحم وتركيب اللولب فلا يفطر كذلك، وأما التنويم المغناطيسي فحكمه حكم الإغماء.

البَابُ الرَّابِعُ



في القضاء، والصيام المستحب،

وما يكره ويحرم من الصيام

وفيه مسائل

المسألة الأولى

قضاء الصيام

إذا أفطر المسلم يومًا من رمضان بغير عذر، وجب عليه أن يتوب إلى الله، ويستغفره؛ لأنَّ ذلك جرم عظيم، ومنكر كبير، ويجب عليه مع التوبة والاستغفار القضاء بقدر ما أفطر بعد رمضان، ووجوب القضاء هنا على الفور على الصحيح من أقوال أهل العلم؛ لأنَّه غير مرخَّص له في الفطر، والأصل أن يؤديه في وقته^(١).

أما إذا أفطر بعذر كحيض أو نفاس أو مرض أو سفر أو غير ذلك من الأعذار المبيحة للفطر فإنَّه يجب عليه القضاء، غير أنَّه لا يجب على الفور، بل على التراخي إلى رمضان الآخر، لكن يندب له، ويستحب التعجيل بالقضاء؛ لأنَّ فيه إسرارًا في إبراء الذمة، ولأنَّه أحوط للعبد؛ فقد يطرأ له ما يمنعه من الصوم كمرض ونحوه. فإن

(١) هذا مذهب الشافعي وأحمد، وقال أبو حنيفة ومالك: إنَّ عليه القضاء والكفارة قياسًا على الجماع، وذهب ابن حزم إلى أنَّه لا يشرع له القضاء؛ لأنها عبادة مؤقتة فات وقتها، انظر: المحلى (٣١٣/٤).

أخّره حتى رمضان الثاني، وكان له عذر في تأخيره، كأن استمر عذره، فعليه القضاء بعد رمضان الثاني.

أما إن أخّره إلى رمضان الثاني بغير عذر، فعليه مع القضاء إطعام مسكين عن كل يوم^(١).

ولا يشترط في القضاء التتابع، بل يصح متتابعًا ومتفرقًا؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] فلم يشترط سبحانه في هذه الأيام التتابع، ولو كان شرطًا لبيّنه ﷻ.

(١) هذا مذهب مالك والشافعي، وذهب أبو حنيفة وابن حزم إلى أنه لا يجب عليه إطعام لعدم ثبوت شيء مرفوع في ذلك، انظر: المجموع (٤١٢/٦)، المحلى (٤٠٧/٤).

المسألة الثانية

الصيام المستحب

من حكمة الله ﷻ ورحمته بعباده: أن جعل لهم من التطوع ما يماثل الفرائض؛ وذلك زيادة في الأجر والثواب للعاملين، وجبراً للنقص والخلل الذي قد يطرأ على الفريضة، فقد سبق معنا: أنَّ الفرائض تكمل من النوافل يوم القيامة.

والأيام التي يستحب صيامها هي:

(١) صيام ستة أيام من شوال: لحديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من صام رمضان، ثم أتبعه ستاً من شوال، كان كصيام الدهر» (١) (٢).

(٢) صيام يوم عرفة لغير الحاج: لحديث أبي قتادة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صيام يوم عرفة أحْتَسِبَ على الله أن يكفّر السنة التي قبله، والسنة التي بعده» (٣). أما الحاج فلا يسُنُّ له صيام يوم عرفة؛ لأنَّ النبي ﷺ أفطر في ذلك اليوم والناس ينظرون إليه، ولأنَّه أقوى للحاج على العبادة والدعاء في ذلك اليوم (٤).

(١) رواه «مسلم»، برقم: (١١٦٤).

(٢) هذا مذهب جمهور أهل العلم، ونقل عن أبي حنيفة أنه كان لا يرى صوم الست خشية أن تعد من رمضان، وكذلك جاء عن الإمام مالك.

انظر: بدائع الصنائع (٧٨/٢)، الاستذكار (٣٧٩/٣)، المجموع (٤٠٠/٦)، المغني (١٧٦/٣)، نيل الأوطار (٣٢٢/٤).

(٣) رواه «مسلم»، برقم: (١١٦٢).

(٤) هذا مذهب الجمهور، وذهب الحنفية إلى استحباب الصيام بعرفة للحاج إذا كان هذا لا يضعفه عن الدعاء، انظر: بدائع الصنائع (٧٩/٢).

(٣) صيام يوم عاشوراء: فقد سئل النبي ﷺ عن صوم عاشوراء؟ فقال: «أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله»^(١). ويستحب صيام يوم قبله أو يوم بعده؛ لقوله ﷺ: «لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع»^(٢)، ولقوله ﷺ: «صوموا يوماً قبله أو يوماً بعده، خالفوا اليهود»^(٣).

(٤) صوم الاثنين والخميس من كل أسبوع: لحديث عائشة رضي الله عنها: «كان النبي ﷺ يتحرى صيام الاثنين والخميس»^(٤)، ولقوله ﷺ: «تعرض الأعمال يوم الاثنين والخميس، فأحب أن يعرض عملي وأنا صائم»^(٥).

(٥) صيام ثلاثة أيام من كل شهر: لقوله ﷺ لعبد الله بن عمرو: «صم من الشهر ثلاثة أيام، فإن الحسنة بعشر أمثالها، وذلك مثل صيام الدهر»^(٦). وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «أوصاني خليلي ﷺ بثلاث: صيام ثلاثة أيام من كل شهر، وركعتي الضحى، وأن أوتر قبل أن أنام»^(٧). ويستحب أن تكون الأيام البيض، وهي الثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر؛ لحديث أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من كان منكم صائماً من الشهر فليصم الثلاث البيض»^(٨).

(١) أخرجه «مسلم»، برقم: (١١٦٢). وهو جزء من حديث طويل.

(٢) أخرجه «مسلم»، برقم: (١١٣٣). ١٣٤.

(٣) أخرجه «أحمد»: (٢٤١/١)، و«ابن خزيمة»، برقم: (٢٠٩٥) وفي سنده ضعف، لكنه صح عن ابن عباس بنحوه موقوفاً من قوله.

(٤) رواه «أحمد»: (٢٠١/٥)، و«الترمذي»، برقم: (٧٤٥)، وقال «الترمذي»: «حسن صحيح»، وصححه الألباني «التعليق على ابن خزيمة»، رقم: (٢١١٦).

(٥) أخرجه «الترمذي»، برقم: (٧٥١)، و«النسائي»: (٣٢٢/١)، و«أبو داود»، برقم: (٢٤٣٦)، وحسنه «الترمذي»، وصححه الألباني «صحيح الترمذي»، رقم: (٥٩٦).

(٦) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٩٧٦).

(٧) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٩٨١).

(٨) رواه «أحمد»: (١٥٢/٥)، و«النسائي»: (٢٢٢/٤)، واللفظ لأحمد، وحسنه الألباني «صحيح سنن النسائي»، برقم: (٢٢٧٧ . ٢٢٨١).

(٦) صوم يوم وإفطار يوم: لقوله ﷺ: «أفضل الصيام صيام داود ﷺ؛ كان يصوم يوماً ويفطر يوماً»^(١). وهذا من أفضل أنواع التطوع.

(٧) صيام شهر الله المحرم: لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم، وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل»^(٢).

(٨) صيام تسع ذي الحجة: وتبدأ من أول يوم من شهر ذي الحجة، وتنتهي باليوم التاسع، وهو يوم عرفة؛ وذلك لعموم الأحاديث الواردة في فضل العمل فيها؛ فقد قال ﷺ: «ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب إلى الله من هذه العشر»^(٣). والصوم من العمل الصالح.

(١) رواه «البخاري»، برقم: (١٩٧٦).

(٢) رواه «مسلم»، برقم: (١١٦٣).

(٣) أخرجه «البخاري»، برقم: (٩٦٩).

المسألة الثالثة

ما يكره ويحرم من الصيام

(١) يكره أفراد شهر رجب بالصيام؛ لأنَّ ذلك من شعائر الجاهلية، وقد كانوا يعظمون هذا الشهر، فلو صامه مع غيره لم يكره؛ لأنَّه لا يكون حينئذٍ مُخَصَّصًا له بالصيام. روى أحمد بن خرشة بن الحر قال: رأيت عمر بن الخطاب يضرب أكف المترجِّبين، حتى يضعوها في الطعام، ويقول: «كلوا، فإنما هو شهر كانت تعظمه الجاهلية»^(١).

(٢) يكره أفراد يوم الجمعة بصيام؛ لقوله ﷺ: «لا تصوموا يوم الجمعة، إلا أن تصوموا يومًا قبله أو يومًا بعده»^(٢). فإن صامه مع غيره فلا بأس بذلك؛ للحديث الماضي^(٣).

(٣) يكره أفراد يوم السبت بصيام؛ لقوله ﷺ: «لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم»^(٤). والمقصود: النهي عن إفراده، وتخصيصه بالصيام، أما إذا ضمَّ إلى غيره فلا بأس؛ لقوله ﷺ: «لأُمِّ الْمُؤْمِنِينَ جُويرية وقد دخل عليها يوم الجمعة، وهي صائمة: «أصميت أمس؟» قالت: لا. قال: «تريدين أن تصومي غدًا؟» قالت: لا.

(١) عزاه الألباني إلى ابن أبي شيبة، وقال: «صحيح»، «إرواء الغليل»: (١١٣/٤).

(٢) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٩٨٥)، و«مسلم»، برقم: (١١٤٤).

(٣) هذا مذهب الشافعي وأحمد، وقال أبو حنيفة ومالك: إنَّه لا يكره، انظر: حاشية ابن عابدين (٣٧٥/٢)، الموطأ (٤٤٧/٣)، والمشهور عند الإمامية استحباب صوم يوم الجمعة، انظر: الحقائق الناضرة (٣٧٨/١٣).

(٤) أخرجه «أبو داود»، برقم: (٢٤٢١)، و«الترمذي»، برقم: (٧٤٤)، و«ابن ماجه»، برقم: (١٧٢٦)، و«الحاكم»: (٤٣٥/١)، وحسنه «الترمذي»، وصححه «الحاكم» على شرط البخاري، ووافقه «الذهبي»، وصححه الألباني «صحيح الترمذي»، برقم: (٥٩٤).

قال: «فأفطري»^(١)؛ فدل قوله ﷺ «تريدون أن تصوموا غداً» على جواز صيام يوم السبت مع غيره. قال الإمام الترمذي رحمه الله عقب إخرجه حديث النهي الماضي: «ومعنى الكراهية في هذا: أن يختص الرجل يوم السبت بصيام؛ لأن اليهود يعظمون يوم السبت»^(٢).

(٤) تحريم صيام يوم الشك، وهو يوم الثلاثين من شعبان، إذا كان في السماء ما يمنع رؤية الهلال، فإن كانت السماء صحوًا فلا شك. ودليل تحريمه: حديث عمار رضي الله عنه قال: «من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصي أبا القاسم»^(٣).

ولقوله ﷺ: «لا يتقدم أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين، إلا أن يكون رجل كان يصوم صومه فليصم ذلك اليوم»^(٤). والمعنى: لا يتقدم أحد رمضان بصوم يوم يُعَدُّ منه بقصد الاحتياط، فإنَّ صومه مرتبط بالرؤية، فلا حاجة إلى التكلف، أما من كان له ورد يصومه فلا شيء عليه؛ لأنَّ ذلك ليس من استقبال رمضان. ويستثنى من ذلك أيضًا: القضاء والنذر لوجوبهما.

(٥) يحرم صوم يومي العيدين؛ لحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «نهى النبي ﷺ عن صوم يوم الفطر والنحر»^(٥)، ولحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «هذان يومان نهى رسول الله ﷺ عن صيامهما: يوم فطرکم من صيامکم، واليوم الآخر تأكلون فيه من نسكکم»^(٦).

(١) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٩٨٦).

(٢) هذا مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة، ومذهب مالك أنه يجوز، واختاره ابن تيمية وضعفوا الحديث الوارد، انظر: المجموع (٦/٤٤٠)، الإنصاف (٣/٣٤٧)، اقتضاء الصراط المستقيم (٧٢/٢).

(٣) علقه البخاري في «صحيحه»، بصيغة جزم. «الفتح»: (٤/١٤٣) كتاب الصيام، باب قول النبي ﷺ: «إذا رأيتم الهلال فصوموا». ووصله «الترمذي»، برقم: (٦٨٩) وغيره، وقال: «حديث حسن صحيح»، وصححه الألباني «صحيح الترمذي»، برقم: (٥٥٣).

(٤) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٩١٤).

(٥) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٩٩١).

(٦) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٩٩٠).

(٦) يكره صوم أيام التشريق، وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر: الحادي عشر، والثاني عشر، والثالث عشر؛ لقوله ﷺ عنها: «أيام أكل وشرب وذكر لله ﷻ»^(١)، ولقوله ﷺ: «يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق عيدنا أهل الإسلام، وهي أيام أكل وشرب»^(٢). ورُخص في صيامها للمتمتع والقارن إذا لم يجد ثمن الهدي^(٣)؛ لحديث عائشة وابن عمر رضي الله عنهما، قالوا: «لم يُرخص في أيام التشريق أن يُصمن إلا لمن لم يجد الهدي»^(٤).

(١) أخرجه «مسلم»، برقم: (١١٤١).

(٢) أخرجه «الترمذي»، برقم: (٧٧٧)، وقال: «حسن صحيح»، وصححه الألباني «صحيح الترمذي»، برقم: (٦٢٠)، وله أصل في الصحيح.

(٣) هذا مذهب مالك وأحمد والشافعي في القديم، ومذهب أبي حنيفة وابن حزم والمشهور عند الشافعي أنها لا تصام مطلقاً.

انظر: شرح معاني الآثار (٢/٢٤٨)، التمهيد (١٢/١٢٧)، المجموع (٦/٤٥٣)، الإنصاف (٣/٣٥١)، المحلى (٤/٤٥١)، نيل الأوطار (٤/٣٥٣).

(٤) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٩٩٧، ١٩٩٨).

البَابُ الْخَامِسُ



في الاعتكاف

وفيه مسائل

المسألة الأولى

تعريف الاعتكاف وحكمه

(١) تعريفه: الاعتكاف في اللغة: لزوم الشيء، وحبس النفس عليه.

وفي الشرع: لزوم المسلم المميز مسجداً لطاعة الله ﷻ.

(٢) حكمه: وهو سنة وقربة إلى الله تعالى؛ لقوله ﷻ: ﴿أَنْ طَهَّرَا بَيْتَ لِبَطَائِنِ وَالْعَكِيفِينَ وَالرُّكَّعَ السُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥]. وهذه الآية دليل على مشروعيته حتى في الأمم السابقة. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وعن عائشة رضي الله عنها: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْآخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تُوْفَاهُ اللَّهُ»^(١).

وأجمع المسلمون على مشروعيته، وأنه سنة^(٢)، لا يجب على المرء إلا أن

(١) رواه «البخاري»، برقم: (٢٠٢٠)، و«مسلم»، برقم: (١١٧٢).

(٢) لكن الحنفية والشافعية يقولون: إنه سنة مؤكدة في العشر الأواخر من رمضان، والمالكية والحنابلة يقولون: إنه سنة مطلقاً، انظر: فتح القدير (٣٨٩/٢)، حاشية الدسوقي (٥٤١/١)، المجموع

(٤٦٩/٦)، روضة الطالبين (٣٨٩/٢)، الإنصاف (٣٥٨/٣).

يوجهه على نفسه كأن ينذره^(١).

فثبتت سُنَّةُ الاعتكاف ومشروعيته، بالكتاب، والسنة، والإجماع.

(١) ولو شرع في اعتكاف مسنون تطوعاً ففيه قولان؛ الأول: يجب عليه إتمامه، وهو مذهب مالك وقول عند الحنفية، الثاني: لا يجب إتمامه، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي والمذهب عند الحنابلة، انظر: الاستذكار (٣/٣٩٨)، البحر الرائق (٢/٣٢٢)، حاشية ابن عابدين (٢/٤٤٤)، المجموع (٦/٤٨٠)، المغني (٣/١٨٦).

المسألة الثانية

شروط الاعتكاف

الاعتكاف عبادة لها شروط لا تصح إلا بها، وهي:

(١) أن يكون المعتكف مسلمًا مميزًا عاقلًا: فلا يصح الاعتكاف من الكافر، ولا المجنون، ولا الصبي غير المميز؛ أما البلوغ والذكورية فلا يشترطان، فيصح الاعتكاف من غير البالغ إذا كان مميزًا، وكذلك من الأنثى.

(٢) النية: لقوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»^(١).

فينوي المعتكف لزوم معتكفه؛ قربةً وتعبداً لله ﷻ.

(٣) أن يكون الاعتكاف في مسجد: لقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ولفعله ﷺ حيث كان يعتكف في المسجد، ولم ينقل عنه أنه اعتكف في غيره.

(٤) أن يكون المسجد الذي يعتكف فيه تقام فيه صلاة الجماعة: وذلك إذا كانت مدة الاعتكاف تتخللها صلاة مفروضة، وكان المعتكف ممن تجب عليه الجماعة؛ لأنَّ الاعتكاف في مسجد لا تقام فيه صلاة الجماعة يقتضي ترك الجماعة وهي واجبة عليه، أو تكرار خروج المعتكف كل وقت، وهذا ينافي المقصود من الاعتكاف^(٢).

(١) رواه «البخاري»، برقم: (١)، و«مسلم»، برقم: (١٩٠٧).

(٢) هذا مذهب أحمد ورواية عن أبي حنيفة، وقيل: يجوز في كل مسجد وهو مذهب المالكية والشافعية وابن حزم وقول آخر عند الحنفية، واختلفوا في خروجه إلى الصلوات، فقال مالك والشافعي: يفسد اعتكافه، وقال الحنفية وابن حزم لا يفسد، وقيل: لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة: المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى، ويروى عن حذيفة وسعيد بن المسيب. انظر: بدائع الصنائع (١١٣/٢)، المبسوط (١١٧/٣)، الاستذكار (٣/٣٨٥)، بداية المجتهد (٧٦/٢)، الأم (١٠٥/٢)، المجموع (٤٧٢/٦)، الإنصاف (٣/٣٦٤)، المغني (٣/١٨٩)، المحلى (٤٢٨/٣).

أما المرأة فيصح اعتكافها في كل مسجد سواء أقيمت فيه الجماعة أم لا . هذا إذا لم يترتب على اعتكافها فتنة، فإن ترتب على ذلك فتنة منعت^(١) . والأفضل أن يكون المسجد الذي يعتكف فيه تقام فيه الجمعة، لكن ذلك ليس شرطاً للاعتكاف .

(٥) الطهارة من الحدث الأكبر: فلا يصح اعتكاف الجنب، ولا الحائض، ولا النفساء؛ لعدم جواز مكث هؤلاء في المسجد .

أما الصيام فليس بشرط في الاعتكاف^(٢)؛ لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أن عمر قال: يا رسول الله، إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام، فقال: «أوف بنذرك»^(٣) . فلو كان الصوم شرطاً لما صح اعتكافه في الليل؛ لأنه لا صيام فيه، ولأنهما عبادتان منفصلتان، فلا يشترط لإحداهما وجود الأخرى .

(١) والحنفية يقولون بكرهية الاعتكاف للمرأة تنزيهاً، ويعتبرون هذا نظير حضورها للجماعات، انظر: فتح القدير (٢/٣٩٤) .

(٢) هذا مذهب الشافعية والحنابلة والظاهرية، ونقل عن جماعة من الصحابة، وقيل: إنه شرط، وهو مذهب مالك، وبه قال أبو حنيفة في رواية عنه، وهو إحدى الروايتين عن أحمد .

انظر: المبسوط (٣/١١٥)، بدائع الصنائع (٢/١٠٩)، الموطأ (٣/٤٥٣)، التمهيد (١١/١٩٩)، المجموع (٦/٥٠٩)، الإنصاف (٣/٣٥٨)، المحلى (٣/٤١٣) .

(٣) رواه «البخاري»، برقم: (٢٠٣٢)، و«مسلم»، برقم: (١٦٥٦) .

المسألة الثالثة

زمان الاعتكاف ومستحباته وما يباح للمعتكف

(١) زمن الاعتكاف ووقته: المكث في المسجد مقداراً من الزمن هو ركن الاعتكاف، فلو لم يقع المكث في المسجد لم ينعقد الاعتكاف، وفي أقل مدة الاعتكاف خلاف بين أهل العلم. والصحيح -إن شاء الله- أن وقت الاعتكاف ليس لأقله حدٌ، فيصح الاعتكاف مقداراً من الزمن، وإن قل^(١)؛ إلا أن الأفضل ألا يقل الاعتكاف عن يوم أو ليلة؛ لأنّه لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أحد من أصحابه الاعتكاف فيما دون ذلك.

وأفضل أوقات الاعتكاف العشر الأواخر من رمضان؛ لحديث عائشة رضي الله عنها السابق: «أن النبي ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله»^(٢). فإن اعتكف في غير هذا الوقت، جاز ذلك لكنه خلاف الأولى والأفضل.

ومن نوى اعتكاف العشر الأواخر من رمضان صلى الفجر من صبيحة اليوم الحادي والعشرين في المسجد الذي ينوي الاعتكاف فيه، ثم يدخل في اعتكافه، وينتهي بغروب شمس آخر يوم من رمضان.

(١) هذا مذهب الجمهور، وقيل: إن أقله يوم، وقيل: ليلة، وقيل: يوم وليلة، وهذه أقوال في مذهب الإمام مالك، انظر: حاشية ابن عابدين (٢/٤٤٣)، الاستذكار (٣/٤٠٢)، بداية المجتهد (٢/٧٨)، المجموع (٦/٥١٣)، الإنصاف (٣/٣٥٩)، المحلى (٣/٤١١).
والراجع عند الإباضية أن الاعتكاف يصح بعشرة أيام فأكثر، وقيل: يجوز بثلاثة كذلك، انظر: شرح النيل (٣/٤٤٦).

وأجمع فقهاء الإمامية على أن من شروط الاعتكاف أن لا يكون أقل من ثلاثة أيام، انظر: الحقائق الناضرة (١٣/٤٥٨).

(٢) رواه «البخاري»، برقم: (٢٠٢٠)، و«مسلم»، برقم: (١١٧٢).

(٢) مستحباته: والاعتكاف عبادة يخلو فيها العبد بخالقه، ويقطع العلائق عما سواه، فيستحب للمعتكف أن يتفرغ للعبادة، فيكثر من الصلاة، والذكر، والدعاء، وقراءة القرآن، والتوبة، والاستغفار، ونحو ذلك من الطاعات التي تقربه إلى الله تعالى.

(٣) ما يباح للمعتكف: ويباح للمعتكف الخروج من المسجد لما لا بدَّ منه؛ كالخروج للأكل والشرب، إذا لم يكن له من يحضرهما، والخروج لقضاء الحاجة، والوضوء من الحدث، والاعتكاف من الجنابة.

ويباح له التحدث إلى الناس فيما يفيد، والسؤال عن أحوالهم، أما التحدث فيما لا يفيد، وفيما لا ضرورة فيه؛ فإنه ينافي مقصود الاعتكاف وما شرع من أجله. ويباح له أن يزوره بعض أهله وأقاربه، وأن يتحدث إليه ساعة من زمان، والخروج من معتكفه لتوديعهم؛ لحديث صفية رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ معتكفًا فأتيت ليلاً، فحدثته، ثم قمت، فانقلبت، فقام معي ليَقْلِبَنِي...»^(١) الحديث. ومعنى ليقلبني: يردني إلى بيتي.

وللمعتكف أن يأكل، ويشرب، وينام في المسجد، مع المحافظة على نظافة المسجد، وصيانتته.

(١) رواه «البخاري»، برقم: (٢٠٣٥)، و«مسلم»، برقم: (٢١٧٥).

المسألة الرابعة

مبطلات الاعتكاف

يطل الاعتكاف بما يلي:

(١) الخروج من المسجد لغير حاجة عمدًا، وإن قلَّ وقت الخروج؛ لحديث عائشة رضي الله عنها: «وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة، إذا كان معتكفًا»^(١)، ولأنَّ الخروج يفوت المكث في المعتكف، وهو ركن الاعتكاف.

(٢) الجماع، ولو كان ذلك ليلاً، أو كان الجماع خارج المسجد؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وفي حكمه الإنزال بشهوة بدون جماع كالاستمنا، ومباشرة الزوجة في غير الفرج^(٢).

(٣) ذهاب العقل، فيفسد الاعتكاف بالجنون والسكر، لخروج المجنون والسكران عن كونهما من أهل العبادة.

(٤) الحيض والنفاس؛ لعدم جواز مكث الحائض والنفساء في المسجد.

(٥) الردة؛ لمنافاتها العبادة، ولقوله تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥].

(١) رواه «البخاري»، برقم: (٢٠٢٩).

(٢) اختلف العلماء في دواعي الجماع كاللمس على ثلاثة أقوال؛ الأول: تفسده مطلقاً وإن لم ينزل، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد وهو قول عند الشافعية، الثاني: لا تفسده مطلقاً، وهو قول ضعيف عند الشافعية، الثالث: أنه يفسد اعتكافه إن أنزل، وهو الأظهر عند الشافعية. انظر: فتح القدير (٣٩٩/٢)، مواهب الجليل (٤٥٦/٢)، المجموع (٥٥٥/٦)، الإنصاف (٣٨٢/٣)، المغني (١٩٨/٣).

اختبار على كتاب الصيام

السؤال الأول:

أكمل:

- ١- ركنا الصيام هما و
- ٢- من جامع في نهار فعليه القضاء و وهي فإن لم يستطع ف فإن لم يستطع ف
- ٣- ذوق الطعام للصائم عند الحاجة عند عدم الحاجة .
- ٤- يجب قضاء رمضان فوراً إن كان الفطر
- ٥- لا يجوز صيام أيام التشريق إلا

السؤال الثاني:

- ضع علامة صح أمام العبارة الصحيحة وعلامة خطأ أمام العبارة الخطأ:
- ١- يشترط أن تكون النية ليلاً في كل صوم ()
 - ٢- لا يبطل الصوم ببلع النخامة ()
 - ٣- الصيام في رجب مكروه ()
 - ٤- يبطل الصوم والاعتكاف بالاستمناء ()
 - ٥- تُقبل شهادة العدل الواحد في دخول رمضان وشوال ()

السؤال الثالث:

اختر مما بين القوسين:

- ١- الصوم في الاعتكاف (واجب وشرط - واجب وليس بشرط - ليس بواجب وليس بشرط).
- ٢- إن أفطرت حامل بسبب خوفها على ولدها وعلى نفسها فعليها (قضاء وإطعام - قضاء فقط - إطعام فقط)
- ٣- تبرع الصائم بالدم (مكروه - مباح - محرم يفسد الصوم)
- ٤- يوم الشك هو (اليوم الثلاثون من شعبان إن كان في السماء غيم - اليوم الثلاثون من شعبان إن كان في السماء غيم - اليوم التاسع والعشرون من شعبان)
- ٥- أن يكون الاعتكاف في مسجد تُقام فيه الجمعة (يجب - يستحب - يشترط)

السؤال الرابع:

أجب عن السؤالين الآتيين:

- ١- أفطر في رمضان عشرة بسبب مرضه، ولم يقض هذه الأيام حتى دخل رمضان التالي، فماذا عليه؟
- ٢- كانت صائمة فنزل منها دم الحيض قبل الغروب بلحظة، فماذا عليها؟

خَامِسًا كِتَابُ الْحَجِّ

ويشتمل على سبعة أبواب

البَابُ الْأَوَّلُ



في مقدمات الحج

وفيه مسائل

المسألة الأولى

في تعريف الحج

الحَجُّ في اللغة: القصد.

وفي الشرع: التعبد لله بأداء المناسك في مكان مخصوص في وقت مخصوص،
على ما جاء في سنّة رسول الله ﷺ.

المسألة الثانية

حكم الحج وفضله

(١) حكم الحج: الحج أحد أركان الإسلام وفروضه العظام؛ لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧]، ولقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

ولحديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: «بني الإسلام على خمس...»، وذكر منها الحج.

وقد أجمعت الأمة على وجوب الحج على المستطيع مرة واحدة في العمر.

(٢) فضله: ورد في فضل الحج أحاديث كثيرة، منها:

حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة»^(١). وقال صلى الله عليه وسلم: «من حج لله، فلم يرفث، ولم يفسق، رجع كيوم ولدته أمه»^(٢). إلى غير ذلك من الأحاديث.

(١) أخرجه «مسلم»، برقم: (١٣٤٩).

(٢) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٥٢١)، و«مسلم»، برقم: (١٣٥٠).

المسألة الثالثة

هل يجب الحج في العمر أكثر من مرة؟

لا يجب الحج في العمر إلا مرة واحدة وما زاد على ذلك فهو تطوع؛ لحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أيها الناس! قد فرض الله عليكم الحج فحجوا»، فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فقال: «لو قلت: نعم لوجبت، ولما استطعتم»^(١)، ولأن النبي ﷺ لم يحج بعد هجرته إلى المدينة إلا حجة واحدة. وقد أجمع العلماء على أن الحج لا يجب على المستطيع إلا مرة واحدة.

وعليه أن يبادر بأدائه إذا تحققت شروطه، ويأثم بتأخيره لغير عذر^(٢)؛ لقوله ﷺ: «تعجلوا إلى الحج؛ فإن أحدكم لا يدري ما يعرض له»^(٣). وقد روي مرفوعاً وموقوفاً، من طرق يقوي بعضها بعضاً: «من استطاع الحج فلم يحج، فليمت إن شاء يهودياً، وإن شاء نصرانياً»^(٤).

(١) رواه «مسلم»، برقم: (١٣٣٧).

(٢) هذا مذهب الجمهور، ومذهب الشافعي ومحمد بن الحسن أن الحج يجب على التراخي ولا يأثم بتأخيره بشرط العزم على فعله، انظر: المجموع (٨٧/٧).

(٣) رواه «أحمد»: (٣١٤/١)، وحسنه الألباني «الإرواء»، برقم: (٩٩٠). ومعنى (ما يعرض له): أي: ما يطرأ ويحدث له.

(٤) أخرجه الترمذي (٨١٢)، والبزار (٨٦١)، والبيهقي (٨٣٠/٣)، وقد ضعفه بعض العلماء، وانظر «نيل الأوطار»: (٣٣٧/٤).

المسألة الرابعة

شروط الحج

يشترط لوجوب الحج خمسة شروط:

(١) الإسلام: فلا يجب الحج على الكافر ولا يصح منه؛ لأن الإسلام شرط لصحة العبادة.

(٢) العقل: فلا يجب الحج على المجنون ولا يصح منه في حال جنونه؛ لأن العقل شرط للتكليف، والمجنون ليس من أهل التكليف^(١)، ومرفوع عنه القلم، حتى يفيق، كما في حديث علي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «رُفِعَ القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يبلغ، وعن المجنون حتى يفيق»^(٢).

(٣) البلوغ: فلا يجب الحج على الصبي؛ لأنه ليس من أهل التكليف ومرفوع عنه القلم حتى يبلغ للحديث الماضي: «رفع القلم عن ثلاثة...»، لكن لو حجَّ فحجّه صحيح، وينوي له وليه إذا لم يكن مميزاً، ولا يكفيه عن حجة الإسلام، بلا خلاف بين أهل العلم؛ لما رواه ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة رفعت صبياً فقالت: يا رسول الله ألهذا حج؟ قال: «نعم ولك أجر»^(٣)، ولقوله ﷺ: «أيما صبي حج ثم بلغ، فعليه

(١) اختلف الفقهاء في صحة إحرام الولي عن المجنون، فذهب الحنفية - في الأظهر - والحنابلة إلى أنه لا يصح، إلا إذا وجب عليه الحج قبل طروء الجنون عليه، وذهب المالكية والشافعية وهو قول عند الحنفية إلى أنه يصح مطلقاً.

انظر: حاشية ابن عابدين (١/٥٧٨، ٢/١٤٠، ١٤٧، ١٨٨)، بدائع الصنائع (٢/١٢٠-١٢١)، منح الجليل (١/٤٣٤)، حاشية الدسوقي (٢/٣)، المجموع (٨/١١٠)، كشف القناع (٢/٣٧٨).
(٢) رواه «أبو داود»، برقم: (٤٤٠١)، و«ابن ماجه»، برقم: (٢٠٤١)، وصححه الألباني «الإرواء»، برقم: (٢٩٧).

(٣) رواه «مسلم»، برقم: (١٣٣٦).

حجة أخرى، وأيما عبد حج ثم عتق، فعليه حجة أخرى»^(١).

(٤) الحرية: فلا يجب الحج على العبد؛ لأنَّه مملوك لا يملك شيئاً، لكن لو حجَّ صحَّ حجُّه إن كان بإذن سيده. **وقد أجمع أهل العلم** على أنَّ المملوك إذا حجَّ في حال رقه، ثم أعتق، فعليه حجة الإسلام، إذا وجد إلى ذلك سبيلاً، ولا يجزئ عنه ما حجَّ في حال رقه^(٢)؛ لقوله ﷺ في الحديث الماضي ذكره: «أيما عبد حج ثم عتق، فعليه حجة أخرى».

(٥) الاستطاعة: لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]؛ فغير المستطيع مالياً، بأن كان لا يملك زاداً يكفيه ويكفي من يعوله، أو كان لا يملك راحلة توصله إلى مكة وترده؛ أو بدنياً بأن كان شيخاً كبيراً، أو مريضاً ولا يتمكن من الركوب وتحمل مشاق السفر، أو كان الطريق إلى الحج غير آمن، كأن يكون به قطاع طرق، أو وباء، أو غير ذلك مما يخاف الحاج معه على نفسه وماله؛ فإنَّه لا يجب عليه الحج حتى يستطيع، وقد قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] والاستطاعة من الوسع الذي ذكره الله، ومن الاستطاعة في حج المرأة: وجود المحرم الذي يرافقها في سفر الحج؛ لأنَّه لا يجوز لها السفر للحج ولا لغيره بدون محرم^(٣)؛ لقوله ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفراً يكون ثلاثة أيام فصاعداً إلا ومعها أبوها أو ابنها أو زوجها أو أخوها أو ذو محرم منها»^(٤)، ولقوله ﷺ للرجل الذي قال: إنَّ امرأتي خرجت حاجة، وإني

(١) أخرجه الشافعي في «مسنده»، برقم: (٧٤٣) بترتيب السندي، و«البيهقي»: (١٧٩/٥)، وصححه الشيخ الألباني «الإرواء»، برقم: (٩٨٦)، ورجح بعض العلماء فيه الوقف على ابن عباس.

(٢) هذا الإجماع منقوض بمخالفة الظاهرية؛ فقد رأوا أنَّ العبد إذا حجَّ أجزاءه عن حجة الإسلام، انظر: المحلى (١٣/٥).

(٣) هذا مذهب أبي حنيفة وأحمد، وقيل: يجوز لها أن تذهب إلى الحج إذا وجدت رفقة مأمونة، وهو مذهب الشافعي ومالك، وهو اختيار ابن تيمية.

انظر: بدائع الصنائع (١٢٣/٢)، حاشية ابن عابدين (٤٦٤/٢)، الاستذكار (٤١١/٤)، المجموع (٤٥/٧)، المغني (٢٢٨/٣)، كشف القناع (٣٩٤/٢)، مجموع الفتاوى (١٣/٢٦).

(٤) رواه «مسلم»، برقم: (١٣٤٠).

اكتسبت في غزوة كذا: «انطلق فحج معها»^(١). فإذا حجت بدون محرم فحجّها صحيح، وتكون آثمة.

(١) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (١٨٦٢)، و«مسلم»، برقم: (١٣٤١).

المسألة الخامسة

حكم العمرة وأدلة ذلك

تجب العمرة على المستطيع مرة واحدة في العمر^(١)؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ولقول النبي ﷺ لعائشة لما سألته: هل على النساء جهاد؟ قال: «نعم عليهن جهاد لا قتال فيه: الحج والعمرة»^(٢)، ولقوله ﷺ لأبي رزين لما سأله أن أباه لا يستطيع الحج، ولا العمرة، ولا الظعن، قال: «حج عن أبيك واعتمر»^(٣).

وأركانها ثلاثة: الإحرام، والطواف، والسعي^(٤).

(١) هذا رواية عن الشافعي ورواية عن أحمد -هي المذهب-، وقيل: إنَّ العمرة ليست واجبة وهو قول أبي حنيفة ومالك ورواية عن أحمد، ورواية عن الشافعي، وهو اختيار ابن تيمية.

انظر: بدائع الصنائع (٢/٤٧٧)، الخرشي (٧/٢٠١)، الأم (٢/١٤٤)، المجموع (٧/٨)، الإنصاف (٣/٣٨٧)، مجموع الفتاوى (٩/٢٦).

(٢) رواه «أحمد»، (٦/١٦٥)، و«ابن ماجه»، برقم: (٢٩٠١)، وصححه الألباني «صحيح سنن ابن ماجه»، برقم: (٢٣٦٢).

(٣) رواه «أبو داود»، برقم: (١٨١٠)، و«النسائي»: (٥/١١١)، و«ابن ماجه»، برقم: (٢٩٠٤)، (٢٩٠٥)، و«أحمد»: (١/٢٤٤)، وصححه الألباني، «صحيح النسائي»، برقم: (٢٤٧٣).

(٤) سيأتي ذكر الخلاف في أركان الحج.

المسألة السادسة

مواقيت الحج والعمرة

الميقات لغة: هو الحدُّ. وشرعاً: هو موضع العبادة أو زمنها، فتنقسم المواقيت إلى: زمانية ومكانية.

أما المواقيت الزمانية للحج والعمرة:

فالعمرة يجوز أداؤها في جميع أوقات السنة^(١).

وأما الحج فله أشهر معلومات لا يصح شيء من أعمال الحج إلا فيها؛ لقوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وهي شوال، وذو القعدة، وذو الحجة^(٢).

وأما المواقيت المكانية للحج والعمرة: فهي الحدود التي لا يجوز للحاج والمعتمر أن يتجاوزها إلا بإحرام. وقد بينها رسول الله ﷺ في حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال:

(١) استثنى أبو حنيفة من ميقات العمرة يوم عرفة وأيام التشريق، فذهب إلى تحريم العمرة فيها للمكيين الذين يريدون الحج، وقال يجب الدم على من فعلها في ذلك، وروي هذا عن الإمام أحمد. انظر: بدائع الصنائع (٢/٢٢٧)، فتح القدير (٦/١٢٠)، الاستذكار (١١/٢٥٢)، المجموع (٧/١٤٨)، الإنصاف (٤/٤٣)، كشف القناع (٢/٤٠٥).

(٢) هذا هو المشهور عن مالك، وقيل: إنَّ أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة، وهو قول أبي حنيفة وأحمد ورواية عن الإمام مالك، وقيل: إنَّ أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر ليال من ذي الحجة، وهذا مذهب الشافعي، وقيل: إنَّ أشهر الحج إلى اليوم الثالث عشر، وهو قول للمالكية.

انظر: بدائع الصنائع (٢/٢١١)، فتح القدير (٥/٣٥٩)، بلغة السالك (٢/٤٠)، الخرشي (٢/٣٣٥)، مواهب الجليل (٤/٢١)، المجموع (٧/١٤٢)، الإنصاف (٣/٣٠٥)، كشف القناع (٢/٤٠٥).

«وَقَّتْ رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة، ولأهل الشام الجحفة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل اليمن يلملم، هن لهن، ولمن أتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمرة، ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ، حتى أهل مكة من مكة»^(١). فمن تعدى هذه المواقيت بدون إحرام وجب عليه الرجوع إليها إن أمكن^(٢)، وإن لم يتمكن من الرجوع فعليه فدية^(٣)، وهي شاة يذبحها في مكة، ويوزعها على مساكين الحرم.

أما من كانت منازلهم دون المواقيت، فإنهم يُحرّمون من أماكنهم؛ لقوله ﷺ في الحديث السابق: «ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ»^(٤) (٥).

(١) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (١٥٢٤)، و«مسلم»، برقم: (١١٨١). وفي لفظ: «ومهل أهل العراق ذات عرق».

(٢) فإن رجع إلى الميقات وأحرم منه فليس عليه شيء وإحرامه صحيح على مذهب الجمهور، وقال مالك: إنَّ عليه دمًا في هذه الحالة، انظر: المدونة (٣٩٦/١)، (٤٠١).

(٣) هذا مذهب الأئمة الأربعة، ونقل عن الحسن والنخعي أنه ليس على من جاوز الميقات شيء.

(٤) ومن أحرم من بلده قبل الميقات ففيه خلاف، قيل: يستحب له أن يحرم من بلده، وهو مذهب الحنفية؛ لأنَّ فيه تطويلًا لمدة الإحرام وزيادة للأجر، وقيل: يكره وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد وابن حزم.

انظر: بدائع الصنائع (١٦٤/٢)، الاستذكار (٨٠/١١)، بداية المجتهد (٨٩/٢)، المجموع (١٩٩/٧)، المغني (٢٥٠/٣)، المحلى (٦٢/٥).

(٥) من النوازل: الإحرام لمن سافر عن طريق الجو، للعلماء قولان؛ الأول: إحرام راكب الطائرة ونحوها إذا حاذى أقرب المواقيت إليه، وعليه قرار مجمع الفقه الإسلامي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والثاني: أنَّ إحرام راكب الطائرة بعد هبوطها إلى الأرض، فإن هبط قبل الميقات أحرم منه، وإن هبط دونه أحرم من مكانه، وبه قال الشيخ مصطفى الزرقا وابن عاشور، والراجح الأول والله أعلم.

واختلف العلماء هل جدة ميقات أم لا؟ وسبب خلافهم هو اختلافهم في تفسير المحاذاة وتطبيق معناها على مدينة جدة، فمن قال: بأنَّ مدينة جدة محاذية لميقات الجحفة أو يلملم، فإنَّه يعتبر مدينة جدة ميقاتًا ومن لا فلا، فقيل: إنَّ مدينة جدة ميقات مكاني مطلقًا، وقيل: إنها ميقات القادمين بالطائرة جواً وبالسفينة بحرًا، وقيل: إنَّ جدة ليست ميقاتًا إلا للقادم من غربها مباشرة وهم أهل السواكن في جنوب مصر وشمال السودان، وقيل: إنَّ جدة ليست ميقاتًا مطلقًا.

البَابُ الثَّانِي

في أركان، الحج وواجباته

وفيه مسألتان

المسألة الأولى

في أركان الحج

أركان الحج أربعة، هي:

(١) الإحرام: وهو نية الحج وقصده؛ لأنَّ الحج عبادة محضة فلا يصح بغير نية بإجماع المسلمين، والأصل في ذلك قول النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»^(١)، والنية محلها القلب، لكن الأفضل في الحج النطق بها، مُعَيَّنًا النسك الذي نواه، لثبوت ذلك من فعله ﷺ^(٢).

(٢) الوقوف بعرفة: وهو ركن بالإجماع، ودليله قوله ﷺ: «الحج عرفة»^(٣)،

(١) رواه «البخاري»، برقم: (١)، و«مسلم»، برقم: (١٩٠٧).

(٢) مذهب الجمهور أنَّ الإحرام ركن، وقيل: إنه شرط في الابتداء ركن في الاستدامة، وهو قول الحنفية وقول للحنابلة.

انظر: بدائع الصنائع (٢/١٦٠)، حاشية ابن عابدين (٢/٤٥٤، ٥٠٦)، حاشية الدسوقي (٢/٢١)، مواهب الجليل (٣/١٤)، المجموع (٨/٢٤٣، ٢٩٣)، الإنصاف (٤/٥٨).

(٣) رواه «الترمذي»، برقم: (٨٨٩)، و«أبو داود»، برقم: (١٩٤٩)، و«النسائي»: (٥/٢٥٦)، والحاكم في «المستدرک»: (٢/٢٧٨)، وصححه، وصححه الألباني «صحيح النسائي»، برقم: (٢٨٢٢).

ووقت الوقوف: من بعد الزوال يوم عرفة، إلى طلوع فجر يوم النحر.

(٣) طواف الزيارة: ويسمى طواف الإفاضة؛ لأنه يكون بعد الإفاضة من عرفة، ويسمى طواف الفرض، وهو ركن بالإجماع؛ لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَيَقْعُنَّكَ فَأَتُفَكَّهُمْ وَلَيُوَفُّوا نُدُورَهُمْ وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩].

(٤) السعي بين الصفا والمروة: وهو ركن؛ لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة^(١)، وقوله ﷺ: «اسعوا فإن الله كتب عليكم السعي»^(٢) (٣).

وهذه الأركان لا يتم الحج إلا بها، فمن ترك ركنًا منها لم يتم حجه، حتى يأتي به^(٤).

(١) رواه «مسلم»، برقم: (١٢٧٧).

(٢) رواه «أحمد»: (٤٢١/٦)، و«ابن خزيمة»، برقم: (٢٧٦٤)، و«البيهقي»: (٩٨/٥)، وصححه الألباني «التعليق على صحيح ابن خزيمة»: (٢٣٢/٤).

(٣) السعي ركن عند المالكية والشافعية والحنابلة والظاهرية، وذهب أبو حنيفة وأحمد في رواية أخرى إلى أن السعي واجب وليس بركن، وقيل: إن السعي سنة وهو رواية عن أحمد، ويروى عن بعض الصحابة كابن مسعود وابن عباس.

انظر: بدائع الصنائع (١٣٣/٢)، حاشية الدسوقي (٣٤/٢)، بلغة السالك (٢٥/٢)، المجموع (٨/٦٣، ٧٦)، الإنصاف (٥٨/٤)، كشف القناع (٥٠٦/٢، ٥٢١).

(٤) ومن فاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر يوم النحر فقد فاته الحج، ويتحلل بطواف وسعي، ومذهب الحنفية والشافعية والصحيح عند الحنابلة أنه يتحلل بالعمرة، ومذهب المالكية ينوي بها عمرة، وينحر هديًا إن كان معه ويقضي من قابل، وهو مذهب الأكثرين من الحنابلة، وهناك رواية أخرى عن أحمد وهو مذهب ابن حزم: أنه ليس عليه الحج من قابل.

انظر: بدائع الصنائع (٢٢٠/٢)، مواهب الجليل (٣٠٠/٤)، بلغة السالك (٨٤/٢)، حاشية الدسوقي (٩٦/٢)، الإنصاف (٦٢/٤)، المحلى (١٢٨/٥).

المسألة الثانية

واجبات الحج

- (١) الإحرام من الميقات المعتبر له شرعاً.
- (٢) الوقوف بعرفة إلى الليل لمن أتاه نهاراً؛ لأنَّ النبي ﷺ وقف إلى الغروب - كما سيأتي في صفة حجته -، وقال: «خذوا عني مناسككم».
- (٣) المبيت بمزدلفة ليلة النحر إلى منتصف الليل، إن وافاها قبله؛ لفعله ﷺ ذلك^(١).
- (٤) المبيت بمنى ليالي أيام التشريق^(٢).
- (٥) رمي الجمرات مرتباً^(٣).
- (٦) الحلق أو التقصير؛ لقوله تعالى: ﴿مَحْلِقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، ولفعله ﷺ، وأمره بذلك^(٤).

(١) اختلف الفقهاء في حكم الوقوف بمزدلفة على ثلاثة أقوال؛ الأول: أنه واجب وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي والمذهب عند الحنابلة، الثاني: أنه ركن وهو منقول عن الشعبي وابن خزيمة، الثالث: أنه سنة وهو رواية عن أحمد وقول للشافعية.

انظر: الاستذكار (٣٩-٣٥/١٣)، المجموع (١٢٤/٨)، (١٣٤-١٣٥)، الإنصاف (٦٠/٤).

(٢) هذا قول مالك والشافعي وهو إحدى الروايات عن أحمد -وهو المذهب-، وقيل: إن المبيت بمنى سنة، وهو قول أبي حنيفة ورواية أخرى عن أحمد.

انظر: فتح القدير (٢٤٧/٥)، حاشية الدسوقي (٤٨/٢)، المجموع (٢٤٧/٨)، الإنصاف (٦٠/٤).

(٣) هذا مذهب جمهور الفقهاء، **وحكاه بعضهم إجماعاً**، وهناك قول عند المالكية أن الرمي سنة.

انظر: بدائع الصنائع (١٣٦/٢)، المدونة (٤٣٤/١)، مواهب الجليل (٨/٣)، المجموع (١٠٤/٨)، مجموع الفتاوى (٨٣/١).

(٤) اختلف العلماء هل الحلق نسك أو تحليل أو هو استباحة محظور؛ فالجمهور أنه نسك وهو قول أبي حنيفة ومالك والصحیح عند الشافعية والحنابلة، وعليه اختلفوا هل هو ركن أم واجب، =

(٧) طواف الوداع لغير الحائض والنفساء^(١)؛ لحديث ابن عباس رضي الله عنهما: «أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت، إلا أنه خفف عن المرأة الحائض»^(٢).

فمن ترك واجباً من هذه الواجبات عامداً أو ناسياً جبره بدم وصح حجه، لما ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: «من نسي من نسكه شيئاً أو تركه فليرق دمًا»^(٣).

وما سوى ما ذكر من الأعمال فهو سنة. ومن أهم هذه السنن:

(١) الاغتسال للإحرام والتطيب ولبس ثوبين أبيضين.

(٢) تقليم الأظافر وأخذ شعر العانة والإبط وقص الشارب وما يلزم أخذه.

(٣) طواف القدوم للمفرد والقارن.

(٤) الرَّمْل في الثلاثة الأشواط الأولى من طواف القدوم.

(٥) الاضطباع في طواف القدوم، وهو: أن يجعل وسط الرداء تحت عاتقه

الأيمن، وطرفيه على عاتقه الأيسر.

= فالشافعية في الصحيح عندهم أنه ركن، والجمهور يرونه واجباً، وقيل: إنَّ الحلق استباحة محظور وليس عليه ثواب، وهو أحد قولي الشافعي، وهو قول عند الحنابلة، وهو قول عطاء وأبي يوسف. انظر: بدائع الصنائع (٢/١٤٠)، فتح القدير (٥/٢٢٣)، حاشية ابن عابدين (٢/٤٦٨)، المبسوط (٤/١٢٦)، مواهب الجليل (٤/١٣)، حاشية الدسوقي (٢/٤٦)، المجموع (٨/٢٠٥)، الإنصاف (٤/٤١)، المغني (٣/٣٥٤).

(١) هذا مذهب الحنفية والحنابلة وقول للشافعي، وقيل: إنه ليس بواجب لكن تركه مكروه، وهو مذهب مالك وقول للشافعي وقول للحنابلة.

انظر: بدائع الصنائع (٢/١٤٢)، حاشية ابن عابدين (٢/٥٢٣)، المدونة (١/٤٢٣)، التمهيد (١٧/٢٦٩)، الأم (٢/١٨٠)، المجموع (٨/٢٤٧، ٢٥٣)، الإنصاف (٤/٦٠)، مجموع الفتاوى (٦/٢٦٦، ١٤٢).

(٢) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٧٥٥)، و«مسلم»، برقم: (١٣٢٨).

(٣) رواه «الدارقطني»: (٢/١٩١)، برقم: (٢٥١٢)، و«البيهقي»: (٥/١٥٢)، وغيرهما، وهو ثابت عن ابن عباس من قوله، كما قال ابن عبد البر «الاستذكار»: (١٢/١٨٤)، والألباني «الإرواء»: (٤/٢٩٩).

(٦) المبيت بمنى ليلة عرفة .

(٧) التلبية من حين الإحرام إلى رمي جمرة العقبة .

(٨) الجمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة تقديماً .

(٩) الوقوف بمزدلفة عند المشعر الحرام من الفجر إلى الشروق إن تيسر، وإلا
فمزدلفة كلها موقف .

البَابُ الثَّالِثُ

في المحظورات والفدية والهدي

وفيه مسائل

المسألة الأولى

في محظورات الإحرام

وهي ما يمتنع على المحرم فعله شرعاً، وهي تسعة:

- (١) لبس المخيط، وهو المفصل على قدر البدن أو العضو من السراويل والثياب وغيرهما، إلا لمن لم يجد إزاراً فيجوز له لبس السراويل. وهذا المحظور خاص بالرجال، أما المرأة فتلبس ما شاءت من الثياب إلا النقاب والقفازين، كما سيأتي^(١).
- (٢) استعمال الطيب في بدنه أو ثيابه، وكذلك تعمد شمه، ويجوز له شم ما له رائحة طيبة من نبات الأرض^(٢)، وله الاكتحال بما لا طيب

(١) من النوازل: لبس الكمامات على الأنف ولبس نظارة العين، وهي مبنية على الخلاف هل يجوز للمحرم تغطية رأسه أم لا؟، والراجح: أنه جائز، وعليه فلا بأس بها، وكذلك يجوز للمحرم لبس الساعة، وقد أجاز الشافعية تقلد المصحف في العنق، وأجاز الحنابلة تقلد الجراب للنفقة في العنق، وكذلك يجوز للمحرم شد رباط على ركبته أو خرقة على فخذه لمنع الاحتكاك، وشد الحفاظ على الفرج لمنع الخارج من السيلين.

(٢) مذهب الحنفية والمالكية: أنه يكره للمحرم شم الطيب والريحان والورد والزعفران وما يشبهها، وقيل: لا يكره وهو أصح الروايتين عند الحنابلة، وأحد الوجهين عند الشافعية.

انظر: بدائع الصنائع (١٩١/٢)، المدونة (٤٦١/١)، الاستذكار (٧٠/١١)، المجموع

=

(٢٧٤/٧)، الإنصاف (٤٧٠/٣).

فيه^(١).

(٣) إزالة الشعر^(٢) والظفر^(٣)، ذكرًا كان أو أنثى، ويجوز له غسل رأسه برفق، وإن انكسر ظفره جاز له رميه.

(٤) تغطية رأس الرجل بملاصق له، وله الاستئصال بالخيمة ونحوها كشجرة.

ويجوز للمحرم أن يستظل بالشمسية عند الحاجة، والمرأة ممنوعة من تغطية وجهها

= واختلفوا في أكل طعام فيه زعفران؛ فمذهب الحنفية والمالكية: أنه لا بأس بأكل طعام فيه زعفران إذا مسته النار، وأما ما لم تمسه النار فلا يأكله. ومذهب الشافعية والحنابلة: أن الزعفران وغيره من الطيب إذا جعل في مأكل أو مشروب فلم تذهب رائحته لم ييح للمحرم تناوله نيئًا كان أو قد مسته النار.

انظر: المبسوط (٢٢١/٤)، المدونة (٤٥٩/١)، الاستذكار (٦٩/١١)، الأم (٢٠٤/٢)، المغني (٢٩٧/٣).

(١) الكحل إن كان فيه طيب فحرام عند جميعهم وفيه الفدية، وعند الحنفية: فيه الفدية إن كان الطيب كثيرًا، وإن كان قليلًا ففيه الصدقة، وما لا طيب فيه فلا فدية فيه عند الحنفية والشافعية والحنابلة، وعند المالكية فيه الفدية إلا لضرورة، وأما إن كان للزينة فمكروه عند الحنفية والشافعية والحنابلة ولا فدية فيه، ومحظور عند المالكية وفيه الفدية.

انظر: المبسوط (١٢٤/٤)، حاشية الدسوقي (٦١/٢)، الأم (١٥٠/٢)، المجموع (٣٥٣/٧)، الإنصاف (٥٠٥/٣)، المغني (٣٠٢/٣).

(٢) اختلف العلماء في مقدار الشعر الذي يوجب الفدية؛ فقليل: ثلاث شعرات وهو مذهب الشافعية والحنابلة، ولو حلق شعرة ففيها مُدٌّ وفي شعرتين مدان، ومذهب الحنفية: أن من حلق ربع رأسه أو ربع لحيته يجب عليه دم؛ لأنَّ الربع يقوم مقام الكل، ومذهب المالكية: أنه إن أخذ عشر شعرات فأقل ولم يقصد إزالة الأذى يجب عليه أن يتصدق بحفنة قمح، وإن قصد إمطة الأذى تجب الفدية ولو كانت شعرة واحدة، وإذا أزال أكثر من عشر شعرات وجبت الفدية قصد إزالة الأذى أو لم يقصد.

انظر: بدائع الصنائع (١٩٢/٢)، الاستذكار (٤٦/١٢)، المجموع (٢٤٨/٧)، الإنصاف (٣٦٦)، (٤٥٦/٣).

(٣) **نقل ابن المنذر فيه الإجماع**، لكن ثمة رواية عن الإمام أحمد وهو مذهب ابن حزم أن تقليم الأظافر ليس من المحظورات، انظر: الإجماع (ص/٥٢)، المغني (٢٩٦/٣)، الإنصاف (٤٥٥/٣)، المحلى (٢٨٠/٥).

بما عمل على قدره كالنقاب والبرقع، ويجب عليها تغطية وجهها بالخمار عند وجود الرجال الأجانب، وممنوعة من لبس القفازين، وتلبس ما شاءت من الثياب مما يناسبها. فمن تطيب، أو غطى رأسه، أو لبس مخيطاً، جاهلاً أو ناسياً أو مكرهاً، فلا شيء عليه؛ لقوله ﷺ: «عفي لأمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه».

فمتى علم الجاهل، أو ذكر الناسي، أو زال الإكراه، فعليه منع استدامة هذا المحذور.

(٥) عقد النكاح له ولغيره^(١).

(٦) الوطء في الفرج، وهو مفسد للحج قبل التحلل الأول، ولو بعد الوقوف بعرفة.

(٧) المباشرة فيما دون الفرج، ولا تفسد النسك، وكذا القُبلة واللمس والنظر بشهوة.

(٨) قتل صيد البر واصطياده، ويجوز له قتل الفواسق التي أمر النبي ﷺ بقتلها في الحلّ والحرم، للمحرم وغيره، وهي: الغراب والفأرة والعقرب والجذأة والحية والكلب العقور. ولا يجوز له الإعانة على قتل صيد البر، لا بالإشارة ولا بغيرها، ولا يجوز أكل ما صيد من أجله.

(٩) لا يجوز للمحرم ولا غيره قطع شجر الحرم أو نباته الرطب غير المؤذي، ويجوز قطع الأوصال المؤذية في الطريق، ويستثنى من شجر الحرم الإذخر، وما أنبته الآدميون بالإجماع.

(١) هذا مذهب الجمهور، وذهب أبو حنيفة إلى أنه يجوز للمحرم أن يعقد النكاح؛ لأن النبي تزوج ميمونة وهو محرم، ورجح العلماء أن هذا خطأ وأن النبي تزوجها وهو حلال، لكن لو عقد النكاح فلا يلزمه فدية؛ وإنما هو نكاح وقع باطلاً.

انظر: المبسوط (٤/١٩١)، الاستذكار (١١/٢٦٢)، الأم (٥/٧٨)، المجموع (٧/٢٨٣)، المغني (٣/٣٠٦).

المسألة الثانية

فدية المحظورات

- بالنسبة لحلق الشعر، وتقليم الأظافر، ولبس المخيط، والطيب، وتغطية الرأس، والإمضاء بنظرة، والمباشرة بغير إنزال المني: الفدية فيها على التأخير بين أصناف ثلاثة:

(١) صيام ثلاثة أيام.

(٢) أو إطعام ستة مساكين.

(٣) أو ذبح شاة.

لقوله ﷺ لكعب بن عجرة حين آذاه هوام رأسه: «احلق رأسك، وصم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين، أو انسك شاة»^(١).

وقيست عليه بقية الأفعال؛ لأنها محرمة بالإحرام، ولا تفسد الحج^(٢).

- وأما بالنسبة لقتل الصيد: فيخير قاتل الصيد بين ذبح المثل من النعم، أو تقويم المثل بمحل التلف، ويشترى بقيمته طعاماً يجزئ في الفطرة، فيطعم كل مسكين مدبراً، أو نصف صاع من غيره، كتمر أو شعير، أو يصوم عن إطعام كل مسكين يوماً؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلْهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ [المائدة: ٩٥].

- وأما بالنسبة للوطء في الحج قبل التحلل الأول، وإنزال المني بمباشرة، أو

(١) أخرجه «البخاري»، برقم: (١٨١٥)، و«مسلم»، برقم: (١٢٠١).

(٢) هذا مذهب الأئمة الأربعة، وذهب داود الظاهري وابن حزم واختاره الشوكاني وغيره: إلى أنه ليس

عليه شيء، إلا ما ورد النص عليه وهو إزالة الشعر فقط، انظر: السيل الجرار (١/٣١٧).

استمنا، أو تقبيل، أو لمس بشهوة، أو تكرار نظر: فإنه يفسد الحج^(١)، حتى وإن كان المجمع ساهياً أو جاهلاً أو مكرهاً. ويجب في ذلك بدنة، وقضاء الحج، والتوبة^(٢). وأما بعد التحلل الأول، فإنه لا يفسد الحج، ويجب في ذلك شاة.

- وأما بالنسبة لعقد النكاح: فلا يجب في ذلك فدية، وإنما يكون العقد فاسداً.

- وأما بالنسبة لقطع شجر الحرم ونباته الذي لم يزرعه الآدمي: فتضمن الشجرة الصغيرة عرفاً بشاة وما فوقها ببقرة، ويضمن النبات والورق بقيمته؛ لأنه متقوم. هذا إذا كان مرتكب المحذور متعمداً، أما الجاهل والناسي فلا شيء عليهما.

(١) من باشر زوجته فيما دون الفرج أو قبلها أو نظر فأنزل: فالصحيح أنه لا يفسد حجه؛ لأن العلماء أجمعوا على أن الحج لا يفسد بشيء من المحظورات إلا بالجماع إذا كان قبل يوم عرفة، وأما المباشرة فإنها تضر حجه وتنقصه وعليه بدنة، وليس حجه بفساد على الرواية الصحيحة في مذهب أحمد وهو القول المختار عند جمهور العلماء.

انظر: بدائع الصنائع (٢/٢١٦)، المدونة (١/٤٣٩)، الاستذكار (١٢/٢٩٥)، المجموع (٧/٢٩١)، الإنصاف (٣/٥٠١).

(٢) إن جامع قبل عرفة فسد حجه بإجماع العلماء، أما إن جامع بعد عرفة فمذهب مالك والشافعي وأحمد: أنه يفسد حجه، ومذهب أبي حنيفة: أن حجه لا يفسد؛ لأنه أدى ركن الحج الأعظم، انظر: بدائع الصنائع (٢/٢١٩).

ومذهب الجمهور: أن من جامع قبل عرفة فسد حجه ويؤتمه ويهدي بدنة ويحج من العام القابل هو وزوجته، وقيل: يقلب حجه عمرة وعليه بدنة، وهو منسوب لمالك.

ولو جامع بعد الوقوف بعرفة فالأحناف يوجبون عليه بدنة، لكن عندهم قبل عرفة عليه شاة.

أما بعد التحلل الأول فعليه شاة عند الجمهور، وعن أحمد في الرواية الأخرى عليه بدنة.

انظر: المبسوط (٤/٥٧)، الاستذكار (١٢/٢٩١)، المدونة (١/٤٩٤)، المجموع (٧/٣٨٤)، الإنصاف (٣/٤٩٥)، المغني (٣/٣٠٨).

المسألة الثالثة

في الهدى وأحكامه

الهدى: ما يهدى إلى البيت الحرام من بهيمة الأنعام - الإبل والبقر والغنم - تقريباً إلى الله تعالى.

أنواع الهدى:

(١) هدى التمتع والقران: وهو واجب على من لم يكن حاضر المسجد الحرام، وهو دم نسك لا جبران؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

فإن عدم الهدى أو ثمنه صام ثلاثة أيام في الحج، ويجوز صيامها في أيام التشريق، وسبعة إذا رجع إلى أهله؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦] ويستحب للحاج أن يأكل من هدى التمتع والقران لقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ﴾ [الحج: ٣٦].

(٢) هدى الجبران: وهو الفدية الواجبة لترك واجب، أو ارتكاب محظور من محظورات الإحرام، أو بسبب الإحصار عند وجود سببه؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ولقول ابن عباس: «من نسي من نسكه شيئاً أو تركه، فليرق دمًا»^(١).

وهذا النوع لا يجوز الأكل منه، بل يتصدق به على فقراء الحرم.

(٣) هدى التطوع: وهو مستحب لكل حاج ولكل معتمر؛ اقتداء بالنبي ﷺ فقد أهدى مائة بدنة في حجة الوداع.

(١) رواه «البيهقي»: (١٥٢/٥)، وتقدم الكلام عليه.

ويستحب الأكل منه؛ لأنَّ النبي ﷺ أمر من كل جزور بِبَضْعَةٍ، فطبخت، وأكل منها، وشرب من مرقها^(١). والبَضْعَةُ: القطعة من اللحم.

ويجوز لغير المحرم أن يبعث هدايا إلى مكة لتذبح بها؛ تقريبًا إلى الله تعالى، ولا يحرم عليه شيء مما يحرم على المحرم.

(٤) هدي النذر: وهو ما ينذره الحاج تقريبًا إلى الله عند البيت الحرام، ويجب الوفاء بهذا النذر؛ لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَيَقَضُوا تَفَثَهُمْ وَلَيُؤْفُوا نَذْوَهُمْ﴾ [الحج: ٢٩]. ولا يجوز الأكل من هذا الهدي.

وقت ذبح الهدي:

هدي التمتع والقران يبدأ وقته من بعد صلاة العيد يوم النحر، إلى آخر أيام التشريق.

أما ذبح فدية الأذى واللبس فحين فعله، وكذلك الفدية الواجبة لترك واجب. وأما دم الإحصار فعند وجود سببه، وهو شاة أو سبع بدنة أو سبع بقرة؛ لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْصَرْتُمْ فَلَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦].

مكان الذبح:

هدي التمتع والقران: السنة أن يذبحه بمنى، وإن ذبحه في أي جزء من أجزاء الحرم جاز.

وكذلك فدية ترك الواجب وفعل المحذور فلا تذبح إلا في الحرم، عدا هدي الإحصار، فيذبحه في موضعه. أما الصيام فيجزئه في كل مكان.

والمستحب أن يصوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ مِنْ تَمَنَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَلَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦].

(١) رواه «مسلم»، برقم: (١٢١٨).

ويستحب أن يذبح الحاج بنفسه، وإن أناب غيره فلا بأس بذلك، ويستحب أن يقول عند الذبح: بسم الله، اللهم هذا منك ولك.

أما شروط الهدى: فهي شروط الأضحية نفسها:

(١) أن يكون من بهيمة الأنعام «الإبل والبقر والغنم».

(٢) أن يكون خاليًا من العيوب التي تمنع الإجزاء، كالمرض والعور والعرج والهزال.

(٣) أن تتوافر فيه السن المشروعة: فالإبل خمس سنوات، والبقر سنتان، والمعز سنة، والضأن ستة أشهر^(١).

(١) من النوازل: إخراج الهدى أو الأضحية عن طريق توكيل المصرف الإسلامي أو الجمعيات الخيرية، وهو جائز ولكن يشترط أن تكون الجهة الموكلة في الذبح رسمية أو يقوم عليها أناس ثقات، وأن يراعى عند الذبح التعيين هل هو هدي أم أضحية وباسم صاحبها، والأولى للمسلم أن يباشر هديه بنفسه، أما الأضحية فلا يشق على المسلم أن يتولى الذبح بنفسه غالبًا، والتوكيل فيها ترك للسنة.

البَابُ الرَّابِعُ

في صفة الحج والعمرة

الأصل عند أهل العلم في صفة الحج حديث جابر المشهور^(١).
وقد تتبعنا الروايات الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ فتلخص لنا من مجموعها الصفة التالية:

إذا وصل مريد النسك إلى الميقات فإنه يستحب له أن يغتسل، ويأخذ ما يحتاج إلى أخذه من شعر يحل أخذه، كشعر الإبط والعانة والشارب، ويقلم أظافره، ويتجرد الرجل من المخيط، ويتطيب في بدنه قبل نية الدخول في النسك، ويلبس الرجل إزاراً ورداء نظيفين أبيضين. وتحرم المرأة فيما شاءت من ثياب.

ويغطي الرجل كتفيه بردائه، ويهل بنسكه الذي يريد. والأفضل أن يكون إهلاله إذا استوى على دابته، وإن كان المحرم يخاف من عائق يمنعه من إتمام نسكه كمرض أو قطع طريق أو نحو ذلك فإنه يشترط أن محلي حيث حبستني.

ويستحب أن يكون عند إهلاله مستقبلاً القبلة ويقول: اللهم هذه حجة لا رياء فيها ولا سمعة، ويشترع في التلبية: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك. وكان الصحابة يزيدون: لبيك ذا المعارج، لبيك ذا الفواضل. ويسن أن يرفع صوته بالتلبية، فإذا وصل مكة استحب له أن يغتسل، فإذا أراد أن يطوف اضطلع الرجل بأن يكشف عن كتفه الأيمن، ويغطي كتفه الأيسر بردائه. ويشترط أن يكون حال الطواف متوضئاً، ويستحب أن يستلم الحجر الأسود ويقبله، فإن لم يمكنه ذلك استلمه بيده، وقبل يده، فإن لم يمكنه ذلك يشير إليه بيده، ولا يقبلها، ويفعل ذلك عند كل شوط، ويبدأ كل شوط بالتكبير، وإن ابتدأ الطواف

(١) رواه «مسلم»، برقم: (١٢١٦).

بسم الله والله أكبر فحسن، وإذا أتى الركن اليماني استلمه ولم يقبله، فإن لم يمكنه استلامه فإنه لا يشير إليه، ولا يكبر، ويقول بين الركنين - وهما: الركن اليماني والحجر الأسود - : ربنا آتانا في الدنيا حسنة، وفي الآخرة حسنة، وقنا عذاب النار. ويدعو في بقية الطواف بما شاء، ويستحب أن يرمل في الأشواط الثلاثة الأولى^(١) -والرمل فوق المشي ودون العدو- ويمشي في الأربعة، فإذا أتم سبعة أشواط غطى كتفيه بردائه، ثم نفذ إلى مقام إبراهيم فقرأ: ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] ويصلي ركعتين خلف المقام^(٢) يقرأ في الأولى بسورة «الكافرون» وفي الثانية بسورة «الإخلاص» فإن لم يتمكن من الصلاة خلف المقام لزحام ونحوه، صلى في أي مكان من المسجد، وهذا الطواف هو طواف القدوم للمفرد والقارن وطواف العمرة للمتمتع، ثم يشرع له أن يشرب من زمزم، ويصب على رأسه، ثم يرجع إلى الحجر الأسود، فيستلمه إن تيسر، ثم يخرج إلى الصفا، ويقرأ قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن سَعَابِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨]، ثم يرقى الصفا حتى يرى البيت، ويستقبل القبلة، ويرفع يديه^(٣)، ويقول: الله أكبر ثلاثاً، لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير، لا إله إلا الله وحده أنجز وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده، يفعل ذلك ثلاث مرات ويدعو بينها طويلاً، ثم ينزل ماشياً إلى المروة، ويسعى بين الميلين الأخضرين سعياً شديداً، وذلك للرجال دون النساء، ثم يمشي حتى يرقى المروة، فيصنع عليها مثل ما صنع على الصفا، وهذا شوط، ثم من

(١) مذهب الجمهور: أن الرمل في الأشواط الثلاثة كلها من الحجر إلى الحجر، وقيل: إنه يترك الرمل بين الركنين، الركن اليماني والحجر الأسود، وهو قول للشافعية والمذهب عندهم خلافه، انظر: المجموع (٨/ ٤١).

(٢) صلاة ركعتين بعد الطواف سنة عند الجمهور، ومذهب الحنفية، وهو وجه ضعيف عند الشافعية أنها واجبة، وهو مذهب الإباضية، انظر: بدائع الصنائع (٢/ ١٤٨)، المجموع (٨/ ٥١)، شرح النيل (٤/ ٢٦٧).

(٣) مذهب الحنفية والشافعية والحنابلة: أنه مستحب، وعند المالكية ترك رفع الأيدي أحب في كل شيء، فإن رفع فيرفع رفعا خفيفاً.

انظر: حاشية ابن عابدين (١/ ٥٠٦)، المدونة (١/ ٤٢٠)، الإنصاف (٤/ ١٧).

المروة إلى الصفا شوط آخر حتى يتم السعي سبعة أشواط^(١) ^(٢). وهذا سعي الحج للمفرد والقارن، ولا يتحللان بعده، بل يبقيان بإحرامهما، وهو سعي العمرة للمتمتع. ويتحلل المتمتع من عمرته بتقصير شعره ثم يلبس ملابسه، حتى إذا كان يوم التروية -وهو يوم الثامن من ذي الحجة- أحرم المتمتع بالحج من مكانه، وكذا غيره من المحلين بمكة وقربها. ويستحب له أن يفعل ما فعله عند الميقات من الاغتسال والتطيب والتنظف. ويتوجه جميع الحجاج إلى منى ملبّين، ويصلّون في منى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر بقصر الرباعية من غير جمع، ثم في صبيحة اليوم التاسع يسير الحاج إلى عرفة. فإن تيسّر له أن ينزل بنمرة إلى الزوال فحسن. وإذا زالت الشمس خطب الإمام أو نائبه خطبة قصيرة، ثم يصلي الظهر والعصر قصرًا وجمعًا في وقت الظهر، ثم يدخل عرفة^(٣).

ويجب على الحاج أن يتيقن أنّه في داخل حدود عرفة، ويستقبل القبلة، ويرفع يديه يدعو ويلبي، ويحمد الله، ويجتهد في التضرع والذكر والدعاء في ذلك اليوم العظيم. وأفضل ما يقال في ذلك اليوم: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد

(١) هذا مذهب جمهور الفقهاء، ونقل عن الطحاوي من الحنفية والطبري من الشافعية وغيرهم: أن من الصفا إلى المروة نصف شوط، وقد غلطهم العلماء وقالوا لو كانت كذلك لكانت أربعة عشر. انظر: المبسوط (١٤/٤)، بدائع الصنائع (١٣٤/٢)، فتح القدير (٤٥٩/٢)، حاشية ابن عابدين (٥٠١/٢)، المجموع (٧١/٨).

(٢) من النوازل: توسعة المسعى، وفيه خلاف مشهور على قولين؛ الأول: جواز توسعة المسعى من جهته الشرقية، وهو قول طائفة من أهل العلم؛ لأنهما جبلان وهذا يلزم منه أن يكونا ممتدي الجوانب، وما ورد من النصوص التاريخية التي يمكن أن يؤخذ منها اتساع الجبلين وعرضهما وكبر حجمهما عما هو عليه الآن، الثاني: لا يجوز، وهو قول عامة أعضاء هيئة كبار العلماء؛ لأن أمكنة العبادات المحددة من قبل الشرع لا تجوز الزيادة فيها.

(٣) من النوازل: المرور بعرفة بالطائرة، وقد نصّ الشافعية أنّه لو طار في نفسه في سماء عرفة لم يجزه، واختلفوا فيما لو طار على ظهر طائر ونحوه، والأقرب جواز وقوفه؛ لأنّه الهواء تابع للأرض، ولأنّ الوقوف يجرى ولو للحظة مع النية، أما من وقف بعرفة وقد أغمي عليه في وقت الوقوف ولم يفت لحظة واحدة، فمذهب الحنفية أنّ وقوفه صحيح، والمشهور عند الشافعية والمذهب عند الحنابلة: أنّ وقوفه لا يجزئ وهو الأقرب.

وهو على كل شيء قدير، ويكون في ذلك اليوم مفطرًا؛ لأنه أقوى له على العبادة، ولا يزال واقفًا متضرعًا متذللًا، إلى أن تغرب الشمس، فإذا غربت أفاض من عرفة بسكينة، ويسير ملبّيًا حتى يأتي مزدلفة فيصلي بها المغرب والعشاء جمعًا ويقصر العشاء، ورخص للضعفة أن يخرجوا من مزدلفة ليل، ويبقى القوي في مزدلفة حتى يصلي الفجر، ثم يستقبل القبلة ويحمد الله ويكبره ويهلله حتى يسفر جدًا، ثم يدفع من مزدلفة قبل طلوع الشمس، وعليه السكينة، ملبّيًا، ويلتقط سبع حصيات من الطريق، حتى إذا أتى جمرة العقبة رماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقطع التلبية، ثم ينحر هديه، ويستحب أن يأكل منه، ثم يحلق رأسه، ثم يطوف طواف الإفاضة، ويسعى سعي الحج إن كان متمتعًا، أو كان مفردًا أو قارنًا ولم يسع مع طواف القدوم. والسنة ترتيب هذه الأعمال: الرمي، فالذبح، فالحلق، أو التقصير، فإن قَدَّمَ واحدًا منها على آخر فلا حرج، وإذا فعل اثنين من ثلاثة أعمال -رمي جمرة العقبة، والحلق أو التقصير، والطواف مع السعي، إن كان عليه سعي- تحلّل التحلل الأول وحلّ له كل شيء حرم عليه بالإحرام إلا النساء^(١). فإذا فعل الثلاثة تحلّل التحلل الأكبر فيحلّ له كل شيء حتى النساء، ويبيت بمنى ليلة الحادي عشر والثاني عشر وجوبًا، ويرمي الجمرات الثلاث يوم الحادي عشر بادئًا بالصغرى ثم الوسطى ثم الكبرى وكذلك في اليوم الثاني عشر، ويبدأ وقت الرمي من الزوال إلى طلوع الفجر، وإذا رمى الجمرة الصغرى سُنَّ له أن يتقدم قليلًا عن يمينه، ويقوم مستقبلًا القبلة رافعًا يديه يدعو^(٢).

(١) هذا مذهب الجمهور، وقيل: إنّ التحلل يقع برمي جمرة العقبة فحسب، وهو مذهب مالك، ورواية عن الشافعي، وهو آخر القولين للشيخ ابن باز، ومذهب الحنفية: أنّ التحلل الأول يحصل برمي الجمرة والحلق أو التقصير.

انظر: بدائع الصنائع (٢/١٥٩)، الأم (٢/٢٢٠)، المجموع (٨/٢٢٩).

(٢) من النوازل: توسيع أحواض الجمرات، وقد ذهب بعض العلماء المعاصرين من هيئة كبار العلماء إلى عدم الجواز، والأولى هو ما حصل في هذه الأزمان من توسيع دائرة الرمي مع بقاء المرمى على وضعه، تنزل فيه الجمار ثم تزال بطريقة مرنة، من غير أن يتأذى أحد بذلك، والقول بإزالة الأحواض أولى من القول بتوسيعها، لوجود الدليل على إزالتها وعدم وجود الدليل على توسيعها.

وإذا رمى الجمرة الوسطى سُنَّ له أن يتقدم، ويأخذ ذات الشمال ويستقبل القبلة، ويقوم طويلاً يدعو رافعاً يديه، ولا يقف بعد جمرة العقبة، فإن أراد أن يتعجل فإنه يجب عليه أن يخرج من منى يوم الثاني عشر قبل غروب الشمس، فإن غربت عليه الشمس في منى مختاراً، وجب عليه مبيت ليلة الثالث عشر. ثم إذا أراد أن يخرج من مكة وجب عليه أن يطوف طواف الوداع، ويجعل آخر عهده بالبيت الطواف، ويسقط هذا الطواف عن الحائض والنفساء.

البَابُ الْخَامِسُ

في الأماكن التي تشرع زيارتها في المدينة

وفيه مسائل

المسألة الأولى

زيارة مسجد النبي ﷺ

تسنُّ زيارة مسجد النبي ﷺ وشُدُّ الرحل إليه في أي وقت من أيام السنة، سواء أكان ذلك قبل الحج أم بعده، وليس لها وقت خاص، ولا دخل لها في الحج، وليست من شروطه ولا من واجباته، لكن ينبغي لمن قدم إلى الحج أن يزور مسجده ﷺ قبل أداء فريضة الحج أو بعدها، وبخاصة من يشق عليه السفر إلى هذه الأماكن. فلو مر الحُجَّاج بالمسجد النبوي وصلوا فيه، لكان أرفق بهم وأعظم لأجرهم ولجمعوا بين الحسنيين: أداء فريضة الحج، وزيارة المسجد النبوي للصلاة فيه، مع العلم - كما سبق - بأن هذه الزيارة ليست من مكملات الحج، ولا دَخَلَ لها فيه، فالحج كامل وتام بدون هذه الزيارة، ولا ارتباط بينها وبين الحج ألبتة.

والأدلة على مشروعية شد الرحال لمسجده ﷺ والصلاة فيه كثيرة منها:

(١) قوله ﷺ: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجد الرسول ﷺ ومسجد الأقصى»^(١).

(١) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (١١٨٩)، و«مسلم»، برقم: (١٣٩٧) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٢) وقوله ﷺ: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه، إلا المسجد الحرام»^(١).

فهذه النصوص تدل على مشروعية زيارة مسجد النبي ﷺ للصلاة فيه لفضلها ومضاعفة أجرها، وتدل أيضًا على أنه يحرم شد الرحال لغير هذه المساجد الثلاثة لقصد العبادة، فلا تشرع الزيارة والسفر لأي مكان في أنحاء المعمورة، إلا إلى هذه المساجد الثلاثة. وقصْد المدينة للصلاة في مسجد النبي ﷺ مشروع في حق الرجال والنساء؛ لما تقدم من عموم الأدلة السابقة.

أما كيفية الزيارة: فإذا وصل المسافر إلى المسجد استحَب له أن يقدم رجله اليمنى حال دخوله المسجد، ويقول الدعاء المشروع عند دخول أي مسجد: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، اللهم افتح لي أبواب رحمتك.

وليس لمسجده ﷺ ذكر مخصوص، ثم بعد ذلك يصلي ركعتين في أي مكان من المسجد، وإن صلاها في الروضة فهو أفضل؛ لقوله ﷺ: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة»^(٢).

ومن زار مسجده ﷺ ينبغي له أن يحافظ على أداء الصلوات الخمس فيه، وأن يكثر فيه من الذكر والدعاء وصلاة النافلة في الروضة الشريفة؛ احتسابًا للأجر والثواب الجزيل، أمَّا صلاة الفريضة فالأولى للزائر وغيره أن يتقدم إليها، ويحرص على الصفوف الأولى المرغب فيها ما استطاع؛ لأنها مقدمة على الروضة.

(١) رواه «البخاري»، برقم: (١١٩٠)، و«مسلم»، برقم: (١٣٩٤).

(٢) رواه «البخاري»، برقم: (١١٩٦)، و«مسلم»، برقم: (١٣٩١).

المسألة الثانية

زيارة قبره ﷺ

إذا زار المسلم المسجد النبوي استحَب له زيارة قبره ﷺ وقبري صاحبيه أبي بكر وعمر رضي الله عنهما؛ لأنها تابعة لزيارة مسجده ﷺ، وليست هي أصل القصد، وهذه هي الزيارة المشروعة، ولا يشرع شد الرحل إليها، بل شدُّ الرحل لزيارة قبور الأنبياء والصالحين والأماكن الأخرى غير المساجد الثلاثة - المسجد الحرام، والمسجد النبوي، والمسجد الأقصى - **انعقد الإجماع على تحريمه**، ومن فعله فهو عاص بنبئته، آثم بقصده؛ لمخالفته لمفهوم الحديث الوارد في شد الرحال إلى المساجد الثلاثة.

أما كيفية الزيارة: فعلى الزائر أن يقف تجاه قبر النبي ﷺ بأدب وخفض صوت، ثم يسلم عليه قائلاً: «السلام عليك يا رسول الله ورحمة الله وبركاته»؛ لقوله ﷺ: «ما من أحد يسلم عليّ إلا رد الله عليّ روحي حتى أوردني الجنة»^(١).

وإن قال الزائر: السلام عليك يا خيرة الله من خلقه، أشهد أنك قد بلغت الرسالة، وأدّيت الأمانة، ونصحت الأمة، وجاهدت في الله حق جهاده، اللهم آتِه الوسيلة والفضيلة، وابعثه المقام المحمود الذي وعدته، اللهم اجزه عن أمته خير الجزاء؛ فلا بأس. ثم بعد ذلك يسلم على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ويدعو لهما، ويترحم عليهما؛ لما أثر عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا سلّم على الرسول ﷺ وصاحبيه، لا يزيد على قوله: «السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبتاه»، ثم ينصرف.

(١) رواه «أبو داود»، برقم: (٢٠٤١)، و«أحمد»: (٥٢٧/٢) من حديث أبي هريرة، وصحح النووي إسناده، «الأذكار»، رقم: (٣٤٩)، وابن القيم «جلاء الأفهام»، رقم: (٣٢)، وحسنه الألباني «صحيح الترغيب»، برقم: (١٦٦٦).

ويحرم على الزائر وغيره التمسح بالحجرة أو تقييلها أو الطواف بها، أو استقبالها حال الدعاء، أو سؤال الرسول ﷺ قضاء الحاجات، وتفريج الكربات، وشفاء المرض ونحو ذلك؛ لأنَّ ذلك كله لله، ولا يطلب إلا منه.

وليست زيارة قبر النبي ﷺ وقبري صاحبيه واجبة، ولا شرطًا في الحج كما يظن بعض الجهال من العامة، بل هي مستحبة في حق من زار مسجد النبي ﷺ ولا ارتباط بينها وبين الحج بتاتًا، وما ورد في هذا الباب من الأحاديث التي يحتج بها من يقول بمشروعية شدِّ الرحل إلى قبر النبي ﷺ، وأنها من مكملات الحج فهي أحاديث ساقطة، لا أصل لها، إما ضعيفة أو موضوعة، كحديث: «من حج ولم يزرني فقد جفاني»، وحديث: «من زار قبري وجبت له شفاعتي»، وغيرهما كثير، وكلها لم يثبت منها حديث واحد عن النبي ﷺ، بل جزم بعض أهل العلم بأنها كلها موضوعة مكذوبة.

المسألة الثالثة

الأماكن الأخرى التي تشرع زيارتها في المدينة النبوية

يستحب لزائر المدينة - رجلاً كان أو امرأة - أن يخرج متطهراً إلى مسجد قباء ويصلي فيه؛ لفعله ﷺ حيث كان يزور مسجد قباء راكباً وماشياً ويصلي فيه ركعتين^(١). وقوله ﷺ: «من تطهر في بيته ثم أتى مسجد قباء، فصلّى فيه صلاة، كان له كأجر عمرة»^(٢).

ويسنُّ للرجال فقط زيارة قبور البقيع وقبور الشهداء في أحد كقبر حمزة رضي الله عنه وغيره، ويسلم عليهم، ويدعو لهم؛ لفعله ﷺ إذ كان يزورهم ويدعو لهم، ولعموم قوله ﷺ: «زوروا القبور فإنها تذكركم الموت»^(٣).

وكان النبي ﷺ يعلم أصحابه إذا زاروا القبور أن يقولوا: «السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنّا إن شاء الله للاحقون، أسأل الله لنا ولكم العافية»^(٤).

هذه هي الأماكن التي تشرع زيارتها في المدينة.

أما الأماكن الأخرى التي يظن بعض العامة أنّ زيارتها مشروعة: كمبرك الناقة، ومسجد الجمعة، وبئر الخاتم، وبئر عثمان، والمساجد السبعة، ومسجد القبليتين؛

(١) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم (١١٩٤)، و«مسلم»، برقم: (١٣٩٩)، (٥١٦).

(٢) رواه «أحمد»: (٤٨٧/٣)، و«ابن ماجه»، برقم: (١٤١٢)، و«النسائي»: (٣٧/٢)، وغيرهم، وصححه الألباني، «صحيح الترغيب»، برقم: (١١٨١)، وانظر: الأحاديث الواردة في «فضائل المدينة»: (٥٤٢).

(٣) رواه «مسلم»، برقم: (٩٧٦) - ١٠٨.

(٤) رواه «مسلم»، برقم: (٩٧٥).

فهذه لا أصل لها، ولم يثبت عن النبي ﷺ أنه زار هذه الأماكن أو أمر بزيارتها، ولم يرد عن أحد من السلف الصالح أنه زارها. وليس لأي مسجد في المدينة فضل خاص، إلا مسجد الرسول ﷺ ومسجد قباء. وقد قال ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»^(١)، فينبغي للمسلم إذا زار المدينة أن يتقيد بالأماكن التي تشرع زيارتها، ويتجنب الأماكن التي لا تشرع زيارتها.

(١) رواه «مسلم»، برقم: (١٧١٨).

البَابُ السَّادِسُ



في الأضحية

وفيه مسائل

المسألة الأولى

في تعريف الأضحية وحكمها وأدلة مشروعيتها وشروطها

(١) تعريف الأضحية:

الأضحية لغة: هي ذبح الأضحية وقت الضحى.
وشرعاً: هي ما يذبح من الإبل أو البقر أو الغنم أو المعز تقرباً إلى الله تعالى يوم العيد.

(٢) حكمها وأدلة مشروعيتها:

الأضحية سنة مؤكدة^(١)؛ لقوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنحَرْ﴾ [الكوثر: ٢].
ولحديث أنس رضي الله عنه: «أن النبي ﷺ ضحى بكبشين أملحين أقرنين^(٢) ذبحهما بيده،

(١) هذا مذهب الشافعية والحنابلة والظاهرية وأرجح القولين عن مالك وإحدى الروایتين عن أبي يوسف، ومذهب أبي حنيفة: أنها واجبة، وهو رواية عن مالك وأحمد.

انظر: المبسوط (١٢/١٣)، بدائع الصنائع (٥/٦٢)، حاشية ابن عابدين (٦/٣١٣)، الاستذكار (١٥/١٥٥-١٥٨)، الأم (٢/٢٢٣)، المجموع (٨/٣٨٢)، المغني (٩/٤٣٥)، المحلى (٦/٣)، مجموع الفتاوى (٢٣/١٦٣).

(٢) الأملح ما فيه سواد وبياض، والأقرن ما له قرن.

وسمى وكبر، ووضع رجله على صفاحهما»^(١).

(٣) شروط مشروعية الأضحية:

تسنُّ الأضحية في حق مَنْ وجدت فيه الشروط الآتية:

(١) الإسلام: فلا يخاطب بها غير المسلم.

(٢) البلوغ والعقل: فمن لم يكن بالغاً عاقلاً فلا يكلف بها.

(٣) الاستطاعة: وتتحقق بأن يملك قيمة الأضحية زائدة عن نفقته ونفقة من تلزمه نفقته، خلال يوم العيد وأيام التشريق.

(١) رواه «البخاري»، برقم (٥٥٥٣)، و«مسلم»، برقم: (١٩٦٦).

المسألة الثانية

ما تجوز الأضحية به

لا تصح الأضحية إلا أن تكون من:

(١) الإبل.

(٢) البقر.

(٣) الغنم ومنه الماعز^(١).

لقله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنَسَكًا لِّيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ [الحج: ٣٤]. والأنعام لا تخرج عن هذه الأصناف الثلاثة. ولأنه لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أحد من الصحابة التضحية بغيرها^(٢).

وتجزئ الشاة في الأضحية عن الواحد وأهل بيته^(٣)؛ ففي حديث أبي أيوب رضي الله عنه: «كان الرجل في عهد رسول الله ﷺ يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته، فيأكلون ويطعمون»^(٤).

(١) ومذهب الجمهور: أن أفضلها الإبل ثم البقر ثم الغنم، لكن قالوا: إن الشاة أفضل من سبع البدنة أو سبع البقرة، وقيل: إن أفضلها الغنم ثم البقر ثم الإبل وهو قول مالك، وعند ابن تيمية: أن الأجر على قدر القيمة مطلقاً.

انظر: الاستذكار (١/٨١٨)، الأم (٢/٢٢٤)، المجموع (٨/٣٩٨)، الإنصاف (٤/٧٣)، المغني (٩/٤٣٨)، المحلى (٦/٣٠)، المستدرک على مجموع الفتاوى (٣/٢٠١).

(٢) هذا مذهب الجمهور خلافاً لابن حزم، فإنه يرى أنه يجزئ أن يهدي أو يضحي بأي شيء من البهائم أو الطيور أو غيرها، وهذا قول ضعيف مخالف لنصوص كثيرة، انظر: المحلى (٦/٢٩).

(٣) هذا مذهب الجمهور، ومذهب الحنفية: أنها لا تجوز إلا عن واحد، انظر: بدائع الصنائع (٥/٧٠)، المدونة (١/٤٦٩)، الاستذكار (١٥/١٨٠)، المجموع (٨/٣٨٤)، الإنصاف (٤/٧٥).

(٤) رواه «ابن ماجه»، برقم: (٣١٤٧)، و«الترمذي»، وصححه برقم: (١٥٠٥)، وصححه الألباني، «صحيح ابن ماجه»، برقم: (٢٥٦٣).

ويجوز التضحية بالبعير والبقرة الواحدة عن سبعة^(١)؛ لحديث جابر رضي الله عنه قال: «نحرنا مع رسول الله ﷺ عام الحديبية البدنة عن سبعة، والبقرة عن سبعة»^(٢).

(١) هذا مذهب الجمهور، وهناك قول آخر أنَّ البدنة تجزئ عن عشرة والبقرة عن سبعة، وهو منقول عن ابن عباس وابن مسعود، وهو قول إسحاق بن راهويه ومال ابن حزم إلى جوازه، انظر: المحلى (٤٧/٦)، والمشهور عند الإباضية جواز الجذع من الإبل عن خمسة، والثني فما فوقه عن سبعة، والمسنة عن سبعة، انظر: شرح النيل (٢٠٠/٤).

(٢) رواه «مسلم»، برقم: (١٣١٨).

المسألة الثالثة

الشروط المعتمدة في الأضحية

(١) السن :

(أ) الإبل : ويشترط أن يكون قد أكمل خمس سنين .

(ب) البقر : ويشترط أن يكون قد أكمل سنتين .

(ج) المعز : ويشترط أن يكون قد أكمل سنة .

لحديث جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا تذبحوا إلا مُسِنَّةً ، إلا أن يعسر عليكم ، فتذبحوا جذعة من الضأن »^(١) .

والمسنة من الإبل ما لها خمس سنين ، ومن البقر ما له ستان ، ومن المعز ما له سنة ، وتسمى المسنة بالثنية .

(د) الضأن : ويشترط فيه الجذع ، وهو ما أكمل سنة ، وقيل : ستة أشهر ؛ لحديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قال : قلت يا رسول الله : أصابني جذع .

قال : « ضحَّ به »^(٢) ، ولحديث عقبة بن عامر أيضاً : « ضَحَّينا مع رسول الله ﷺ بجذع من الضأن »^(٣) .

(٢) السلامة .

يشترط في الإبل والبقر والغنم أن تكون سالمة من العيوب التي من شأنها أن تسبب

(١) رواه «مسلم» ، برقم : (١٩٦٣) .

(٢) أخرجه «البخاري» ، برقم : (٥٥٥٧) ، و«مسلم» ، برقم : (١٩٦٥) . ١٦ ، واللفظ لمسلم .

(٣) رواه «النسائي» : (٢١٩/٧) ، وقوى الحافظ ابن حجر إسناده . [«الفتح» : (١٥/١٠)] ، وصحَّحه

الشيخ الألباني ، «صحيح النسائي» ، برقم : (٤٠٨٠) .

نقصاناً في اللحم، فلا تجزئ العجفاء، والعرجاء، والعوراء، والمريضة؛ لحديث البراء بن عازب رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «أربع لا تجزئ في الأضاحي: العوراء البين عورها، والمريضة البين مرضها، والعرجاء البين عرجها، والعجفاء التي لا تُنقي»^(١). والعجفاء: الهزيله، ومعنى «لا تنقي»: أي: لا مُخَّ لها لهزالها. ويقاس على هذه العيوب الأربعة ما في معناها: كالهتماء التي ذهبت ثناياها، والعضباء التي ذهب أكثر أذنهما أو قرنهما، ونحو ذلك من العيوب^(٢).

(١) رواه مالك في «الموطأ»: (٢٤٨)، و«أحمد»: (٢٨٩/٤)، و«الترمذي»، برقم: (١٤٩٧)، وقال: «حسن صحيح»، و«أبو داود»، برقم: (٢٨٠٢)، و«النسائي»: (٢٤٤/٧)، وما بعدها، و«ابن ماجه»، برقم: (٣١٤٤)، وصححه الألباني «صحيح سنن النسائي»، برقم: (٤٠٧٣).

(٢) هذا مذهب الجمهور، وقال الظاهرية: إنه لا تجزئ إلا الأربعة الواردة في الحديث فقط، انظر: سبل السلام (٥٣٥/٢).

المسألة الرابعة

وقت ذبح الأضحية

يبتدئ وقتها من بعد صلاة العيد لمن صلاها، ومن بعد طلوع شمس يوم عيد الأضحي بمقدار ما يتسع لركعتين وخطبتين لمن لم يصلها؛ لحديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى صلاتنا، ونسك نسكنا، فقد أصاب النسك، ومن ذبح قبل أن يصلي فليعد مكانها أخرى»^(١). ويستمر وقتها إلى غروب آخر أيام التشريق^(٢)؛ لحديث جبير بن مطعم رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «كل أيام التشريق ذبح»^(٣)، والأفضل ذبحها بعد الفراغ من صلاة العيد؛ لحديث البراء بن عازب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أول ما نبدأ به يومنا هذا نصلي ثم نرجع فننحر، فمن فعل ذلك فقد أصاب سنتنا، ومن ذبح قبل ذلك فإنما هو لحم قدمه لأهله، ليس من النسك في شيء»^(٤).

(١) رواه «البخاري»: (٢٣٨/٦)، و«مسلم»: (١٥٥٣/٣).

(٢) هذا مذهب الشافعي وقول في مذهب الحنابلة، وقيل: إن وقت الذبح إلى آخر يومين من أيام التشريق، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك والصحیح من مذهب الحنابلة.

انظر: بدائع الصنائع (٥/٦٥)، الاستذكار (١٠/١٤٥)، الأم (٢/٢٢٢)، الإنصاف (٤/٨٦).

(٣) أخرجه «أحمد»: (٨٢/٤)، و«البيهقي»: (٩/٢٩٥)، و«ابن حبان»: (١٠٠٨)، و«الدارقطني»:

(٤/٢٨٤)، وقال «الهشمي»: «ورجال أحمد وغيره ثقات». [«مجمع الزوائد»: (٣/٢٥)].

(٤) أخرجه «البخاري»، برقم: (٥٥٦٠)، و«مسلم»، برقم: (١٩٦١).

المسألة الخامسة

ما يصنع بالأضحية، وما يلزم المضحي إذا دخلت العشر

(١) ما يصنع بالأضحية:

يسنُّ للمضحي أن يأكل من أضحيته، ويهدي للأقارب والجيران والأصدقاء، ويتصدق على الفقراء؛ لقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ﴾ [الحج: ٢٨].

ويستحب أن يجعلها أثلاثاً: ثلث لأهل بيته، وثلث يطعمه فقراء جيرانه، ويهدي الثلث؛ لحديث ابن عباس رضي الله عنهما في صفة أضحية النبي ﷺ قال: «يطعم أهل بيته الثلث، ويطعم فقراء جيرانه الثلث، ويتصدق على السُّؤال بالثلث»^(١). ويجوز ادخار لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيام؛ لحديث بريدة رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «كنت نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث، فأمسكوا ما بدا لكم»^(٢).

(٢) ما يلزم مريد التضحية إذا دخلت عشر ذي الحجة:

إذا دخلت عشر ذي الحجة، حرم على من أراد أن يضحي أن يأخذ من شعره، أو أظفاره شيئاً، حتى يضحي^(٣)؛ لحديث أم سلمة رضي الله عنها مرفوعاً: «إذا دخل العشر، وعنده

(١) أخرجه الحافظ أبو موسى في «الوظائف»، وحسنه. [انظر «المغني»: (٨/٦٣٢)].

(٢) أخرجه «مسلم»: (٣/١٥٦٤)، رقم: (١٩٧٧).

(٣) هذا مذهب أحمد والظاهرية وبعض أصحاب الشافعي، وقيل: يكره وهو مذهب الشافعي ووجه عند الحنابلة، وقيل: لا يكره وهو قول أبي حنيفة، واختلفت الرواية عن مالك فقيل: لا يكره، وقيل: يكره، وقيل: يحرم في التطوع دون الواجب.

انظر: الاستذكار (١١/١٨٥-١٨٦)، التمهيد (١٧/٢٣٧، ٢٣/١٩٤)، مواهب الجليل

(٤/٣٧٢)، المجموع (٨/٣٦٨)، الإنصاف (٤/١٠٩)، المغني (٩/٤٣٦)، المحلى (٦/٢٨).

أضحية يريد أن يضحى، فلا يأخذن شعرًا، ولا يقلمن ظفرًا». وفي رواية: «فلا يمس من شعره وبشره شيئًا»^(١).

(١) أخرجه «مسلم»، برقم: (١٩٧٧)، (٣٩، ٤٠).

البَابُ السَّابِعُ



في العقيقة

وفيه مسائل

المسألة الأولى

تعريف العقيقة وحكمها ووقتها

(١) تعريف العقيقة:

العقيقة لغة: مشتقة من العق وهو القطع، وهي تطلق في الأصل على الشعر الذي يكون على رأس المولود حين الولادة.

وشرعاً: ما يذبح للمولود يوم سابعه عند حلق شعره.

وهي من حق الولد على والده.

(٢) حكم العقيقة:

العقيقة سنة مؤكدة^(١)؛ لحديث سلمان بن عامر الضبي رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مع الغلام عقيقته، فأهريقوا عنه دمًا، وأميطوا عنه الأذى»^(٢)،

(١) هذا مذهب الجمهور، خلافاً لأبي حنيفة الذي يرى أنها مباحة وليست سنة؛ بل في رواية عند الحنفية أنها مكروهة، وهناك قول للظاهرية ورواية عن أحمد أنها واجبة.

انظر: بدائع الصنائع (٦٩/٥)، حاشية ابن عابدين (٣٢٦/٦)، المدونة (٥٥٤/١)، الاستذكار

(١٥/٣٧٢)، المجموع (٨/٤٢٦)، الإنصاف (٤/١١٠)، المغني (٩/٤٥٨).

(٢) أخرجه «البخاري»: (٦/٢١٧).

ولحديث سمرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «كل غلام رهينة بعقيقته، تذبح عنه يوم سابعه ويسمى ويحلق رأسه»^(١)، ولحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «من وُلد له ولد، فأحب أن ينسك عنه فليُنسك»^(٢). ومعنى ينسك: يذبح.

(٣) وقت العقيقة:

يدخل وقت جواز ذبح العقيقة بانفصال جميع المولود من بطن أمه، ويستمر وقت الاستحباب إلى البلوغ، إلا أنه يسنُّ أن يعقَّ عنه يوم السابع من ولادته^(٣)؛ لحديث سمرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الغلام مرتين بعقيقته تذبح عنه يوم السابع، ويسمى ويحلق رأسه»^(٤).

(١) رواه «أحمد»: (٧/٥، ٨، ١٢)، و«أبو داود»، برقم: (٢٨٣٧) وما بعدها، و«الترمذي»، برقم:

(١٥٢٢)، و«النسائي»: (٧/١٦٦) وما بعدها، وصححه الحاكم، ووافقه «الذهبي»، «المستدرک»:

(٤/٢٣٧)، وصححه الألباني «صحيح النسائي»، برقم: (٣٩٣٦).

(٢) رواه «أبو داود»، برقم: (٢٨٤٢) وما بعدها، و«النسائي»: (٧/١٦٢)، و«أحمد»: (٢/١٨٢)،

وما بعدها، وصححه الألباني «صحيح النسائي»، برقم: (٣٩٢٨).

(٣) وعند المالكية لا يحسب يوم الولادة، انظر: المدونة (٢/٣٥٤)، الاستذكار (١٥/٣٧٢).

(٤) تقدم تخريجه.

المسألة الثانية

مقدار ما يذبح في العقيقة

يسنُّ أن يذبح عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة؛ لحديث أم كرز الكعبية رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «عن الغلام شاتان متكافئتان، وعن الجارية شاة»^(١).

(١) رواه «أحمد»: (٣٨١/٦)، و«أبو داود»: (٢٥٧/٣)، و«النسائي»: (١٦٥/٧)، وصححه الألباني

«صحيح النسائي»، برقم: (٣٩٣١).

المسألة الثالثة

تسمية المولود، وحلق رأسه، وتحنيكه، والأذان في أذنه

(١) تسمية المولود:

يسن تسمية المولود في اليوم السابع من ولادته؛ لحديث سمرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «كل غلام رهينة بعقيقته، تذبح عنه يوم سابعه، ويسمى، ويحلق رأسه»^(١).
ويسن أن يختار له من الأسماء ما كان حسناً؛ فقد غيّر النبي ﷺ الأسماء القبيحة، وأمر بذلك^(٢). وأحسنها: عبد الله وعبد الرحمن؛ لحديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَحَبَّ أَسْمَائِكُمْ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ»^(٣).

(٢) حلق رأس المولود:

ويسن حلق رأسه -ذكراً كان أو أنثى- يوم سابعه بعد ذبح العقيقة، ويتصدق بزنة شعره فضة؛ لحديث علي رضي الله عنه قال: عق رسول الله ﷺ عن الحسن بشاة، وقال: «يا فاطمة احلقي رأسه، وتصدقي بزنة شعره فضة»^(٤).

(٣) تحنيك المولود:

ويسن تحنيك المولود بتمر سواء أكان ذكراً أم أنثى.
والتحنيك: هو مضغ التمر وذلك حنك المولود به حتى ينزل شيء منه إلى جوفه؛

(١) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

(٢) انظر «فتح الباري»: (١٠/٥٧٧).

(٣) أخرجه «مسلم»: (٣/١٦٨٢).

(٤) أخرجه «أحمد»: (٦/٣٩٠، ٣٩٢)، ومالك في «الموطأ»: (٢٥٩)، و«الترمذي»، برقم:

(١٥١٩)، و«الحاكم»: (٤/٢٣٧)، و«البيهقي»: (٩/٣٠٤)، وحسنه الشيخ الألباني «صحيح

الترمذي»، رقم: (١٢٢٦).

لحديث أبي موسى رضي الله عنه قال: ولد لي غلام، فأتيت به النبي صلى الله عليه وسلم فسماه إبراهيم وحنَّكه بتمر^(١)، وحديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بالصبيان ويحنَّكهم^(٢).

(٤) الأذان في أذن المولود:

يسنُّ الأذان في أذن المولود حين ولادته، وقيل: يؤذَّن في أذنه اليمنى، وتقام الصلاة في أذنه اليسرى؛ لحديث أبي رافع رضي الله عنه قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أذَّن في أذن الحسن بن علي حين ولدته فاطمة، بالصلاة»^(٣).

(١) رواه «البخاري»: (٢١٦/٦)، و«مسلم»، برقم: (٢١٤٥).

(٢) رواه «مسلم»، برقم: (٢١٤٧).

(٣) أخرجه «الترمذي»، برقم: (١٥١٤)، وقال: «حسن صحيح»، وحسنه الشيخ الألباني «صحيح

الترمذي»، رقم: (١٢٢٤).

اختبار على كتاب الحج

السؤال الأول:

أكمل:

- ١- الأفضل في الحج بالنية.
- ٢- يبدأ وقت الرمي في أيام التشريق من وحتى
- ٣- من أتى عرفة نهاراً فالواجب عليه
- ٤- حج الصبي ولكنه غير
- ٥- من حلق شعره عامداً ذاكراً فعليه فدية وهي إما أو

السؤال الثاني:

ضع علامة صح أمام العبارة الصحيحة وعلامة خطأ أمام العبارة الخطأ:

- ١- من ترك طواف الإفاضة فعليه شاة ()
- ٢- يُستحب الأكل من جميع أنواع الهدى ()
- ٣- لا يجب طواف الوداع على الحائض والنفساء ()
- ٤- لا تجوز الأضحية من الإبل بما دون خمس سنوات ()
- ٥- يستحب لزائر المدينة زيارة مسجدي قباء والقبليتين ()

السؤال الثالث:

اختر مما بين القوسين:

- ١- الأخذ من الشعر أو الظفر بعد دخول هلال ذي الحجة لمن أراد الأضحية

..... (مُحرم - مكروه - مُباح).

٢- إن جامع الحاج ناسياً قبل التحلل الأول (فلا شيء عليه - بطل حجه وعليه القضاء وذبح بدنة - فعليه ذبح بدنة ولم يبطل حجه).

٣- الرمل والاضطباع يكونان في (كل طواف - طواف الإفاضة - طواف القدوم).

٤- إن غربت شمس اليوم الثاني عشر من ذي الحجة على الحاج وهو بمنى (جاز له الخروج من منى - وجب عليه المبيت بمنى - كُره له الخروج من منى).

٥- إن حجت المرأة بلا محرم فجحها (صحيح مع الإثم - باطل - صحيح بلا إثم).

السؤال الرابع:

أجب عن السؤالين الآتيين:

- ١- ركب الطائرة من مطار القاهرة، وبعد أن أقلعت الطائرة تذكر أنه نسي ملابس الإحرام في الحقيبة التي دخلت بطن الطائرة فلم يُحرم في الميقات لعدم وجود ملابس الإحرام معه، وأحرم من جدة بعدما وصل، فما حكم ما فعله؟ وماذا عليه؟
- ٢- قطع شجرة من أشجار مكة، فماذا عليه؟

سَادِسًا
كِتَابُ الْجِهَادِ

وَيَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ

البَابُ الْأَوَّلُ

تعريف الجهاد وفضله وحكمه

وشروطه ومسقطاته

وفيه مسائل

المسألة الأولى

تعريفه، وفضله، والحكمة منه، وحكمه، ومتى يتعين؟

أ- تعريفه:

الجهاد لغة: بذل الجهد والطاقة والوسع.

وفي الاصطلاح: بذل الجهد والوسع في قتال الأعداء من الكفار ومدافعتهم.

ب- فضله والحكمة منه:

الجهاد ذروة سنام الإسلام، كما سماه النبي ﷺ^(١)، أي: أعلاه، وسمي بذلك؛ لأنه يعلو به الإسلام ويرتفع ويظهر، وقد فضّل الله المجاهدين في سبيله بأموالهم وأنفسهم، ووعدهم الجنة، كما سيأتي في آية سورة النساء بعد قليل، والآيات والأحاديث في فضل الجهاد والمجاهدين كثيرة.

أما الحكمة من مشروعية الجهاد: فقد شرعه الله سبحانه لأهداف سامية وغايات نبيلة، من ذلك:

(١) أخرجه «الترمذي»، برقم: (٢٦١٦)، وقال: «حسن صحيح»، وأحمد في «مسنده»: (٢٣١/٥)،

وصححه الألباني «صحيح سنن الترمذي»، رقم: (٢١١٠) وهو جزء من حديث طويل.

(١) شرع الجهاد لتخليص الناس من عبادة الأوثان والطواغيت وإخراجهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له، قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ لِلدِّينِ كُلِّهِ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: ٣٩].

(٢) كما شرع لإزالة الظلم وإعادة الحقوق إلى أهلها، قال تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقْتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلَمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ [الحج: ٣٩].

(٣) كما شرع الجهاد؛ لإذلال الكفار، وإرغام أنوفهم، والانتقام منهم، قال سبحانه: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْرِجُهُمْ مِنْ صُدُورِ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١٤].

ج- حكمه ودليل ذلك:

الجهاد بمعناه الخاص -وهو جهاد الكفار- فرض كفاية، إذا قام به من يكفي سقط الإثم عن الباقي وصار في حقهم سنة؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَىٰ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٩٥]. فقد دلّت هذه الآية على أنّ الجهاد فرض كفاية، لا فرض عين؛ لأنّ الله فاضل بين المجاهدين والقاعدتين عن الجهاد بدون عذر، وكلّا وعد الحسنى وهي الجنة. ولو كان الجهاد فرض عين لاستحق القاعدون الوعيد لا الوعد.

ولقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١٢٢]. وهذا مشروط بما إذا كان للمسلمين قوة وقدرة على قتال أعدائهم، فإن لم يكن لديهم قوة ولا قدرة سقط عنهم كسائر الواجبات، وأصبح قتالهم لعدوهم -والحالة هذه- إلقاء بأنفسهم إلى التهلكة^(١).

(١) هذا مذهب جمهور الفقهاء، وقال سعيد بن المسيب: إنّ الجهاد من فروض الأعيان، ونقل عن ابن عبد البر: أنّ الجهاد فرض كفاية مع الخوف ونافلة مع الأمن.

انظر: المبسوط (٣/١٠)، حاشية الدسوقي (١٧٣/٢)، روضة الطالبين (٢٠٨/١٠)، نهاية

المحتاج (٤٥/٨)، الإنصاف (١١٦/٤)، المغني (١٩٦/٩).

د- متى يتعين؟

لكن هناك حالات يتعين فيها الجهاد فيصير فرض عين على المسلم وهي:

الحالة الأولى: إذا هاجم الأعداء بلاد المسلمين، ونزلوا بها، أو حصروها؛ تعين قتالهم، ودفع ضررهم، على جميع أفراد المسلمين.

الحالة الثانية: إذا حضر القتال، وذلك إذا التقى الزحفان، وتقابل الصفان؛ تعين الجهاد، وحرم على من حضر القتال الانصراف، والتولي من أمام العدو؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْاَذْبَارَ﴾ [الأنفال: ١٥]، ولعده ﷺ التولي يوم الزحف من الكبائر الموبقات^(١). ولكن يستثنى من التولي المتوعد عليه حالتان؛ الأولى: إذا كان المتولي متحرراً لقتال، أي: يذهب لكي يأتي بقوة أكثر. والثانية: أن يكون متحيزاً إلى فئة من المسلمين تقوية ونصرة لها.

الحالة الثالثة: إذا عينهم الإمام واستنفرهم للجهاد؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ ائْتَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتَأْخُذْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٣٨﴾ إِلَّا تَنْفَرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [التوبة: ٣٨-٣٩]، وقوله ﷺ: «وإذا استنفرتم فانفروا»^(٢) (٣).

الحالة الرابعة: إذا احتيج إليه، فإنه يتعين عليه الجهاد^(٤).

(١) أخرجه «البخاري»، برقم: (٢٧٦٦)، و«مسلم»، برقم: (١٤٥).

(٢) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (١٨٣٤)، و«مسلم»، برقم: (١٣٥٣) من حديث ابن عباس ؓ.

(٣) ونص المالكية على أنه يتعين الجهاد بتعيين الإمام ولو لصبي مطبق للقتال أو امرأة، وتعيين الإمام إلجاءه إليه وجبره عليه، انظر: حاشية الدسوقي (١٧٥/٢)، جواهر الإكليل (٢٥٢/١).

(٤) من النوازل: العمليات الاستشهادية، وقد اختلف فيها المعاصرون، والراجح عندهم: أنها مشروعة؛ لما فيها من إغاظة العدو والنيل منه ولما فيها من مصالح عظيمة، وأفتى مجمع البحوث الإسلامية بدعوة الحكومات الإسلامية إلى قطع العلاقات وعدم التعامل مع إسرائيل وعدم الغفلة عن تخليص الأراضي المحتلة، وأوصى بتيسير العمل الفدائي وتجهيزه بالسلح والمال؛ لأنه من الجهاد المفروض، وأنه لا سبيل لحماية المقدسات إلا بإجلاء العدو الصهيوني عن القدس وسائر الأراضي المحتلة إجلاء تاماً.

المسألة الثانية

شروط الجهاد

يشترط لوجوب الجهاد سبعة شروط، وهي: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والذكورية، والحرية، والاستطاعة المالية والبذنية، والسلامة من الأمراض والأضرار.

- فلا يجب الجهاد على الكافر؛ لأنه عبادة والعبادة لا تجب عليه، ولا تصح منه، ولأنه لا يتوافر فيه الإخلاص والأمانة والطاعة، فلا يؤذن له بالخروج مع جيش المسلمين؛ لقوله ﷺ للرجل المشرك الذي تبعه في بدر: «تؤمن بالله ورسوله؟» قال: لا، قال: «فارجع فلن أستعين بمشرك»^(١).

- وكذلك لا يجب على الصبي غير البالغ؛ لأنه غير مكلف، ولحديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه عرض نفسه على رسول الله ﷺ يوم أحد، وهو ابن أربع عشرة سنة، فلم يجزه في المقاتلة^(٢).

- وكذلك المجنون لا يجب عليه الجهاد؛ لأنه مرفوع عنه القلم، وليس من أهل التكليف.

- ولا يجب على العبد؛ لأنه مملوك لسيده، ولا المرأة لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: يا رسول الله هل على النساء جهاد؟ فقال: «جهاد لا قتال فيه: الحج والعمرة»^(٣). وفي لفظ: نرى الجهاد أفضل العمل، أفلا نجاهد؟ فقال: «لكن

(١) رواه «مسلم»، برقم: (١٨١٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) متفق عليه، رواه «البخاري»، برقم: (٢٦٦٤)، و«مسلم»، برقم: (١٨٦٨).

(٣) رواه «ابن ماجه»، برقم: (٢٩٠١)، و«البيهقي»: (٣٥٠/٤) وغيرهما، وصححه الألباني «الإرواء»، برقم: (١١٨٥).

أفضل الجهاد حج مبرور»^(١).

- وغير المستطيع، وهو الذي لا يستطيع حمل السلاح لضعف أو كبر، وكذلك الفقير الذي لا يجد ما ينفق في طريقه فاضلاً عن نفقة عياله لا يجب عليهم الجهاد؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُوثُ مَا يَنْفُوثُ حَرْجٌ﴾ [التوبة: ٩١].

وكذلك من به ضرر أو مرض أو غير ذلك من الأعذار لا يجب عليه الجهاد؛ لأنَّ العجز ينفي الوجوب، ولقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرْجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرْجٌ﴾ [الفتح: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُوثُ مَا يَنْفُوثُ حَرْجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩١].

(١) رواه «البخاري»، برقم: (٢٧٩٤).

المسألة الثالثة

مسقطات الجهاد

هناك أعذار تسقط عن صاحبها الجهاد إذا كان فرض عين أو فرض كفاية وهي:

(١، ٢) الجنون، والصُّبَا: لقوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: عن المجنون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم»^(١).

(٣) الأنوثة: فلا يجب الجهاد على الأنثى. وقد سبق ذكره.

(٤) الرق: لما روى أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبرّ أمي، لأحببت أن أموت وأنا مملوك»^(٢).

(٥، ٦) الضعف البدني، والعجز المالي، والمرض، وعدم سلامة بعض الأعضاء كالعمى والعرج الشديد، وقد سبق ذكرها.

(٧) عدم إذن الأبوين أو أحدهما، إذا كان الجهاد تطوعاً؛ لحديث ابن عمرو رضي الله عنهما قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فاستأذنه في الجهاد، فقال: «أحيي والداك؟»، قال: نعم، قال: «ففيهما فجاهد»^(٣)، فبرّ الوالدين فرض عين، والجهاد فرض كفاية في هذه الحالة، فيقدّم فرض العين. فإذا تعيّن الجهاد فليس لهما منعه، ولا إذن لهما^(٤).

(١) رواه «أبو داود»، برقم: (٤٤٠١)، و«النسائي»: (١٥٦/٦)، وصححه الألباني «الإرواء»، برقم: (٢٩٧).

(٢) رواه «البخاري»، برقم: (٢٥٤٨)، وقوله: «والذي نفسي بيده» الصحيح أنّه مدرج من كلام أبي هريرة.

(٣) رواه «البخاري»، برقم: (٣٠٠٤)، و«مسلم»، برقم: (٢٥٤٩).

(٤) فإن كان الوالدان كافرين أو أحدهما فجمهور الفقهاء: أنّه يجوز أن يجاهد بغير إذنهما، وقال الحنفية وهو ما صرح باستثنائه بعض المالكية: أنّه لا يخرج إلا بإذنهما إذا كرها خروجه مخافة=

(٨) الدِّينَ الذي لا يجد له وفاءً إذا لم يأذن صاحبه، وكان الجهاد تطوعاً؛ لقوله ﷺ: «القتل في سبيل الله يكفر كل شيء إلا الدين»^(١)، فإذا تعيّن الجهاد فلا إذن لغريمه^(٢).

= ومشقة، وأما إذا كان لكراهة قتال أهل دينه فلا يطيعه ما لم يخف عليه الضيعة. وإن لم يكن له أبوان وله جدٌّ أو جدة لم يجز أن يجاهد من غير إذنهما؛ لأنهما كالأبوين في البر، ولو أذن له جده لأبيه وجدته لأمه، ولم يأذن له أبو الأم وأم الأب، فصرح الحنفية بأنه لا بأس بخروجه؛ لقيام أبي الأب وأم الأم مقام الأب والأم عند فقدهما، والآخرون كباقي الأجانب إلا إذا عدم الأولان. وإن كان له أبٌ وجدٌّ، أو أمٌ وجدة، فذهب الشافعية في الأصح وهو رأي عند الحنابلة: إلى أنه يلزمه استئذان الجد مع الأب، واستئذان الجدة مع الأم؛ لأن وجود الأبوين لا يسقط بر الجدّين، ولا ينقص شفقتهم عليه. والمذهب عند الحنابلة وهو قول لدى الشافعية: أنه لا يلزمه؛ لأن الأب والأم يحجبان الجد والجدة عن الولاية والحضانة.

انظر: حاشية ابن عابدين (١٢٤/٤)، حاشية الدسوقي (١٧٥/٢)، جواهر الإكليل (٢٥٢/١)، روضة الطالبين (٢١١/١٠)، نهاية المحتاج (٥٧/٨)، الإنصاف (١٢٢/٤)، المغني (٢٠٨/٩). (١) رواه «مسلم»، برقم: (١٨٨٦) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٢) **اتفق الفقهاء على أنه لا يخرج المدين للجهاد إذا كان الدين حالاً، واختلفوا بعد ذلك على أقوال:** فذهب الحنفية إلى أنه لا يخرج المدين بغير إذن غريمه ولو لم يكن له وفاء؛ لأنه يتعلق به حق الغريم وهو الملازمة، فلو أذن له الدائن، ولم يبرئه، فالمستحب الإقامة لقضاء الدين؛ لأن البدء بالأوجب الأولي، فإن خرج فلا بأس، وكذلك حكم الكفيل إذا كان بأمر الدائن، ويستوي في وجوب الاستئذان، الكفيل بالمال والكفيل بالنفس، وأما إذا كان الدين مؤجلاً فله الخروج بلا إذن إن علم برجوعه قبل حلوله، لكن الأفضل الإقامة لقضائه.

وعند المالكية يشترط الإذن في الدين الحال إذا كان يقدر على وفائه ببيع ما عنده، وإن لم يكن قادراً على ذلك، أو كان مؤجلاً ولا يحل في غيبته خرج بغير إذن الدائن، فإن حل في غيبته، وعنده ما يوفي منه، وكل من يقضيه عنه.

وقال الشافعية: إنه لا يخرج المدين في الدين إذا كان حالاً إذا كان له وفاء، وكذلك إن لم يكن له وفاء في قول. والصحيح أنه ليس له منعه إذا كان معسراً إذ لا مطالبة في الحال، وإن كان الدين مؤجلاً فالأصح أنه لا يجوز المنع، ووجه ثان: يجوز إلا أن يقيم كفيلاً بالدين، ووجه ثالث: له المنع إن لم يخلف وفاء، وقيل: يجوز للدائن أن يمنع إن كان الدين يحل قبل رجوعه. =

(٩) العالم الذي لا يوجد غيره في البلد؛ لأنَّه لو قتل لافتقر الناس إليه؛ إذ لا يمكن لأحد أن يحل محله، فإذا كان لا يوجد من هو أفقه منه يسقط عنه الخروج للجهاد نظرًا لحاجة المسلمين له.

= وعند الحنابلة: لا يجوز الخروج سواء أكان الدين حالاً أم مؤجلاً بغير إذن غريمه إلا أن يترك وفاء، أو يقيم به كفيلاً أو يوثقه برهن.

وأما إذا تعيَّن الجهاد فلا خلاف بين الفقهاء في أنَّه لا إذن لغريمه؛ لأنَّه تعلق بعينه فكان مقدماً، وصرح الحنابلة: بأنَّه يستحب له أن لا يتعرض لمطان القتل من المبارزة والوقوف في أول المقاتلة؛ لأنَّ فيه تغريراً بتفويت الحق.

انظر: حاشية ابن عابدين (١٢٦/٤)، حاشية الدسوقي (١٧٥/٢)، جواهر الإكليل (٢٥٢/١)، روضة الطالبين (٢١٠/١٠)، الإنصاف (١٢٢/٤)، المغني (٢٠٩/٩).

البَابُ الثَّانِي

في الأسرى والغنائم

وفيه مسائل

المسألة الأولى

حكم أسرى الكفار

ذهب أكثر أهل العلم -وهو الصحيح-: أنَّ أسرى الكفار من الرجال أمرهم إلى الإمام، فَيُخَيَّرُ فيهم بما فيه مصلحة الإسلام والمسلمين بين: القتل، والاسترقاق، والمنّ بغير عوض، والفداء إما بمال أو منفعة أو أسير مسلم، أما النساء والصبيان فإنهم يسترقون بمجرد السبي، ويصيرون كجملة المال يضمنون إلى الغنيمة، ولا يخير فيهم الإمام، ولا يجوز قتلهم؛ لنهايه ﷺ عن ذلك.

- والدليل على القتل: قوله تعالى: ﴿فَأَقْضُوا لِلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾ [التوبة: ٥]. وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُنْخَبَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال: ٦٧]. فأخبر الله سبحانه أنَّ قتل المشركين يوم بدر كان أولى من أسرهم وفدائهم. ولحديث أنس بن مالك رضي الله عنه أنَّ رسول الله ﷺ دخل عام الفتح وعلى رأسه المغفر، فلما نزع جاء رجل فقال: إن ابن خطل متعلق بأستار الكعبة فقال: «اقتلوه»^(١)، وقتل ﷺ رجال بني قريظة.

(١) رواه «البخاري»، برقم: (١٨٤٦)، و«مسلم»، برقم: (١٣٥٧).

- والدليل على الاسترقاق: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في قصة بني قريظة لما نزلوا على حكم سعد بن معاذ رضي الله عنه، فحكم أن تقتل المقاتلة، وتسبى الذرية^(١).
- والدليل على المنّ والفداء قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْنَتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدَ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤]. وينبغي للإمام أن يفعل الأصلح للمسلمين من هذه الخصال؛ لأنّ تصرفه لغيره، فلزم أن يكون تخييره للمصلحة^(٢).

(١) رواه «البخاري»، برقم: (٣٠٤٣).

(٢) نصّ الشافعية والحنابلة على تخيير الإمام في الرجال البالغين من أسرى الكفار، بين قتلهم، أو استرقاقهم، أو المنّ عليهم، أو مفاداتهم بمال أو نفس.

أما الحنفية فقد قصروا التخيير على ثلاثة أمور فقط: القتل، والاسترقاق، والمنّ عليهم بجعلهم أهل ذمة على الجزية، ولم يجيزوا المنّ عليهم دون قيد، ولا الفداء بالمال إلا عند محمد بن الحسن بالنسبة إلى الشيخ الكبير، أو إذا كان المسلمون بحاجة للمال. وأما مفاداتهم بأسرى المسلمين فموضع خلاف عندهم.

وعند المالكية أنّ الإمام يخير في الأسرى بين خمسة أشياء: فإما أن يقتل، وإما أن يسترق، وإما أن يعتق، وإما أن يأخذ فيه الفداء، وإما أن يعقد عليه الذمة ويضرب عليه الجزية، والإمام مقيد في اختياره بما يحقق مصلحة الجماعة.

وفي بعض هذه المذاهب تفصيل في شروط جواز بعض هذه الاختيارات.

وقال قوم: لا يجوز قتل الأسير، وحكى الحسن بن محمد التميمي أنّه إجماع الصحابة.

انظر: المبسوط (١٣٨/١٠)، حاشية الدسوقي (١٨٤/٢)، بداية المجتهد (١٤٤/٢)، نهاية المحتاج (٦٥/٨)، الإنصاف (١٣٠/٤)، المغني (٢٢٠/٩).

المسألة الثانية

تقسيم الغنيمة بين الغانمين

الغنيمة: اسم لما يؤخذ من أموال الكفرة قهراً بقتال، على وجه يكون فيه إعلاء كلمة الله تعالى، وتسمى أيضاً: الأنفال - جمع نفل - لأنها زيادة في أموال المسلمين.

والأصل في مشروعيتها قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٩]. وقد أحل الله الغنائم لأمة محمد ﷺ دون الأمم السابقة، قال ﷺ: «وأحلت لي الغنائم، ولم تحل لأحد قبلي»^(١).

وتشمل الغنائم: الأموال المنقولة، والأسرى، والأرض.

وذهب جمهور العلماء إلى أن الغنيمة تقسم على خمسة أسهم:

السهم الأول: سهم الإمام، وهو خمس الغنيمة يخرجها الإمام أو نائبه.

ويقسم هذا الخمس على ما بين الله في قوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَلِالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١]، فيقسم هذا الخمس خمسة أقسام:

(١) الله ورسوله: ويكون هذا القسم فيئاً يدخل في بيت المال وينفق في مصالح المسلمين؛ لقوله ﷺ: «والذي نفسي بيده، مالي مما أفاء الله إلا الخمس، والخمس مردود عليكم»^(٢). فجعله ﷺ لجميع المسلمين.

(١) أخرجه «مسلم»، برقم: (٥٢١).

(٢) أخرجه «أبو داود»، برقم: (٢٦٩٤)، و«النسائي»، برقم: (٤١٣٨) في حديث طويل، وصححه

الألباني «إرواء الغليل»، برقم: (١٢٤٠).

(٢) ذوي القربى: وهم قرابة الرسول ﷺ، وهم: بنو هاشم وبنو المطلب، ويقسم هذا الخمس بينهم حسب الحاجة.

(٣) اليتامى: وهو من مات أبوه قبل أن يبلغ، ذكرًا كان أم أنثى، ويعم ذلك الغني منهم والفقير.

(٤) المساكين: ويدخل فيهم الفقراء هنا.

(٥) ابن السبيل: وهو المسافر الذي انقطعت به السبيل، فيعطى ما يبلغه إلى مقصده^(١).

وأما باقي السهام الأربعة -أربعة أخماس- فتكون لكل من شهد الواقعة: من

(١) هذا مذهب الشافعية والحنابلة، واختلفوا في تعميم المستحقين أصحاب السهام الأربعة المتأخرة بالعطاء؛ فجمهور الشافعية والمذهب عند الحنابلة: أنه يجب على الإمام نائبه أن يعم المستحقين من سهام ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل بالعطاء إن وفى المال، ويجوز أن يفاضل بين اليتامى والمساكين وأبناء السبيل، بخلاف ذوي القربى، وقال بعض الشافعية والحنابلة: يخص أهل كل ناحية بخمس مغزاها؛ لما يلحق في نقله من المشقة، ولأنه يتعذر تعميم أصحاب السهام به فلم يجب.

واختلفوا فيمن اجتمع فيه أكثر من وصف؛ فقال الشافعية: من اجتمع فيه وصفان أخذ بأحدهما باختباره، وقال الحنابلة: يستحق بكل واحد منهما؛ لأنها أسباب الأحكام. وقال الحنفية: يقسم خمس الغنيمة ثلاثة أسهم: لليتامى والمساكين وأبناء السبيل، وقالوا: إن ذكر اسم الله للتبرك في افتتاح الكلام، وأما سهم النبي فكان يستحقه بالرسالة، وأما سهم ذوي القربى فكانوا يستحقونه في زمن النبي بالنصرة وبعده بالفقر.

وقال المالكية: يضع الإمام الخمس إن شاء في بيت المال أو يصرفه في مصالح المسلمين من شراء سلاح وغيره، وإن شاء قسمه فيدفعه لآل النبي أو لغيرهم أو يجعل بعضه فيهم وبقية في غيرهم. وقالت طائفة: يقسم الخمس على ستة أسهم: سهم لله، وسهم لرسوله، وسهم لذوي القربى، وسهم لليتامى، وسهم للمساكين، وسهم لابن السبيل.

وقال أبو العالية: سهم الله هو أن الإمام إذا عزل الخمس ضرب بيده عليه فما قبض عليه من شيء جعله للكعبة، ثم يقسم بقية السهم على خمسة.

انظر: حاشية ابن عابدين (٤/١٤٩)، بداية المجتهد (٢/١٥٢)، حاشية الدسوقي (٢/١٩٠)، تحفة المحتاج (٧/١٣٠)، الإنصاف (٤/١٦٦)، المغني (٦/٤٥٦).

الرجال البالغين، الأحرار، العقلاء، ممن استعد للقتال سواء باشر القتال أو لم يباشر، قويًا كان أو ضعيفًا؛ لقول عمر رضي الله عنه: «الغنيمة لمن شهد الواقعة»^(١).

وكيفية التقسيم: أن يعطى الرجل -الذي يقاتل على رجله- سهمًا واحدًا، ويعطى الفارس -الذي يقاتل على فرسه- ثلاثة أسهم، سهم له وسهمان لفرسه؛ لحديث ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم في النفل: للفرس سهمين، وللراجل سهمًا^(٢)، ولأن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك في خيبر: «جعل للراجل سهمًا واحدًا، ولل فارس ثلاثة أسهم»^(٣)؛ وذلك لأن غناء الفارس ونفعه أكثر من غناء الراجل^(٤).

وأما النساء والعبيد والصبيان إذا حضروا الواقعة، فالصحيح أنه يُرضخ^(٥) لهم ولا يقسم لهم؛ لقول ابن عباس رضي الله عنهما لمن سأل: إنك كتبت تسألني عن المرأة والعبد يحضران المغنم، هل يقسم لهما شيء؟ وإنه ليس لهما شيء إلا أن يُحذيا^(٦). وفي لفظ: وأما المملوك فكان يُحذى^(٧) (٨).

(١) رواه «البيهقي» بإسناد صحيح: (٥٠/٩) كتاب الجهاد، باب الغنيمة، وعبد الرزاق في «مصنفه»: (٣٠٢/٥).

(٢) رواه «البخاري»، برقم (٤٢٢٨)، و«مسلم»، برقم: (١٧٦٢).

(٣) أخرجه «البخاري»، برقم: (٢٨٧٣).

(٤) هذا مذهب جمهور الفقهاء، ومذهب الحنفية: أنه يعطى للفارس سهمين، سهمًا له وسهمًا لفرسه؛ لأنه لا يجعل سهم الفرس أفضل من سهم الرجل المسلم.

انظر: بدائع الصنائع (١٢٦/٧)، حاشية الدسوقي (١٩٣/٢)، المغني (٢٤٨/٩).

(٥) الرّضخ: إعطاء الشيء ليس بالكثير.

(٦) رواه «مسلم»، برقم: (١٨١٢). ويُحذيا: يعني يُعطيا.

(٧) رواه «أبو داود»، برقم: (٢٧٢٧).

(٨) ذهب الحنفية والشافعية والحنابلة والمالكية في قول إلى أن الصبي يرضخ له ولا يسهم له، وفي قول عند المالكية: أن الصبي يسهم له إن أطاق القتال وأجازه الإمام وقاتل بالفعل وإلا فلا، وقال الأوزاعي: يسهم للصبي، وكذلك قال يسهم للمرأة خلافاً للأئمة الأربعة.

أما العبد فمذهب الحنفية والشافعية والحنابلة والمالكية في قول: أنه يرضخ له، ولا يشترط الحنفية والشافعية إذن سيده للرضخ له، وذهب الحنابلة إلى أنه إن غزا من دون إذن سيده لم يرضخ له، والمشهور عند المالكية: أنه لا يرضخ للعبيد ولا يسهم لهم.

وإذا كانت الغنيمة أرضاً خيراً الإمام بين قسمتها بين الغانمين، ووقفها لمصالح المسلمين ويضرب عليها خراجاً مستمراً يؤخذ ممن هي بيده، سواء أكان مسلماً أم ذمياً، فيؤخذ منه ذلك كل عام، وهذا التخيير يكون تخيير مصلحة.

= أما الذمي فالحنفية والشافعية وأحمد في قولٍ قالوا: إنَّه يرضخ له، أما المالكية فقالوا: لا يرضخ له، أما الحنابلة فقالوا: إنَّه يرضخ له إذا غزا بإذن الإمام.
انظر: حاشية ابن عابدين (١٤٧/٤)، حاشية الصاوي (٢٩٨/٢)، روضة الطالبين (٣٧٠/٦)، نهاية المحتاج (١٤٨/٦)، الإنصاف (١٧١/٤)، المغني (٢٥٣/٩).

المسألة الثالثة

مصرف الفيء

الفيء: ما أخذ من أموال أهل الحرب بحق من غير قتال، كالأموال التي يهرب الكفار ويتركونها فزعا عند علمهم بقدوم المسلمين.

أما مصرفه: فهو في مصالح المسلمين بحسب ما يراه الإمام كرزق القضاة، والمؤذنين، والأئمة، والفقهاء، والمعلمين وغير ذلك من مصالح المسلمين؛ لما ثبت عن عمر رضي الله عنه قال: كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسول الله ﷺ مما لم يُوجف^(١) المسلمون عليه بخيل ولا ركاب، فكانت لرسول الله ﷺ خاصة، وكان ينفق على أهله نفقة سنته، ثم يجعل ما بقي في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله ﷻ^(٢).

ولهذا ذكر الله تعالى كل فئات المسلمين في معرض بيان مصارف الفيء، فقال ﷻ: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: ٧]، فيأخذ منه الإمام من غير تقدير، ويعطي القرابة باجتهاد، ويصرف الباقي في مصالح المسلمين^(٣).

(١) الإيجاف: الإسراع، أي: لم يعدوا في تحصيله خيلاً ولا إبلاً، وإنما حصل بغير قتال.

(٢) رواه «البخاري»، برقم: (٢٩٠٤)، و«مسلم»، برقم: (١٧٥٧). والكراع: الخيل.

(٣) مذهب الحنفية والمالكية والشافعية في القديم وأحمد في رواية: أن الفيء لا ي خمس، وإنما كله لرسول الله ومن ذكروا معه في قوله تعالى "ما أفاء الله . . ."، وذهب الشافعية في الجديد والرواية الصحيحة عند محمد بن الحنفية ورواية عن أحمد: إلى أن الفيء يقسم إلى خمسة أسهم؛ فسهام يقسم إلى: سهم لله وسهم لذوي القربى وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل، وأربعة أسهم للرسول في حياته.

وما يخص الرسول بعد وفاته اختلف فيه؛ فمذهب الحنفية والمالكية والحنابلة: أنه يوضع في بيت =

.....

= المال ويصرف في مصالح المسلمين، أما الشافعية فالأظهر عندهم: أنَّ أربعة أخماس الفبي تصرف للمرتزقة المرصدين للجهاد، وقيل: تصرف في المصالح.
انظر: بدائع الصنائع (١١٦/٧)، حاشية الدسوقي (١٦٩/٢)، بداية المجتهد (١٦٥/٢)، روضة الطالبين (٣٥٤/٦)، الإنصاف (١٩٨/٤)، المغني (٤٥٥/٦).

البَابُ الثَّالِثُ

في الهدنة والذمة والأمان

وفيه مسائل

المسألة الأولى

عقد الهدنة مع الكفار

(١) تعريفها: الهدنة لغة: السكون. وشرعاً: عقد الإمام أو نائبه لأهل الحرب على ترك القتال مدة معلومة بقدر الحاجة وإن طال، وتسمى: مهادنة، وموادعة، ومعاودة.

(٢) مشروعيتها ودليل ذلك: يجوز لإمام المسلمين عقد الهدنة مع الكفار على ترك القتال مدة معلومة بقدر الحاجة^(١)، إذا كان في عقدها مصلحة للمسلمين، كضعفهم أو عدم استعدادهم، أو غير ذلك من المصالح، كطمع في إسلام الكفار ونحوه؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١]. وقد عقد النبي ﷺ الهدنة مع

(١) مذهب المالكية والشافعية والحنابلة: أنه لا بد من تحديد مدة معينة، وأن الهدنة لا تنعقد مطلقاً؛ لأن إطلاقها يؤدي إلى ترك الجهاد، واختلفوا في تحديد المدة، فقال المالكية: لا حد لها بل هي على حسب اجتهاد الإمام، ويندب ألا تزيد على أربعة أشهر، وذهب الشافعية: إلى أنها أربعة أشهر إن كان بالمسلمين قوة، وعشر سنين إن كان بالمسلمين ضعف، وذهب الحنابلة: إلى أنها تقدر على حسب ما يراه الإمام.

وذهب الحنفية: إلى أن عقد الهدنة يصح أن يكون مطلقاً.

انظر: تبين الحقائق (٢٤٥/٣) حاشية الدسوقي (٢٠٦/٢)، تحفة المحتاج (٣٠٥/٩)، المغني (٢٩٧/٩).

الكفار في صلح الحديبية عشر سنين، وصالح اليهود في المدينة.

(٣) لزوم الهدنة:

- تكون الهدنة التي عقدها الإمام أو نائبه لازمة^(١)، لا يجوز نقضها ولا إبطالها، ما استقاموا لنا، ولم يخونوا، ولم نخش منهم خيانة؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَمُّوْا لَكُمْ فَاسْتَقِمْوْا لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧]، وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١].

- فإن نقضوا العهد: بقتال، أو مظاهرة عدونا علينا، أو قتل مسلم، أو أخذ مال؛ انتقض العهد الذي بيننا وبينهم وجاز قتالهم؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَنَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢].

- وإن خيف منهم نقض العهد بأمانة تدل على ذلك؛ جاز أن ننبد إليهم عهدهم ولا يلزم البقاء على عهدهم، قال تعالى: ﴿وَلِمَا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: ٥٨]. أي: أعلمهم بنقض عهدهم، حتى تكون أنت وهم سواء في العلم، ولا يجوز قتالهم قبل إعلامهم بنقض العهد.

(١) مذهب الجمهور: أن عقد الهدنة يكون للإمام ونائبه فقط، ويرى الحنفية أنه يجوز عقد الهدنة لفريق

من المسلمين ولو من دون إذن الإمام.

انظر: بدائع الصنائع (٧/١٠٨)، جواهر الإكليل (١/٢٦٩)، روضة الطالبين (١٠/٣٣٤).

المسألة الثانية

عقد الذمة، ودفع الجزية

(١) تعريفه: الذمة لغة: العهد، وهو الأمان والضمان.

وعقد الذمة اصطلاحًا: هو إقرار بعض الكفار على كفرهم، بشرط بذل الجزية، والتزام أحكام الملة التي حكمت بها الشريعة الإسلامية عليهم.

(٢) مشروعيته: الأصل في مشروعية عقد الذمة قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، وقوله ﷺ في حديث بريدة: «ثم ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم... فإن هم أبوا فسلهم الجزية»^(١).

(٣) من تؤخذ منه الجزية؟ تؤخذ الجزية من الرجال، المكلفين، الأحرار، الأغنياء القادرين على الأداء، فلا تؤخذ من العبد؛ لأنه لا يملك فكان بمنزلة الفقير، ولا تؤخذ من المرأة والصبي والمجنون؛ لأنهم ليسوا من أهل القتال، ولا تؤخذ من المريض المزمن، والشيخ الكبير؛ لأن دماءهم محقونة، فأشبهوا النساء.

(٤) موجب عقد الذمة: يوجب هذا العقد مع الكفار: حرمة قتالهم، والحفاظ على أموالهم، وصيانة أعراضهم، وكفالة حريتهم، وعدم إيذائهم، ومعاقبة من قصدهم بأذى؛ لقوله ﷺ: «وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال أو خلال، فأيتهن ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم»^(٢).

(١) أخرجه «مسلم»، برقم: (١٧٣١).

(٢) المصدر السابق.

المسألة الثالثة

عقد الأمان

(١) تعريفه:

الأمان لغة: ضد الخوف.

واصطلاحاً: هو عبارة عن تأمين الكافر على ماله ودمه مدة محدودة.

(٢) مشروعيته وأدلة ذلك:

الأصل في مشروعية عقد الأمان قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ ابْلِغْهُ مَا مَنَّهُ﴾ [التوبة: ٦].

(٣) ممن يصح وشروطه: يصح عقد الأمان من كل أحد من المسلمين، بشرط أن يكون:

- عاقلاً بالغاً: فلا يصح من المجنون والطفل^(١).

- مختاراً: فلا يصح من المكره، ولا السكران، ولا المغمى عليه،

ويصح من المرأة؛ لقوله ﷺ: «قد أجزنا من أجزت يا أم هانئ»^(٢). ويصح من العبد؛ لقوله ﷺ: «ذمة المسلمين واحدة، يسعى بها أدناهم»^(٣).

ويكون الأمان عاماً: من الإمام لجميع المشركين، أو من الأمير لأهل بلده، وخاصاً: من آحاد الرعية المسلمين لواحد من الأعداء. والأمان العام من تصرفات

(١) البلوغ شرط عند جمهور الفقهاء، وقال محمد بن الحسن الشيباني: ليس بشرط، وقال ابن الماجشون من المالكية: إن أمان المرأة والصبي والعبد لا يصح ابتداءً، ولكن إن وقع يمضي إن أمضاه الإمام وإن شاء رده.

(٢) أخرجه «مسلم»، برقم: (٣٣٦) - ٨٢.

(٣) أخرجه «البخاري»، برقم: (٣١٧٢)، و«مسلم»، برقم: (١٣٧٠).

إمام المسلمين؛ لأنَّ ولايته عامة، وليس لأحد أن يفعل ذلك إلا بموافقته^(١).
ويقع الأمان بكل ما يدل عليه من قول مثل: «أنت آمن»، أو: «أجرتك»، أو «لا بأس عليك»، أو إشارة مفهومة.
والمستأمن: هو الذي يطلب الأمان ليسمع كلام الله ويعرف شرائع الإسلام، فتلزم إجابته للآية السابقة، ثم يرد إلى مأمنه.
(٤) حكم الأمان وما يلزم به: يلزم الوفاء بعقد الأمان، فيحرم قتل المستأمن أو أسرهِ أو استرقاقه، وكذا الالتزام بسائر الأمور المتفق عليها في عقد الأمان.
ويجوز نبذ الأمان إلى الأعداء، إن خيف شرهم وخيانتهم.

(١) هذا مذهب جمهور العلماء: وهو أنَّ أمان آحاد المسلمين يصح لعدد محصور، أما تأمين العدد الذي لا ينحصر فهو من خصائص الإمام، وذهب الحنفية: إلى أنَّ الأمان يصح من الواحد، سواء أمن جماعة كثيرة أو قليلة أو أهل مصر أو قرية.
انظر: بدائع الصنائع (٧/١٠٧)، شرح الخرشي (٣/١٢٣)، المغني (٩/٢٤١).

اختبار على كتاب الجهاد

السؤال الأول:

أكمل:

- ١- يشترط إذن الوالدين في جهاد لا
- ٢- يخير الإمام في الأسرى بين أو أو
- ٣- يصرف سهم الله ورسوله في
- ٤- إن خاف الإمام من نقض المشركين للعهد
- ٥- إن هاجم الأعداء بلدًا من بلاد المسلمين ونزلوا بها أو حصروها

السؤال الثاني:

ضع علامة صح أمام العبارة الصحيحة وعلامة خطأ أمام العبارة الخاطئة:

- ١- يحرم التولي من أمام العدو مطلقًا ()
- ٢- يسقط وجوب الجهاد عند العجز عنه ()
- ٣- لا إذن للغريم إذا تعيّن الجهاد ()
- ٤- يصح لآحاد المسلمين تأمين العدد القليل أو الكثير من الكفار ()
- ٥- للفارس سهم من الغنيمة، وللراجل ثلاثة أسهم ()

السؤال الثالث:

اختر مما بين القوسين:

- ١- تجوز الهدنة مع الكفار (مطلقًا - مدة معلومة - مدة معلومة أو مجهولة)
- ٢- يقع الأمان بـ (ألفاظ خاصة معينة - بأي لفظ يدل عليه - بأي شيء يدل عليه)
- ٣- إن ظاهر المهادنون عدونا علينا (جاز قتالهم - وجب الحفاظ على الهدنة - وجب إعلامهم بنقض عهدهم قبل القتال)
- ٤- الأصل في الجهاد أنه (فرض عين - فرض كفاية - مستحب)
- ٥- إن حضر النساء والعبيد الواقعة (أخذوا سهمًا من الغنيمة - لم يأخذوا شيئًا - أخذوا شيئًا قليلًا)

السؤال الرابع:

أجب عن السؤالين الآتين:

- ١- يحتاج الجيش إلى ألف، فخرج ألف ورغم وجود الألف كلّف الأمير رجالًا بالخروج، فهل يجب عليه الخروج؟ ولماذا؟
- ٢- ما حكمة مشروعية الجهاد؟